

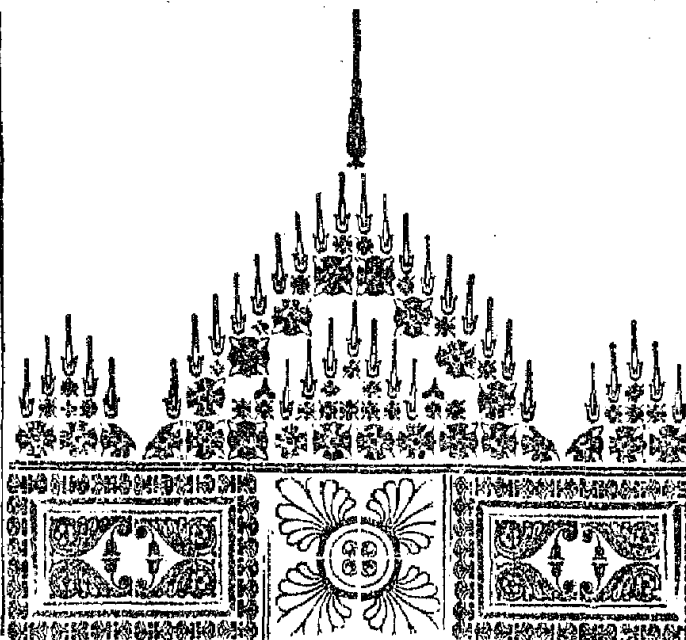
شرح الفواكه الجنية على مئمة الجرومية
للفاضل الخبير والعلم الشهير
عبد الله بن أحمد
الفاكي نفع الله
به آمين
م

وبها مشه من ذلك الشرح وهو مئمة الجرومية في علم العربية
للعالم العلامة شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعي في الشهير
بالحطاب المكي المسالك نفعه الله برحمته آمين

شرح الفوائد الجنية على مقامة الجرومية
للفاضل الخبير والعلم الشهير
عبد الله بن أحمد
الفاكهى نفع الله
به آمين
٢

هو بهامشه متن ذلك الشرح وهو مقامة الجرومية في علم العربية
هو العالم العلامة شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعيى الشهير
هو الخطاب المكي المسالكى ترجمه الله برحمته آمين

ما شاء الله كان



بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله على نعمه وأشكره على مزيد فضله وكرمه وأصلي وأسلم على المعرب عن
فصيح كلبه نبيه محمد وآله وصحبه كنوز علومه ومعادن حكمه وبعد فلهذا تعليق
لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم
الورع الزاهد شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالخطاب المكي
المالكي تغمده الله برحمته قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها مع فوائد
جده وزوائد مهمة ووسميتها الفواكه الجنية على مئمة الجرومية والله
أسأل ان ينفع به انه قريب محيب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب
قال مؤلفها (الحمد لله) افتتحها بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعلا بموجب حديث
الابتداء والحمد لغة هو الثناء باللسان على الجميل الاختيارى سواء كان في مقابلة نعمة
أم لا وجملة الحمد لله خبرية لفظاً انشائية معنى اذا المراد بها ايجاد الحمد لله لا الاعلام
بضمونها من انه مالمك أو مستحق لجميع الحمد من الخلق وكذا قوله فيما بعد والصلاة
والسلام وآثر الجملة الاسمية على الفعلية لئلا تنها على الدوام والثبات (رب العالمين)
أي مالمك جميع الخلق من الانس والجن والملائكة والدواب وغيرهم اذ كل منها
يطلق عليه عالم وغلب في جمعه بالياء والنون أو لوالعلم على غيرهم وقيل انه اسم جمع
محول على الجمع لا جمع لعالم لانه لو كان جمعا لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء وعطف على الجملة قوله (والصلاة) وهي من الصلاة المأمور بها وهي الدعاء بالصلاة أي الرحمة المقرونة بالعظيم ويختص لفظها بالانبياء والملائكة فلا يقال لغيرهم الاتبعوا (والسلام) أي التحية وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليماً وحذر من كراهية افراد أحدهما عن الآخر (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم فهو سيد وأصله يسود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء واطلاقه على غير الله تعالى جائز من غير كراهة سواء كان مقروناً بالأم لا وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للآول معنى ولا يجوز تعلقه به (محمد) عطف بيان أو بدل لانعت لان العلم لا ينعت به وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف للمبالغة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرته خصاله الحميدة (وعلى آله) هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب وقد يراد بهم في مقام الصلاة كل مؤمن لخبر ضعيف فيه والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله عند سيديويه أهل لتصغيره على أهمل قلبت الهاء همزة ثم الهزة ألفا والقلب الآول شاذ سمى له الثاني وعند الكسائي أول بواو مفتوحة من آل اليه يؤل لتصغيره على أويل قلبت الواو ألفا لتحررها وانفتاح ما قبلها قيل وهو الظاهر ولا يستعمل الا في الاشراف بخلاف أهل وانما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الاشراف وضافته الى الضمير جائزة على الاصح كما استعمله المصنف (وصحبه) اسم جمع لصاحب عند سيديويه وجمع له عند الانخفش والعمامي من اجتمع مؤمناً بالنبى صلى الله عليه وسلم ولو لحظة ومات مؤمناً وإن لم يره ولم يرو عنه وعطف العجب على الآل لتشمل الصلاة باقبيهم (أجمعين) تأكيد معنوي مفيد للدلالة على الشمول (وبعد) هو من الظروف المبنية على الضم لقطعه عن الاضافة أي وبعد ما ذكر من الحمد والصلاة والسلام (فهذه) اشارة الى محسوس ان تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة أو الى معقول ان تقدمت عليه والاتيان بالفاء على تقدير أ ما اذا الأصل أما بعد ولا يكون أصلاً ذلك لزمها الفاء في حيزها غالباً لتضمنها معنى الشرط (مقدمة) بكسر الهمزة اسم فاعل من قدم الذي لم يزل يرمي بتقديم وبفتحها على فلة في لغة من قدم المتعدي ويحتمل أن تكون هنا بكسر الهمزة من قدم المتعدي لان معرفتها تجعل الشارع في علم الفخو على بصيرة فهي تقدمه على أقرانه (في علم العربية) أي علم الفخو وهو لغة القصد واصطلاحاً علم بأصول يعرف بها أحوال أو آخر الكلام اعراباً وبنياء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن عوارضها اللائقة لها من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى ان علياً رضي الله عنه لما أشار على أبي الاسود الدؤلي ان يضعه علمه الاسم والفعل والحرف وشيأ من الاعراب ثم قال له اخذ هذا الفخو يا أبا الاسود فسمي بذلك تبركاً

والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين
(وبعد) فهذه مقدمة
في علم العربية

وتبين باللفظ الواضع له (مهمة) أي هذه المقدمة (لمسائل الجرومية) نسبة لابن آحرم
 (تكون واسطة بينهما وبين غيرها من) الكتب (المطولات) لاشتغالها على ما لم يشتمل
 عليه أصلها من الفوائد (نفع الله بها) أي بهذه المقدمة الطالب لها فانه لا يخب من
 اعتمده عليه ويحافى مهماته اليه (كما نفع بأصلها في الحيات) بأن يلحظه الاعتناء بها
 تفهما وحفظا (وبعد الملمات) بالفوز الى دار السلام (انه قريب) ممن سألوه ودعا به علمه
 (بحسب الدعوات) أي دعوات الداعي بأناته ما سألها واعلم انه لما كان الغرض من
 علم النحو معرفة الاعراب الذي به يعرف صواب الكلام من خطئه والاعراب
 لا يوجد الا فيما يقع في التركيب الاسنادي الذي لا يوجد الا في الكلام بدأ المؤلف
 رحمه الله يعرف الكلام وان كان الاولي البداءة بالكلمة لانها جزؤه والثاني انما
 يعرف بعد معرفة أجزائه فقال (الكلام هو) لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا
 بنفسه واصطلاحا ما جمع قيودا أربعة وهي المشار اليه سابقوله (اللفظ) أي الصوت
 المتضمن بعض الحروف الخمسة حقيقة أو تقدير ادل على معنى أم لا وهو في الاصل
 مصدر بمعنى الرمي ثم خص بالرمي من الفهم ثم أطلق عليه من باب اطلاق المصدر على
 اسم المفعول (المركب) من كلمتين فكثر تركيب الاسناد بأفاد أم لا (المفيد) بأن أفهم
 معنى يحسن السكون عليه بحيث لا يبقى للخطأ طيب انتظار يعتد به كما يكون مع المسند
 بدون المسند اليه وبالعكس وهو بهذه المعنى يستلزم المركب لكن لما كانت دلالة
 الالتزام معجورة في التعريف صرح المؤلف بما علم التزاما ان المقصود من الحد بيان
 المساهمة وهي لا تعرف الا بذكر جميع أجزائها تصريحاً (بالوضع) أي بالقصد وهو ان
 يقصد المتكلم بما تلفظ به افادة السامع فلهذا قيود أربعة متى وجدت وجدت
 الكلام النحوي وحيث انتفت أو انتفى واحد منها انتفى الكلام النحوي اذا علمت
 ذلك فالقيود الاول وهو اللفظ بمنزلة الجنس واحترز به عن الخط ونحوه مما هو ليس
 بلفظ وهو مفيد وباقي القيود بمنزلة الفصيل فالمركب يخرج المفرد والمفيد يخرج
 ما لا فائدة فيه كان قام زيد والوضع أي القصد يخرج غير المقصود كالصادر من النائم
 والجملة المقصودة آخرها كصلة الموصول واعلم ان صور تأليف الكلام ستة اسمان
 فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه
 أو شرط وجوابه (وأقل ما يتألف) الكلام (من اسمين) حقيقة كذا زيد أو حكماً
 (نحو زيد قائم) فان الوصف مع مرفوعة المسند تفي حكم الاسم المفرد ولهذا لا يبرز
 في التثنية والجمع (ومن فعل واسم نحو قام زيد) واعلم يتألف من فعلين أو حرفين
 أو حرف واسم أو حرف وفعل لان الكلام لا بد فيه من التركيب والترتيب العقلي
 من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة أنواع لكن لم يبيح منها الا ما ذكره المؤلف
 لان الكلام لا يتحقق بدون اسناد والاسناد يقتضي مسنداً أو مسنداً اليه لكونه

مهمة لمسائل
 الجرومية تكون
 واسطة بينهما وبين
 غيرها من الكتب
 المطولات نفع الله
 بها كما نفع بأصلها في
 الحيات وبعد الملمات
 انه قريب محبب
 الدعوات الكلام
 هو اللفظ المركب
 المفيد بالوضع وأقل
 ما يتألف من اسمين
 نحو زيد قائم أو من
 فعل واسم نحو قام زيد

نسبة بينهما وهما لا يكونان الا اسمين او اسما وفعل او اما المنادى مع حرف النداء كيازيد
فقيامه مقام الفعل لغرض الانشاء ان تقسمه انا ذى زيدا (والكلمة) بفتح الكاف
وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما (قول) أى لفظ موضوع
للمعنى والمراد به هنا اسم المفعول أى مقول حقيقة كزيد او حكما كالضمير المستتر فانه
من حيث وقوعه محكوما عليه ومؤكدا ومعطوفا عليه في حكم الملفوظات الحقيقية
كاسكن أنت وزوجك (مفرد) وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كرجل فان كلا
من أجزائه التى هى ذوات حروفه الثلاثة اذا أفرد لا يدل على شئ مما دلت عليه الجملة
بخلاف غلام زيد فانه مركب لان كلا من جزأيه دال على جزء المعنى الذى دلت عليه
جملة غلام زيد ولما كانت الكلمة جنسا تحتها حقائق مختلفة هى أنواعها اشار الى
بيان ذلك بقوله (وهى اسم وفعل وحرف) أى الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة
انقسام الكلى الى جزئياته فيصح اطلاق المقسوم على كل من أقسامه وبهذا اندفع
ما قيل من ان العطف بواو الجمع يقتضى ان تكون الكلمة مجموع الثلاثة ووجه
انحصارها فى الثلاثة عقلا على ما قيل أن الكلمة موضوعة للمعنى كما مر فتكون دالة
لا محالة لكون الوضع من أسباب الدلالة وحينئذ فاما ان تدل على معنى غير مستعمل
بالمفهومية أولا الاول الحرف والثانى اما ان يدل على اقتران معناها بأحد الازمنة
الثلاثة أولا الاول الفعل والثانى الاسم وقيدها بالحرف بقوله (جاء المعنى) لاجراج
حرف التهجى فلا يكون كلمة لعدم دلالة على معنى وهذا القيد معلوم بما قبله فلا يحتاج
اليه وقد عدل المؤلف عن عبارة الاصل فجعل هذه الثلاثة أقساما للكلمة لا للكلام
اذ لا يصح جعلها أقساما له لا من تقسيم الكلى الى جزئياته وهو ظاهر ولا من تقسيم
الكل الى أجزائه لتوقف صدق اسم المقسوم فيه على جميع أجزائه والكلام
بخلاف ذلك لان ماهيته توجد من الاسماء فقط ومنها ومن الافعال وقد عدم الاسم
فى التكرار لسموه على قسميه لاستغنائه عنهما واحتياجهما اليه ولا صالته فى الاعراب
واتبعه بالفعل لكونه يقع جزء الكلام ولحلوله محل الاسم ودخول الاعراب فى بعض
أنواعه واذا عرفت أن الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف وادرت تمييز بعضها عن
بعض لتظهر فائدة القسمة (فالا سم) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة وضعا (يعرف) أى يميز عن قسميه بخمس علامات مذكورة هنا
(بالاسناد اليه) أى كون الاسم مسندا اليه سواء كان المسند فعلا كقيام زيد أم اسما
كأنامؤمن أم جملة نحو أناقت وهذه العلامة أنفع علامات الاسم وبها يستدل على
اسمية التاء من قولك ضربت بتثنيةها وعلى اسمية ما فى قوله تعالى ما عندكم به نقد
وما عند الله باق وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا
فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه وأما تسميع بالمعنى خير من أن تراه فعلى

والكلمة قول مفرد
وهى اسم وفعل وحرف
جاء المعنى فالا سم
يعرف بالاسناد اليه

حذف أن أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (و) يعرف أيضا (بالخفض) المعبر عنه
أيضا بالجرو وهو ما يحدته العامل من كسرة أو فتحة أو ياء سواء كان العامل حرفا أم اسما
واختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوه لاصالته في الأعراب حر كاته الثلاثة وبتقصوا
من المضارع الذي هو فرع واحد منها فبتقصوه مالا يكون معول الفعل وهو الجرو
وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب (و) يعرف أيضا (بالتنوين) وهونون
ساكنة تثبت لفظا لا خطا وهو بجميع أقسامه مختص بالاسم فتتوين التمكن وضع
للدلالة على مكانة الاسم في الاسمية والأعراب كزيد أي على رسوخ قدمه فيهما أي
لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف وتنوين التثنية كذلك لانه يلحق ببعض
المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها كصومته والفعل لا يكون إلا نكرة فلم يحتج إلى
الفارق وتنوين المقابلة لانه إذا دخل على جمع المؤنث السالم كسلمات في مقابلة نون
جمع المذكر السالم وذلك لا يتحقق في غير الاسم وتنوين العوض لانه في الغالب يكون
عوضا عن المضاف إليه كيو مئذ أي يوم إذ كان كذا أو المضاف إليه لا يكون إلا اسما
(و) يعرف أيضا (بدخول الألف واللام) عليه في أوله ويعبر عنها بأل وهو أولى سواء
كانت معرفة كالأخلة على نكرة كالرجل أم زائدة كما في قوله

وبالخفض والتنوين
وبدخول الألف
واللام وحروف
الخفض والفعل يعرف
بقاد والسين وسوف

رأيت الوليد بن يزيد مباركا أم موصولة كالضارب والمضروب ولا تدخل على
الفعل إلا في ضرورة خلافا لابن مالك واختصت به لأن المعرفة وضعت لتعين الذات
والموضوع للذات هو الاسم وأما الموصولة والزائدة فلموافقتها للمعرفة صورة أعظمتا
حكما (و) يعرف أيضا بدخول حرف من (حروف الخفض) عليه من أوله سواء كان
اسما صريحا كررت يزيد أم مؤولا به كجئت من أن قت فان قت وان كان في الظاهر
ليس باسم فهو في التقدير اسم لانه في معنى قياما لما قولهم ما هي بنم الولد وعلى
بنس العير فقول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معول الصفة مقامه وإنما اختصت
حروف الخفض بالاسم لأنها وضعت لتجرم معاني الأفعال التي لا تتعدى بنفسها
إلى الأسماء فلا جرم امتنع دخولها على الاسم بعد مجيء فعل لفظا أو قدرا أو سماعا في
الكلام على حروف الخفض ولما فرغ مما عيّر الاسم عن غيره أخذ يتكلم على ما عيّر
الفعل أجا لا فقال (والفعل) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى مقترن بأحد الأزمنة
الثلاثة وضعها (يعرف) أي يميز عن قسميه بثلاث علامات (بقاد) الحرفية وهي علامة
مشتركة تارة تدخل على الماضي لإفادة تقريبه من الحال نحو قد قامت الصلاة أو تحقيقة
نحو ونعلم أن قد صدقنا وتارة على المضارع لإفادة التحقيق نحو قد بعلم الله أو التقليل
نحو إن الكذب قد صدق ولا يخفى أن هذه المعاني لا يتصور وجودها في غير الأفعال
ولا تدخل قد على فعل الأمر أصلا (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع ويختصانه
للاستقبال نحو سمي قوم أو سوف يقوم وإنما اختصانه لأنها وضعتا لتأخير معنى الفعل

من الحال الى الاستقبال وفي سوف زيادة تأخير وتنقيس لان كثرة الحروف تدل على
زيادة المعنى وهذا ان اللفظان اسمان للحرفين الدائنين على المضارع الا ان سوف
تحكى على الفتح اسماء السنين فحرف غير محكى ولما انعقد التشبيه الصوري بين
سوف وسوف دون السنين ونسبه أدخل اللام على السنين دون سوف بل حكى على
صورته تحفة التشبيه (وتاء التانيث الساكنة) كقامت وشربت وهذه خاصة بالماضي
اشعارا بتانيث الفاعل (وهو) أى الفعل من حيث هو (ثلاثة أنواع) عند البصريين
ونوعان عند الكوفيين بأسقاط الامر بناء على انه مقتطع من المضارع وانما كانت
الافعال ثلاثة لان الأزمنة التي هي جزء من مدلول كل منها ثلاثة (ماضي) أصله ماضى
استثقلت الضمة على الياء فذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وهو ما دل على معنى
وحدث في الزمان الماضي دلالة وضعية وقدمه لمجيئه على الأصل اذ هو متفق على بناءه
وحيث قدمه كان الأولى له ان يتبعه بالامر لما قلنا (ويعرف) أى يميز عن المضارع
والامر (بتاء التانيث الساكنة) وضعنا الدالة على تانيث ما أسند اليه الفعل وتلقاه
متصرفا كان (فحوقامت) هند (وقعدت) أوجامدا كما سيأتى ولا يقدح في ذلك عدم
محاقتها بعض الافعال الماضية كأفعال الاستثناء لانهم التزموا ذلك كيرفاعها
وخرج بالساكنة المتحركة فانها خاصة بالاسماء ور بما دخلت على بعض الحروف
واختصت الساكنة بالفعل لشقله والمتحركة بغيره طلبا للتعداد ولوقال فحوقام وقعد
لسكان أولى لانه الذى يقبل التاء فيزبها (و) الفعل الماضي (منه نعم وبئس) على
الاصح لقبولهما التاء المذكورة ففي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل
فالغسل أفضل وفيه أيضا وأعوذ بك من الخيانة فانها بنيت البطانة وقيل انها
اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم ما هي بنم الوليد ونعم السير على بئس العير
والجواب يعلم مما مر (و) كذا منه (ليس وعسى على الاصح) لقبولهما التاء أيضا فحو
عست هندا أن تفتح وليست مفتحة ولا تصالها بضمائر الرفع نحو ليسوا وسواء ليست
عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم وقيل انها حرفان لعدم دلالة التاء على الحدث والزمان
ولتوقف افادة معنهما على غيرهما كسائر الحروف وأجيب بان عدم الدلالة عارض
وبان توقف الافادة على ذكر الغير انما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فاعطيا
حكمه في التوقف المذكور ولا يقدح في فعلية الثلاثة الاول خروجها في الظاهر عن
أوزان الفعل لان أصلها فعل بفتح الفاء وكسر العين لافعل بفتحها أيضا ولا فعل بضمها
(ومضارع) وهو ما دل على معنى مقترن باحد زمنى الحال والاستقبال ويتخلص
لاحد هاتين وهى مضارع المشابهة الاسم في اعتوار المعاني عليه وقيل لمشابهة
له في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل
وسكناته (ويعرف) أى يميز عن الماضي والامر (بدخول لم عليه) بان يقع بعدهما من

وتاء التانيث الساكنة
وهو ثلاثة أنواع ماض
ويعرف بتاء التانيث
الساكنة فحوقامت
وقعدت ومنه نعم
وبئس وليس وعسى
على الاصح ومضارع
ويعرف بدخول لم
عليه

غير فصل (فحولم يقيم) وقد مر انه غير أيضا بدخول حرف التنفيس عليه وانما اقتصر المؤلف على لم لان له اسم تراجا بال فعل بتغيير معناه الى المضى حتى صارت كجزئه قاله الرضى ولو قال نحو يقيم لكان أولى لانه يقبل لم (ولا بد في أوله من احدى الزوائد الاربع) المسماة بأحرف المضارعة (وهي الهمزة والنون والياء) المشناة من تحت (والياء) المشناة من فوق (يجمعها) أى يجمع تلك الزوائد الاربع (قولك نأيت) أو أنيت أو أتيت أو نأتى وانما زادوهما فرقا بينه وبين الماضى وخصوصا لزيادة به لانه مؤخر بالزمان عن الماضى والاصل عدم الزيادة فأخلفت التقديم وانما لم يجعل المؤلف هذه الأحرف علامة للمضارع أيضا لوجودها في أول الماضى كأكرم وتعلم ونرجس ويرى وانما ذكرها توطئة وتمهيد لقوله (ويضم أوله) أى الحرف المفتوح به المضارع (ان كان ماضيه على أربعة أحرف) سواء كان كل حروفه أصولا (كخرج) فانه ماض أصلى الحروف فتقول في مضارعه (يدخرج) بضم أوله أو بعضهم زائدا (و) ذلك فتقول (أكرم) فان الهمزة فيه زائدة فتقول في مضارعه (يكرم) بضم أوله (و) كذا تقول في مضارع (فرح) بتشديد الراء (يفرح) بضم أوله لزيادة تكرير الهمزة أى الراء في ماضيه (و) في مضارع (قاتل يقاتل) بضم أوله لزيادة الالف في ماضيه (ويفتح) أوله (فيما سوى ذلك) أى فيما سوى المضارع الذى ماضيه رباعى بان كان ماضيه ثلاثيا (نحو نصر) فتقول في مضارعه (ينصر) بفتح أوله أو خماسيا (و) ذلك فتقول (انطلق) فتقول في مضارعه (ينطلق) بفتح أوله أيضا أو سداسيا (و) ذلك فتقول (استخرج) فتقول في مضارعه (يستخرج) بفتح أوله أيضا والاولى أن تجعل هذه الأحرف علامة ثانية للمضارع ولا نسلم وجودها في أول الفعل الماضى لار المعنى بها الهمزة التى للمتكلم وحده والنون التى له مع غيره والياء التى للغائب المذكور مطلقا أو الجمع المؤنث الغائب والياء التى للمخاطب مطلقا أو للغائبة أو للغائبين (و) فعلى (أمر) وهو ما دل على طلب حدث مقترن بزمن الاستقبال (ويعرف) أى يميز عن المضارع والماضى (بدلالته) وضعها (على الطلب وقبوله) أى المخاطبة (وذلك) (نحو قومي واضربي) فان كلا منهما دل على الطلب وقبوله أى المخاطبة فلا بد فيه من مجموع الأمرين حتى لو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء فسمى اسم فعل كزال أو مصدر كضربا زيدا أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب فسمى فعل مضارع كتمومين ولو قال نحو قم واضرب لكان أولى لانه الذى يقبل ياء المخاطبة (ومنه) أى من فعل الأمر (هات) بكسر التاء الا اذا اتصل به ضمير جماعة المذكورين فانه حينئذ يضم نحو هاتوا (و) كذا منه (تعال) بفتح اللام لا غير (على الاصح) فيها دلالة لهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة وهما مبتدآن على حذف حرف العلة من آخرهما فالخندوف من هات الياء كما فى ارم ومن تعال الالف كما فى احش فان أمرت بهما وثناك كما انما مبتدئين على حذف النون نحو هاتى

فحولم يقيم ولا بد في
أوله من احدى
الزوائد الاربع وهى
الهمزة والنون والياء
جميعها قولك
نأيت ويضم أوله ان
كان ماضيه على أربعة
أحرف كخرج
يدخرج وأكرم يكرم
يدخرج وفرح يفرح وقاتل
يقاتل ويفتح فيها
ذلك فتقول
في مضارعه
يستخرج
ويعرف بدلالته
على الطلب وقبوله
ياء المخاطبة أو ثنية نحو
قومي واضربي ومنه
هات وتعال على الاصح

وتعالى بالبناء فيه ما اذنباء الامر على ما يجزم به مضارعه وذهب بعضهم الى ان هات
وتعال اسماء فعلين للامر هات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل (و) أما (الحرف) فهو كلمة
دلت على معنى في غير ما فقط فعلامته التي امتاز بها عن أخويه عدمية وهي انه (مالا
يصلح معه دليل الاسم) اى واحد من علاماته (ولا دليل الفعل) اى واحد من علاماته
أضاف ترك العلامة له علامة ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلمته الجيم نقطة
من أسفل وعلامة الحاء نقطة من فوق وعلامة الحاء المهملة عدم النقطة قال بعضهم
وانما لم يجعل له علامة وجودية كقسميه لانه في نفسه علامة فلو جعلت له علامة لزم
الدور والتسلسل فاذا عرضت عليك مثلاً كلمة وسئلت عنها أهى اسم أو فعل أو حرف
فأعرض عليها علامات الاسماء أو لا فان قبلت شيئاً منها فاسم والا فاعرض عليها
علامات الافعال فان قبلت شيئاً منها ففعل والا فاحكم بحرفيتها اذ لا يخرج عن ذلك
كما دل عليه الاستقراء ثم الحرف ثلاثة أقسام لانه ان لم يختص بالاسماء ولا بالافعال
لم يعمل (كهل) وانما عملت ما النافية مع انها لا تختص حلالها على ليس وان اختص
بالاسماء عمل فيها الجركن (وفى) أو الرفع والنصب كان وأخواتها وانما لم تعمل أل
مع اختصاصها بالاسماء لتتفرقا من مدخولها منزلة الجزء ومن ثم تخطاها العامل وان
اختص بالافعال عمل فيها الجزم ككلى النافية (ولم) أو النصب كان

باب بيان الاعراب والبناء

الذين لا يخلو آخر كل كلمة من أحدهما وبأبواب الاعراب لشرفه وشرف محله فقال
(الاعراب) هو مصدراً عرب يحى لغة لعان منها الانية والتعسين والتفيم وهذا
أنسب بالمعنى الاصطلاحي المشار اليه بقوله (تغيير أو آخر الكلام) حقيقة أو حكماً
والكلمة هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد مما يوجب بناءه اذ لا يعرب من
الكلمات سواهما وتغيير أو آخره هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو غير ذلك بحسب
ما يقتضيه العامل كما يرشد اليه قوله (الاختلاف العوامل الداخلة عليها) اى على
الكلمة لفظاً أو تقدير باختلاف التغيير الحاصل في الآخر لغير عامل كتغيير دال قد أفلح
بحركة النقل في قراءة ورش وكالتغيير الحاصل بحركة الاتباع والتخلص من التقاء
الساكنين فانه لا يسمى اعراباً لانه ناشئ عن غير عامل والمراد باختلاف العوامل
تعاقد على الاوخر واحد بعد واحد والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر
الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم ثم التغيير المذكور يكون
في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع (لفظاً أو تقدير) فالأقسام أربعة لفظي
وتقديرى في الاسم المفرد ومثل ذلك في الفعل فاللفظي ما يظهر في آخر الكلمة كما
في آخر زيد نحو جاء زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد وآخر يضرب في نحو زيد يضرب وان
يضرب ولم يضرب والتقديرى ما لا يظهر في الآخر بل يفرض وينوى كالتنوى في آخر

والحرف ما لا يصلح
معه دليل الاسم ولا
دليل الفعل كهل وفى
ولم * باب الاعراب
والبناء * الاعراب
تغيير أو آخر الكلام
الاختلاف العوامل
الداخلة عليها لفظاً
أو تقدير

الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وآخر يفتشى من نحو زيد يفتشى
ولان يفتشى وآخر يكن من نحو لم يكن الذين كفروا وأولئك قسم وليس دخولهما في الحمد
مما يفسده وإنما يفسده إذا كان المراد بها الشك ثم الحمد الذي ذكره ظاهر في أن
الأعراب معنوي وعليه كثيرون ويتضم عليه ان يقال للرفع مثلا علامات وقيل انه
لفظي واختاره ابن مالك ونسبه الى المحققين وعليه فيقال في حده فالأعراب
ما اختلف به آخر المعرب قال المرادى رحمه الله تعالى وهو أقرب الى الصواب لقول
المحققين أنواعه رفع الخ كما سيأتي ولان الاحتياج الى الأعراب انما هو لتمييز المعاني
والتمييز انما يكون بالاثرا لا بالتغيير وأما الاضافة في قولهم حركات الأعراب وعلاماته
فن اضافة العام الى الخاص كخاتمة فضة (وأقسامه) أى أنواع الأعراب (أربعة)
لا زائد عليها (رفع) بحركة أو حرف (ونصب) بحركة أو حرف أو حذف (ونخفz)
بحركة أو حرف (وجزم) بسكون أو حذف وجعل هذه الاربعة أنواعا للأعراب أنسب
من جعله افعلا وإنما كانت أربعة لانه اما سكون وهو واحد أو حركة وهى ثلاثة
وقدم الرفع لان الكلام لا يستغنى عنه ولان المعرب به مقدم على المعرب بالنصب
ثم النصب لان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله أصلا بالنسبة
للمجرور ثم الخفض لاختصاصه بالاشرف وهو الاسم وأخر الجزم لانه مختص بتغيير
الاشرف وهو الفعل (فللاسماء) المتكينة وهى السالبة من شبه الحرف المقتضى
للبناء (من ذلك) أى من تلك الاربعة (الرفع) لفظا أو تقديرا (والنصب) كذلك
(والخفض) كذلك (ولا جزم فيها) أى فى الاسماء (وللافعال) المضارعة العارضة مما
يوجب بناءها (من ذلك الرفع) لفظا أو تقديرا (والنصب) كذلك (والجزم) كذلك
(ولا خفض فيها) أى فى الأفعال وإنما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصدا
للتعادل لان الاسم خفيف اذ مدلوله بسيط والفعل ثقیل اذ مدلوله مركب من
الحدث والزمان والسكون أخف من الحركة وتعادل ثقل الفعل خفة السكون وقد أفهم
كلامه ان هذه الاربعة بالنسبة لمحالها ثلاثة أقسام ما هو مشترك بين الاسماء
والأفعال وهو الرفع والنصب وما هو خاص بالاسماء وهو الخفض وما هو خاص بالأفعال
وهو الجزم فتم فصل الكل من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الأعراب (والبناء) وهو
لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا حشد الأعراب وهو (لزوم)
أو آخر الكلام) حالا واحد لفظا أو تقديرا (حركة) أو حرفا (أو سكونا) أو حذف غير عامل
وهذا التعريف بناء على القول بان البناء معنوي ومناسب لمن جعل الأعراب معنويا
كما لو اف (وأنواعه) المعبر عنها أيضا بالانقباض (أربعة ضم) كحيث (وفتح) كأمين
(وكسر) كأمس (وسكون) ككم ويسمى وقفا وكما تكون السكامة مبنية على الحركة

وأقسامه أربعة رفع
ونصب وخفض وجزم
فللاسماء من ذلك
الرفع والنصب
والخفض ولا جزم فيها
وللافعال من ذلك
الرفع والنصب والجزم
ولا خفض فيها
والبناء لزوم أو آخر
الكلم حركة أو سكونا
وأنواعه أربعة ضم
وفتح وكسر وسكون

تكون مبنية على الحرف كما سمي في النداء والفرق بين هذه وبين أقسام الاعراب
أن تلك تختلف باختلاف العامل بخلاف هذه ولهذا عبر عن هذه بما يدل على اللزوم
وعن تلك بما يدل على الانتقال (والاسم) بعد التركيب (ضربان) لأنه إما أن يختلف
آخره بسبب العوامل أولا فالاول (معرب وهو الاصل) لأن الاعراب أصل في الاسماء
لاعتوار معان مختلفة عليها بصيغة واحدة لا يميزها الا الاعراب ولهذا قدمه (وهو
ما تغير آخره) أي بان يتصف الحرف الذي هو آخر المعرب بصيغة أخرى حقيقة أو حكما
ان كان اعرابه بالحركة أو بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكما ان كان اعرابه
بالحروف ولا بد في هذا التغير أن يكون (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه)
في العمل بأن يعمل بعض منها بخلاف ما يعمل البعض الآخر ثم التغير المذكور (أما)
أن يكون تغيرا (لفظا) وذلك (كزيد وعمر) فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يتغير آخره
لفظا كما في نحو جاء زيد وعمر ورأيت زيدا وعمر ومررت بزيد وعمر (وأما) تغيرا
(تقديرا) وذلك (نحو موسى والفتي) مما يتعدى ظهور الاعراب في آخره فإن كلا منهما
إذا ركب مع عامله يفرض وينوى أن آخره قد تغير في المعنى وان لم يوجد تغير في اللفظ
لما منع يمنع من ظهوره لفظا (و) الثاني (مبنى) أصله مبنى اجتمعت الواو والياء
وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء (وهو الفرع) بحريانه
على خلاف الاصل ومن ثم لا يبنى الا اذا أشبه الحرف شهما قويا يدينه منه في الوضع
أو المعنى أو الاستعمال قيل أو شابه مبنى الاصل ويكفي في بناء الاسم شهما بالحرف من
وجه واحد بخلاف منع الصرف فلا بد من شهما بالفعل من وجهين (وهو) بخلاف
المعرب أي (ملا لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) أي لا يتأثر آخره
باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة لأن البناء ضد الاعراب فهامة قبالان
تقابل الضدين وتقسيم الاسم الى معرب ومبنى هو من تقسيم الشيء الى ما هو أخص منه
مطلقا الى ما هو أعم منه كما توهم بعضهم اذا التقسيم ضم مختص الى
مشترك فوجب كون القسم مطلقا من المقسوم (كالضمرات) متصلا وما انفصلها
فانها مبنية لشهما بالحرف في المعنى لتضمنها معنى من المعاني التي تؤدي بالحرف وهو
التكلم والخطاب والغبة وقيل في الوضع لان أكثرها على حرف أو حرفين وحل باقيها
عليها (وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام) كمن وما وأين وأيان فانها بنيت لشهما
بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف الذي هو الاستفهام والشرط وقد وضع لكل
منهما حرف يؤدي به نعم يستثنى مما ذكر أي فانها معربة لضعف الشبهة فيها بما عارضه
من مجيئها غالبا ملازمة للاضافة التي هي من خواص الاسماء (وأسماء الإشارة) كذا
وذي وشم وهؤلاء فانها بنيت لشهما بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف وهو
الإشارة وان لم تضع العرب له حرفا يؤدي به كوضعوا للثني والترجي (وأسماء الافعال)

والاسم ضربان معرب
وهو الاصل وهو
ما تغير آخره بسبب
العوامل الداخلة
عليه اما لفظا كزيد
وعمر واما تقديرا
نحو موسى والفتي
ومبنى وهو الفرع وهو
ملا لا يتغير آخره بسبب
العوامل الداخلة
عليه كالضمرات
وأسماء الشرط وأسماء
الاستفهام وأسماء
الإشارة وأفعال

كسبه وآمين وايه وهيت فانها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال فانها تنوب عن
 الفعل ولا بد من عمل عليها عامل يؤثر فيها فاشبهت من الحروف ليست ولعل مثل فانها
 نائبان عن آتني وأترجي ولا بد من عمل عليها عامل يؤثر فيها (وأسماء الموصولات) كالذي
 والتي والذين واللاتي فانها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال أيضا لانها مفتقرة
 افتقار متصلا الى ما يتم به معناها وهو الصلة فاشبهت الحروف في افتقارها في افادة
 معناها الى ذكر متعلقها ويستثنى من اطلاقه أي الموصولة فانها مهربة الا اذا اضيفت
 وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا ثم ان المبني يتقسم الى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله
 (فنه ما يبنى على السكون نحوكم ومنه ما يبنى على الفتح ككناين) استغناء عما كانت أو خبرية وقدمه لاصالته (ومنه ما يبنى على
 الكسر كأمس) هو اسم لليوم الذي قيل يومك (ومنه ما يبنى على الضم كحيث) ظرف
 مكان وقد يفتح للتحفة ويكسر على أصل التقاء الساكنين ويقال حوث وحات تتلث
 الثاء فيهما فهذه تسع لغات (والأصل في) الاسم (المبني) بل وفي غيره أيضا (أن يبنى
 على السكون) تحفته واستعمل بالاصل الذي هو عدم الحركة فلا يعدل عنه الى الحركة
 الا لسبب يقتضي العدول وحينئذ اذا جاء شيء الأصل فيه البناء مبني فلا يستل عن
 سبب بنيانه تحفته على أصله ثم ان جاء مبني على السكون فلا يستل أيضا عن سبب
 بنيانه عليه لذلك أو على حركة يستل عنه سواء كان لم يعدل الى الحركة ولم كانت الحركة
 كذا وان جاء شيء مما الأصل فيه الاعراب مبني على السكون يستل عنه سؤال واحد
 لم يبن أو على حركة يستل عنه ثلاثة أسئلة لم يبن ولم يعدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا
 (والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبني وهو الأصل) لان البناء أصل في الأفعال
 لانها لا تتصورها معان مختلفة تفق في تميزها الى الاعراب لاختلف صيغتها
 باختلاف معانيها فان حصل ليس في بعض المواضع بقبولها بصيغة واحدة قلنا
 مختلفة كما في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمكن ازالته باظهار الناصب أو الجازم
 (و) ضرب (عرب) وهو المضارع لشبهه الاسم (وهو الفرع) لجريانه على خلاف
 أصله وسياق (والمبني) من الأفعال (نوعان أحدهما الفعل الماضي) وقدمه للاتفاق
 على بنيانه (وبناؤه على الفتح) ثلاثا كان أو رباعيا مجردا كان أو مزيدا فيه كضرب
 ودرج وانطلق واستخرج وضربك وضربا وأما نحو رمي وعفا فسكون آخرهما عارض
 والفتحة مقدرة عليه والأصل رمي وعفو قلبت الياء والواو الفين التحركهما وانفتاح
 ما قبلهما وكان القياس أن يبنى على السكون لانه الأصل في البناء ولسكنه لما شابه
 اسم الفاعل بوقوعه موقوعه كزيد ضرب وضارب بني على الحركة وكانت فتحة طلبا للتحفة
 (الا اذا اتصل به واو الجماعة فيضم) آخره (نحو ضربوا) للناسبة لا ضم بناء كما هو ظاهر
 عبارته وانما فتحوا نحووا شروا ودعوا لان الأصل اشترى واياه ضمومة ودعوا وبواوين

فأسماء الموصولات
 فمنه ما يبنى على
 السكون نحوكم ومنه
 ما يبنى على الفتح
 ككناين ومنه ما يبنى
 على الكسر كأمس
 ومنه ما يبنى على
 الضم كحيث والأصل
 في المبني أن يبنى على
 السكون وهو الفعل
 ضربان مبني وهو
 الأصل ومبني وهو
 الفرع والمبني نوعان
 أحدهما الفعل الماضي
 وبناؤه على الفتح
 والاذا اتصل به واو
 الجماعة فيضم نحو
 ضربوا

أولها مضمومة ثم حركت الياء والواو وانفتح ما قبلها فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف
لانتقاء الساكنين (أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن) آخره تسكين ببناء (نحو
ضربت) بثلاث التاء (وضربنا) بالسكان الباء والنسوة ضميرين وجزم في التوضيح بأن
السكون فيه عارض كالضم فيما قبله وبني على السكون لانه الأصل في البناء
ولا يستثنى قال تولى أربع متكررات فيما هو كالجملة الواحدة لان ضمير الفاعل بمنزلة جزء
الفعل وخرج بضمير الرفع النصب كضربك وضربك ضمير الرفع الساكن كضربا في
هاتين الحالتين يبني على الفتح الذي هو الأصل فيه كما اذا تجرد كما أشرنا الى ذلك فيما مر
(و) النوع (الثاني فعل الامر) مبني على الاصح (وبناؤه على السكون) اذا كان صحيح
الآخر (نحو اضرب) أو اتصل به ضمير النسوة نحو اخشين (واضربن) ياء هذات (الا
اذا اتصل به ضمير تشبيه أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون) يكون
بناؤه سواء كان صحيح الآخر (نحو اضربا واضربوا واضربي) أو معتلا نحو اغزوا واغزوا
واغزى فهذه الامثلة الستة مبنية على حذف النون كما ان مضارعها يجزم بحذفها ولو
آخر هذا الاستثناء عما بعده لكان أولى (والا المعتل) منه وهو ما آخره واو أو ألف أو
ياء ولم يتصل به ما تقدم (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه (نحو اخش واغزوا ورم)
فأخش مبني على حذف الألف واغز على حذف الواو ورم على حذف الياء
(والمعرب من الافعال الفعل المضارع) على خلاف الأصل فيرفع بحركة أو حرف
وينصب بحركة أو حذف حرف ويجزم بحذف حركة أو حرف لكن (بشرط أن لا يتصل
به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة) أي المتصلة به من غير حاجز لا لفظا ولا تقديرا
ثقيلة كانت أو خفيفة (نحو يضرب) مما هو صحيح الآخر فانه يرفع بضممة ظاهرة (و)
نحو (يخشى) مما هو معتل الآخر فانه يرفع بضممة مقدرة (فان اتصلت به نون الاناث
بني) معها على الاصح (على السكون) وذلك (نحو والوالدات يرضعن) فالوالدات
مبتدأ أو يرضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون وهي في محل رفع على
الفاعلية والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع على انها خبر المبتدأ وبني الفعل معها
لانه انما أعرب لشيء بالاسم فلما اتصلت به النون التي لا تتصل الا بالفعل رجع
جانب الفاعلية فرد الى ما هو أصل الفعل وهو البناء وبني على السكون لانه الأصل
في البناء وحلله على الماضي المتصل بها (وان اتصلت به نون التوكيد المباشرة)
له لفظا أو تقديرا (بني) معها على الاصح (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو ليسبحن)
أو خفيفة نحو (وايكونن) لتركيبه معهما تركيب خمسة عشر ولهذا الفصل بينهما
فاصل لم يحكم بينهما لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء وبني على الفتح لخفته فان لم تبشره
أعرب نحو ليتلون ولا يصدنك (وانما أعرب المضارع) على خلاف الأصل (لما شبهته
الاسم) في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تعاقب على صيغة

أو اتصل به
ضمير رفع متحرك
فيسكن نحو ضربت
وضربنا والثاني فعل
الامر وبناؤه على
السكون نحو اضرب
واضربن الا اذا اتصل
به ضمير تشبيه أو ضمير
جمع أو ضمير المؤنثة
المخاطبة فعلى حذف
النون نحو اضربا
واضربوا واضربي والا
المعتل فعلى حذف
حرف العلة نحو اخش
واغزوا ورم والمعرب
من الافعال الفعل
المضارع بشرط أن
لا يتصل به نون الاناث
ولا نون التوكيد
المباشرة نحو يضرب
ويخشى فان اتصل به
نون الاناث بني على
السكون نحو والوالدات
يرضعن وان اتصل
به نون التوكيد
المباشرة بني على الفتح
نحو ليسبحن وليكونن
وانما أعرب المضارع
لما شبهته الاسم

واحدة لكن لما كانت المعاني المتداولة على الاسم لا يميزها الا الاعراب وعلى المضارع يمكن تمييزها بغيره كاظهار الناصب أو المجازم جعل الاعراب أصلا في الاسم فرعاً في المضارع (وأما الحروف فينبية كلها) أحادية كانت أو ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا تزيد على ذلك إذ ليس فيها مقتضى للاعراب فانها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه الى الاعراب ثم منها ما هو مبني على السكون كهل وبل أو على الفتح كعل وليت أو على الكسر كلام الجحر وبائه أو على الضم كمنه على لغة من جربها

باب معرفة علامات (أقسام) الاعراب (أصالة ونياية)

العلامات هي الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها كإسقاط في ذلك وقدم علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه فقال (الرفع) وهو ما يحدثه عامله سواء كان عاملاً لفظياً أو معنوياً وهذا هو القسم الأول من أقسام الاعراب (أربع علامات) أحداها (الضمة وهي الأصل) ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها إلا عند تعددها وإنما كانت أصلاً لغيرها لأن الاعراب بالحركات أصل للاعراب بالحروف ولهذا قلنا (و) الثلاثة الأخر (الواو والالف والنون وهي) فرع لأن كل علامة منها (فائبة عن الضمة) أما الواو فلأنها متولدة منها عند الاشباع أقيمت مقامها والالف أخذتها اذ هما من حروف المد واللين فقامت مقام الضمة حملاً على أخذتها والنون تقارب الواو في المخرج ولهذا أتدغم فيها فاقبعت أيضاً مقام الضمة ولكل منها موضع تخصص أشار اليها مبتدئاً بالأصل بقوله (فأما الضمة فتكون علامة للرفع) أصالة (في أربعة مواضع) لآرائه عليها الأول (في الاسم المفرد) وهو هنا ما ليس مثني ولا مجموعاً ولا من الأسماء الستة (منصرفاً كان) وهو ما دخله الصرف الذي هو التثنية والعال على الامكنية وجر بالكسرة (أو غير منصرف) وهو ما كان بخلافه فالأول (نحو قال الله) تعالي فالاسم الكريم مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره والثاني نحو (واذ قال إبراهيم) فالإبراهيم غير منصرف للعلمية والعجبة مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره ولا فرق في رفعه بالضمة بين أن يكون ظاهراً فيه الاعراب كما مر أو متدراً كما في نحو (واذ قال موسى) فموسى مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر إذا الالف لا تقبل الحركة لذاتها (و) الموضع الثاني (في جمع التذكير) وهو ما تغير فيه بناء مفرده تحقيقاً أو تفديراً بزيادة أو نقص أو تبديل (منصرفاً كان أو غير منصرف) فالأول (نحو قال أصحاب موسى) فأصحاب جمع تكسير مفرده صعب مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره وموسى مضاف اليه وعلامة جره الفتح والثاني نحو (ومساكن ترضونها) فساكن جمع تكسير مفرد مسكن غير منصرف للجمعية المكررة مرفوع بالعطف على آباءكم الذي هو اسم كان

وأما الحروف فينبية كلها
باب معرفة علامات
الاعراب
لرفع أربع علامات
الضمة وهي
الواو والالف والنون
فائبة عن الضمة
وهي تامة فتكون
فأما الضمة فتكون
علامة للرفع في أربعة
مواضع في الاسم المفرد
منصرفاً كان أو غير
منصرف نحو قال الله
واذ قال إبراهيم واذ قال
موسى وفي جمع
التذكير منصرف
كان أو غير منصرف
نحو قال أصحاب موسى
ومساكن ترضونها

وجملة ترصونها في محل رفع على انها نعت له ولا فرق في رفعه بالضممة ايضا من ان يكون
 الاعراب فيه ظاهرا كما مر او مقدر كما في نحو (ومن آياته البحار) فالجوار جمع
 تكسير ومفردة جارية مرفوعة على انه مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقصورة في الياء منع من
 ظهورها الاستئصال لانه منقوص ومن آياته جار ومجرور في محل رفع على انه خبر مقدم
 (و) الموضع الثالث (في جمع المؤنث السالم) وهو ما سلم فيه بناء مفردة سواء كان اسما
 ام صفة ولوعبر بالجمع بالالف والتاء لكان اولي اساسا في (و) في (ما حمل عليه) مما
 هو اسم جمع او جمع مسمى به فالاول (نحو اذ جاءك المؤمنات) فالمؤمنات فاعل جاء
 وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو جمع مؤنث سالم ولا يقدح فيه سقوط التاء لانها
 كلمة حي بها للدلالة على التأنيث وليست من بنية الكلمة والثاني نحو (وأولات
 الاحمال) فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه مرفوع على الابتداء والاحمال
 مضاف اليه وخبر الجملة الاسمية من قوله أجلهن ان يضعن حملهن (و) الموضع
 الرابع (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أم معتله (الذي لم يتصل بآخره
 شئ) مما يوجب بناءه أو يتقل اعرابه ورفعه بالضممة يكون تارة لفظا وتارة تقديرا فالاول
 (نحو ترفع درجات من نشاء) فترفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجارز
 وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ودرجات مفعول به
 ومن اسم موصول في محل جر بالاضافة وجلة نشاء من الفعل والفاعل صلة الموصول
 فلا محل له من الاعراب والثاني نحو (والله يدعو الى دار السلام) فالاسم الكريم
 مرفوع على الابتداء ويدعو فعل مضارع معتل الآخر مرفوع بضممة مقصورة في الواو منع
 من ظهورها الاستئصال وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا والى دار السلام جار ومجرور
 ومضاف اليه متعلق بالفعل والجملة الفعلية في محل رفع على الخبرية ومثمل ذلك والله
 يقضى بالحق ان في ذلك لآية لمن يخشى فيقضى ويخشى كل منهما فعل مضارع معتل
 الآخر وعلامة رفعه ضمة مقصورة في الآخر منع من ظهورها في الاول الاستئصال وفي
 الثاني التعذر وقيد الفعل بعدم اتصال شئ به لانه لو اتصل به نون التوكيد أو الأناث
 كان مبنيًا أو اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه
 ثبوت النون كما ستعرفه وهذا هو الذي عناه المؤلف بالشيء ولما فرغ من مواضع الضمة
 أشار الى مواضع ما ناب عنها من الاحرف فقال (وأما الواو فتكون علامة للرفع) نيابة
 عن الضمة (في موضعين) لا ثالث لهما الاول (في جمع المذكر السالم) وهو ما دل على
 أكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء واحد سواء كان واحدا أو صفة
 (و) في (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في الجمع المذكر فالاول (نحو
 ويؤمّن الذين يؤمنون) فالمؤمنون جمع مؤمن وقد سلم فيه بناء واحد وهو فاعل
 يفرح وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم والظرف متعلق

ومن آياته البحار وفي
 جمع المؤنث السالم
 وما حمل عليه نحو اذ
 جاءك المؤمنات
 وأولات الاحمال وفي
 الفعل المضارع الذي
 لم يتصل بآخره شئ
 نحو ترفع درجات من
 نشاء والله يدعو الى
 دار السلام وأما الواو
 فتكون علامة للرفع
 في موضعين في جمع
 المذكر السالم وما حمل
 عليه نحو ويؤمّن الذين
 يؤمنون

بالفعل واذا مضاف اليه والثنيون فيه عوض عن الجملة المحذوفة ومثله فرح المخلفون
 بمقدّمهم وجاء المعذرون من الأعراب والثاني نحو (ان يكن منكم عشرون صابرون)
 فعشرون محمول على الجمع المذكر كورادلا واحداً من لفظه ومثله ثلاثون وأربعون الى
 تسعين بادخال الغاية وهو مرفوع يكن على انه اسمها وعلامة رفعه الواو نيابة
 عن الضمة وصابرون صفة له ومنكم جار ومجرور في محل نصب على انه خبر مقدم لكنه
 (و) الموضع الثاني (في الاسماء الستة) المعتلة المضافة لغيرها المتكلم (وهي أبوك
 وأخوك وحوك) بكسر الكاف ولوقال وجوهه كان أولى لان الحزم قريب زوج
 المرأة (وفوك وهنوك وذو مال) أي صاحبه فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة
 بالشروط الاتية (نحو قال أبوه) فأبوه فاعل قال ومضاف اليه وعلامة رفعه الواو
 لانه من الاسماء الستة (و) نحو (ليوسف وأخوه أحب الى أمينا) يوسف مبتدأ
 وأخوه معطوف عليه وهو مرفوع لان المعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو
 لانه من الاسماء الستة وأحب هو الخبر والى أمينا جار ومجرور متعلق به ولو صرح
 المؤلف بما قدرناه له كان أولى (و) نحو (جاء حوك) فحوك فاعل جاء وعلامة رفعه
 الواو (وهذا فوك وهنوك) فهذا اسم إشارة في محل رفع على انه مبتدأ وفوك خبره
 وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو وهنوك معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع
 (وانه لذو علم) ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والخبر المتصل بها
 في محل نصب على انه اسمها ولذو علم خبرها ومضاف اليه وهو مرفوع وعلامة رفعه
 الواو واللام لام الابتداء (وأما الالف فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة
 (في المثني) وهو ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين من لفظه مذكراً كان أو مؤنثاً
 معرفة كان أو نكرة وعمل عن عبارة الاصل لما فيها من التجوز (و) في (ما حمل عليه)
 مما قد فيه ما اعتبر من الشروط في المثني فالاول (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل قال
 وعلامة رفعه الالف لانه مثني والثاني نحو (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً)
 ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وعدة الشهور اسمها وعند الله
 ظرف متعلق بالاسم واثنا عشر خبره ان وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن
 الضمة جماله على المثني اذ لا مفرد له وشهرات تميز (فانفجرت منه اثنا عشرة عيناً)
 فاثنا عشرة مرفوع بانفجرت على الفاعلية وعلامة رفعه الالف لانه مما حمل على
 المثني اذ لا واحداً له أيضاً وعينا تميز (وأما النون فتكون علامة للرفع) نيابة عن
 الضمة (في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير ثنية) سواء كان حاضراً أو غائباً فالاول
 نحو أنتما تقومان والثاني (نحو والنجم والشجر يسجدان) فتقومان ويسجدان كل منهما
 فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد
 اتصل به ضمير ثنية وهو الالف وهو مع فاعله في محل رفع خبر عن المبتدأ (أو) اتصل به

ان يكن منكم
 عشرون صابرون
 وفي الاسماء الستة
 أبوك وأخوك
 وهـ حـ وـ فـ وـ
 وحوك وذنوك
 وحنوك وذنوك
 قال أبوههم وليوسف
 وأخوه أحب الى
 أمينا وجاء حوك
 وهذا فوك وهنوك
 وانه لذو علم وأما
 الالف فتكون علامة
 للرفع في المثني وما
 حمل عليه نحو قال
 وجلان ان عدة
 الشهور عند الله اثنا
 عشر شهراً فانفجرت
 منه اثنا عشرة عيناً
 وأما النون فتكون
 علامة للرفع في الفعل
 المضارع اذا اتصل به
 ضمير ثنية نحو والنجم
 والشجر يسجدان أو

(ضمير جمع المذكر) حاضرا كان أو غائبا فالاول نحو أتبنون بكل ربيع آية تعبدون
وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون فتبنون فعل مضارع خال من الناصب والتجازم وهو
مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه اتصل به ضمير جمع وهو الواو وكنه ما بعده
من الأفعال والثاني (نحو الذين يؤمنون بالغيب) فيؤمنون فعل مضارع مرفوع
وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه اتصل به ضمير جمع وهو الواو وهو مع فاعله جملة فعلية
لا محل لها من الأعراب لأنها صلة الموصول وهو الذين والموصول في محل جر صفة لما قبله
أو بدل منه وبالغيب متعلق بيؤمنون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قالوا
أتعجبين من أمر الله) فتعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والتجازم
وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء ومن أمر الله
متعلق به ولما أنهي الكلام على علامات القسم الاول من أقسام الأعراب وهو
الرفع اصالة ونسابة أخذت بكلم على علامات القسم الثاني من أقسام الأعراب وهو
النصب اصالة ونسابة فقال (وللنصب) وهو ما يحدثه عامله سواء كان فعلا أو اسما
أو حرفا (خمس علامات) احدها (الفتحه وهي الاصل) كما مر ولذا لا يقوم غيرها
مقامها الا عند تعذرهما ومن ثم قدمها (و) الاربعة الباقية هي (الالف والكسرة
والياء وحذف النون وهي) فروع عن الفتحه لأن كل علامة منها (ناثبة عن الفتحه)
أما الالف فلأنها تنشأ عنها اقامت مقامها والياء أخذت الالف فقامت مقام الفتحه
كأختها والكسرة أصل الياء فأقاموها مقام الفتحه جلا على فرعها وحذف النون أقيم
مقام الفتحه لأنه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا أن يكون حذفها علامة للنصب
وأما مواضعها فأشار اليها بمبدأنا بالاصل بقوله (فأما الفتحه فتكون علامة للنصب
في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها الاول أن تكون علامة للنصب (في الاسم المفرد)
المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول (نحو واتقوا الله) فاتقوا فعل
وفاعل والاسم الكريم منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ومثله
والله يسمع تحاور كما ان الله سميع بصير والثاني نحو (ووهبنا له اسحق ويعقوب)
فوهبنا فعل وفاعل وله جار مجرور متعلق به واسحق ويعقوب لأنه مفعول به وعلامة
نصبه فتحة ظاهرة في آخره ولم ينون لأنه غير منصرف للعجبية وكذلك يعقوب منصوب
لأنه معطوف على اسحق وتكون الفتحه علامة للنصب فيه ظاهرة كما مر ومقدرة
كما في نحو (واذنا موسى) فواذنا فعل وفاعل وموسى منصوب لأنه مفعول به
وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها تحريك الالف ومثله واذ
آتيناهم موسى الكتاب (و) الموضع الثاني أن تكون الفتحه علامة للنصب (في جمع
التكسير) المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول (نحو وتري الجمال)
فتري فعل وفاعل والجمال منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة

ضمير جمع المذكر نحو
الذين يؤمنون
بالغيب أو ضمير المؤنثة
المخاطبة نحو قالوا
أتعجبين من أمر الله
وللنصب خمس
علامات الفتحه وهي
الاصـل والالف
والكسرة والياء
وحذف النون وهي
ناثبة عن الفتحه فأما
الفتح فتكون علامة
للنصب في ثلاثة
مواضع في الاسم
المفرد منصرفا كان
أو غير منصرف نحو
واتقوا الله ووهبنا له
اسحق ويعقوب واذ
نا موسى وفي
جمع التكسير
منصرفا كان أو غير
منصرف نحو وتري
الجمال

في آخره وهو جمع تكسير منصوب والثاني نحو (وعدكم الله مغنايم كثيرة) وعد فعل
ماض والضمير المتصل به منصوب المحل على انه مفعول أول والاسم المذكر ييم فاعل
ومغنايم مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير
لمغنايم غير منصوب للجمعية المكررة ولا فرق في نصبه بالفتحة بين أن يكون الأعراب
ظاهرا فيه كما مر أو مقدرا كما في نحو (وأنتكحوا الأيامي) أنتكحوا فعل وفاعل
والأيامي منصوب بأنكحوا على انه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف
منع من ظهورها التبعذر لانه مقصور وهو جمع تكسير لا ييم وهي من ليس لها زوج
بكر كانت أو نيبا (و) الموضع الثالث أن تكون الفتحة علامة للنصب (في انقلب
المضارع) سواء كان صحيح الاخر أم معتله (انقلب عليه ناصب) من نواصب
الفعل (ولم يتصل) مع ذلك (بآخره شيء) يوجب بناء ما أو ينقل أعرابه كما تقدم
في علامات الرفع ويكون نصبه بفتحة ظاهرة أو مقدرة فالأول (نحو ان ينال الله محومها
ولا دماؤها) ان حرف نفى ونصب وينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في آخره والاسم الكريم منصوب على التعظيم ومحومها فاعل مؤخر ولا دماؤها
معطوف عليه والثاني في الفعل المضارع المعتل بالألف فنحو ان تراني فتري فعل
مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها التبعذر
ولم يثقل له المؤلف رحمه الله تعالى ولم يفرغ من مواضع الفتحة أشار الى مواضع ما ناب
عنه بقوله (وأما الألف فتكون علامة للنصب) نياية عن الفتحة (في الاسماء
الستة) المتقدمة في علامات الرفع (نحو ما كان محمداً باباً أحد من رجالكم) فاحرف نفى
وكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وينصب اسمها وأباً أحد من منصوب
بالألف خبرها لانه من الاسماء الستة ومن رجالكم متعلق بمحمد وفصفة لا أحد نحو
(ونحفظ أختانا) نحفظ فعل وفاعل وأختانا منصوب بالألف على انه مفعول لانه من
الاسماء الستة ومثله نحو ان يبعثوا الى أبيكم فقولوا يا أبانا (وتقول رأيت جالك) بكسر
الكاف (ومثاله) رأيت فعل وفاعل وجالك منصوب بالألف على انه مفعول وكذا
هناك لانه معطوف عليه (و) قال الله تعالى (أن كان ذامال) كان فعل ماض ناقص
يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها مستتر فهم او ذامال خبرها منصوب بالألف لانه من
الاسماء الستة (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نياية عن الفتحة في جمع المؤنث
السالم) والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين سواء كان جمعاً للمؤنث أم المذكر السالم كان
أم ذات خبر ولو عبر به لكان أولى لما ذكر (و) في (ما حل عليه) فالأول (نحو خلق الله
السموات) خلق فعل ماض والاسم الكريم فاعل والسموات منصوب بالكسرة على
انه مفعول به أو مطابق جمالا للنصب على الجرح قياسا على أصله وهو جمع المذكر السالم
ولئلا يلزم ان للفرع زيادة مزية على أصله وهو جمع المذكر السالم ومثله نحو ان الحسنات

وعدكم الله مغنايم
كثيرة وفي الفعل
الأيامي اذا اتصل
المضارع ولم يتصل
عليه ناصب ولم يتصل
بآخره شيء فنحو ان
ينال الله محومها ولا
دماؤها وأما الألف
فتكون علامة للنصب
في الاسماء الستة
نحو ما كان محمداً باباً
أحد من رجالكم
ونحفظ أختانا وتقول
رأيت جالك وهناك
رأيت كان ذامال وأما
الكسرة فتكون
علامة للنصب نياية
عن الفتحة في جمع
المؤنث السالم وما حل
عليه فهو خالق الله
السموات

ينتهي السبب والثاني نحو (وان كن أولات حل) فأولات خبر كن وهو منصوب
 بالكسرة واسمها النون المدغمة فيهما نون كن وأصل كن كون بضم الواو بعد النقل إلى
 باب فعل بضم العين لا سنده إلى ضمير رفع فاستثقلت الضمة على الواو فقلت منها إلى
 ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (وأما الياء فتكون
 علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في موضعين) لثلاث لهما الأول (في المثني) المتقدم
 ذكره في علامات الرفع (و) في (ما حل عليه) مثال المثني (نحور بنا واجعلنا مسلمين
 لنا) اجعلنا فاعل وفاعل ومفعول أول ومسلمين مفعول ثان وهو منصوب وعلامة
 نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها جلال للنصب على البحر لا شترأكلها في كون
 كل واحد منهما فضلة مستغنى عنه (و) مثال ما حل عليه نحو (اذ أرسلنا إليهم اثنين)
 فأرسلنا فاعل وفاعل وإليهم متعلق به واثنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه
 الياء جلاله على المثني لما روي (ربنا أمتنا اثنين) ربنا منادى مضاف حذف منه
 حرف النداء وأمتنا فاعل وفاعل ومفعول واثنين منصوب نعت لمصدر محذوف أي
 اماثنين وعلامة نصبه الياء جلاله على المثني كما مر (و) الموضع الثاني (في جمع المذكر
 السالم) المتقدم ذكره أيضاً (و) في (ما حل عليه) مثال الأول (نحو نجبي المؤمنين)
 فنجبي فعل وفاعل والمؤمنين جمع مؤنث منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه
 الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها جلال للنصب على البحر كالمثني كما مر ومثله ان
 المتقين في جنات ونهر ومثال الثاني نحو (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة)
 وواعدنا فاعل ومفعول أول وثلاثين مفعول ثان على حذف مضاف أي انقضاء
 ثلاثين وعلامة نصبه الياء جلاله على الجمع اذ لا مفرد له وليلة تمييز (وأما حذف
 النون فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأفعال) المضارعة (التي رفعها
 بثبات النون) اذ ادخل عليها ناصب ويعبر عنها بالامثلة الخمسة كما سيأتي (نحو الا أن
 تسكونا ملكين) أو تسكونا من الخالدين فان حرف مصدرى ونصب وتكونا فاعل
 مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذفت النون لانه من الامثلة الخمسة والضمير
 المتصل به في محل رفع على انه الاسم وملكين هو الخبر ومثله فلا جناح عليهما ان يصلحا
 ونحو (وان تصوموا خير لكم) فان حرف مصدرى ونصب وتصوموا فاعل مضارع
 منصوب بأن وعلامة نصبه حذفت النون لما مر وان والفعل في تأويل مصدر على انه
 مبتدأ وخبره خير لكم ومثله نحو ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ونحو لم
 أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا (و) نحو (لن تقوى) فلن حرف نفى ونصب وتقوى
 فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذفت النون لما روي في الحديث تريدن أن
 ترجعي إلى رفاة ولما فرغ من علامات القسم الثاني من أقسام الأعراب وهو
 النصب أخذت كل كلمة على علامات الحذف الذي هو القسم الثالث من أقسام

وان كن أولات حل
 وأما الياء فتكون علامة
 للنصب في موضعين
 في المثني وما حل عليه
 نحور بنا واجعلنا
 مسلمين لنا واذ
 أرسلنا إليهم اثنين
 ربنا أمتنا اثنين وفي
 جمع المذكر السالم
 وما حل عليه نحو نجبي
 المؤمنين وواعدنا
 موسى ثلاثين ليلة
 وأما حذف النون
 فيكون علامة
 للنصب في الأفعال
 التي رفعها بثبات
 النون نحو والآن
 تسكونا ملكين وان
 تصوموا خير لكم
 وان تقوى

الاعراب أصالة ونسابة فقال (وللخفص) المتقدم بيانه في علامات الاسم (ثلاث
 علامات) أصالة ونسابة لازائد علمها (الكسرة وهي الأصل) في بابها الماسر
 ولهذا قدمها (و) العلامتان الباقيتان هما (الياء والفتحة وهما) فرعان لاثنتان
 عن الكسرة) أما الياء فلانها تنشأ عنها أقامت مقامها وأما الفتحة فلان الكسرة نابت
 عنها فيما جمع بألف وتاء فتعارضتا واسكل منها مواضع تخصها وبدأ بالأصل فقال
 (فأما الكسرة فتكون علامة للخفص) أصالة (في ثلاثة مواضع) لازائد علمها الأول أن
 تكون علامة للخفص (في الاسم المفرد) المتقدم بيانه (المنصرف) وهو ما يدخله
 التنوين على ما مر سواء كان الخفص بالحرف (نحو) الذين يؤمنون بالغيب أم بالمضاف
 نحو هدايا بالغ الكعبة أم بالتبعية على رأي نحو وتوكل على العزيز الرحيم وقد اجتمعت
 الثلاثة في (بسم الله الرحمن الرحيم) فالاسم مجرور بالياء والله مجرور بالمضاف
 والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية وعلامة خفص الجميع كسرة ظاهرة في الآخر ولا
 فرق في خفصه بالكسرة بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كما مر أو مقدرا نحو (اولئك
 على هدى) فاولئك اسم إشارة في محل رفع على الابتداء وهدى مجرور به على وعلامة
 خفصه كسرة مقدرة على الألف لم تظهر تعذرا وهو في محل رفع خبر المبتدأ ومثله نحو
 عندها حنسة المأوى ونحو وهو بالافق الأعلى (و) الموضع الثاني أن تكون الكسرة
 علامة للخفص (في جمع التكسير) المتقدم بيانه (المنصرف) مذكرا كان أو مؤنثا
 (نحو للرجال نصيب) مما اكتسبوا فنصيب مبتدأ مؤخر وللرجال خبر مقدم وهو جمع
 تكسير منصرف مخفوض بالحرف وعلامة خفصه كسرة ظاهرة في آخره وقيد المؤلف
 المفرد والجمع بكونها منصرفين لخراج غير المنصرف منها لان خفصه بالفتحة كما سيأتي
 (و) الموضع الثالث أن تكون الكسرة علامة للخفص (في جمع المؤنث السالم)
 المتقدم بيانه ولا يكون إلا منصرفا (و) في (ما حل عليه) مثال الأول نحو والمحصنات
 من المؤمنات و (نحو وقل للمؤمنات) قل ففعل وفاعل والمؤمنات جمع مؤنثة مجرور
 بالحرف وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (و) مثال الثاني نحو (مررت بأولات
 الاحمال) مررت فعل وفاعل وبأولات الاحمال جار مجرور ومضاف اليه وعلامة
 خفص أولات كسرة ظاهرة في آخره جلاله على الجمع اذ لا واحد له من لفظه (وأما
 الياء فتكون علامة للخفص) نيابة عن الكسرة (في ثلاثة مواضع) لارابع لها الأول
 أن تكون علامة للخفص (في الاسماء الستة) التي تقدم ذكرها سواء كانت مخفوضة
 بالحرف أم بغيره (نحو ارجعوا الى آبيكم) ونحو يحل لكم وجه آبيكم فارجعوا فاعل وفاعل
 وآبيكم مجرور في الأول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة جره الياء لانه من الاسماء
 الستة ونحو (كما أمنتكم على أخيه) ونحو وأخذ برأس أخيه فأخيه مجرور في الأول
 بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة خفصه الياء لانه من الاسماء الستة ملق بالفتحة

وللخفص ثلاث
 علامات الكسرة
 وهي الأصل والياء
 والفتحة وهما اثنتان
 عن الكسرة فأما
 الكسرة فتكون
 علامة للخفص في
 ثلاثة مواضع في الاسم
 المفرد المنصرف نحو
 بسم الله الرحمن الرحيم
 اولئك على هدى وفي
 جمع التكسير
 المنصرف نحو للرجال
 نصيب وفي جمع
 المؤنث السالم وما حل
 عليه نحو وقل للمؤمنات
 ومررت بأولات
 الاحمال وأما الياء
 فتكون علامة للخفص
 في ثلاثة مواضع في
 الاسماء الستة نحو
 ارجعوا الى آبيكم كما
 أمنتكم على أخيه

الواقع صلة المصدرية (و) تقول (مررت بحميك) بكسر الكاف (وفيك وهنيك)
 مررت فعل وفاعل وحريك مجرور بالياء وعلامة جرء الياء الساكنة وكد ما بعده لانه
 معطوف عليه وقال تعالى عند ذى العرش مكين فذى مجرور بالضاف وهو عند وقال
 (والجار ذى القربى) فذى صفة لما قبله وعلامة جرء الياء فيها الساكنة والقربى مضاف
 اليه فى الثانى والعرش فى الاول (و) الموضع الثانى أن تكون علامة للخفض (فى
 المثنى) المتقدم بيانه سواء كان مخفوضا بالحرف أم بغيره (و) فى (ما حل عليه) مثال
 الاول (نحو) قد كان لكم آية فى فئتين ففتنتين مجرور بالحرف وعلامة جرء الياء لانه
 مثنى ونحو (حتى أبلغ جميع البحرين) فالبحرين مجرور بالضاف الذى هو مفعول بلغ
 وعلامة خفضه الياء لانه مثنى (و) مثال الثانى نحو (مررت باثنين) رجلين (واثنتين)
 امرأتين فاثنتين مجرور بالياء وعلامة جرء الياء حمالة على المثنى واثنين عطفا عليه
 (و) الموضع الثالث أن تكون علامة للخفض (فى جمع المذكر السالم) المتقدم بيانه
 اسما كان او صفة مخفوضا بالحرف أم بغيره (و) فى (ما حل عليه) مثال الاول (نحو قول
 للمؤمنين) وسلام على المرسلين فالمرسلين والمؤمنين مجروران بالحرف الاول باللام
 والثانى بعلى وعلامة جرء كل منهما الياء لانه جمع مذكر سالم سلم فيه بناء مفردة ومنه نحو
 وما كنت متخذ المضلين عضدا ونحو الا أن تأت بهم سنة الاولين فالمضلين جمع مضل
 والاولين جمع أول وهما مجروران بالضاف وعلامة الجرء فى كل منهما الياء (و) مثال الثانى
 (نحو فاطعام ستين مسكينا) فستين مخفوض باضافة المبتدأ اليه وعلامة خفضه
 الياء حمالة على الجمع اذ لا مفردة من لفظه ومسكينا تمييز وخبر المبتدأ محذوف ومنه
 سلام على نوح فى العالمين والحمد لله رب العالمين فالعالمين مجرور فى الاول بالحرف وفى
 الثانى بالضاف وعلامة جرء الياء حمالة على الجمع لما سر (وأما الفتحة فتكون علامة
 للخفض) نيابة عن الكسرة (فى الاسم الذى لا ينصرف) سواء كان مخفوضا بحرف
 أم بغيره حمالة للخفض على النصب (مفردا كان) ذلك الاسم الذى لا ينصرف (نحو
 وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل) فأوحينا فعل وفاعل والى ابراهيم جار ومجرور واسماعيل
 معطوف عليه وكل منهما اسم مفرد مجرور وعلامة جرءه فتحة ظاهرة فى آخره لانه اسم
 لا ينصرف للعلمية والعجبة ونحو (فخيرا يا حسن منها) فخيرا فاعل وفاعل وأحسن
 مجرور بالياء وعلامة جرء الفتحة لانه اسم مفرد غير منصرف للصفة ووزن الفعل ومنه
 نحو من مقام ابراهيم فابراهيم مجرور بالضاف وعلامة جرء الفتحة وكد انحورب موسى
 وهرون (أوجع تكسير نحو) يعاون له ما يشاء (من محاريب) وقنايل فمحاريب جمع
 تكسير مجرور بالفتحة للجمعية المكررة وما بعده معطوف عليه وهذا الحكم مستمر فيها
 لا ينصرف (الا اذا أضيف) الى ما بعده فانه حينئذ يجزى بالكسرة على الاصل (نحو فى
 أحسن تقويم) فأحسن اسم غير منصرف مجرور بالكسرة لاضافة الى ما بعده وكذلك

ومررت بحميك وفيك
 وهنيك والجار ذى
 القربى وفى المثنى وما
 حل عليه نحو حتى
 أبلغ جميع البحرين
 ومررت باثنين
 واثنين وفى جمع
 المذكر السالم وما حل
 عليه نحو قول المؤمنين
 ونحو فاطعام ستين
 مسكينا واما الفتحة
 فتكون علامة للخفض
 فى الاسم الذى
 لا ينصرف مفردا كان
 نحو وأوحينا الى
 ابراهيم واسماعيل
 فخيرا يا حسن منها
 أوجع تكسير نحو من
 محاريب الا اذا أضيف
 نحو فى أحسن تقويم

اذ اتلأل كما أشار اليه بقوله (أودخلت عليه آل) معرفة أو موصولة أو زائدة (نحو
 وأنتم عاكفون في المساجد) فأنتم مبتدأ أو عاكفون خبره والمساجد خبر منصرف
 مجرور بالكسرة لدخول آل عليه وانما جر بالكسرة على الأصل لخروج التنوين من
 حيز الوجود بسبب الاضافة وآل فلم يتصور سقوطه حتى يصح سقوط تابعه واستثناء
 المؤلف رحمه الله لهاتين المسئلتين من جر ما لا ينصرف بالفتحة يفهم أنه باق على منع
 صرفه لكنه يجزى بالكسرة وفي المسئلة ثلاثة أقوال أقربها أنه ان زالت منه إحدى
 علمتيه بآل أو بالاضافة فنصرف والا فممنوع الصرف ففي مثاليه المذكورين ممنوع
 الصرف كما ذكرنا وفي نحو مررت بأحمد كم مصروف لزوال التلمية المانعة مع وزن الفعل
 من الصرف ولما فرغ من علامات القسم الثالث من أقسام الأعراب وهو الحذف شرع
 بتكلم على علامات الجزم الذي هو القسم الرابع على الصحيح من أقسام الأعراب
 أصالة ونياية فقال (وللجزم) وهو حذف الحركة أو الحرف للجزم (علامتان) أصالة
 ونياية لاثالث لهما أحدهما (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الأصل) في بابه
 ولهذا قدمه (و) الثانية (الحذف) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجزم (وهو)
 فرع عن السكون لانه (نائب عنه) لما تقدم من أن الأصل في الأعراب أن يكون
 بالحركة أو بالسكون ومتى كان بالحرف أو بالحذف كان على خلاف ذلك الأصل ثم
 أخذ يتكلم على موضع كل منهما مبتدئا بالأصل فقال (فأما السكون فيكون علامة
 للجزم) أصالة لفظا ووقديرا (في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس آخره حرف
 علة (الذي لم يتصل بآخره شيء) مما مر (نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) فهذه
 الأفعال الثلاثة مجزومة ولم وعلمة جزمها سكون آخرها وحذفت الواو من الأول
 لوقوعها بين ياء مقتوحة وكسرة ومن الثالث لالتقاء الساكنين وأحد اسم يمكن
 وكفوا خبره وله متعلق بكفوا وقيد الفعل بكونه صحيح الآخر لاخراج المعتل وحكمه
 سيأتي وبكونه لم يتصل بآخره شيء لانه لو اتصل به شيء مما مر في علامات الرفع لم يكن
 حكمه كذلك (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) نياية عن السكون في موضعين
 لاثالث لهما الأول (في الفعل المضارع المعتل الآخر) بأضافة المعتل إلى الآخر إضافة
 لفظية أي الذي اعتل آخره والمعتل اسم فاعل من اعتل أي مرض فكان ينبغي أن
 يقيده بما قيده ما قبله اذ لا فرق (وهو) اصطلاحا (ما آخره حرف علة) بخلافه في
 اصطلاح أرباب التصريف فانه عندهم ما أحد أصوله حرف علة (وحروف العلة) من
 التعبير بجمع الكثرة عن جمع القلة مجازا (الالف والواو والياء) سميت أحرف علة لان
 من شأنها أن يتقلب بعضها عن بعض وحقبة العلة تغيير الشيء عن حاله وتسمى أيضا
 أحرف المد واللين لما فيها من اللين مع الامتداد فان لم يكن ما قبلها من جنسها سميت
 أحرف لين لا مد وهذا في الواو والياء وأما الألف فخرف مدا (نحو ولم يخش الله)

أودخلت عليه آل
 فأنتم عاكفون في
 المساجد وللجزم
 علامتان السكون
 وهو الأصل والحذف
 وهو نائب عنه فأما
 السكون فيكون
 علامة للجزم في الفعل
 المضارع الصحيح الآخر
 الذي لم يتصل بآخره
 شيء نحو لم يلد ولم يولد
 ولم يكن له كفوا أحد
 وأما الحذف فيكون
 علامة للجزم في الفعل
 المضارع المعتل الآخر
 وهو ما كان في آخره
 حرف علة وحروف
 العلة الألف والواو
 والياء نحو ولم يخش
 الله

لم حرف ثني وجزم وقلب ويخش فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف آخره وهو
الالف والضممة قبلها تادل عليها والاحرف استثناء والاسم الكريم منصوب على
المفعولية ونحو (ومن يدع مع الله) فيدع فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة
جزمه حذف آخره وهو الواو والضممة قبلها تادل عليها والظرف بعده متعلق به (و) نحو
(من يهد الله) فيهد فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف آخره وهو
الياء والكسرة قبلها تادل عليها وأما نحو انه من يتقى ويصبر بإثبات الياء في قراءة
قنبل فالياء فيه تولدت عن اشباع حركة القاف الباقية بعد حذف يائه للجازم أو انه
عومل المعتل معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة وهي لغة طائفة من العرب حيث
يراعى الحركة المقدرة فيحذفها للجازم كما تحذف الملقوطة كما في قول الشاعر

ألم يأتيتك والانباء تفي * وقوله * لم تهجو ولم تدعي * (و) الموضع الشافي
(في الأفعال) الخمسة (التي رفعها بثبات النون) إذا دخل عليها الجازم (نحو ان تتوبا)
إن حرف شرط وجزم وتوبا فاعل مضارع مجزوم بان وعلامة جزمه حذف النون لانه
من الأفعال الخمسة ونحو (وان تصبروا وتيقوا) اعرابه كالذي قبله ونحو (ولا تخافي
ولا تخزني) لا حرف نهى وجزم وتخافي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه
حذف النون لما مر وما بعده كذلك ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر علامات
أقسام الاعراب على التفصيل السابق بأنهم بيان أخذ يتكلم في ذكرها على الاجمال
تمرينا لطالب وترسيخا لذلك في ذهنه ولان معرفة ذلك ينفع له النظر في النحو ولهذا
قيل ان هذا الباب أس العربية فقال

فصل في جميع ما تقدم ذكره (من العبارات) جمع معرب وهو كما يعلم مما مر الاسم
المتكسر والفعل المضارع بشرطه (قسيمان) بالاستعارة لا زائد عليهما (قسم يعرب
بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة أو بالسكون وقدمه لان الاعراب
بالحركات وبالسكون أصل للاعراب بالحروف وبالحذف (وقسم يعرب بالحروف)
الاربعة الواو والالف والياء والنون أو بالحذف وأصل ما كان اعرابه بالحروف ان
يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجزه بالياء ايجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب
وأصل الاعراب مطلقا أن يكون ملفوظا به فان كان مقدرافلاعية (فالذي يعرب
بالحركات) اجمالا (اربعة أنواع) نوع منها خاص بالفعل وسياق والبقية خاصة
بالاسماء وهي (الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فالاولان يعرب
كل منهما بالحركات الثلاث ان كان منصرفا والآخر كثنين وأما الثالث فيعرب بحركتين
لا غير (و) نوع الأفعال هو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بالآخر شيء) مما تقدم
فيه عرب بحركتين وبالسكون ان كان صحيح الآخر وقد أشار الى ما ذكرناه بقوله (وكالها)
أي مجموع الاربعة لا جميعها تختلف بعض الاحكام في بعضها (ترفع بالضممة) نحو

ومن يدع مع الله ومن
يهد الله وفي الأفعال
الخمس التي رفعها
بثبات النون نحو ان
تتوبا وان تصبروا
وتيقوا ولا تخافي ولا
تخزني
فصل في جميع
ما تقدم من العبارات
قسيمان قسم يعرب
بالحركات وقسم يعرب
بالحروف فالذي
يعرب بالحركات أربعة
أنواع الاسم المفرد
وجمع التكسير وجمع
المؤنث السالم والفعل
المضارع الذي لم يتصل
بالآخر شيء وكالها
ترفع بالضممة

يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب بالفتحة) فعوان أضرب زيد ورجالا (وتخفض
بالكسرة) كمررت بزيد ورجال ومؤنات (وتجزم بالسكون) فعولم يشرب هذا هو
الأصل كما علم مما مر وقد تبع المؤلف الأصل فيما عبر به فأوهم دخول الخفض في
الفعل والتجزم في الاسم لكن ذلك الوهم يندفع بما قرره أولا من أن الجر مختص بالاسماء
والتجزم بالأفعال ولما كان كلامه كالأصل يوهم أن جمع المؤنث السالم ولما لا ينصرف
يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث والفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقا أشار
إلى رفع ذلك الوهم بقوله (وخرج عن ذلك) أي عما أعرب في حالة النصب بالفتحة
وفي حالة الجر بالكسرة وفي حالة التجزم بالسكون (ثلاثة أشياء) أحدها (الاسم الذي
لا ينصرف مفردا كان أو جمع تكسيرا فإنه يخفض بالفتحة) مالم
يضاف أو تدخل عليه
أل وجمع المؤنث
السالم فإنه ينصب
بالكسرة والفعل
المضارع المعتل
الآخر فإنه يجزم
بخفض آخره وتقدمت
أمثلة ذلك والذي
يعرب بالحروف أربعة
أنواع المثنى وما حمل
عليه وجمع المذكر
السالم وما حمل عليه
والاسماء الستة
والأمثلة الخمسة فاما
المثنى فيرفع بالف
وينصب ويجر بالياء
الفتحة وح ما قبلها
المكسور ما بعدها
وأما في بيان حكمه فقال (فأما المثنى فيرفع بالالف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان
(وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة
كرأيت الزيدان ومررت بالزيدين وفيه لغة أخرى وهي لزوم الالف في الأحوال
الثلاثة وهي أحسن ما يخرج عليه قراءة أن هذا أن لسا حان (والحق به) في أعربه
بالالف والياء خمسة ألفاظ ثلاثة بلا شرط وهي (اثنان) للذكرين (واثنتان)
وثنان) في لغة تميم للمؤنثين (مطلقا) عن تقييدها بمساياتي لأن وضعها ووضع المثنى
وان لم تكن مشنات حقيقة إذ لم يثبت لها مفرد (و) لفظان بشرط وهما (كلا)
للذكرين (وكلتا) للمؤنثين (بشرط إضافتهما إلى ضمير نحو جاء في كلاهما وكلتاهما

وتنصب بالفتحة
وتخفض بالكسرة
وتجزم بالسكون
وخرج عن ذلك ثلاثة
أشياء الاسم الذي
لا ينصرف مفردا كان
أو جمع تكسيرا فإنه
يخفض بالفتحة مالم
يضاف أو تدخل عليه
أل وجمع المؤنث
السالم فإنه ينصب
بالكسرة والفعل
المضارع المعتل
الآخر فإنه يجزم
بخفض آخره وتقدمت
أمثلة ذلك والذي
يعرب بالحروف أربعة
أنواع المثنى وما حمل
عليه وجمع المذكر
السالم وما حمل عليه
والاسماء الستة
والأمثلة الخمسة فاما
المثنى فيرفع بالف
وينصب ويجر بالياء
الفتحة وح ما قبلها
المكسور ما بعدها
وأما في بيان حكمه فقال (فأما المثنى فيرفع بالالف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان
(وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة
كرأيت الزيدان ومررت بالزيدين وفيه لغة أخرى وهي لزوم الالف في الأحوال
الثلاثة وهي أحسن ما يخرج عليه قراءة أن هذا أن لسا حان (والحق به) في أعربه
بالالف والياء خمسة ألفاظ ثلاثة بلا شرط وهي (اثنان) للذكرين (واثنتان)
وثنان) في لغة تميم للمؤنثين (مطلقا) عن تقييدها بمساياتي لأن وضعها ووضع المثنى
وان لم تكن مشنات حقيقة إذ لم يثبت لها مفرد (و) لفظان بشرط وهما (كلا)
للذكرين (وكلتا) للمؤنثين (بشرط إضافتهما إلى ضمير نحو جاء في كلاهما وكلتاهما

ورأيت كليهما وكتبتيهما ومررت بكليهما وكتبتيهما) فكلا وكتبتا في المثال الأول فاعل
وعلامه رفعهما الألف وفي الثالث مجرور وعلامة جرهما الياء أيضا (فان أضيفا إلى
الظاهر كانا بالألف في الأحوال الثلاثة) الرفع والنصب والمجر (وكان اعرابهما)
فيها (بجركات مقدرة في تلك الألف) كأعراب المقصور (نحو جاء في كلا الرجلين
وكتبتا المرأتين) جاء فعل ماض والنون نون الوقاية والياء المتصلة به في محل نصب على
المفعولية وكلا وكتبتا فاعل وعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الألف منع من ظهورها
التعذر وما بعدهما مضاف إليهما (ورأيت كلا الرجلين وكتبتا المرأتين ومررت بكلا
الرجلين وكتبتا المرأتين) فكلا وكتبتا في المثال الأول مفعول وفي الثاني مجرور
وعلامه الأعراب مقدرة في الألف لم تظهر تعذرا وانما اعرابا بالحروف والحركات لانهما
مفردا اللفظ مثنيا المعنى فأعرابا بالحركات نظرا إلى اللفظ وبالحروف نظرا إلى المعنى وانما
خصصا بالأعراب بالحروف مع المضمرة لانه فرع المظهر فلما أضيفا إلى الفرع روعي جانب
المعنى الذي هو فرع اللفظ فأعرابا بالحروف لانه فرع الأعراب بالحركات التي هي الأصل
ولما أضيفا إلى الظاهر الذي هو الأصل روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل فاعرنا
بالحركات التي هي الأصل ولو كالمسالك المناسبة (وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو)
نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون (وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها
المفتوح ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين والمسلمين ومررت
بالزيدين والمسلمين وانما فتحوا ما قبل ياء المثنى وكسروا ما قبل ياء الجمع لان المثنى أكثر
دورا من الجمع فخص بالفتحة لخصتها بخلاف الجمع وشرط هذا الجمع أن يكون مفردة
أما علمنا المذكر عاقل خالسا من تاء التأنيث ومن التركيب وأما صفة المذكر عاقل خالية
من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل ولم يتعرض المؤلف لذلك ولا لشرطه التي
يشارك فيها المثنى وقد ذكرت جميع ذلك في شرح القطار وانما اعرابا بالحروف لانهما
فرع الواحد والأعراب بالحروف فرع الأعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع والأصل
للأصل وأما اختصاصهما بهذه الأعراب المبنية فليطلب من المطولات (والحق به)
في اعرابه بالواو والياء أربعة أنواع أحدها أسماء جوع لا واحد لها من لفظها منها
(أولو) بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه (وعالمون) لا واحد له من لفظه على ما في
التوضيح تبعاً لابن مالك لانه خاص بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون
أخص من مفردة (وعشرون) اسم جمع أيضا لاجتماع عشرة والأجزاء اطلاقه على ثلاثين
لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد وليس كذلك ولانه يدل على عدد
معين وليس ذلك شأن الجمع (و) مثله (ما بعده من العقود) من ثلاثين (إلى تسعين)
بإدخال الغاية كـ ثلاثين فانه اسم جمع لا جمع ثلاثة والأجزاء اطلاقه على تسعة وليس
كذلك وقس على ذلك بقية العقود (و) الثاني جوع تكسير منها (أرضون) بفتح الراء

ورأيت كليهما
وكتبتيهما ومررت
بكليهما وكتبتيهما فان
أضيفا إلى الظاهر كانا
بالألف في الأحوال
الثلاثة وكان اعرابهما
بجركات مقدرة في
تلك الألف فنحو جاء في
كلا الرجلين وكتبتا
المرأتين ورأيت كلا
الرجلين وكتبتا
المرأتين ومررت
بكلا الرجلين وكتبتا
المرأتين وجميع
المذكر السالم فيرفع
بالواو وينصب ويجر
بالياء المكسور
ما قبلها المفتوح
ما بعدهما والحق به أولو
وعالمون وعشرون
وما بعده من العقود
إلى تسعين وأرضون

جمع أرض بسكونها وهي مؤنثة لا تعقل (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها وهي مؤنثة لا تعقل أيضا وأصلها سنو أو سنة بدل جمعها على سنوات أو سنهات (وبابه) أي سنون وهو كل ما كان جمعا الثلاثي حذف لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعضة وعضين وعزة وعزيرين فلا يجمع هذا الجمع فهو قرأتم الحذف ونحو عدة وزنة لأن المحذوف منها الفاء ونحو يذودم لعدم التعويض وشدة أيرن وأخون ونحو اسم وبنت وأخت لأن العوض غير الملاء ونحو وشاة وشقة لأنها كسر على شياء وشقاء (و) الثالث جمع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) وواهلون الأول جمع أهل والثاني جمع وابل وكل منهما ليس علما ولا صفة (و) الرابع ما سمي به من هذا الجمع كزيدون علما أو محققا بحق به نحو (عليون) هو في الأصل جمع على بكسر العين واللام المشددة والياء فنقل وسمي به أعلى الجنة قال الزمخشري هو ديوان الخير الذي دون فيه كل ما علمته الملائكة وصالحاء التملين ويجوز في هذا النوع ثلاث افتات لزوم الياء والاعراب بالحركات على

الواو وفتح النون مطلقا وعلى هذه اللغة يكون الأعراب مقدرا على الواو ونظير من يلزم المثني الألف مطلقا ويكسر النون ثم أخذت يذكرون بعض أمثلة ما حسب ما اتفق له فقال (نحو ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى

فأولو فاعل يأتل المجزوم بلا الناهية وعلامة رفعه الواو والفضل مضاف إليه وأولى منصوب بيؤتوا على أنه مفعول وعلامة نصبه الياء والقربى مضاف إليه (و) نحو (ان في ذلك لآية كرى وان في ذلك لآية كرى) لا أولى الباب والحمد لله رب العالمين وثلاثمائة سنين والذين جعلوا سنين والذين جعلوا القرآن عضين وشققتنا أموالنا وأهلونا ومن أوسط ما تطعمون أهليكم إلى أهليهم أفي علمين وما أدراك ما علمون

في ذلك لذكرى لا أولى الباب) ان حرف توكيد ونصب وفي ذلك خبر مقدم ولذا كرى اسمها مؤخر وأولى مجرور باللام وعلامة جر الياء والالباب مضاف إليه (و) نحو (الحمد لله رب العالمين) فالعالمين مجرور بإضافة رب الواقع صفة لله وعلامة جر الياء والحمد لله مبتدأ وخبر (و) نحو ولبثوا في كهفهم (ثلاثمائة سنين) فسنين بدل من ثلاثمائة وعلامة نصبها الياء ان نون مائة ومضاف إليها ان لم تنون مائة وعلامة خفضها الياء (و) نحو (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعل الواو الواقع صلة للموصول وعلامة نصبه الياء والموصول في محل جر على انه صفة لما قبله (و) نحو (شققتنا أموالنا وأهلونا) فأهلونا مرفوع بالعطف على الفاعل وعلامة رفعه الواو (و) نحو (من أوسط ما تطعمون أهليكم) فأهليكم مفعول تطعمون الواقع صلة للموصول وعلامة نصبه الياء والظرف نعت لمفعول محذوف تقديره قوتوا ونحووا المؤمنون (إلى أهليهم) أبدا ونحو ان كتاب الابرار (إلى علمين) فالمرجور بالحرف في كل منهما علامة جر الياء واللام في الثاني لام الابتداء وهو في محل رفع خبر ان ونحو (وما أدراك ما علمون) فعلمون مرفوع على انه خبر ما الاستغامية الواقعة مبتدأ وعلامة رفعه الواو والجملة مفعول ثان لأدراك وأدراك وما بعده في محل رفع خبر ما الأولى فانها في محل رفع أيضا على

وسنون وبابه وأهلون
وعليون ونحو ولا يأتل أولو
الفضل منكم والسعة
ان يؤتوا أولى القربى
وان في ذلك لآية كرى
لا أولى الباب والحمد لله
رب العالمين وثلاثمائة
سنين والذين جعلوا
القرآن عضين وشققتنا
أموالنا وأهلونا ومن
أوسط ما تطعمون
أهليكم إلى أهليهم
أفي علمين وما أدراك
ما علمون

والأسماء الستة
فترفع بالواو وتنصب
بالالف وتجر بالياء
بشرط أن تكون
مضافة فإن أفردت
عن المضافة أعربت
بالحركات الظاهرة
فحووله أخ وان له أبا
وبنات الأخ وأن
تكون إضافة الغيبة
ياء المتكلم فإن أضيفت
الياء أعربت بحركات
مقدرة على ما قبل
الياء فحوان هذا أخى
وأن تكون مكبرة فإن
صغرت أعربت
بالحركات الظاهرة
فحوه ذا أليك وأن
تكون مفردة فإن
ثبتت أو جعلت
أعربت أعراب المثني
والجمع والأفصح
في الحسن النقص أى
حذف آخره
والاعراب بالحركات
على النون فحوه ذا
هناك ورأيت هناك
ومررت هناك ولهذا
لم يعد له صاحب
الاجرومية ولا غيره
في هذه الأسماء
وجعلوها خمسة وأما
الأمثلة

الابتداء وهى استفهامية أيضا (وأما الأسماء الستة فترفع بالواو) نيابة عن الضمة
(وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة وانما تعرب
بذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة أحدها (أن تكون مضافة) لما بعدها (فإن
أفردت عن المضافة أعربت بالحركات الظاهرة) لا انتفاء الشرط (فحووله أخ) مبتدأ
وخبر (و) نحو (إن له أبا) فأب اسم ان مؤخر وعلامة نصبه الفتحة وله خبرها مقدمات (و)
نحو (بنات الأخ) فالأخ مجرور بالمضافة وعلامة جره الكسرة وهذا الشرط معتبر فيما
عدا ذور وأما ذوقه ملازم للمضافة إلى اسم جنس ظاهر فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه
(و) ثانيها (إن تكون إضافة الغيبة المتكلم) بأن تضاف إلى ظاهر أو ضمير مخاطب
أو غائب أو متكلم غير الياء (فإن أضيفت للياء) المذكرة (أعربت) على الأصح
(بحركات مقدرة) في الأحوال الثلاثة (على ما قبل الياء) كغيرها مما يضاف إلى الياء
(فحوان هذا أخى) فأخى مرفوع على أنه خبر ان وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل
الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (و) ثالثها (أن تكون مكبرة فإن
صغرت أعربت بالحركات الظاهرة) في الأحوال الثلاثة كغيرها من المصغرات (نحو
هذا أليك) وأخيلك وخيلك وهنالك وذوى مال وكذا تقول في تصغير فولك فويلك
يرد الهماء لأن التصغير يرد الأسماء إلى أصولها فهذه الأسماء إشارة في محل رفع على أنه
مبتدأ أو أول خبره وما بعده معطوف عليه (و) رابعها (أن تكون مفردة فإن ثبتت
أو جعلت أعربت أعراب المثني) بالالف رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا (و) أعراب ذلك
(الجموع) التي جعلت به فإن كان جمع تكسيرا أعربت بالحركات على الأصل كجاء
آبائك أو جمع تصحيح أعربت بالواو رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا كجاء أبون وأخون
ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم وقد ذكرت وجه أعرابها بالحروف في شرح
القطر فراجع إن شئت وبشرط فيها أيضا أن لا تكون منسوبة فلو نسبتها لنحو أبوى
وأخوى أعربت بالحركات على ياء النسبة ولم يتعرض له المؤلف لأن شرط المضافة
مفنى عنه (والأفصح في المن) إذا استعمل مضافا (النقص أى حذف آخره) جعل
ما قبله آخرًا بأن يجرى (الأعراب بالحركات) الظاهرة (على النون) كغدون ونحو مما
حذف آخره وجعل الأعراب على ما قبله (نحوه هذا هنا) ورأيت هناك ومررت
بهناك) وأعرابه ظاهر وفي كلامه إشارة إلى أن أعراب المن بالحروف لغة قليلة
ولقلتها وعدم ظهورها لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فأنكرهما (ولهذا لم يعد
صاحب الاجرومية ولا غيره في هذه الأسماء وجعلوها خمسة) وكثير من النحاة
يذكرونه مع هذه الأسماء ولم يثبتوا على قلتها فليس بمصيب وإن حظى من الفضل بأوفر نصيب
قال ابن مالك ومن لم يثبت على قلتها فليس بمصيب وإن حظى من الفضل بأوفر نصيب
ويجوز النقص أيضا في الأب والأخ والحم لكن القصير فيهن أولى منه (وأما الأمثلة

الخمس (سميت بذلك لانها ليست أفعالا بأعيانها وانما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان بمنزلة ما وسميت خمسة بأدراج الخطاطبتين تحت الخطاطبتين (فهي كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير ثنية) مسند اليه سواء كان الضمير لغائبين (نحو) الزيدان (تفعلا) بالياء المشناة تحت أو الخطاطبتين أو لغائبتين (و) ذلك فهو أنهما (تفعلا) والزيدان تفعلا بالثناة فوق (أو) اتصل به (ضمير جمع) مسند اليه سواء كان لغائبين (نحو) الزيدون (تفعلا) بالثناة تحت أو الخطاطبتين (و) ذلك فهو أنهم (تفعلا) بالثناة فوق (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة الخطاطبة) مسند اليه (نحو) أنت (تفعلا) بالثناة فوق لا غير وأشار إلى حكم هذه الأمثلة بقوله (فانها ترفع بثبوت النون) نياية عن الضمة (وتنصب وتجرم بحذف النون) الأولى بحذفها نياية عن الفتحة والسكون وأما نحو إلا أن يعقوب فالراء أصل لا ضمير والنون ضمير النسوة ونحو أتجاهون في الله في قراءة من خفف فالحذف منه نون الوتاية وانما حذف النون للنائب والجازم لانها علامة للرفع كالضمة في الراحدة فكذلك حذف الحركة كذلك تحذف النون وحذفها للجرم هذا أصل كالياء في البحر في الشئ والمجموع وحل عليه النصب كما حصل على البحر في ذيل لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجرف في الأسماء وانما تفر الفصل هنا بين الألف والعرب وعلامة اعرابه بكلمة أخرى وهي الفاعل لانه لما كان لازما للفعل ظاهرا أو ضميرا صار كأنه حروف الفعل فلم يحدف فصل فصلا (تنبيه) هو لغة الأبقاط للشئ واصطلاحا الاعلام بتفصيل ما جمالا عما قبله (علم عما تقدم) في الباب السابق (ان علامات الأعراب أربع عشرة) للرفع أربع علامات والنصب خمس والتخفيف ثلاث والجزم ثنتان فهذه أربع عشرة (منها أربع أصول) وهي (الضمة للرفع) فالأصل في كل مرفوع من اسم أو فعل ان يكون رفعه بالضمة (والفتحة للنصب) فالأصل في كل منصوب ان يكون نصبه بالفتحة (والكسرة للجرم) فالأصل في كل اسم مجرور ان يكون جره بالكسرة (والسكون للجزم) فالأصل في كل مضارع ان يكون جزمه بالسكون (و) منها (عشرة فروع نائية عن هذه الأصول) الأربع وتنقسم إلى أربعة أقسام (ثلاثة) منها (تنوب عن الضمة) وهي الواو والالف والنون (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهي الالف والهمزة والكسرة والياء وحذف النون (واثنان) منها ينوبان (عن الكسرة) وهما الياء والفتحة (واحدة) منها تنوب (عن السكون) وهي الحذف وكونها عشرة هو بحسب مواضع نيايتها وأما بحسب ذواتها فهي سبع الواو والالف والياء والنون والفتحة والكسرة وحذف الحرف (و) علم أيضا عما تقدم (أن النياية) عن تلك الأصول (واقعة في سبعة أبواب) تسمى أبواب النياية لان الأعراب الواقع فيها نائب عن الأصل الباب (الأول باب ما لا ينصرف) ناب فيه حركة عن حركة البسبب (الثاني باب جمع المؤنث

الخمس ففهي كل فعل
اتصل به ضمير ثنية فهو
تفعلا وتفعلا أو
ضمير جمع فهو يفعلون
وتفعلون أو ضمير
المؤنثة الخطاطبة فهو
تفعلا فانها ترفع
بثبوت النون وتنصب
وتجرم بحذف النون
تنبيه
علم عما تقدم ان
علامات الأعراب
أربع عشرة منها
أربع أصول الضمة
الرفع والفتحة للنصب
والكسرة للجرم
والسكون للجزم
وعشرة فروع نائية
عن هذه الأصول
ثلاثة تنوب عن
الضمة وأربع عن
الفتحة واثنان عن
الكسرة وواحدة
عن السكون وأن
النياية واقعة في سبعة
أبواب الأول باب ما لا
ينصرف الثاني باب
جمع المؤنث

الاسماء) والاولى أن يقال ما جمع بألف وثاء فزيد تين كما مرنا فيه أيضا حركة عن حركة
 الباب (الثالث باب الفعل المضارع المعتل الآخر) ناب فيه حذف حرف عن
 سكنون وتقييده الفعل بالمضارع لبيان الواقع لا للاحتراز إذ لا يعرب من الأفعال سواه
 الباب (الرابع باب المثني) ناب فيه حرف عن حركة الباب (الخامس باب جمع
 المذكر السالم) ناب فيه أيضا حرف عن حركة الباب (السادس باب الأسماء
 الستة) ناب فيه أيضا حرف عن حركة الباب (السابع باب الأمثلة الخمسة) ناب
 فيه حرف عن حركة وحذفه عن حركة أو سكنون

فصل في إعرابه تقديره والاعراب التقديرى جارى في الأسماء والأفعال وهو
 في كل منهما قسمان لأن المقدري ذلك المعرب أما جميع حركاته أو بعضها فلاقسام
 أربعة الأول من الأسماء وهو ما يقدريه حركات إعرابه كما هي أشيا أن أشار هنا اليها
 بقوله (تقدر الحركات الثلاث) وهي الضمة والفتحة والكسرة (في الاسم المضاف إلى
 ياء المتكلم) وليس مثني ولا مجرور عا جمع مذكر سالما كما يؤمى إلى ذلك قوله (نحو غلامى
 وابنى) وإنما قدرت لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ما قبلها لأجل المناسبة فيج
 اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات إذا محل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد وقيل
 أن المضاف للياء مبنى مطلقا واختار ابن مالك أنه معرب في الرفع والنصب بحركة
 مقدرة وفي الجبر بحركة ظاهرة (و) تقدر كما أيضا (في الاسم المعرب الذي آخره ألف
 لازمة) لتقدر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفا ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو
 الغنى والمصطفى وموسى) أو نكرة كفتى (وحبلى) لكن محل تقدير الحركات كلها فيه
 إذا كان منصرفا أما غير منه كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة
 لعدم دخولها فيه وقيل بتقديرها فيه أيضا لأنها انما امتنع فيمالا ينصرف كاحد
 للثقل ولا ثقل مع التقدير ولعل المؤلف جرى على ذلك فإنه مثل موسى وحبلى (ويسمى)
 الثانى (مقتضورا) لا متناع مده أولا لأنه قصر أى منع من ظهور الحركات فيه وهو القسم
 الثانى من الأسماء وهو ما يقدريه بعض حركات إعرابه هو المشار إليه بقوله (وتقدر
 الضمة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها)
 مقرونا بال (نحو القاضى والداعى والمرقى) أولا كقاض وداع ومرقى وإنما قدرت
 لاستثقالها على الياء وحمل ذلك ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع فإن كان فالمقدر فيه
 الضمة والفتحة كجوارى والمقتضور (ويسمى) الاسم المذكور (منقوصا) لأن لامة
 تحذف للتنوين كما مثلنا ولأنه نقص منه بعض الحركات (نحو يوم يدعو الداعى)
 فالداعى فاعل يدعو وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال
 (و) نحو (مطهرين إلى الداعى) فالداعى مجرور بالى وعلامة جره كسرة مقدرة في الياء
 لم تظهر لسا ذكر ومطهرين حال من الواو في يخرجون (وتظهر فيه الفتحة) حاله النصب

الاسماء الثالث باب
 الفعل المضارع المعتل
 الآخر الرابع باب
 المثني الخامس باب جمع
 المذكر السالم السادس
 باب الأسماء الستة
 السابع باب الأمثلة
 الخمسة

فصل في تقدير الحركات الثلاث
 في الاسم المضاف إلى
 ياء المتكلم نحو غلامى
 وابنى وفى الاسم
 المعرب الذى آخره
 ألف لازمة نحو الغنى
 والمصطفى وموسى
 وحبلى ويسمى
 مقتضورا وتقدر الضمة
 والكسرة فى الاسم
 المعرب الذى آخره
 ياء لازمة مكسور
 ما قبلها نحو القاضى
 والداعى والمرقى
 ويسمى منقوصا نحو
 يوم يدعو الداعى
 ومطهرين إلى الداعى
 وتظهر فيه الفتحة

ما لم يضاف الياء المتكلم (لخفتم انحوأجيبوا داعي الله) فداعى مفهول أجبوا وعلامة
نصبه فتحة ظاهرة في آخره هذا ما يقدر في الاسماء وأما ما يقدر في الأفعال فهو أيضا
شما من أحدهما ما يقدر فيه جميع حركاته واليه أشار بقوله (وتقدر الضمة والفتحة في
الفعل) المضارع (المعتل بالالف نحو زيد يخشى ولن يخشى) فيخشى في الأول مرفوع
وفي الثاني منصوب بلن وعلامة الأعراب فيه مقدرة في الالف لم تظهر تعذر اوالى
الثاني أشار بقوله (وتقدر الضمة فقط) أي دون الفتحة (في الفعل) المضارع (المعتل)
آخره اما (بالواو والياء) فالأول (نحو) زيد (يدعو) الثاني نحو زيد (يرمى) فكل
منهما فعل مضارع مرفوع لتجوز دع عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة في
آخره لم تظهر استثناة الا (وتظهر الفتحة) في آخره اذا دخل عليه ناصب (نحو) ان يدعو
ولن يرمى (لخفتم ساف كل منهما منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (و)
يكون (الجزم في) الأفعال (الثلاثة) المعتلة اذا دخل على كل منها جازم (بالحذف)
لأن آخرهن (كما تقدم) بيان ذلك لأن أحرف العلة لضعفها سكت ونها قريبة من
الحركات فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات فحذفها كما يحذف الحركات
والقول بأن الجازم حذف حرف العلة انما يتأق على القول بعدم تقدير الضمة في المعتل
حالة الرفع والفتحة في المعتل بالالف حالة النصب كما بينته في شرح القطر ومحل حذف
الحرف للجازم اذا كان أصليا فان كان بدلا من أصل فلا يحذف

فصل في مواضع الصرف

(الاسم الذي لا ينصرف) يشبه بالفعل هو (ما فيه علمتان) فرعيتان مبرجعتان
أحدهما اللفظ والأخرى المعنى (من علم تسع) صفة للعلمتين كفاطمة وإبراهيم (أو)
فيه علامة (واحدة) منها (تقوم) في الاستقلال بالمنع من الصرف (مقام العلمتين)
الأولى مقامها كجلى ومساجد (والعلم التسع) على سبيل الأجمال والتعداد (هي)
المجمع (فرع الواحد) (وزن الفعل) (فرع وزن الاسم) (والعدل) (فرع المعدول عنه)
(والتأنيث) (فرع التذكير) (والتعريف) (فرع التذكير) (والتعريف) (فرع التأنيث)
(والالف والنون الزائدتان) (فرع المزيد عليه) (والهجنة) (فرع العربية عنه)
(والصفة) (فرع الموصوف وهذه التسع) (يجمعها) في بيت واحد على هذا الترتيب
(قول الشاعر

اجمع وزن عاد لا أنت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كمالا

أي قد كمل به عدتها والالف للإطلاق وينسب هذا البيت للعلامة ابن الفحاس
واعلم أن الاسم اذا اجتمع فيه علمتان أو واحدة تقوم مقامهما يشابه الفعل لأن فيه أيضا
فرعيتين بالنسبة إلى الاسم أحدهما من جهة الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر
على الأصح وثانيتهما من جهة الافادة اذا الفعل يحتاج في الافادة إلى الاسم والاسم

لخفتم انحوأجيبوا داعي الله وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالالف نحو زيد يخشى ولن يخشى وتقدر الضمة فقط في الفعل المعتل بالواو والياء نحو يدعو ويرمى وتظهر الفتحة نحو يدعو ولن يرمى في الثلاثة بالحذف كما تقدم

فصل في مواضع الصرف
الاسم الذي لا ينصرف ما فيه علمتان من علم تسع أو واحدة تقوم مقام العلمتين والعلال التسع هي الجمع ووزن الفعل والعدل والتأنيث والتعريف والتركييب والالف والنون الزائدتان والهجنة والصفة يجمعها قول الشاعر اجمع وزن عاد لا أنت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كمالا

يستغنى عنه فلما شبه الفعل بالفرعيتين منع منه شيان ليسا في الفعل وهما الكسرة
والتموين ولا يخفى على من ان تسمية كل واحدة من هذه التسميات بحجاز لا حقيقة
اذ مجموع اثنين منها هو العلة وان اردت معرفتها تفصيلا (فالمجمع شرطه) في
الاستقلال بمنع الصرف (ان يكون على صيغة منتهى الجموع) بشيراء (وهي صيغة
مفاعل فهو مساجد ودرهم وغنائم) مما اوله مفتوح وثالثه ألف بعدهما حرفان اولهما
مكسور ولوته قدرا كدواب (أو) صيغة (مفاعيل فهو مصابيح ومخاريب ودنانير) مما
اوله مفتوح وثالثه ألف بعدهما ثلاثة أحرف وسطها ساكن وما يلي الألف مكسور
أيضا وقد فهم من تمثيله أنه لا يشترط في الصيغة ان يكون أولها ميما وهو كذلك
لأن المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل في الهيئة والزيادة لا في الحروف ولهذا اعبر صاحب
الارشاد بفعل ال وفعالين دونها ليدان بان الزيادة والاصالة في بحث جمع التكمسير غير
معتبرة قبل المعتبر الوزن العربي لا التصريف في وسميت هذه الصيغة بهذا الاسم لأن من
جموع التكمسير ما يجمع مرتين فهذه الصيغة بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها
جمع تكمسير مرة أخرى فانتهى تكمسيرها المغير للصيغة وأما جمع السلامة فانه
لا يغير الصيغة كما جمع صواحب على صواحيبات وانما اشترطنا فيها أن تكون بغير
هاء لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات فتضعف الجمعية ولهذا نصرف
فحذف الزنة وملائكة وصياقلة لأن وزنها قد وجد في المفرد بواسطة الهاء ككراهية
بمعنى كراهة ويطواعة بمعنى طاعة وإذا سمي بهذا الجمع كخضاجر علة للضبع امتنع صرفه
نظرا إلى الأصل (وهذه العلة) من العلال التسع (هي العلة الأولى من العلتين اللتين
كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي تستعمل بمنع الصرف (وتقوم مقام
العتين) الأولى علتين وانما قام الجمع مقامهما لأن كونه جمعا بمنزلة علة وكونه على صيغة
لا نظير لها في الأحاد بمنزلة علة أخرى ولهذا ألحقته الهاء كما تقدم انصرف لشيء به بالمفرد
(وأي وزن الفعل فالمراد به ان يكون الاسم) اما (على وزن خاص) في اللغة العربية
(بالفعل) بحيث لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل (كشمر بتشديد الميم)
فانه علم فرس منقول من شمر مجرد من فاعله يشمر تشميرا فهو غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل المختص (و) كذا حال (ضرب بالبناء للمفعول وانطلق ونحوه من الأفعال
الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) فانه (اذا سمي بشئ من ذلك) كان غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل المختص وانما قيل ضرب بالبناء للمفعول لانه بالبناء للفاعل غير مختص
بالفعل (أو يكون) الفعل به أولى اما لكثرة فيه كائما واصبع وابلم لقله أو زانها
في الاسم وكثرها في امر الشاقي أو يكون على وزن غير خاص به بل يوجد في الاسم من
غير نقل من الفعل لكن يكون (في أوله زيادة) أي زيادة حرف من حروف نابت (كزيادة
الفعل) أي مثل زيادته تسكنها به أولى لدلالة تها فيه على معنى بخلافها في الاسم (وهو)

فالمجمع شرطه أن يكون
على صيغة منتهى
الجموع وهي صيغة
مفاعل فهو مساجد
ودرهم وغنائم أو
مفاعيل فهو مصابيح
ومخاريب ودنانير وهذه
العللة الأولى
من العلتين اللتين
كل واحدة منهما تمنع
الصرف وحدها وتقوم
مقام العلتين وأما
وزن الفعل فالمراد به
أن يكون الاسم على
وزن خاص بالفعل
كشمر بتشديد الميم
وضرب بالبناء للمفعول
وانطلق ونحوه من
الأفعال الماضية
المبدوءة بهمزة الوصل
أي من ذلك
أو يكون في أوله زيادة
كزيادة الفعل وهو

مشارك للفعل في وزنه

كاجد ويزيد وتغلب
ونرجس وأما العدل
فهو - وخروج الاسم
عن صيغته الأصلية
أما تحقيقا كما حاد وهو وحده
وثناء ومثني وثلاث
ومثلث ورباع ومربع
وهكذا إلى العشرة
فإنها معدولة عن ألفاظ
العدد الأصول مكررة
فأصل جاء القوم أحاد
جاؤا واحدا واحدا
وكان أصل هو وحده
وأصل جاء القوم مثني
جاؤا اثنين اثنين وكذا
البواقي وأما تقدير
الاعلام التي على
زن فعل كهر وزفر
وزحل فإنها الماسمعة
ممنوعة من الصرف
وليس فيها علامة ظاهرة
غير العلمية قدروا
فيها العدل وأنها
معدولة عن عامر وزافر
وزاحل وأما التأنيت
فهو على ثلاثة أقسام
تأنيت بالالف وتأنيت
بالتاء وتأنيت بالمعني
فالتأنيت بالالف
يمنع الصرف مطلقا
سواء كانت مقصورة
كجمل ومرضى وذكري
أو معدودة كحجرا وحجرا وزكريا وأشياء

مع ثلاث الزيادة (مشارك للفعل في وزنه) وذلك (كاجد ويزيد وتغلب ونرجس)
بفتح أوله وكسر ثالثه فإن كلاً منها غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وفي أوله زيادة
كزيادة الفعل ولا بد في الوزن المذكر أن يكون لازماً غير منصرف إلى مثال هو لا سم فلو
سمي بامرئ ورد وقيل لم يمنع من الصرف وإذا سمي بفعل أوله همزة وصل وجب قطعها
بخلاف ما إذا سمي باسم أوله همزة وصل فإنه يبقى بعد التسمية على ما هو عليه (وأما
العدل) هو مصدر مبني للفعل أي معدولة الاسم (فهو خروج الاسم) أي كونه
مخرجا (عن صيغته الأصلية) أي عن صيغته التي كان أصله أن يكون عليها إلى صيغة
أخرى مع بقاء المعنى والمادة فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة
والخروج (أما تحقيقا) بأن يدل دليل غير منع الصرف على نحو وجهه عن صيغته الأصلية
إلى أخرى (كأحاد) بضم الهمزة (وهو وحده) بفتح أوله وثالثه (وثناء) بضم أوله (ومثني
وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (ورباع) بضم أوله
(ومربع) كمثلث (وهكذا إلى العشرة) بأدخال الفايه (فإنها) أي الأمثلة المذكورة
(معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) من واحد إلى عشرة حال كونها (مكررة) فأحاد
وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثني عن اثنين اثنين وهكذا إلى المراد من
أحاد وأحوال العدد المذكور فإذا عرفت ذلك (فأصل) قولك (جاء القوم أحاد جاؤا
واحد واحد) كان أصل هو وحده (في قولك جاء القوم هو وحده جاؤا واحدا واحدا
(وأصل جاء القوم مثني جاؤا اثنين اثنين وكذا الباقى) والدليل على أن أصلها
كذلك أن معناها مكرر والأصل أنه إذا كان المعنى مكررا يكرر اللفظ أيضا مكررا
ليوافق الحال المدلول فعلم أن أصلها اللفظ مكرر (وأما تقدير) بأن لا يدل دليل غير
منع الصرف على وجود العدل في ذلك الاسم إلا أنه لما انفرد فيه وجد غير منصرف ولم
يكن فيه إلا العلمية فقد رفيه العدل حفظا لقاعدتهم (كالاعلام التي على وزن فعل)
بضم أوله وفتح ثانيه (كهر وزفر وزحل فإنها الماسمعة) في كلامهم (ممنوعة من
الصرف وليس فيها علامة ظاهرة غير العلمية) وكان من قاعدتهم أن الاسم لا يمنع من
الصرف إلا إذا كان فيه علمتان (قد روافيها العدل) لا مكانه دون غيره (وأما معدولة
عن عامر وزافر وزاحل) أعلاما لا يلزم منع الصرف لعل واحد (وأما التأنيت)
المانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام تأنيت بالالف وتأنيت بالتاء وتأنيت
بالمعني فالتأنيت بالالف يمنع الصرف) أي يستقل بمنع صرف ما هي فيه (مطلقا) أي
سواء كان نكرة أم معرفة مفردا أم جمعا سمي أم صفة و (سواء كانت) الألف
(مقصورة كجمل ومرضى وذكري أو) كانت (معدودة كحجرا وحجرا وزكريا)
بهمزة بعد الألف (و) كذا (أشياء) عند سيمويه أصلها أشياء كحجرا كرهوا اجتماع
همزة بين الألف فنهوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى محل الفاء فقالوا الأشياء بزنة لفعاء

(وعنده هي العلة الثانية من العلة التي كل واحدة منها تمنع الصرف وحدها) أي تستعمل بمنعها (وتقوم مقام العلة التي) أي علمي منع الصرف لتكرارها لأنها لازمة لما هي فيه لزوما لا تنفك عنه بحال فلا يقال في حبل حبلى ولا في جراء جمر فحبل لزومها له بمنزلة تأنيث آخر فيكون التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة لما هي فيه بحسب أصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكور والمؤنث فالعرض اللزوم لعارض كالعلمية لم يقو قوة اللزوم الوضعي (وأما التأنيث) اللفظي الحاصل (بالتاء فيمنع الصرف) أي صرف ما هو فيه بشرط كونه (مع العلمية) أي علمية ما هو فيه ليصير التأنيث حينئذ لازما لأنه بدون العلمية في معرض الزوال فلا يكون لازما فلا يقوى على منع الصرف ولهذا صرف قائمة في نحو مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء فيهما من غير العلمية (سواء كان) ما هو فيه (علما لمذكر كطلحة أو مؤنث كفاطمة) وسواء كان زائدا على ثلاثة أحرف أو لا محرك الوسط أو لا أعجميا أو لا منقولا من مذكرة مؤنث أو لا (وأما التأنيث المعنوي) كزيت وسعد وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا من علامة التأنيث (فهو كالتأنيث بالتاء) في اشتراط العلمية فيه ولهذا قال (فيمنع) الاسم الصرف (مع العلمية) إلا أن بينهما فرقا فانها في التأنيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه بقوله (لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعد) لقيام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر) علم لطبقة من طبقات جهنم لأن محرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فثقل الاسم فمنع من الصرف بخلاف ساكن الوسط فان سكونه يوجب الخفة ومنع الصرف لاجل الثقل لخفة تقاوم أحد السببين فجعل منصرفا (أو ثلاثيا) ساكن الوسط أعجميا كجور) بضم الجيم اسم بلاد بفارس لثقل العبجة في لسان العرب مع أن أسباب منع الصرف إذا زادت على اثنين لم يقاومها ساكن الوسط حتى يجوز الصرف (أو ثلاثيا) ساكن الوسط غير أعجمي لكن (منقولا من المذكور إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزید) فانه ينقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف (فإن لم يكن شيء من ذلك) بأن كان ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمي ولا مذكرا الأصل (كهند وودع جازا صرف) نظرا إلى خفة اللفظ بالسكون وانها قاومت أحد السببين وقيل بوجوبه (و) جاز (تركه) نظرا إلى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيث (وهو الأحسن) عند الجمهور والصرف عند أبي علي وجوز بعضهم الوجهين أيضا في المنقول إلى المؤنث وإذا كان المؤنث ثلاثيا كيد علما جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه وقضية كلام التسمييل أن المنع أرجح وإذا سمى مذكرا بمؤنث فإن كان ثلاثيا صرف على الصحيح أو زائدا على الثلاثة منع من الصرف (وأما التعريف) المعتبر في منع

وهذه هي العلة الثانية
من العلة التي
كل واحدة منها تمنع
الصرف وحدها وتقوم
مقام العلة التي
التأنيث بالتاء فيمنع
الصرف مع العلمية
سواء كان علما لمذكر
كطلحة أو مؤنث
كفاطمة وأما التأنيث
المعنوي فهو كالتأنيث
بالتاء فيمنع مع العلمية
لكن بشرط أن يكون
الاسم زائدا على ثلاثة
أحرف كسعد أو
ثلاثيا محرك الوسط
كسقر أو ساكن
الوسط أعجميا كجور أو
منقولا من المذكور إلى
المؤنث كما إذا سميت
امرأة بزید فإن لم يكن
شي من ذلك كهند
ودع جازا صرف
وتركه وهو الأحسن
وأما التعريف

الصرف (فالمراد به) هنا (العلمية) لان تعريف المصترحات وأسماء الاشارات
والموصولات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف
بأل والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً وفي حكمه فلا يتصور كونها سبباً لمنع
الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي (ومنع) العلمية (الصرف) أى صرف ما هي
فيه (مع وزن الفعل) كاجد ويزيد (ومع العدل) كعمرو وزفر (ومع التأنيث) بغير
الالف بل تتعين معه ليكون لازماً (كما تقدم) بيان ذلك (ومع التركيب المزجي) بل
تتعين معه كاسيأقي (ومع الالف والنون) كعثمان (ومع العجمة) بل تتعين معها
أضاً (كاسيأقي) بيان ذلك وسكت عن الصفة لان العلمية لا تتجمل بها المسمى منها من
التضاد اذ العلمية تقتضي الخصوص والوصفية تقتضي العموم وبينهما منافاة (وأما
التركيب) المعتبر في منع الصرف (والمراد به التركيب المزجي) وهو جعل اسمين
اسماً واحداً من لاثانها منزلة تاء التأنيث ولم يختم بويه والى هذا القيد أشار بقوله
(المختوم بغير يويه كعليلك) علم باللغة مركب من بعيل وهو اسم صتم وبك اسم
صاحب هذه اللغة ثم جعل الاسما واحداً ومنع من الصرف للعلمية والتركيب
المزجي (وحضر موت) علم لقطر باليمن مركب من حضر وموت ثم جعل الاسما
واحداً ومنع من الصرف لما ذكر وخرج بالمزجي الاضافي كعبد الله علماً
والاسنادي المسمى به كتاباً بشرأ أما الاول فلانه بعد العلمية في حكم الاضافة
والاضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً وفي حكمه كما مر فلا تصلح سبباً لمنع الصرف وأما
الثاني فلان الاعلام المشقة على الاسناد من قبيل المبنيات ولهذا يحكى اللفظ على
ما كان عليه قبل العلمية وخرج بالقيد الاخير ما ختم بويه كسيبويه فانه مبني على
الاشهر ومثله ما ركب من الاعداد الخمسة عشر والظروف نحو هوياً تينا صباح مساء
والاحوال نحو هو جاري بيت بيت فان ذلك كله من قبيل المبنيات أيضاً (فلا
يمنع) التركيب المذكور (الصرف الامع العلمية) لانه معها لا يزم فيه قوى على منع
الصرف بخلافه اذ لم يكن معها فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبراً (وأما الالف
والنون الزائدتان) لكونهما من حروف الزوائد (فيمنعان) الاسم (الصرف)
لمشابهتهما لالف التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما وكونهما زيداً تامعا
ومحتملها بعد استيفاء الاصول فاذا كانا في اسم غير صفة فيمنعان (مع العلمية كهران)
بكسر أوله (وعثمان) لتحقيق مشابهيتهما حينئذ من حيث امتناع دخول التاء
عليهما بخلاف ما اذا لم يكن الاسم علمياً يمتنع دخول التاء عليه نحو سعدان لنبت
وسعدانة ومرجان ومرجانة (و) ان كانا في صفة فيمنعان (مع الصفة بشرط ان لا تقبل
التاء) لتحقيق المشابهة بالفي التأنيث في امتناع دخول التاء (كسكران) وعطشان
وسيأقي الكلام على ذلك (وأما العجمة) المانعة من الصرف (فالمراد بها ان تكون

فالمراد به العلمية
ومنع الصرف مع وزن
الفعل ومع العدل
ومع التأنيث كما تقدم
ومع التركيب المزجي
ومع الالف والنون
ومع العجمة كاسيأقي
وأما التركيب والمراد
به التركيب المزجي
المختوم بغير يويه
كعليلك وحضر موت
فلا يمنع الصرف الا
مع العلمية وأما الالف
والنون الزائدتان
فيمنعان الصرف مع
العلمية كهران وعثمان
ومع الصفة بشرط ان
لا تقبل التاء كسكران
وأما العجمة فالمراد بها
ان تكون

الكلمة من أوضاع العجمية) أي بان تكون من أوضاع غير العرب سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم أو الهند أو الأفرنج أو غير ذلك (كأبراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب بل (جميع أسماء الأنبياء) صلوات الله عليهم أجمعين) العجمية) لأنها من أوضاع غير العرب وتعرف بحجة الكلمة بنقل الأئمة لما وبخروجها عن وزن الأسماء في اللسان العربي أو بان يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كهو الجان أو والقاف كخنيق (الأربعة) منها وهم (مجد وصالح وشعيب وهود) صلى الله وسلم عليهم أجمعين) فانها عربية ولهذا صرفت وألحق بها في الصرف نوح ولوط لخفتها وشمل عموم المستثنى منه آدم فيكون أعجميا كما زر على وزن فاعل كخاتم وبه جزم الزمخشري في الكشف وذهب في الفصل إلى انه عربي على وزن أفعل ويدل لذلك تحويرهم تصغيره على أويدم وجعله على أوادم (ويشترط فيها) أي في العجمة أي في كونها مؤثرة في منع الصرف امران أحدهما (أن يكون الاسم) الذي فيه العجمة (علما في) اللغة (العجمية) حتى لا تجرى عليه العرب حكما من أحكام لغتهم إذا استعملته لأنه لو لم يكن علما تصرفت العرب فيه بأدخال لام التعريف أو الإضافة أو التنوين أو غيرها فضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف (ولذلك صرف بحام ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمي وتصرفت فيه العرب بالإضافة والتعريف بأل بل لو جعل علما لشخص لكان منصرفا لعدم علميته في العجمة بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم إلى العلمية سالما من غير تصرف فيه قبل النقل فانه غير منصرف أيضا كقانون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى حديد استعملته العرب بأن جعلته علما لشخص معين من أول الأمر فكانه كان علما في العجمة ومن هذا يظهر أن شرط العجمة في منع الصرف أن تستعمله العرب أولا بالعلمية لأنه يكون علما في العجمة (و) الأمر الثاني (أن يكون زائدا على الثلاثة) أي على ثلاثة أحرف كأبراهيم لثلاثة أراض الخفة أحد السببين فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع الصرف (فلذلك صرف نوح ولوط) مع أن كلا منهما اسم أعجمي وعلم في كلام العجم وإنما وجب صرفهما وجاز في نحو هود الصرف وعدمه لأن العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع الخفة بخلاف التأنث في نحو هود فانه أمر محقق الوجود فيه فجاز أن يعتبر مع الخفة وكالا عجمي الزائد على الثلاثة الثلاثي المحرك الوسط لفظا عند ابن الحاجب كشرع علم حصن في ديار بكر وكلام أكثر النحاة يأباه لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقا ولأن الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه وعلى ذلك جرى المؤلف (وأما الصفة) المعتبرة في منع الصرف وهي كون الاسم ذا لعل ذات مهمة باعتبار معنى معين هو المقصود وشرطها في منع الصرف أن تكون ثابتة في أصل الوضع وأن لم تكن باقية أو لم تستعمل إلا وصفا كثنى وثلاث

الكلمة من أوضاع
العجمية كأبراهيم
واسماعيل واسحق
وجميع أسماء الأنبياء
العجمية الأربعة محمد
وصالح وشعيب وهود
صلى الله وسلم عليهم
أجمعين ويشترط فيها
أن يكون الاسم علما
في العجمة ولذلك صرف
بحام ونحوه وأن يكون
زائدا على الثلاثة
فذلك صرف نوح ولوط
وأما الصفة

كاسيأتي (فتمنع) الاسم (الصرف مع ثلاثة أشياء) أحدها (مع العدل) كما تقدم في
 (مثنى) أنه معدول عن اثنين اثنين (وثلاث) أنه معدول عن ثلاثة ثلاثة فالمراد بها
 العدل المذكر فلهما ممنوعان من الصرف للعدل والصفة الأصلية لأن هذا المذكر
 لم يستعمل الاوصاف فالوصفية لازمة له فتكون أصلية فيما توجد منه وان لم تكن الوصفية
 في اسماء العدد أصلية (ومع الالف والنون) الزائدتين (بشرط ان تكون الصفة على
 وزن فعلا بفتح الفاء) أن (لا يكون مؤنثه) أي فعلا بفتح الفاء (على وزن فعلا بفتح
 وبشرط ان لا يقبل تاء التأنيث لتحقيق المشابهة بالقي التأنيث وقيل الشرط الثاني
 وجود فعلى لا انتفاء فعلا لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلا لانه فرج من على
 الاول غير منصرف وعلى الثاني منصرف والراجع الاول لان وجود فعلى ليس شرطا
 بالذات بل لانه مستلزم لا انتفاء فعلا الذي هو شرط بالذات (فحوسكران) غير
 منصرف للصفة والزيادة على المذهبين (فان مؤنثه سكرى) لا سكرانة (ونحو ندمان
 منصرف) بلا خلاف لا انتفاء الشرط على المذهبين (لان مؤنثه ندانة اذا كان)
 ندمان بمعنى نديم (من المناداة) وأما اذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف
 باتفاق لوجود الشرط لان مؤنثه حينئذ ندعى لاندانة وانما قيد المؤلف فعلا بفتح
 الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفا قطعاً
 ومكسورا الفاء لم يوجد في الصفات (ومع وزن الفعل بشرط ان تكون) الصفة (على وزن
 افعلا وان لا يكون مؤنثه بالتاء) أي وبشرط ان لا يقبل تاء التأنيث اما لانه لا مؤنث
 له كالكسرة والظيم الكسرة وآدران بخصيتيه ففتح أوله مؤنث لكنه على فعلا او فعلى
 كاجرو جراء رافضل وفضلى وقد تقدم ان شرط الصفة ان تكون ثابتة في أصل الوضع
 أي بأن تكون من أول الامر دالة على الوصفية وان لم تكن باقية ولهذا امتنع من
 الصرف أسود وأرقم وصرف ارنب بمعنى ذليل وأربع في نحو مررت بنسوة أربع (نحو
 أحر) غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين (فان مؤنثه جراء)
 والصفة على وزن أفعلا (ونحو أرم منصرف) لا انتفاء الشرط الثاني (لان مؤنثه) يقبل
 التاء فيقال (أرملة) وهى من لازوج لها وكأحر أحمى وأعمى فانها غير منصرفين
 للصفة ووزن الفعل لانها على وزن يدرج ويبيط راذ هو المعبر لا على وزن أفعلا كما هو
 مقتضى عبارة المؤلف كاللغة ~~تنبية~~ قد افهم كلامه ان العملية تجامع مؤنثة
 كلام من التأنيث والعجبة والتركيب والعدل والوزن والزيادة وانها شرط في الثلاثة
 الاول فقط أي شرط في تأثير كل منها (ويجوز صرف غير المنصرف) أي جعله في حكم
 المنصرف بادخال الكسرة والتنوين لاجل انه منصرف حقيقة لما قدمه من ان
 ما لا ينصرف ما فيه علمتان او واحدة تقوم مقامهما وادخال الكسرة والتنوين لا يلزم
 خلوا الاسم عنهما (للتناسب) أي لتحصل المناسبة بينهما وبين المنصرف عند اجتماعهما

فتمنع الصرف مع ثلاثة
 أشياء مع العدل كما
 تقدم في مثنى وثلاث
 ومع الالف والنون
 بشرط ان تكون
 الصفة على وزن فعلا بفتح
 الفاء ولا يكون
 مؤنثه على وزن فعلا بفتح
 فحوسكران فان مؤنثه
 سكرى وهو ندمان
 منصرف لان مؤنثه
 ندانة اذا كان من
 المناداة ومع وزن
 الفعل بشرط ان تكون
 على وزن أفعلا وان
 لا يكون مؤنثه بالتاء
 نحو أحر فان مؤنثه
 جراء ونحو أرم
 منصرف لان مؤنثه
 أرملة ويجوز صرف
 غير المنصرف للتناسب

فان رعاية المناسبة في الكلمات امر مهم عندهم (كقراءة نافع سلاسل) بالتثوين
لصاحبة أغلا لا وسعيرا (وقوارير اقواريرا) بتثوينهما أما الثاني فلصاحبة الأول وأما
الأول فلانه آخر الالة فصرف لموقف عليه بقلب تنوينه الفاعل في آخر سائر الالات
(ولضرورة الشعر) أي لضرورة وزن الشعر اما بان لا يستقيم الوزن الا بالتثوين كما
في قوله **و** ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة **و** أو يستقيم لكن يحصل عنده زحاف
يخرجه عن السلامة كقوله **و** أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره **و** فان نعمان لو فتحت نونه من
غير تثوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف واذا علمت ذلك فراد المؤلف رحمه الله
بالضرورة القدر المشترك بين ما يكسر الوزن وبين ما يزحف به ولهذا عبر بيجوز

باب النكرة والمعرفة

أي هذا باب بيان النكرة والمعرفة من أقسام الاسم ولهذا قال (الاسم) بحسب التثنية
والتعريف (ضربان أحدهما النكرة وهي الأصل) لاندراج كل معرفة تحتها من غير
عكس ولانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج
ولهذا بدأ بها (وهي كل اسم شائع في جنسه) الشامل له ولغيره (لا يختص به واحد)
من أفراد جنسه (دون آخر كرجل وفرس وكتاب) فكل منها نكرة شائع في جنسه
ألا ترى ان رجلا شائع في جنس الرجال الصادق على كل ذكر بالغ من بني آدم
لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون آخر وكذا حال فرس وكتاب فانها
شائعة في الأول في جنس الخيل والثاني في جنس الكتب لا يختص لفظ واحد منهما
بواحد من أفراد جنسه بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل
واعلم انه لا يشترط في النكرة كثرة الافراد المندرجة تحتها بل العبرة أن يكون وضعها
على الشيوع ألا ترى ان شمسا وقرانا كرتان وان لم يوجد في الخارج منها الا شمس
واحد وقر واحد فهما من الكل الذي لم يوجد منه الا واحد مع امكان الغير وأما
جمعها كما في قوله **و** وجوههم كانوا أقبار **و** وقوله **و** ما للشمس ثقلها الاغصان **و**
فما اعتبار تجديد الشمس في كل يوم والقمر في كل شهر فكان أفرادها متعددة وهذا
المحذوفه غرض على المبتدئ (وتقريرها) أي تقرير حد النكرة (الى الفهم) أي
فهم المبتدئ (أن يقال) الاسم (النكرة) كل ما صلح دخوله الالف واللام المؤثرتين
التعريف (عليه) في فصيح الكلام (كرجل وامرأة وثوب) فان كلا منها صلح لذلك
بان يقال الرجل والمرأة والثوب ولما كان هذا الضابط يحتاج الى زيادة قال (أو) كل ما
(وقع موقع ما يصلح دخوله الالف واللام) المؤثرتين (عليه كذا) فانه لا يقبل ال
لكنه يقع موقع ما يقبلها لانه (بمعنى صاحب) ويقبل ال لانه من الصفات
التي غلبت عليها الاسمية أما ما لا يقبلها أو يقبلها لكن لا تؤثر فيه تعريفه كفضل
وحارث فليس بنكرة ومن علاماتها أيضا دخول رب عليها وكم الخبرية ووقوعها حالا

كقراءة نافع سلاسل
وقوارير اقواريرا
ولضرورة الشعر
باب النكرة
والمعرفة
الاسم ضربان أحدهما
النكرة وهي الأصل
وهي كل اسم شائع
في جنسه لا يختص
به واحد دون آخر
كرجل وفرس وكتاب
وتقريرها الى الفهم
ان يقال النكرة كل
ما صلح دخوله الالف
واللام عليه كرجل
وامرأة وثوب أو وقع
موقع ما يصلح دخوله
الالف واللام عليه
كزيد بمعنى صاحب

وتميزا واسماء التبرئة ولا يرد على التعريف المذكور الاسماء المتوغلّة في الابهام
 واسماء الفاعلين والمفعولين لعدم صدق التعريف عليهم امع انهم انكرات لان هذا
 تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس (والضرب الثاني المعرفة) وهي ما وضع
 لمستعمل في واحد بعينه (وهي انا) ستة انواع متفاوتة في التعريف كالنكرات
 (الضمير) ويقال له الضمير ايضا من اضمرت الشيء اذا اخفيته وسترته واطلاقه على
 البلوز توسع (وهو اعرافها) عند الجمهور وروا عرف امنا فله المتكلم ثم المخاطب (ثم العلم)
 بلى الضمير في التعريف وقيل العلم الشخصي اعرافها لانه لا يتناول بوضع واحد
 الاشخاص واحد بخلاف غيره منها فانه يتناول امور متعددة بوضع واحد (ثم اسم
 الاشارة ثم) اسم (الموصول ثم المعرفة بالاداة) اما (السادس) فهو (ما اضيف الى
 واحد منها) اضافة معنوية كغلام زيد وهذا الرجل (وهو) بحسب التعريف
 (في رتبة ما اضيف اليه) فالماضاف الى العلم في رتبة العلم وهكذا (الا) الاسم (المضاف
 الى الضمير) كغلامي (فانه) ليس في رتبة الضمير بل (في رتبة العلم) اذ لو كان في رتبة
 الضمير لما صح مررت بزيد صاحب لنا اذا الصفة لا تكون اعراف من الموصوف بل مثله
 اودونه قال ابن هشام وزعم بعضهم ان ما اضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها ويدل
 على بطلانه قوله **تخذروا الوليد المشقب** فوصف المضاف الى المعرفة بأل
 بالمعرف بها والصفة لا تكون اعراف من الموصوف اه وانما قيدنا المضاف الى واحد
 منها ليكون الاضافة معنوية لان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريف المضاف كما سيأتي في
 بابها وسيأتي ايضا ان المضاف اذا كان شديداً توغل في الابهام كغيره مثل لا يتعرف
 ايضا فيخص به ايضا عموم كلامه (ويستثنى مما ذكر) قبل وهو ان الضمير اعراف
 المعارف (اسم الله تعالى فانه علم) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
 (وهو) مع ذلك (اعرف المعارف بالاجماع) وفي اعراب القرآن للشهاب الحلي ان
 سيبويه روى في المنام فقيس له ما فعل الله بآل فقال ادخلني الجنة فقيس له بماذا قال
 بقولي ان اسمه اعراف المعارف

والضرب الثاني
 المعرفة وهي ستة
 انواع الضمير وهو
 اعرافها ثم العلم ثم اسم
 الاشارة ثم الموصول
 ثم المعرفة بالاداة
 ثم المضاف الى
 والسادس ما اضيف
 الى واحد منها وهو
 في رتبة ما اضيف
 اليه الا المضاف الى
 الضمير فانه في رتبة
 العلم ويستثنى مما
 ذكر اسم الله تعالى
 فانه علم وهو اعراف
 المعارف بالاجماع
 ثم فصل في الضمير
 والضمير اسمان لما
 وضع لتسكلم كانا او
 مخاطب كانت او
 غالب كهو

فصل في بيان الضمير وأقسامه

(الضمير والضمير) مدلولهما واحد لانهما (اسمان لما وضع لتسكلم) أي لمتلفظ به هذا
 اللفظ الموضوع (كانا او) وضع لشخص (مخاطب) بذلك اللفظ (كانت او) وضع
 لشخص (غائب) ليس متكلم ولا مخاطب (كهو) فخرج لفظ المتكلم والمخاطب
 وكذا الاسم الظاهر الذي أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كزيد في قول من اسمه
 زيد مریدا بنفسه زيد قائم وكقوله يا زيد قم وزيد قام تريد شخصا غائبا فان لفظ زيد
 وان أطلق في الاول على المتكلم وفي الثاني على المخاطب وفي الثالث على الغائب الا
 انه ليس موضوعا لذلك بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ويكنى عنها بضمير

الغيبية وكذا يا اي وكاف اياك وهاء اياه فليست بضمائر فانها لا تدل على متكلم ولا مخاطب ولا غائب بل على تكلم وخطاب وغيبة فهي أحرف والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو اياك كنه لما وضع مشتركا بينهما وأرادوا بيان ما عنوا به احتاج الى قرينة تبين ذلك وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب كالواو لانه اذا وضع لاحد هما صدق عليه الحد بالنظر الى تلك الحقيقة ثم اذا وضع لآخر منهما يكون الحد صادقا عليه ايضا من حقيقة أخرى (وينقسم) المضمير (الى مستتر وبارز) تبع في هذا التقسيم ابن هشام في التوضيح وهو صريح في أن المستتر قسم للبارز المنقسم الى متصل ومنفصل كما سمي في كلام غيره كما صرح في انه قسم من المتصل ولأن أن تقول هذه القسمة ناقصة لانها لا تشمل الضمير المحذوف اللهم الا أن يقال تفسيره للمستتر بما سمي في شامل له ويفرق بينه وبين المحذوف بأن المستتر اصطلاحا مرفوع وعاعله لفظي والمحذوف أعم من ذلك لانه على ذلك بعض المتأخرين (فالمستتر ما ليس له صورة في اللفظ) بل ينوي (وهو امام مستتر) في عامله (وجوبا) وهو الذي لا يمكن أن يحل الظاهر محله (ك) المضمير (المقدر في فعل أمر الواحد المذكور كضرب وقم) ففي كل منهما تقدير ضمير مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر وجوبا وأما نحو اذهب أنت وربك فانتأ كما بدلت المستتر بخلاف المرفوع بفعل أمر الواحد والمثنى والمجموع فانه يبرز في الجموع كقومي وقوماء وقوموا (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكور كتقوم) يازيد (وتضرب) بخلاف مرفوع المبدوء بتاء الغائبة كهند تقوم فان استتار جازلا واجب وبخلاف مرفوع المبدوء بتاء خطاب الواحدة أو التثنية أو الجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقومن (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء بالهمزة) لتكلم وحدهم ذكر كان أو مؤنثا (كأقوم وأضرب أو) في المضارع المبدوء (بالنون) لتكلم ومن معه مذكر كان أو مؤنثا (كنتقوم ونضرب) فهذه أربعة مواضع يستتر فيها الضمير وجوبا ولا يرفع فيها الفعل الاسم الظاهر (وامام مستتر) في عامله (جوازا) وهو الذي يحل الظاهر محله (ك) المضمير (المقدر في) فعل الغائب والغائبة (نحو زيد يقوم وهند تقوم) ففي كل منهما تقدير ضمير مستتر جواز لا انه يحل محله الظاهر اذ لو قيل زيد يقوم أبوه وهند تقوم أمها لكان الكلام صحيحا وقد يجب ابراز الضمير اذ جرى رفعه على غير من هو له نحو غلام زيد يضربه هو اذا كانت التاء للغلام وظاهر عبارته كغيره جوازا أن يقال قام هو على الفاعلية وبه صرح البدران مالك ونقل عن سيديويه أيضا وقد خالف في ذلك ابن هشام فجزم بوجوب استتار الضمير في نحو زيد قام وأنه لا يقال قام هو على الفاعلية وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك وفي جميع الصفات وما قالاه هو الموافق لقولهم انه متى أمكن اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله (ولا يكون)

وينقسم الى مستتر
وبارز والمستتر ما ليس
له صورة في اللفظ
وامام مستتر وجوبا
كالمقدر في فعل أمر
الواحد المذكور كضرب
وقم وفي المضارع
المبدوء بتاء خطاب
الواحد المذكور كتقوم
وتضرب وفي المضارع
المبدوء بالهمزة كأقوم
وأضرب أو بالتثنية
كنتقوم ونضرب وإما
مستتر جوازا كالمقدر
في نحو زيد يقوم وهند
تقوم ولا يكون

الضمير (المستتر الا ضمير رفع) لانه لا يخلو (اما) ان يكون (فاعلا أو نائباً للفاعل)
والفاعل لا سيما اذا كان ضميراً متصلاً كالجزء من عامله فجوزوا في الضمائر المتصلة التي
وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل واكتفوا بالفعل بخلاف المنصوب
والجورور فانها فضلة يتم الكلام بدونها ثم الضمير المستتر لم تضع العرب له لفظاً يعبر به
عنه ولكن اضيق العبارة عبر عنه بلفظ الضمير المرفوع المنفصل تعليمياً للبتدى
وليس هو اياه على الحقيقة (والبارز ماله صورة في اللفظ وينقسم الى متصل) بعامله وهو
الاصل (و) الى (منفصل) عنه لما منع من الاتصال (فالمتصل هو الذي لا يفتح به
النطق) أى لا يمكن الابتداء به في أول الكلام من غير تقديم لفظ آخر عليه بحسب
وضع العرب لا بحسب العقل لان الاقتراح به ممكن عقلاً (ولا يقع بعد) لفظ (الا)
في الاختيار (كثاءقت وكاف أكرمك) فكل منهما ضمير متصل الاول مرفوع المحل
والثاني منصوبه ولا يتدأ به الكلام ولا يقع بعد الاختيار (والمنفصل هو) ما كان
بخلافه فهو (ما يفتح به النطق) أى ما يمكن الابتداء به من غير ان يتوقف التلفظ به
على كلمة أخرى (ويقع بعد الا) اختياراً (نحو أنا تقول) اذا ابتداءت به (انامؤمن و)
يستعمل بعد الانحو (ما قام الا أنا) أو انت أو هو (وينقسم) الضمير (المتصل الى
مرفوع) المحل (ومنصوب) المحل (ومجورور) المحل (فالرفوع) المتصل اثنا عشر ضميراً
اثنان للتركلم (نحو ضربت) بضم التاء للتركلم وحده مذ كرا كان أو مؤنثاً (وضربنا)
بسكون الباء وناصب بارز للتركلم ومن معه أو للعظم نفسه (و) خمسة للمخاطب
باعتبار أحواله نحو (ضربت) بفتح التاء للذ كرا المخاطب (وضربت) بكسرهما للمؤنثة
المخاطبة (وضربتما) بضمهما للمثنى المخاطب مذ كرا كان أو مؤنثاً والميم والالف علامة
للمثنى (وضربت) بضمها لجمع النككور والمخاطبين والميم علامة لجمع الذكور
(وضربتن) بضمهما لجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة علامة لجمع الاناث وبما
قرناه علم ان التاء في الجميع هو الضمير ولا يقع الا فاعلاً أو نائباً عنه (و) خمسة
للغائب باعتبار أحواله أيضاً نحو زيد (ضرب) في ضرب ضمير مستتر للذ كرا الغائب
تقدمه هو (و) الزيدان (ضربا) فالالف ضمير بارز متصل للمثنى (و) الزيدون (ضربوا)
فالواو ضمير بارز متصل لجمعه (و) هند (ضربت) ففي ضربت ضمير مستتر للمؤنثة
الغائبة تقدمه هي والتاء الساكنة المتصلة بالفعل علامة للتأنيث (و) الهندان
(ضربتما) فالالف ضمير بارز للمثنى والتاء علامة للتأنيث وحركت لا لتقاء الساكنين
وفتحت للناسبة (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير بارز متصل لجمعه وظاهر
عبارة ان الضمير في ضرب وضربت متصل مع انه مستتر وهو مخالف لما قدمه من ان
المتصل قسم من البارز الذي هو قسم للساكن فكيف يكون قسم الشيء قسماً منه
(والمنصوب) المتصل اثنا عشر أيضاً اثنان للتركلم (نحو أكرمك) فالياء ضمير متصل

المستتر الا ضمير رفع
اما فاعلاً أو نائباً
الفاعل والبارز ماله
صورة في اللفظ وينقسم
الى متصل ومنفصل
فالمتصل هو الذي
لا يفتح به النطق ولا
يقع بعد الا كثاءقت
وكاف أكرمك
والمنفصل هو ما يفتح
به النطق ويقع بعد
الا نحو أنا تقول أنا
مؤمن وما قام الا أنا
وينقسم المتصل الى
مرفوع ومنصوب
ومجورور فالرفوع نحو
ضربت وضربنا
وضربت وضربت
وضربتما وضربتم
وضربتن وضرب
وضربوا وضربن
والمنصوب نحو أكرمك

بارز للتركيب وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وأكرمنا) بفتح الميم وما ضمير متصل بارز
للتسكيم ومعه غيره أروا لعنتم أنفسه (و) خمسة للخطاب باعتبار أحواله فهو (أكرمك)
بفتح الكاف وهو ضمير متصل بارز للمذكور الخطاب (وأكرمك) بكسر هاء المؤنثة الخطابية
(وأكرمكما) بضمها للمثنى الخطاب مذكرا كان أو مؤنثا والميم والالف علامة التثنية
(وأكرمكم) بضمها لجمع الذكور الخطابين والميم علامة جمع المذكور (وأكرمكن)
بضمها لجمع الإناث الخطابيات والنون المشددة علامة جمع الإناث (و) خمسة للغائب
باعتبار أحواله أيضا نحو زيد (أكرمها) عروفا لها ضمير متصل بارز للمذكور الغائب
(و) هند (أكرمها) فالهاء كذلك للمؤنثة الغائبة (و) الزيدان (أكرمها) بضمها للمثنى
المذكور الغائب والميم والالف علامة التثنية (و) الهندان (أكرمها) بضمها للمثنى
المؤنث الغائب والميم والالف علامة التثنية (و) الزيدون (أكرمهم) بضمها لجمع
الذكور الغائبين والميم علامة جمعهم (و) الهندات (أكرمن) بضمها لجمع الإناث
الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن وعارضا علم أن الكاف والهاء في الجميع
هما الضميران ولا يقعان إلا في موضع نصب أو خفض (والمجرور) المتصل اثنا عشر أيضا
على التفصيل السابق ما هو للتسكيم وما هو للخطاب وما هو للغائب ولفظ كل منها
(كالمنصوب) أي كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل ويحصل التمييز بينهما
بالعامل كما قال (إلا أنه) أي الضمير المجرور (إذا دخل عليه عامل الجزم تميز به) ولا فرق
في العامل بين أن يكون حرفا (نحمر مربي ومربنا) ومربك ومربك وبكم وبكم وبكن
وبه وبها وبهم وبهن وهذا معنى قوله (إلى آخره) أو اسمان نحو غلامي وغلامنا
وغلامك وغلامك وغلامكم وغلامكن وغلامه وغلامه وغلامها وغلامها
وغلامهم وغلامهن (ويقسم) الضمير (المنفصل إلى) قسمين فقط (مرفوع) المحل
(ومنصوب) المحل ولا يكون منه مجرور لا متاع الفصل بين الجار والمجرور (فالرفوع
اثنا عشر كلمة وهي) كالتصل ثلاثة أقسام ما هو للتسكيم مذكرا أو مؤنثا وهو
اثنان (أنا) في حال انفراد، (ونحن) في حال اشتراك مع غيره أو تعظيمه نفسه وما هو
للخطاب (و) هو خمسة باعتبار أحواله (أنت) بفتح التاء للمذكور المفرد (وأنت)
بكسر هاء المفردة الخطابية المؤنثة (وأنتما) بضمها للمثنى مطلقا وبعد ما ميم متحركة بعدها
الف (وانتم) بضمها لجمع الذكور وبعد ما ميم ساكنة (وانتن) بضمها لجمع الإناث
الخطابات وبعد ما نون مشددة مفتوحة (و) ما هو للغائب وهو خمسة أيضا باعتبار
أحواله (هو) للمفرد المذكور (وهي) للمفردة المؤنثة (وهما) للمثنى مطلقا (وهم) بالميم لجمع
الذكور (وهن) بالنون المشددة لجمع الإناث (فكل واحد من هذه الضمائر)
المنفصلة (إذا وقع في ابتداء الكلام فهو) مرفوع المحل على أنه (مبتدأ) بخبر عنه بما
يطابقه في المعنى أن مفردا مذكرا مفردا مؤنثا أو مفردا مؤنثا وفردا مؤنثا

[illegible]

فثنى وان جمعاً فجمع (فحو انار بكم) فانضمير منفصل بارز في محل رفع على انه مبتدا
 وريكم خبره والكاف في محل جر بالاضافة والميم علامة للجمع الله كرو تقول انا قائم وانا
 قائم ونحن قائمان ونحن قائمون ان عم التثنية كبراً وغلب فان عم التثنية
 قلت نحن قائمات (و) قد يستعمل نحن للفظم نفسه نحو (نحن الاربون) ففعلن ضمير
 منفصل بارز في محل رفع على انه مبتدأ والوارثون خبره وعلامة رفعه الواو (و) نحو (انت
 مولانا) فانت ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على انه مبتدأ ومولانا خبره وعلامة رفعه
 ضمة مقدرة في الالف ونا مضاف اليه ونحو (وهو على كل شيء قدير) فهو ضمير منفصل
 بارز مرفوع المحل على انه مبتدأ وقد يرخص به وعلى كل شيء جار ومحرور ومضاف اليه
 متعلق بالخبر (والمنصوب) الانفصل (اثنتا عشرة كلمة وهي) ثلاثة اقسام ايضاً ما هو
 للتكلم مذكراً ومؤنثاً وهما ثنائان (اي) في حال انفراده (وايانا) في حال اشتراكه
 مع غيره او تقطبه نفسه (و) ما هو للخطاب وهو خمسة باعتبار احواله (ايالك) بفتح
 الكاف خطا بالالفرد المذكر (واياك) بكسر هاء خطا بالالفردة المؤنثة (واياكم) بضمها
 خطا بالاثني مطلقا والالف والميم علامة للتثنية (واياهم) بضمها خطا بالجمع الذكور
 والميم علامة للجمع (واياكن) خطا بالجمع الاناث والنون المشددة علامة لجمعهن (و)
 ما هو للغائب وهو خمسة باعتبار احواله ايضاً (اياه) للغائب المذكر (واياها) للغائبة
 المؤنثة (واياهم) للغائب المثنى مطلقا والميم والالف علامة للتثنية (واياهم) لجمع
 الذكور الغائبين والميم علامة للجمع (واياهن) لجمع الاناث الغائبات والنون
 المشددة علامة لجمعهن (فهذه الضمائر) المنفصلة اذا وقعت في التركيب (لا تكون
 الا مفعولاً به) والحقكم في الاعراب لمحلها كما تقدم من ان الضمائر كلها مبنية (فحو اياك
 نعيد) فاي ضمير منفصل بارز في محل نصب على انه مفعول مقدم والكاف المتصلة
 به حرف خطاب ونعيد فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ونحو (اياكم كانوا
 يعبدون) فايكم في محل نصب على انه مفعول مقدم ليعبدون وجلة يعبدون من الفعل
 والفاعل في محل نصب على انها خبر كان واسمها الضمير المتصل بها وقد رتب المؤلف
 رحمه الله تعالى انواع الضمير ترتيباً حسناً فانه قدم ضمير التكلم لانه اعرف واتبعه بما
 يليه وهو ضمير الخطاب واخر عنهما ضمير الغائب لانه اخطأ منها رتبة وقدم من كل نوع
 ما انفرد على ما انفرد لان المفرد سابق للثنية فلهذا تقدم ما علم مما مر ان الضمائر البارزة ستون
 ضميراً واذ لان الضمير البارز اما متصل او منفصل وكل منهما اما مرفوع او منصوب او
 محرور فهذه ستة لم تكن المحرور لا يكون الا متصلاً كما علم فتصير خمسة ولكل منها اثنتا
 عشرة كلمة واذ ضربت خمسة في اثني عشر كان الحاصل ستين ضميراً وقله تقدمت
 امثلتها وضم اليها يا مخاطبة على مذهب سيديويه في ضمير المجموع احد اوستين ضميراً
 والاسمة العقلية تقتضي تسعين لكن لا يلزم محي الا اصطلاح على مقتضى العقل واعلم

فحو انا زبكم
 ونحن الاربون وانت
 مولانا وهو على كل
 شيء قد يرخص به والمنصوب
 اثنتا عشرة كلمة وهي
 اياي وايانا واياك
 واياك واياكم واياها
 واياكن واياه واياهم
 واياها واياهم واياهن
 فهذه الضمائر لا تكون
 الا مفعولاً به فحو اياك
 نعيد اياكم كانوا
 يعبدون

ان الضمير المتصل اصل للضمير المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار والتصل
 انحصار من المنفصل ولهذا (متى أمكن ان يوثق بالضمير متصلا) بهامله (فلا يجوز ان
 يوثق به منفصلا) في الاختصار (فلا يقال في وقت قام انا) لا مكان وقت (ولا)
 (في اكرمك اكرم اياك) لا مكان اكرمك وأما قوله قد رخصت اياهم الارض فضرورة
 فان لم يمكن الاتصال لتقدم الضمير على عامله فهو اياك فبعد أول وقوعه بعد الانحوائن لا
 تعبدوا الا اياه تعين الانفصال (الا) ان يكون ثاني ضميرين أولهما أعرف وغير مرفوع
 والعامل فيهما ناسخ أو لا (فهو) قولك الدرهم (سليمه) وزيد ظنته كنهه أو يكون الضمير
 منصوبا بكان أو احدى أخواتها تقدمه ضمير أو لا (و) ذلك نحو الصديق (كنته)
 وكانه زيد (فيجوز) في الهاء من الامثلة المذكورة (الفصل أيضا) مع امكان
 اتصالها (فهو ساني اياه) وظننتك اياه (وكنت اياه) وكان اياه زيدا وهو أرفع من
 الاتصال عند الجملة هو ران كان العامل ناسخا ومرفوح اذا كان غير مرفوع عند جملة
 الوصل أرفع من مطلقه وكلاهما وارد فن ورود الوصل قوله تعالى فسيكفيكمهم الله وهو
 بالغ في مسامحة امرئى براخاله فهو في الحديث ان يكتنه فلان تسلط عليه ومن ورود
 الفصل قوله عليه السلام ان الله ملىكم اياهم وقول الشاعر فهو أختي سميتك اياه
 وقوله لئن كان اياه لقد طال بعدنا (والفاظ الضمائر كلها) متصلا ومنفصلا
 (مبنية) والحقكم في الاعراب لحملها وتقدم سبب بنائها وقوله (لا يظهر فيها اعراب)
 مستغنى عنه بل من المعربات ما لا يظهر فيه اعراب ومع ذلك ليس مبنيا

فصل في بيان العلم

منفتح العين واللام قيل انه مشتق من العلم لانه يعلم به مسماه أولان غالب مسمياته
 أولو العلم وقيل من العلامة لانه علامة على مسماه (العلم) باعتبار تشخيص مسماه
 وعلمه (نوعان) اما علم (شخصي وهو ما) أي اسم (وضع لشيء بعينه) أي لشيء معين
 (لا يتناول غيره) أي غير ذلك الشيء باستعماله فيه من حيث الوضع له فساوضع لشيء
 شامل للعرفه والنكرة وقوله بعينه يخرج للنكرة وقوله لا يتناول غيره يخرج لبقية
 المعارف فانها ممتدة لا موروثة متعددة موضع واحد كما بينته في شرح التلويح ودخل في
 التعريف العلم المشترك كزيد مسمى به اثنان فاكثر لانه وان تناول غيره لم يكن ليس
 بوضع واسم بل بوضعين أو أوضاع متعددة وكذا ما صار علميا بالقلبية فكأن عينه لانه
 كما اوضح لتعين مسماه في اختصاصه به فقلبية الاسمة هي منزلة الوضع من واضع
 معين ثم مسمى هذا العلم قد يكون من أولى العلم من الله كزيد (وغيره) ومن
 الاناث كعائشة (وفاطمة) وقد يكون مما يؤلف من البلدان كطابية (ومكة) ومن
 الابل نحو (شدقم) كان للثمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشدقية ومن القبائل
 كثقيف (وقرن) ومن الحيل كالأحق ومن البغال كالحمال والحمير كيمفور والبقر

متى أمكن ان يوثق
 بالضمير متصلا فلا
 يجوز ان يوثق به منفصلا
 فلا يقال في وقت قام
 انا ولا في اكرمك
 اكرم اياك الا نحو
 سليمه وكنته فيجوز
 الفصل أيضا نحو
 ساني اياه وكنت اياه
 والفاظ الضمائر كلها
 مبنية لا يظهر فيها
 اعراب
 فصل في العلم
 نوعان شخصي وهو
 ما وضع لشيء بعينه
 لا يتناول غيره كزيد
 وفاطمة ومكة وشدقم
 وقرن

كعراور الغنم كهيئة والكلاب كواشق (و) اما علم (جنسي وهو ما) أي اسم (وضع
 لجنس من الاجناس) أي الحقيقة من الحقائق من حيث هي هي (كأسماء) فانه علم
 وضع (للاسد) أي الحقيقة الذهنية أي الاسمية المعقولة التي لا يمكن ان توجد خارج
 الذهن بل هي موجودة في النفس (و) كذا حال (ثعاله للثعلب) أي الحقيقة الذهنية
 أيضا ويكنى بأبي الحصين (وذوالة) بالذال المجهمة ثم الهمزة (للذئب) أي الحقيقة
 الذهنية أيضا ويكنى بأبي جعدة (و) علم الجنس (هو في المعنى) باعتبار ما صدقته
 (ك) اسم الجنس (النكرة) سواء قلنا ان النكرة موضوع للحقيقة أيضا أو لفرد خارجي
 من افراد الماهية شائعها (لانه شائع في جنسه) لا يختص بواحد دون آخر كما ان
 النكرة كرجل كذلك (فتقول) أنت (لكل اسد رأيته هذا أسامة مقبلا) فكل
 أسد يصدق عليه لفظ أسامة وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعاله وكل ذئب يصدق
 عليه ذوالة لوجود الماهية في ضمن افرادها واستعمال علم الجنس في الفرد المعين من
 حيث استعماله على الماهية حقيقة وانما سمي علم الجريانه مجرى العلم الشخصي في
 الاستعمال لانه يمنع من دخول آل عليه ومن الاضافة ومن الصرف اذا انضم اليه علة
 من العلل التسع كالتأنيث في أسامة وثعاله فلما شارك العلم الشخصي في أحكامه
 الحق به ولا يخفى عليه ان معاملتهم اسامة معاملة المعرفة واسد معاملة النكرة تدل
 على افتراق مدلوليهما ولهذا قيل ان التحقيق ان اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة
 الذهنية من حيث هي هي من غير قيد معها أصلا وعلم الجنس موضوع للحقيقة
 باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها ومثله
 اسم الجنس المعروف بالان علم الجنس يدل على الماهية الحاضرة بجهوه لفظه وهو
 يدل عليها بالاداة (وينقسم العلم أيضا) من حيث هو (الى اسم) خاص (و) هو هنا
 في مقابلة ما عطف عليه من (كنية ولقب فالاسم كما مثلنا) فيما مر (كزيد) علم
 شخصي (واسامة) علم جنسي (والكنية) هي (ما) أي مركب (صدر باب اوأم)
 سواء كان المتكفي بها علما شخصيا (كابي بكر وام كاثوم) او جنسيا (كابي الحصين
 للثعلب) (وابي الحرث للاسد) وأم عريضة للثعلب واللقب ما أشعر برفعة مسماه
 (كزين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم
 (اوضعتهم) بفتح الضاد المجهمة أي ذمه والوضعة خلاف الرفعة في القدر (كبطة) وقفة
 (وانف الناقة) وانما قال كغيره أشعر دون دل لان الواضع انما وضعه لتعيين الذات
 معتبرا معنى المدح او الذم لاهلها معا ولا يعني المذكر وواسد تفيد من تمثيله ان اللقب
 يكون مفردا ومركبا (واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب) عنه (في الاصح
 نحو) قولك (جاء زيد بن العابدين) لثلاث ضمة فائدة الاسم لو ذكر قبله لان في اللقب
 العلمية مع شيء من معنى الذمت فلما أتى به أولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا (ويكون

و جنسي وهو ما
 ما وضع لجنس من
 الاجناس كأسماء
 للاسد و ثعاله للثعلب
 وذوالة للذئب وهو
 في المعنى كالنكرة
 لانه شائع في جنسه
 فتقول لكل اسد
 رأيته هذا أسامة
 مقبلا وينقسم العلم
 أيضا الى اسم وكنية
 ولقب فالاسم كما مثلنا
 كزيد واسامة
 والكنية ما صدر
 باب اوأم كابي بكر وام
 كاثوم و ابي الحرث
 للاسد وام عريضة
 للثعلب واللقب
 ما أشعر برفعة مسماه
 كزين العابدين
 اوضعتهم كبطة وانف
 الناقة واذا اجتمع
 الاسم واللقب وجب
 تأخير اللقب في
 الاصح نحو جاء زيد
 بن العابدين ويكون

اللقب) اذا آخر (تابع الاسم في اعرابه) بدلا أو عطف بيان سواء كانا مركبين كعبد
الله عفيف الدين أم مختلفين كزيد أذف الناقة وعبد الرحمن بطة (الا اذا كانا
مفردين فيجب) عند جمهور البصريين (إضافة الاسم للقب) ما لم يمنع منها مانع (نحو)
قولنا جاء (سعيد كرز) بإضافة سعيد إلى كرز وكان القياس امتناعها لأن مسمى
الاول والثاني واحد إلا أنهم اذا أضافوا يؤولون الاول بالمسمى والثاني بالاسم ويجوز
ابن هشام وغيره من المحققين الاتباع أيضا في المفردين ومن أوجب الإضافة فيها
أخذ من اقتصر سيبويه على ذكرها فقد رد عليه بأن سيبويه إنما اقتصر على ذكرها
لكونها اختلاف الأصل فيمتوهم امتناعها فأراد أن ينص على جوازها ولا يلزم من
اقتصاره على ذكرها عدم جواز غيرها الذي هو الأصل وكما يجوز الاتباع فيما ذكر يجوز
القطع فيه بالرفع خبر المبتدأ محذوف أو بالنصب مفعول للفعل محذوف واذا كانا غير
مفردين امتنع إضافة الاول إلى الثاني لتعذرهما (ولا ترتيب بين الكنية والاسم)
إذا اجتمعان نحو قال أبو بكر سعيد (ولابن الكنية واللقب) كذلك نحو قال أبو بكر
عفيف الدين فأنت بالخيار في تقديم أحدهما على صاحبه ويليه الآخر معربا بأعرابه
وان كانت عبارة الالفية ترههم وجوب تأخير اللقب عن الكنية وإذا اجتمعت الثلاث
وقدمت الكنية على الاسم ثم جى باللقب نحو قال أبو بكر سعيد عفيف الدين فيظهر
وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم (ويقسم العلم أيضا إلى مفرد)
عن التركيب (و) إلى (مركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة أقسام) لأنه إما
(مركب إضافي) وهو الغالب في الاعلام المركبة وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة
التنوين مما قبله (كعبد الله وعبد الرحمن وجميع السكنى) فانها إضافة كافي قسافة
وأم كاثوم وحكمه ان يعرب الجزء الاول منه بحسب العوامل ويمير الثاني بالإضافة
وانما أعرب بأعرابين وان كان كلمة نظرا إلى أصله (و) اما (مركب مزجي) وضابطه كل
اسمين نزل ثانيهما منزلة ثاء التانيث مما قبله (كعبدك وحضرموت) وحكمه ان يعرب
أعراب ما لا ينصرف ما لم يكن الثاني كلمة فيه فان كان كنفطويه (وسيبويه) بنى على
الكسر على أفصح اللغتين وان كان آخر الاول ياء ساكنة بقيت على سكونها
كعديكرب وأما المتضمن معنى الحرف من المزجي الخمسة عشر إذا سمي به فبقي على
ما كان عليه أو يعرب أعراب ما لا ينصرف (و) اما (مركب اسنادي) وضابطه كل
كلمتين أسندت احدهما إلى الأخرى (كبرق نحرة) بفتح الراء (وشاب قرناها) وحكمه
الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية ويدل لذلك قوله ثبت أنحو إلى بني يزيد
برفع يزيد

(فصل في بيان أسماء الإشارة)

وتسمى المبهات لعمومها ووصلاحيتهما للإشارة بها إلى كل جنس وإلى أشخاص كل

اللقب تابع للاسم
في اعرابه الا اذا كانا
مفردين فيجب إضافة
الاسم للقب نحو سعيد
كرز ولا ترتيب بين
الكنية والاسم
ولا بين الكنية
واللقب وينقسم العلم
أيضا إلى مفرد
ومركب فالمفرد كزيد
وهند والمركب ثلاثة
اقسام مركب إضافي
كعبد الله وعبد
الرحمن وجميع السكنى
ومركب مزجي
كعبدك وحضرموت
وسيبويه ومركب
اسنادي كبرق نحرة
وشاب قرناها
فصل

والخضاب بماله وانما كانت هذه الكاف حرفا لانها لو كانت اسما لكان لها محل من الاعراب واللام في منتف لا تتقاء الدامل (ويجوز) لك مع الحاق الكاف (ان تزيد قبلها الاما) زياد في البعد اذا كان المشار اليه مفردا ولم تدخل عليه ما التنبيه كما أشار الى ذلك بقوله (نحو ذلك) بفتح الكاف (وذلك) بكسرهما (وذلك) كما و ذلكم وذلكن ولا تدخل اللام في اسم الإشارة اذا كان على صورة (الشيء) فلا يقال ذان لكما ولا تان لكما (ولا) اذا كان (في) صورة (الجمع في لغة من مدته) فلا يقال أولاء لك وأما من قصره فمنهم من لا يأتي باللام أيضا ومنهم من يأتي بها (وانما تدخل فيها حالة البعد الكاف نحو ذان لكما وتان لكما وأولئك) كما لا تدخل اللام في المثنى والجمع (كذلك) لا تدخل (على) اسم الإشارة (المفرد اذا تقدمته ما التنبيه) وانما تدخل فيه حالة البعد الكاف (نحو هذا فيقال فيه حالة البعد هذا) وظاهر كل ما يقتضي أنه ليس لاسم الإشارة امر تبتان قربي وبعدى وهي طريقة ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب قربي وهي المجردة من الكاف واللام نحو ذان وأولاء بالمد والقصر وبعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالكاف والنون المشددة فيه نحو ذلك وذانك بتشديد النون وأولالك مع القصر ووسطى وهي التي بالكاف وحدها لأن زيادة الحرف تشهر بزيادة المسافة نحو ذاك وذالك بتخفيف النون وأولئك وما تقدم من أسماء الإشارة بشاربه الى المكان وغيره وقد أشار الى ما يشار به الى المكان فقط بقوله (ويشار الى المكان القريب) بلقطين (بها) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن ما التنبيه (أوهنا) مقرونة بها (نحو أوهنا قاعدون) يشار الى المكان البعيد بألفاظ (بها) بالكاف وحدها من غيرها التنبيه (أوهناك) بالكاف مع الهاء (أوهناك) بالكاف واللام (أوهنا) بفتح الهاء وتشديد النون (أوهنا) بكسرهما وتشديد النون (أوهم) بفتح الاء المثلثة وتشديد الميم ولا تلحقها كاف ولا لام (نحو واذا رأيت ثم) وهي ملازمة للظرفية أو شمهها واذا قلنا ذهب الجمهوران المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب بهما والى المتوسط بهناك والى البعيد جهناك وأخواته

فصل في بيان الاسم الموصول وصلته

(الاسم الموصول) هو (ما افتقر) في بيان مسماه (الى صلة وعائد) مشتملة عليه تلك الصلة غالبها بخلاف الموصول الحر في فانه وان افتقر الى صلة لا يحتاج الى عائد (وهو ضربان نص) في معناه لا يتجاوز الى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد وكل منهما يصدق عليه التعريف لافتقاره الى صلة وعائد (فالنص ثمانية ألفاظ) وهي (الذي للمفرد المذكر) العاقل وغيره ولو قال للعالم لكان أولى (واتى للمفردة المؤنثة) العاقل وغيرهما (واللذان للمثنى المذكر واللذان للمثنى المؤنث) وضعما (في حالة

ويجوز ان تزيد قبلها الاما
نحو ذلك وذلك وذلك
وذلكم وذلكن ولا
تدخل اللام في المثنى
ولا في الجمع في لغة
من مدته وانما تدخل
فيما حالة البعد الكاف
نحو ذان لكما وتان لكما
وأولئك وكذلك على
المفرد اذا تقدمته
ما التنبيه نحو هذا فيقال
فيه حالة البعد هذا
ويشار الى المكان
القريب بهنا أو ههنا
نحو أوهنا قاعدون
والى المكان البعيد
بهناك أو ههناك أو
هناك أو ههنا أو ههنا
ثم نحو واذا رأيت ثم
فصل في الاسم
الموصول ما افتقر الى
صلة وعائد وهو ضربان
نص ومشترك فالنص
ثمانية ألفاظ والذى
للمفرد المذكر والذى
للمفردة المؤنثة والذان
للمثنى المذكر واللذان
للمثنى المؤنث في حالة

في حالة الرفع واللاقي
 واللاقي ويقال اللواق
 بجمع المؤنث رقة تحذف
 ياؤها نحو ألح - لله
 الذي صدقنا وعده قد
 سمع الله قول التي
 تحاد لك في زوجها
 والاذان يأتيانها
 منكم ربنا أنزلنا الذين
 أضلانا والذين جاءوا
 من بعدهم واللاقي
 يئسن من الحيف
 واللاقي يأتيان
 الفاحشة والمشارك
 ستة ألقاظ وما
 وأي وأل وذو وذافهذه
 الستة تضلق على
 المفرد والمثنى والمجموع
 المذكور من ذلك كله
 والمؤنث وتستعمل
 من للعاقل وما الغير
 العاقل تقول في من
 يعجبني من جاءك
 ومن جاءتك ومن
 جاءك ومن جاءتك
 ومن جاءك ومن
 جئتك وتقول في ما
 جوايا من قال اشتريت
 حمارا أو أتاناً أو حمارين
 أو أتانين أو حماراً أو
 يعجبني ما اشتريته وما
 اشتريتها وما اشتريتها

نحن الذين صبغوا الصباها يوم الخيل غارة ملها

وهي لغة عقيم أو هنريبل وعلى هذه اللغة يكون معرباً أو يكتب بلامين بخلافه في لغة
من ألزمه الياء مطلقاً (واللاني واللاقي ويقال اللواني) أيضاً وكل منها (لجمع المؤنث
وقد تحذف ياءها) اجتزأ بالكسرة فيقال اللاء واللات واللوات مثال استعمال الذي
للعالم المنزه عن الذكورة والانوثة (نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده) والتي للفردة
المؤنثة نحو (قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها) واللذان رفعاً نحو (واللذان
يأتياها منكهم) واللذين نصباً نحو (ربنا أرنا اللذين أضلانا) والذين جرّاً نحو (والذين
جاؤا من بعدهم) واللاقي واللاقي رفعاً نحو (واللاقي يتسن من المحيض) ونحو
(واللاقي يأتين الفاحشة) أما الموصول (المشترك) بين المفرد المذكور والمؤنث
وفروعها فهو (ستة ألفاظ من وما وأي وأل وذو وذاف هذه) الألفاظ (الستة) أي
كل منها (تطلق على) كل من (الفرد والمثنى والمجموع المذكور من ذلك كله
والمؤنث) فكل لفظ منها يأتي معنى من المعاني الستة ولكل منها كلام يخصه
(وتستعمل من) في أصل الوضع (للعاقل) الأولى للعالم (وما) في أصل وضعها (لغير
العاقل) الأحسن لغيره (نقول في من) إذا استعملتها بمعنى الجميع (يجب في من جاءك)
أي الذي جاءك (ومن جاءك) أي التي جاءك (ومن جاءك) أي اللذان جاءك
(ومن جاءك) أي اللتان جاءتاك (ومن جاءك) أي الذين جاءوك (ومن جاءك) أي
أي اللاتي جاءتاك (ونقول في ما) بمعنى الجميع (جواباً لمن قال لك) (اشتريت حملاً
أو أنانا أو حمارين أو تانين أو حراً) بضم الحاء والهمزة (أو أنا) بضم الهمزة والتاء المثناة
فوق (يجبني ما اشتريته) أي الذي اشتريته (وما اشتريتها) أي التي اشتريتها (وما
اشتريتها) أي اللذان أو اللتان اشتريتهما (وما اشتريتهم) أي الذين اشتريتهم وفيه
استعمال هم لغیر العاقل (وما اشتريتهن) أي اللاتي اشتريتهن (وقد يعكس ذلك)
الأصل في من وما (فتستعمل من) على خلاف الأصل (لغير العاقل) إذا نزل منزلته
كقوله ﴿أسرب القطا هل من يعير جناحه﴾ أو اقترن به في عموم فصل بن بفتح
الميم (فخوفهم من يمشي على بطنه) ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على

اربع

وما اشترىتهم وما اشترىتهم وقد يعاكس ذلك فتنة عمل من لغير العاقل نحو فهم من يمشى على بطنه

وتستعمل ما للعاقل
 نحو ما منعك أن تسجد
 لما خلقت بيدي
 والأربعة الباقية
 تستعمل للعاقل وغيره
 تقول في أي يحبني
 أي قام وأي قامت
 وأي قام وأي قامتا
 وأي قام-وا وأي قن
 سواء كان القائم عاقلا
 أو حيوانا أو ما أَل
 فأنما تكون اسمها
 موصولا إذا دخلت
 على اسم الفاعل أو
 على اسم المفعول
 كالضارب والمضروب
 أي الذي ضرب
 والذي ضرب ونحوه أن
 المصدق والمصدقات
 وقوله تعالى والسقف
 المرفوع والبحر المسجور
 * وأما ذو وخاصة بلغة
 طي تقول جاءني ذو
 قام وذو قامت وذو
 قامتا وذو قاموا وذو
 قن * وأما إذا شرط
 كونها موصولة أن
 تتقدم علمها
 الاستفهامية نحو
 ماذا ينفقون أو من
 الاستفهامية نحو
 من ذابأك

أربع لا تقرأ بها بالعاقل في عموم كل دابة (وتستعمل ما) على خلاف الأصل (للعاقل
 نحو ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) وقد تستعمل له مع غيره نحو سجد لله ما في
 السموات وما في الأرض فإنه يشمل العاقل وغيره والظاهر أن هذا من استعمال اللفظ في
 الحقيقة والمجاز (و) اللفاظ (الأربعة الباقية) من الستة (تستعمل للعاقل وغيره)
 بطريق الاشتراك كما هو ظاهر كلامهم (تقول في أي) بمعنى الجميع (يحبني أي)
 قام) أي الذي قام (وأي قامت) أي التي قامت (وأي قاما) أي اللذان قاما (وأي
 قامتا) أي اللتان قامتا (وأي قاموا) أي الذين قاموا (وأي قن) أي اللاتي قن
 و (سواء كان القائم عاقلا أو حيوانا) لا يعقل ضم أي قاموا خاص بالعقل لا اختصاص
 الواو بجمع المذكور العاقل (وأما أَل فأنما تكون اسما موصولا) بمعنى الجميع (إذا دخلت
 على اسم الفاعل أو اسم المفعول) مراد به الحدوث فالأول (كالضارب و) الثاني
 نحو (المضروب) واختصت بذلك عن سائر الموصولات لأنها تشبه أَل التي للتعريف
 صورة وهي لا تدخل إلا على المفرد فكذا هو دخول ما هو كذلك على الجمل التي تكون
 صالحة للموصول فبسبب كونها مفردا تدخل عليه ويلزم أن تكون تلك الجملة فعلية
 ليكن سبب المفرد منها وهو اسم الفاعل أو اسم المفعول وهو في المعنى جملة فعلية خبرية
 فإن الضارب معناه (أي الذي ضرب و) المضروب معناه أي (الذي ضرب) بضم الصاد
 وكسر الراء (ونحوه) أي ما ذكر من الضارب والمضروب فنحو الضارب (أن المصدقين
 والمصدقات) مما صلتها اسم فاعل (و) نحو المضروب (قوله تعالى والسقف المرفوع
 والبحر المسجور) مما صلتها اسم مفعول واقتصاره على ما ذكر ظاهر في أن أَل الداخلة
 على الصفة المشبهة كالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف تعريف وهو ما صححه في
 المعنى (وأما ذو) التي تطلق على المفرد المذكور وفروعه (فخاصة بلغة طي) على وزن
 سيد قبيلة من العرب (تقول) فيها معنى الجميع (جاء في ذو قام) أي الذي قام (وذو
 قامت) أي التي قامت (وذو قاما) أي اللذان قاما (وذو قامتا) أي اللتان قامتا (وذو
 قاموا) أي الذين قاموا (وذو قن) أي اللاتي قن سواء كان القائم عاقلا أو غيره قال
 شاعرهم
 فان الماء ماء أبي وجدى وبئر ذو حفرت وذو طوبت
 أي بئر التي حفرتها والتي طويتها والمشهور عنهم أفرادها وقد كبرها وبنائها وقد
 تعرب أعراب ذو بمعنى صاحب وخصه بعضهم بحالة الجرح وقوفاء على السماع وقد تؤنث
 وتثنى وتجمع ولذلك أن تقول ما وجه أعرابهم قيام شبه الحرف من غير معارض (وأما
 ذا) فالأصل فيها أن تكون للإشارة وقد تجرد عن معنى الإشارة وتستعمل موصولا
 بمعنى الجميع وإذا عرفت ذلك (فشرط كونها موصولا) أمران (أن يتقدم عليها
 ما الاستفهامية) باتفاق من البصريين (نحو) بـ ألونك (ماذا ينفقون) على الأصح
 عندهم (أو من الاستفهامية نحو من ذابأك) أي من الذي جاءك لأن كلامها

للاستفهام فان لم يتقدمها استفهام عما او من لم تكن موصولة بل اسم اشارة كقوله
نجوت وهذا التحليل طليق والقول بان ذات البيت موصولة يرده دخولها التنبيه
عليها (وان لا تكون) ذا (ملغاة) والالغاء على وجهين حكى وحقيقى فالحكى (بان
يقدر تر كيهما مع ما) فيصير المجرع اسم استفهام (فخوماذا صنعت اذا قدرت ماذا)
في المثال (اسما واحدا مركبا) بمعنى أى شئ فيكون في محل نصب مفعولا لصنعت
مقدم ما عليه والقدرة أى شئ صنعت فان قدرت ما مبتدأ وذا خبره فهى موصولة لانها
لم تلغ ويظهر اثر التقديرين في البديل من اسم الاستفهام وفي جواب السائل فعلى
الاول وهو كون ماذا في محل نصب تأتى بالبديل منصوبا فتنقل ماذا صنعت آخر أم
شرا فذا ملغاة لانها ابدلت من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم
بصنعت وعلى الثاني تأتى بالبديل مرفوعا فذا اغير ملغاة لانك ابدلت من اسم
الاستفهام بالرفع فعلم انه مرفوع بالا ابتداء وذا خبره وقس على ذلك جواب السائل
والالغاء الحقيقى ان تقدر اذا زائدة بين ما ومدنحوها وكأنك قلت ما صنعت لكن
هنا مذهب كوفي والبصري يمنعونه لانه لم يثبت عندهم زيادة الاسماء وسكت
المؤلف رحمه الله تعالى عن الغاء ذامع من فيجتمل الحاقه بما وذا وهو ظاهر عبارة
الافقية ويحتمل خلافه ولما فرغ من تعداد الاسماء الموصولة وشرح معناها أخذ
في بيان ما يلزمها في الاستعمال فقال (وتفتقر الموصولات) الاسمية (كلها) نصها
ومشتر كها (الى صلة) معهوده للخطاب في اعتقاد المتكلم (متأخرة عنها) وجوبا
لان الموصول ناقص لا يتم معناه الا بصلته فهى معرفة ومبينة له ومنزلة منه منزلة جزئية
المتأخر فلا يجوز تقدمها ولا شئ منها عليه وكلا لا تقدم الصلة لا يتقدم معولها عليه وأما
نحو وكانوا فيه من الزاهدين فالظرف متعلق بمحذوف دل عليه صلة آل والتقدير وكانوا
زاهدين فيه من الزاهدين (و) الى (عائذ) وهو ضمير يعود من الصلة الى الموصول
ليحصل الربط بينهما والالكانت الصلة اجنبية عنه لانها مستقلة بنفسها لولا الرابط
الذى فيها (والصلة اما جسمية) اسمية أو فعلية (أو شبهها) في حصول الفائدة وشرط
الجملة أن تكون خبرية أى محتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها
لانه يجب أن يكون مضمون الجملة حكما معلوم الوقوع للخطاب قبل الخطاب والجملة
الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها (فالجملة ما) أى قول (تركب من
فعل وفاعل) أو ما نزل منزلة ذلك فالاول (نحو جاء الذى قام أبوه وقوله تعالى الحمد لله
الذى صدقنا وعده) والثانى نحو جاء الذى ضرب أبوه (أو من مبتدأ وخبر) أو ما نزل
منزلة ذلك فالاول (نحو جاء الذى قام أبوه وقوله تعالى) عم يتساءلون عن النبى العظيم
(الذى هم فيه مختلفون) والثانى نحو جاء الذى ما قام أبوه (وشبهه الجملة) فيما تقدم
(ثلاثة أشياء أحدها الظرف) المسكنى وشرط وقوعه صلة أن يكون تاما بأن يقع

وأن لا تكون ملغاة
بان يقدر تر كيهما مع
ما فخر وماذا صنعت اذا
قدرت ماذا اسما
واحدا مركبا وتفتقر
الموصولات كلها الى
صلة متأخرة عنها وعائد
والصلة اما جملة أو
شبهها فالجملة ما تركب
من فعل وفاعل فهو
جاء الذى قام أبوه
وقوله تعالى الحمد لله
الذى صدقنا وعده
أو من مبتدأ وخبر
نحو جاء الذى قام أبوه
قائم وقوله تعالى الذى
هم فيه مختلفون
وشبهه الجملة ثلاثة
أشياء أحدها الظرف

بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو جاء الذي عندك وقوله تعالى ما عندكم ينقد)
وما عند الله باق بخلاف الناقص نحو جاء الذي مكانا فلا يتم معناه الا بذكر متعلق
خاص جائز اللفظ كجاء الذي سكن مكانا (وثانيها الجار والمجرور) وهو كالظرف فيما
ذكر (نحو جاء الذي في الدار وقوله تعالى وألقت ما فيها) بخلاف جاء الذي بئ
أو عليه فلا يوصل به لنتقاصه (ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقع ماصلة بفعل
محدوف وجوبا) وبذلك أشبهها الجملة (تقديره استقر) لا بوصف كاستقر لانه مفرد
والصلة لا تكون الاجملة (والثالث الصفة الصريحة) أي الخالصة للوصفية بان
لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وضع عطف الفعل
عليها أو عطفها عليه (والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول) دون اسم التفضيل
كالافضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه (وتختص) الصفة الصريحة
(بالالف واللام كما تقدم) ذلك ولوقال وتختص الالف واللام بها لان
المراد ان الامة تارت من بين سائر الموصولات بان صلتها بالصفة الصريحة التي هي اسم
الفاعل واسم المفعول وأما الداخلة على الصفات التي غلبت عليها الاسمية كالبطح
وأجرع وصاحب أو على اسم التفضيل والصفة المشبهة فهي حرف تعريف وقيل
الداخلة على الصفة المشبهة موصولة واختاره ابن مالك واستشكك بانها تدل على
الثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة
وأجيب بان الصفة المشبهة تعمل في الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل
(والعائد) للموصول (ضمير) غائب (مطابق للموصول في الافراد والتثنية والجمع
والثنية كير والتأنيث) تشمل عليه الصلة (كما تقدم في الامثلة المذكورة) نعم ان كان
الموصول من وما جاز في العائد مراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ومراعاة اللفظ
نحو ومنهم من يستمع اليك وهو الاكثر في كلامهم ما لم يحصل من مطابقة لبس أو وقع
فيتمعين مراعاة المعنى وقد يكون العائد ضمير متكلم كقول علي كرم الله تعالى وجهه
ورضى الله عنه

أنا الذي سمعتني أي حيدر * أكيالككم بالسيف كيل السندره
أو ضمير مخاطب كقول الفرزدق

وأنت الذي تلوي الخيول رؤسها * اليك وللايتام أنت تطعما
فجعل العائد ضمير اليك جملا على المعنى وربما خالف الضمير اسم ظاهر كقوله
أيارب ليلى أنت في كل موطن * وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أي في رحمة والأصل في العائد أن يكون مذكورا (وقد يحذف) مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا اذا دل عليه دليل وشرط بجواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبرا
عنه بمفرد (نحو لنزع من كل شيعة أيهم أشد) فأيهم أشد موصول مبني على الضم

نحو جاء الذي عندك
وقوله تعالى ما عندكم
ينقد والثاني الجار
والجار والمجرور
الذي في الدار وقوله
تعالى وألقت ما فيها
ويتعلق الظرف
والجار والمجرور اذا
وقع ماصلة بفعل محدوف
وجوبا تقديره استقر
والثالث الصفة
الصريحة والمراد بها
اسم الفاعل واسم
المفعول وتختص
بالالف واللام كما
تقدم والعائد ضمير
مطابق للموصول في
الافراد والتثنية
والجمع والتأنيث كما تقدم في
الامثلة المذكورة
وقد يحذف نحو لنزع
من كل شيعة أيهم

في محل نصب مفعول لتزعم وأشد خبره تداخذا وف والتقدير (أي الذي هو أشد)
 فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما أو ضربا بالبناء للمفعول لانه غير مبدأ ولا في نحو جاء
 الذي هو يقوم أو هو في الدار لان الخبر غير مفرد وشرط حذف العائد المنصوب ان
 يكون متصلا وناصب به فعل تام أو وصف غير صلة آل فالفعل نحو وفيها ما تشبهتم به
 النفس (ونحو يعلم ما تسرون وما تعلمون) فالعائد ضمير متصل في محل نصب على انه
 مفعول والتقدير (أي الذي تسرونه والذي تعلمونه) ويحتمل ما في الآية ان يكون
 موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلائنتكم والوصف نحو قوله
 ما الله موليك فضل فاحمدنه به أي الذي الله موليكه فضل وشرط حذف العائد
 المحرور بالحرف ان يحرك مثل ما جربه الموصول لفظا ومعنى ويتقدم معنى العائد نحو مررت
 بالذي مررت أي به (ونحو ويشرب مما تشربون) فالعائد محذوف محرور بحرف ما جربه
 ما الموصولة وهي من التبعية والتقدير (أي الذي تشربون منه) فلو كان الموصول
 غير محرور أو كان العائد محرورا بحرف لم يجز به الموصول كما في جاء الذي مررت به لم يجز
 حذف العائد وكذلك لو كان العائد محرورا بحرف جربه الموصول لفظا لا معنى لم يجز
 الحذف كما في نحو زهدت في الذي رغبت فيه وكذلك الاختلاف معنى العامل
 (فصل) وأما المعرف بالأداة أي أداة التعريف (فهو المعرف بالالف واللام)
 كالرجل والغلام والتعريف بهما هو مذهب الخليل وهمة آل عنده أصلية وهي همة
 قطع حذف في الوصل لكثرة الاستعمال وعن سيبويه ما يوافقه لكن يخالفه في أصالة
 الهمة فعندها أنها زائدة معتمدها في الوضع وعندها أيضا أن التعريف باللام وحدها
 والهمزة همة وصل جليت للتمكين من الابتداء بالسأ كن وفقت لكثرة استعمالها مع
 اللام (وهي) أي الأداة (قسمان عهدية وجنسسية) وكل منهما ثلاثة أقسام كما يرشد
 إليه قوله (فالعهدية إما) أن تكون (للعهد الذكري) بأن يتقدم المصحوب ما ذكر (نحو)
 فيم اصباح المصباح (في زجاجة الزجاج) ونحو كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى
 فرعون الرسول (أول العهد الذهني) بأن عهد مصحوبها ذهنا (نحو ذهني الغار) ثقب
 في جبل ثور وكان معلوما عندهم ونحو جاء الرجل والغلام إذا كان بيننا وبين
 مخاطبنا عهد في رجل وغلام معينين (أول العهد الحضوري) بأن يكون مصحوبها حاضرا
 (نحو) جاءني هذا الرجل ونحو (اليوم أكلت لكم دينكم) أي اليوم الحاضر وهو
 يوم عرفة (والجنسية إما) أن يكون الجنس (لتعريف المساهية) من حيث هي بأن
 لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا (نحو وجعلنا من الماء) أي من حقيقة (كل شيء حي)
 لأن كل شيء اسمه ماء (وأما الاستغراق الافراد) أي افراد الجنس بأن يخلفها كل
 حقيقة (نحو وخلق الانسان) أي كل واحد من جنسه (ضعيفا) وهذه يجوز الاستثناء
 من مصحوبها نحو والعصران الانسان لفي خسر الآية (أولا استغراق خصائص

أي الذي هو أشد
 ونحو يعلم ما تسرون
 وما تعلمون أي الذي
 تسرونه والذي تعلمونه
 ونحو ويشرب مما
 تشربون أي الذي
 تشربون منه
 فصل
 المعرف بالأداة فهو
 المعرف بالالف واللام
 وهي قسمان عهدية
 وجنسسية فالعهدية
 إما للعهد الذكري نحو
 في زجاجة الزجاج
 أول العهد الذهني نحو
 ذهني الغار أول العهد
 الحضوري نحو اليوم
 أكلت لكم دينكم
 والجنسية إما التعريف
 المساهية نحو وجعلنا
 من الماء كل شيء حي
 وأما الاستغراق
 الافراد فهو ضعيفا أو
 الانسان ضعيفا أو
 لا استغراق خصائص

الافراد) أي سمات أفراد الجنس مباينة بان يخلطها كل مجزأ (محررات الرجل علما)
أي أتت كل رجل علما بمعنى أنك اجتمع فيك ما افرق في غيرك من الرجال من جهة
كمال في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد
في جوف الفراء وقد ترد ال زائدة لازمة فلا تقيد تعريفها كالتى في علم قارنت وضعه
كاللوات والعزى وزائدة غير لازمة اما الضرورة كقوله

وطبت النفس يا قيس عن عمرو **و** اولمخ الاصل المنقول عنه كالتى في الحرث والحسن
والعباس (وتبدل لام أل) المعرفة (مبها في لغة حير) قبيلة من العرب وقد نطق النبي
صلى الله عليه وسلم بها فقال ليس من ابراهيم في امسفر نقلت ايضا هذه اللغة عن
نفر من طي قال شاعرهم

ذاك خليلي وذو يواصلي **و** يرى ورائي بأسمهم وامسله

فصل **و** أما المضاف الى واحد من هذه **و** المعافى (الخمس) المتقدمة اضافة
معنوية ولم يكن متوغلا في الابهام ولا واقعا موقع نكرة بقرينة ما سمي في الاضافة
(فخو غلامى) مثال للمضاف الى ضمير التكلم (وغلامك) للمضاف الى ضمير مخاطب
(وغلامه) للمضاف الى ضمير الغائب (وغلام زيد) للمضاف الى العلم (وغلام
هذا) للمضاف الى اسم الإشارة (وغلام الذى قام ابوه) للمضاف الى الموصول (وغلام
الرجل) للمضاف الى المعرفة وقد تقدم انه في رتبة ما اضيف اليه الا المضاف الى الضمير
ففي رتبة العلم

باب بيان (المرفوعات من الاسماء)

خاصة المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لان مصدفة انه كرا يعقل والاسم المرفوع
ما يشتمل على علامة افعالية وهي انضمة أو الواو أو الالف (المرفوعات) من الاسماء
(عشرة) بالاسم متقرا وورد أنها العدة ثم المنصوبات لانها فى الاصل فضيلة وان
وقع النصب في بعض العدة تشبيها بالفضلات ثم بانحرورات لانها منصوبة محل
فهي دون المنصوبات لفظا (وهي) على سبيل الاجمال والتعداد (الفاعل) بكاء زيد
(و) الثاني (المفعول الذى لم يسم فاعله) كضرب زيد بضم المضاد وكسر اراء (و)
الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو الله ربنا وهو وامننا (و) الخامس (اسم كان و)
اسم (اخواتها) نحو كان ربك قديرا (و) السادس (اسم افعال المقاربة) نحو كان زيد
يقوم (و) السابع (اسم) ما جعل على ايس من (الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد
قامما (و) الثامن (خبر ان و) خبر (اخواتها) نحو ان الله غفور رحيم (و) التاسع
(خبر) ما جعل على ان من (لا التى لنى الجنس) على سبيل الاستغراق نحو لا رجل
أفضل من زيد (و) العاشر (التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أحدها (الذات) نحو
جاء زيد العاقل (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو

الافراد **و** أنت
الرجل علما **و** تبدل
لام أل مبها في لغة حير
فصل **و** أما
المضاف الى واحد من
هذه الخمسة فهو
غلامى **و** غلامك
و غلامه **و** غلام زيد
و غلام هذا **و** غلام
الذى قام ابوه **و** غلام
الرجل
باب المرفوعات من
الاسماء
المرفوعات عشرة وهي
الفاعل والمفعول
الذى لم يسم فاعله
والمبتدأ وخبره واسم
كان وانحواتها واسم
أفعال المقاربة واسم
الحروف المشبهة
بليس وخبر ان
واخواتها وخبر لا التى
لنى الجنس والتابع
للمرفوع وهو أربعة
أشياء **و** الذات **و** العطف
و التوكيد

جاء زيد بنفسه (و) رابعها (البدل) فحجاء زيد أخوك وقدم الفاعل لانه أصل المرفوعات ثم نائيه لانه بخلافه عند حذفه ثم المبتدأ وخبره لان المبتدأ فاعل في المعنى لكونه مسند اليه والخبر مسند ثم اسم مكان وأخواتها وما ألحق بها لانه مبتدأ في الأصل ثم خبران وأخواتها وما جعل عليهما لانه خبر في الأصل ثم التابيع لتأخره عن المتبوع ولها أبواب يذكر فيها أحكامها وستمربك هذه الأبواب بابا بابا على هذا الترتيب

الباب الاول

باب الفاعل

الفاعل لغة من أوجد الفعل سواء تقدم في الذكر على فعله أو تأخر واصطلاحا (هو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (المدكور قبله) وجوبا (فعل أو ما في تأويل الفعل) أسند اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه والمراد بما في تأويله اسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر ونحو ذلك مما يعمل عمل الفعل وقد تبع المؤلف الأصل في جعل الرفع قيد في التعريف مع انه حكم من أحكام الفاعل (وهو على قسمين) لا ثالث لهما فاعل (ظاهر) وهو ما بعد المضمرة (و) فاعل (مضمرة) وقدم تفسير المضمرة (فالظاهر) تارة ليكون رافعه ماضيا وتارة مضارعا فالاول رفعه اما بالضممة (نحو قال الله) أو بالالف نحو (قال رجلان) أو بالواو نحو (وجاء المعذرون) والثاني رفعه اما بالضممة نحو (يوم يقوم الناس) أو بالالف نحو (يقوم الزيدان أو بالواو سواء كان جمع مذكرا سالما نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) أو من الاسماء الستة نحو (لمنفق ذو سعة ومن الاول) (قال أبوهم) ومثال المؤول بالاسم الصريح نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم فأن تخشع وان كان في الصورة الظاهرة حرفا وفعل لا لكنه في تأويل خشوع وسيأتي ما في تأويل الفعل (و) الفاعل (المضمرة) قسمان متصل ومنفصل فالتصل اثنتا عشرة كلمة اثنتان للمتكلم (نحو قولك ضربت) بضم التاء فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على انه فاعل (وضربنا) بسكون الباء فنضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أولاظم نفسه في محل رفع على انه فاعل وخمسة للحاطب وهي ضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وخمسة للغائب وهي ضرب وضربت وضربا وضربا وضربا وضربا (الى آخره) كما تقدم جميع ذلك (في فصل المضمرة) فلاحاجة الى اعادته وأما المضمرة المنفصل فهو كالتصل ولم يمثل له نحو ما قام إلا أنا أو أنت أو هو فالضمير فيما ذكر في محل رفع على الفاعلية (و) المسند (الذي في تأويل الفعل نحو أقام الزيدان) فقام في تأويل يقوم والزيدان فاعل به (وقوله تعالى مختلف ألوانه) فمختلف في تأويل يختلف وألوانه فاعل به وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف تقديره صنف مختلف ألوانه (وللفاعل أحكام) كثيرة (منها انه لا يجوز حذفه) وحده الا فيما استثنى (لانه

والبدل

باب الفاعل

هو الاسم المرفوع
المدكور قبله فعل أو
ما في تأويل الفعل
وهو على قسمين ظاهر
ومضمرة فالظاهر نحو
قال الله قال رجلان
وجاء المعذرون يوم
يقوم الناس ويومئذ
يفرح المؤمنون قال
أبوهم والمضمرة نحو
قولك ضربت وضربنا
الى آخره كما تقدم في
فصل المضمرة والذي
في تأويل الفعل نحو
أقام الزيدان وقوله
تعالى مختلف ألوانه
وللفاعل أحكام منها
انه لا يجوز حذفه لانه

جمدة) ومنزل من فعله منزلة جزئه ولا يجوز حذف الجمدة وقد أجازوه بعضهم محتجا بخبر
لا يرفى الزانى حين يرفى وهو مؤمن ولا يشرب الخرج حين يشربها وهو مؤمن اذ لا يصح
ان يجعل فاعل يشرب ضميرا يعود على الزانى اذ هو خلاف المعنى المراد فيتم عين أن يكون
فاعله محذوف فاعله هو الشارب وأجيب بان فاعله ضمير يعود على الشارب الفهوم منه لان
يشرب يستلزم شارباً وحسن ذلك تقدم نظيره في لا يرفى الزانى واذا انقران الفاعل
لا يحذف (فان ظهر في اللفظ) به ظاهراً كان (فخو قام زيد) أو ضميراً نحو الزيدون قاموا
(والزيدان قاما فذلك) واضح (والا) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر) في فعله لان
الفعل لا يتلوه عن الفاعل (فخو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع المحل على الفاعلية
راجع الى زيد المذكور قبله وكذا نحو كلا اذ بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام (ومنها أنه لا يجوز
تقدمه على الفعل) أو ما في تأويله لانه كالجزم منه فلم يجز تقدمه عليه كما لا يجوز تقديم
عجز الكلمة على صدرها وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل (فان وحده) في اللفظ
(ما ظاهره انه فاعل مقدم) على الفعل (وجب تقدير الفاعل ضميراً مستترا) في الفعل
(ويكون) المسند اليه (المقدم امام مبتدأ فخو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على
الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ أو الجملة بعده خبره (واما فاعلا بفعل محذوف)
وجوبا (فخو وان أحد من المشركين استجارك) فأحد فاعل لفعل محذوف يفسره
المذكور والتقدير وان استجارك أحد استجارك وانما وجب حذفه لان المذكور
عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه وانما لم يجعل أحد مبتدأ
واستجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ) لانها
موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الاصح (ومنها ان فعله)
أو ما في تأويله (يوجد) أى لا يلحقه علامة تثنية ولا جمع على الانصاح (مع تثنيته)
أى الفاعل الظاهر (وجعه كما يوجد) اتفاقاً (مع افراده فته قول) فيما اذا أسندته الى
فاعل ظاهر مثنى أو مجموع (قام الزيدان وقام الزيدون) وقام نساء بتوحيده الفاعل (كما
تقول) اذا أسندته الى المفرد (قام زيد) بتوحيده وانما كان الافصح ترك علامة تثنية
الفعل وجعه عكس علامة تثنية الاسماء لورود القرآن به (قال الله تعالى قال رجلان
وجاء المعذرون وقال الظالمون وقال نسوة) فالفعل في هذه الامثلة مجرد من علامة
التثنية والجمع ولان تثنيته وجعه يعلمان من لفظه دائماً بخلاف تأنيثه قد لا يعلم من
لفظه بان يكون مقدر التأنيت مع ان في الاحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم (ومن العرب
من يلحق الفعل علامة التثنية) وهى الالف (و) علامة (الجمع) وهى الواو والنون
(اذا كان الفاعل) الظاهر (مثنى أو مجموعاً) كما يلحق الفعل علامة التأنيت اذا كان
الفاعل مؤنثاً (فته قول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن الهندات) فالواحق بالفعل

جمدة فان ظهر في اللفظ
فخو قام زيد والزيدان
قاما فذلك والافهوم
ضمير مستتر نحو زيد
قام ومنها انه لا يجوز
تقدمه على الفعل فان
وجد ما ظاهراً به
فاعل مقدم وجب
تقدير الفاعل ضميراً
مستترا ويكون المقدم
امام مبتدأ فخو زيد قام
واما فاعلا بفعل
محذوف نحو وان أحد
من المشركين استجارك
لان أداة الشرط
لا تدخل على المبتدأ
ومنها ان فعله يوجد
مع تثنيته وجعه كما
يوجد مع افراده
فته قول قام الزيدان
وقام الزيدون كما تقول
قام زيد قال الله تعالى
قال رجلان وجاء
المعذرون وقال الظالمون
وقال نسوة ومن
العرب من يلحق الفعل
علامة التثنية والجمع
اذا كان الفاعل مثنى
أو مجموعاً فته قول قاما
الزيدان وقاموا
الزيدون وقن الهندات

وتسمى لغة أكاو في
البراغيث لان هذا
اللفظ سمع من بعضهم
ومنه الحديث يتعاقبون
فيكم ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار
والصحيح ان الالف
والواو والنون أحرف
دالة على التثنية
والجمع وان الفاعل
ما بعدهما ومنها أنه
يجب تأنيث الفعل
بناءً ساكنة في آخر
الماضي وبتاء المضارعة
في أول المضارع اذا
كان الفاعل مؤنثا
حقيقي التأنيث نحو
قامت هند وتقوم هند
ويجوز ترك التاء اذا
كان الفاعل مجازي
التأنيث نحو وطلع
الشمس وقوله تعالى
وما كان صلاتهم عند
البيت الامكاء وحكم
المثنى والمجموع جمع
نحوي حكم الفرد

أحرف دالة على مجرد التثنية والجمع ومن ذلك قول الشاعر
يا مومني في الله تراء الخيال أهلي وكلهم ألوم
وقوله فتح الربيع محاسنا القحنها غرا السحاب
(وتسمى) هذه اللغة (لغة أكاو في البراغيث) وانما سميت بذلك (لان هذا اللفظ سمع
من بعضهم) أي العرب وهذا المثال فيه شذوذاً أحدهما الحاق الفعل باللام
والثاني استعمال الواو والالف (ومنه) أي ومن الحاق الفعل باللام (الحديث
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فلائكة فاعل يتعاقبون وقد ألحق
بالفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر وكان القياس يتعاقب قال ابن هشام
وقد جعل قوم على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى وأسروا النجوى
الذين ظلموا والاحود وتخريجها على غير ذلك وأحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا
مبتدأ أو ما قبله خبر انتهى وأما قوله صلى الله عليه وسلم أو مخرجيهم فيظهر انه من
باب المبتدأ والخبر لا مما نحن فيه لما ذكره من أن الوصف اذا طابق ما بعده في غير
الأفراد تعين جعله خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخر (والصحيح) ان هذه اللغة لا تمتنع
مع الفردين والمفردات المتعاطفات كقوله وقد أسلماء مبعود حيم و (ان
الالف والواو والنون) في ذلك المجموع (أحرف دالة على التثنية والجمع) المذكر
والمؤنث كما أن التاء في نحو قامت دالة على التأنيث (وان الفاعل) هو (ما بعدهما)
من المثنى والمجموع وما في معناها كما علم ذلك مما روي قيل ان هذه اللواحق ضمائر
وانها الفاعل والمرفوع بعدها اما مبتدأ مؤخر أو بدل منها ورد ذلك بان أئمة اللغة
والنحو نقلوا ان اتصال هذه الاحرف بهذه الافعال لغة لقوم معينين من العرب وهم
طبي وازدشنوة وثقديم الخبر أو الابدال من الضمير شائع عند الجميع وان أدى الى
الاضمار قبل المذكر (ومنها) أي ومن أحكام الفاعل (أنه يجب تأنيث الفعل بناءً
ساكنة) لاحقة له (في آخر الماضي وبتاء المضارعة في أول المضارع اذا كان الفاعل
مؤنثاً حقيقياً التأنيث) متصلاً به ولم يكن فعلاً نعم أو بئس لتدل على تأنيث الفاعل
(نحو قامت هند) أو الهندان مثال للماضي (وتقوم هند) أو الهندان مثال للمضارع
وكذا يجب تأنيثه اذا أسند الى ضمير متصل عائداً الى مؤنث غائب ولو مجازياً كالشمس
طلعت (ويجوز ترك التاء) من الفعل (اذا كان الفاعل) الظاهر (مجازي التأنيث)
اتصل بفعله أم لا (نحو طلع) أو يطلع (الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند
البيت الامكاء) وقوله قد جاءكم بينة وكذا اذا كان حقيقياً التأنيث منفصلاً عنه بغير
الاتحوصر القاضى امرأه أو متصلاً به في باب نعم وبئس والتأنيث أرفع والحقيقى
ماله فرج والمجازى بخلافه (وحكم) الفاعل (المثنى) المذكر والمؤنث (والمجموع جمع
تصحیح) كذلك اذا أسند اليهما الفعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكر والمؤنث اذا أسند

اليه الفعل (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون) بتد كبير الفعل فقط كما تقول قام زيد
 بتد كبيره فقط (و) تقول (قامت المسلمتان وقامت المسلمات) بتأنيث الفعل وجوبا
 كما يجب ذلك في نحو قامت مسلمة أو ما قوله هو ثمني ابتساي أن يعش أبوها هو
 فضرورة أن قدر ما ضياء إذا اجتمع مع عاطفان مذكرو مؤنث فالحكم السابق منهما كما
 يؤخذ من كلامهم لأن الثاني تابع للآخر في الحكم وبما قلنا صرح السفاقي
 في أعرابه فتقول قام زيد وهند بترك التأنيث وقامت هند وزيد بالتاء نعم إن كان المؤنث
 السابق مجازيا فالأحسن ترك التأنيث فجمع الشمس والقمر (وأما جمع التكسير)
 مطلقا إذا أسند اليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل المفرد (المجازي التأنيث) في جواز
 تأنيث الفعل وتذكيره إذا أسند اليه (تقول قام الرجال) بالتذكير (وقامت الرجال)
 بالتأنيث (وقام الهنود) بالتذكير (وقامت الهنود) بالتأنيث فتأنيث الفعل على
 التأويل بالجماعة وتذكيره على التأويل بالجمع لأن تأنيث الجوع مجازي يجوز أخلاء
 فعله من العلامة وإنما يتعين التأنيث في جمع المذكر السالم والتأنيث في جمع
 المؤنث السالم لأجل سلامة نظم واحدها وقضية هذه العلة جواز التأنيث في نحو جاء
 البنون والتاء كير في نحو جاء البنات لتغير نظم الواحد فيهما وبه صرح بعضهم بل نقل
 الشاطبي الاتفاق على ذلك ومما يجوز فيه ترك التأنيث من فعله وقبوله ما فيه اسم الجمع
 كالتساء واسم الجنس كالشجر فنحو قام أو قامت النساء (ومنها أن الأصل فيه) أي
 في الفاعل (أن يلى فعله) بأن اتصل به من غير حاجز بينهما لأنه كالجزم منه لشدة
 احتياج الفعل اليه بدليل اسكان آخره في نحو ضربت دفعا لتوالي أربع متحركات
 فيما هو بمنزلة كلمة واحدة (ثم يذكر المفعول) أو غيره من مفعولات الفعل لكونه فضلا
 (فحوورث سليمان داود) ولهذا الأصل جاز ضرب علامة زيد وامتنع ضرب علامة
 زيدا (وقد) يجب ذلك الأصل كأن انتهى الأعراب اللفظي فيهما والقرينة نحو ضرب
 موسى عيسى أو كانا ضميرين كضربته وقد يترك ذلك الأصل بأن (يتأخر الفاعل
 ويطبق المفعول) عمايه على خلاف الأصل تقديما (جوازا) أي جائزا توسعا في
 الكلام (نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) فالفرعون مفعول مقدم والنذر فاعل
 مؤخر (و) تقديما (وجوبا) أي واجبا لعارض اقتضى ذلك كأن كان المفعول ضميرا
 متصلا بفعله والفاعل اسما ظاهرا (فحوشغلت أموالنا) إذ لو قدم الفاعل والحالة هذه
 لزم انفصال الضمير الواقع مفعولا مع إمكان اتصاله أو اتصاله بالفاعل ضمير المفعول نحو
 (واذا ابتلى إبراهيم ربه) إذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو
 لا يجوز (وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل) معا تقديما (جوازا) فحوشغلت أموالنا
 وفريقا يقتلون (و) تقديما (وجوبا) كأن يكون المفعول متصلا بالمصدر والكلام
 (نحو) أي ما تدعو (فأي آيات الله تنكرون) وإنما وجب (لأن اسم) الشرط

فتقول قام الزيدان
 وقام الزيدون وقامت
 المسلمتان وقامت
 المسلمات وأما جمع
 التكسير فحكمه حكم
 المجازي التأنيث
 تقول قام الرجال
 وقامت الرجال وقام
 الهنود وقامت الهنود
 ومنها أن الأصل فيه
 أن يلى فعله ثم يذكر
 المفعول نحو حورث
 سليمان داود وقوله
 يتأخر الفاعل ويطبق
 المفعول عليه جوازا
 نحو ولقد جاء آل
 فرعون النذر وجوبا
 فحوشغلت أموالنا
 وإذا ابتلى إبراهيم ربه
 وقد يتقدم المفعول
 على الفعل والفاعل
 جوازا فحوشغلت
 أموالنا وفريقا يقتلون
 وجوبا فتدعو أي آيات
 الله تنكرون لأن اسم

(الاستفهام) كل منهما (له صدر الكلام) قال الرضى تقديم المفعول على الفاعل والفاعل ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه فلا يجوز تقديمه وذلك مراعاة أصل الواو اذ هي في الأصل للعطف لوضعها أثناء الكلام

باب المفعول الذي لم يسم (أى لم يذكر) فاعله

وأقيم هو مقامه ولهذا جعله تلو في الترتيب بل هو عند بعضهم من قبيل الفاعل وأشار الى طريقة بقوله (وهو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظاً أو تقديرًا أو محلاً (الذى لم يذكر معه فاعله) لغرض من الأغراض (وأقيم هو) أى ذلك المفعول (مقامه) أى الفاعل في اسناد الفعل اليه فليس لباس ذلك الفاعل وأعطي أحكامه كما قال (فصار مرفوعاً بعد ان كان منصوباً) صار (عدة بعد ان كان فضلة) يتم الكلام بدونه ومتصلاً بالفعل بعد ان كان منفصلاً عنه (فلا يجوز حذفه) لكونه عدة (ولا تقديمه على الفعل) لقيامه مقام فاعله وقد كان قبل ذلك جائزاً للحذف والتقديم (ويجب تأنيث الفعل) له (ان كان مؤنثاً) حقيقة (فحوضرت هند) والأصل ضرب زيد هنداً الحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه في الاسناد اليه فصار مرفوعاً وأنت الفعل له كما يؤنث اذا كان الفاعل مؤنثاً فالتبس بالفاعل صورة فاحتج الى تميز أحدهما عن الآخر فغير عامله عن صفة الأصلية كما سياتى فزال اللبس (و) كذا حال (نحو اذا زلزلت الأرض) لكن التأنيث في هذا جائز لا واجب (ويجب ان لا يلحق الفعل) المبني للمفعول (علامة تشبيه أوجه ان كان) المفعول الذى لم يسم فاعله (مثنى أو مجموعاً) أو ما في معناهما كما يجب ذلك في الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) وضرب نسوة ولا يقال ضرب الزيدان ولا ضربوا الزيدون ولا ضربن النسوة ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله

ألقمتا عينا لله عند القفا

(و) كما يسمى المفعول الذى لم يسم فاعله (يسمى أيضاً النائب عن الفاعل وهذه العبارة) لأن مالك قال أبو حيان ولم أرها غيره قال المؤلف كغيره هي (أحسن) لأنها أوضح في بيان المراد (وأخصر) من الأولى والمعرب ينبغي له أن يختار الأحسن والأخصر قال ابن هشام هي أولى لأن نائب الفاعل يكون مفعولاً وغيره ولأن المنصوب في نحو أعطى زيد ديناراً يصدق عليه أنه مفعول ما لم يسم فاعله وليس مراداً ونوزع فيما قاله بان الأولى صارت علماً بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غير بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شئ ولا يدخل فيه غيره (ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول) للاشعار بان اسناده اليه على جهة وقوعه عليه (و) يسمى أيضاً (الفعل المجهول) والفعل المبني للمجهول للجهل بفاعله (والفعل الذى لم يسم فاعله) وقد أشار الى ما لا تنأى الانابة بدونه بقوله (فان كان الفعل) الذى

الاستفهام له صدر
الكلام
باب المفعول الذى
لم يسم فاعله
وهو الاسم المرفوع
الذى لم يذكر معه فاعله
وأقيم هو مقامه فصار
مرفوعاً بعد ان كان
منصوباً وعدة بعد ان
كان فضلة فلا يجوز
حذفه ولا تقديمه على
الفعل ويجب تأنيث
الفعل ان كان مؤنثاً
فحوضرت هند ونحو
اذا زلزلت الأرض
ويجب ان لا يلحق
الفعل علامة تشبيه
أوجه ان كان مثنى
أو مجموعاً فحوضرت
الزيدان وضرب
الزيدون ويسمى أيضاً
النائب عن الفاعل
وهذه العبارة أحسن
وأخصر ويسمى فعله
الفعل المبني للمفعول
والفعل المجهول
والفعل الذى لم يسم
فاعله فان كان الفعل

يبنى له (ماضيا) مجردا كان أو مزيدا فيه (ضم أوله وكسر ما قبل آخره) لفظا كضرب
أو تقدير اعتداده اسنادا إليه (وان كان مضارعا ضم) أيضا (أوله) الذي هو حرف
المضارعة جلالة على الماضي (وفتح ما قبل آخره) لفظا أو تقدير الاعتدال الضم بالفتح
في المضارع الذي هو أثقل من الماضي فإن كان مفتوحا في الأصل بقي عليه وكذا إذا
كان أوله مضموم في الأصل (فهو ضرب زيد) مثال للماضي المبني للفعول (ويضرب
زيد) مثال للمضارع المبني للفعول (فان كان الماضي مبدؤا بباء زائدة) معتادة سواء
كانت للمطاوعة أولا (ضم أوله) كذا (ثانيه) تبةعلا لاول (نحو تعلم) لعلم
(وتضرب) في الدار بضم أولها وثانيهما وقلب الألف في الثاني واو الوقوعا بعد
ضمة وانما ضم ثانيه لانه لو بقي على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبني للفاعل
(وان كان) الماضي (مبدؤا بهمزة وصل ضم أوله) كذا (ثالثه) تبةعلا لاوله في الضم
(نحو انطلق) به (واستخرج) المال بضم أولها وثانيهما لانه لو بقي ثالثهما على فتحه
لا التبس في الدرج بالامر في مثل انطلق واستخرج وأما اختيار وانقيد بكسر ثالثهما
مع أنهما مبدؤا بهمزة الوصل فأصلهما اختيار وانقيد بضم التاء والقاف (وان كان
الماضي معتلا العين) وأعل (فلك) فيه ثلاث لغات (كسرفائه) باختلاف (فتصير
عينه باء نحو قيل) مما عينه واو واعلاله بالانقل والقلب لان أصله قول نقلت حركة الواو
الى ما قبله بعد اسكانه ثم قلبت الواو باء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) (نحو) (بيع)
مما عينه باء واعلاله بالانقل فقط لان أصله بيع نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد
اسكانه وسلمت الياء لتكونها بعد حركة تحانسها وهذه هي اللغة المشهورة (ولث)
أيضا (اشمام الكسرة الضمة) مع في الاشمام هنا (هو خياط الكسرة) أي شوب
كسرة فاء الفعل (بشيء من صوت الضمة) من غير تغيير للياء ولهذا قيل ينبغي أن يسمى
روما مع ان الفراء قد عبر به وهذه اللغة تلي الاولى في الفصاحة وبها قرأ ابن عامر
والكسائي في قيل وغيص واللغة الثالثة هي عكس الاولى واليهما أشار بقوله (ولث
ضم القاء) باختلاف (فتصير عينه واو) كنية نحو قول (وبوع) أصلها ما قول وبيع
حدثت حركة العين فيهما وقلب الياء واو في الثاني لسكونها وانضمام ما قبلها وهذه
اللغات الثلاث انما تجوز عند من اللبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل
المفعول باحدهما احتجب ما حصل به اللبس تخاف فانه اذا اسند الى تاء الضمير يقال
خفت بكسر الخاء فاذا بنى للمفعول فان كسرت حصل اللبس فيجب ضممه فيقال خفت
هذا مذهب ابن مالك وأما غيره فيجوز ما حصل به اللبس بمرجوحية ولم يجعله ممنوعا
لحصول الالباس في نحو مختار ومضار ولم يتعرض المؤلف لفعل الامر لان صيغته لا تبنى
للمفعول لفساد المعنى وشرط الفعل الذي يبنى له أن يكون متصرفا تاما فالجاء لا يبنى له
باتفاق وكذا الفعل الناقص عند البصريين وأما الفعل اللازم فبناؤا للمفعول قليل

ماضيا ضم أوله وكسر
ما قبل آخره وان كان
مضارعا ضم أوله وفتح
ما قبل آخره فهو ضرب
زيد ويضرب زيد فان
كان الماضي مبدؤا
بتاء زائدة ضم أوله
وثانيه نحو تعلم
وتضرب وان كان
مبدؤا بهمزة وصل
ضم أوله وثالثه نحو
انطلق واستخرج
وان كان الماضي معتلا
العين فلك كسرفائه
فتصير عينه باء نحو
قيل وبيع ولث اشمام
الكسرة الضمة وهو
خياط الكسرة بشيء
من صوت الضمة ولث
ضم القاء فتصير عينه
واو اسما كنية نحو قول
وبوع

(والنائب عن الفاعل على قسمين ظاهر ومضمّر) كما ان الفاعل كذلك (فالظاهر) يرفعه الماضي والمضارع وعلى كل منهما رفعه اما بالضمّة (نحو واذا قرئ القرآن) (و) نحو (ضرب مثل و) نحو (قضى الامر) أو بالالف نحو (كرم اليك بلان أو بالواو نحو (قتل الخراصون و) نحو (يعرف المجرمون و) النائب (المضمّر) المتصل اثنتا عشرة كلمة على ما مر (نحو ضربت) بضم التاء والضاد وسكون الباء فالتاء ضمير متصل بارز للتمكّم وحده في محل رفع على انه نائب الفاعل وأصل المثال ضربتني زيد حذف الفاعل وأقيم المفعول وهو الياء مقامه فتعذر النطق به على هيئة الاتصال فعدل الى ما يرادفه وهو تاء التكمّم وغيرت صيغة الفعل لماسر فصار المثال كما ترى وقس عليه غيره (وضربنا) بضم الضاد وسكون الباء فتنا ضمير متصل بارز للتمكّم ومعه غيره في محل رفع على انه نائب الفاعل (وضربت) بضم الضاد وسكون الباء وفتح التاء فالتاء ضمير متصل بارز لذلك مخاطب في محل رفع على انه نائب الفاعل فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها صريح الاشتغال على أعرف الضمائر وهي باعتبار كونها مفردة أصل لكونها مثناة أو مجموعة والبقية أشار اليها بـ (وله) (الى آخر ما تقدم) في فصل الضمير وهي ضربت بكسر التاء وضربت بضم التاء وضربت بضم الباء وضربوا وضربوا (لكن يبنى الفعل) في جميع هذه المثل (للمفعول) بان يضم اوله ويكسر ما قبل آخره لانه ماض (وينوب عن الفاعل) بعد حذفه (واحد من أربعة الأول) منها (المفعول به كما تقدم) أمثله من الظاهر والمضمّر وهو النائب عن الفاعل بالاصالة وله تقدمه نعم لا تجوز نيابة المفعول الثاني من باب ظن ولا الثالث من باب أعلم ولا الثاني من باب أعطى ان أوقع في لبس (الثاني الظرف) المختص المتصرف مكانا كان أو زمانا فالأول (نحو جالس امامك و) الثاني نحو (صيم رمضان الثالث الجمار والجمور) بشرط الاختصاص وان لا يلزم الحرف الجار وجهها واحد في الاستعمال كما دبر ولم يكن للتعليل (نحو لما سقط في أيديهم) وظاهر كلامه ان النائب هو مجموع الجار والجمور وهو اختيار ابن مالك والتحقق انه الجور فقط لانه المفعول حقيقة والجار انما حي به لا يصل معنى الفعل الى الاسم (الرابع المصدر) المختص المتصرف (نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) ونحو فن عني له من أخيه شيء أي عفو ما من جهة أخيه (ولا ينوب غير المفعول به) مما ذكر معه (مع وجوده) بل يتعين هو للنيابة لشدة شبهة بالفاعل في توقف الفعل عليه فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر الفاعيل فانها ليست بهذه الصفة فاذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرب يا شديدا في داره تعين في هذا المثال زيد للنيابة ومع عدمه فالجميع سواء في جوار وقوعهما موقعا من غير ترجيح لاحدهما على الآخر ينبغي كما قيل ان كل ما كان عنابة التكمّم به كره أشبه هو أولى بالنيابة

والنائب عن الفاعل
على قسمين ظاهر
ومضمّر فالظاهر نحو
واذا قرئ القرآن
وضرب مثل وقضى
الامر وقتل الخراصون
ويعرف المجرمون
والضمير نحو ضربت
وضربنا وضربت الى
آخر ما تقدم لكن يبنى
الفعل للمفعول وينوب
عن الفاعل واحد
من أربعة الأول
المفعول به كما تقدم
الثاني الظرف نحو
جالس أمامك وصيم
رمضان الثالث الجمار
والجمور وهو المختص
في أبيه يوم الجمعة
المفعول به فاذا نفخ في
الصور نفخة واحدة
ولا ينوب غير المفعول
به

وقد نقل عن سيديويه مثل هذا وان وجد المفعول به وأشار بقوله (غالبا) الى ما أجاز به
السكرانيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به
كقراءة ابن جعفر ليحزى قوماعيا كما راى مسيون وقول الشاعر

أتيجلى من العدا نذيرا به وقيت الشرم مستظيرا

وأحبب بان القراءة شاذة والبيت ضرورة وباحتمال ان النائب في الآية ضمير مستتر
في الفعل عائد الى الغفران المفهوم من قوله تعالى يغفروا أى ليحزى الغفران تو مافيا
أقيم الالف المفعول به غاية انه المفعول الثانى وهو جائز (واذا كان الفعل) المبني للمفعول
(متعد بالاثنتين) أصلها المبتدأ والخبر تعين نيابة الاول على الاصح ونصب الثانى نحو
ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيدا قائما وليس أصلها ذلك (جعل أحدهما نائبا عن
الفاعل) والاولى نيابة الاول (وينصب الثانى) أى الاخر وجوب اللفظ ان لم يكن
جارا ومحرورا (نحو أعطى زيد درهما) وأعطى زيد درهم وان يكنه فهو منصوب المحل
وعلة ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه وقد تقدم ان الثانى من باب
أعطى يمنع اقامته ان أوقع فى لبس

باب المبتدأ والخبر

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول به
(المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (العارى) أى المجرد (عن) شئ من (العوامل
اللفظية) الناصحة للابتداء أو غيرها حقيقة أو حكما فخرحت الاسماء التى لم تتركب
لانها وان تجردت عن العوامل اللفظية غير مرفوعة اذ لا اسناد فيها والمرفوع بناء على
أو غيره لعدم تجرده ودخل نحو حسبك فى نحو حسبك درهم لان الحرف الزائد
فى حكم العدم وشمل التعريف نوعى المبتدأ أعنى ماله خبر فحوزيد قائم وماله مرفوع
أعنى عن الخبر نحو قائم زيد لصدق التعريف على كل منهما واحتزب اللفظية عن
العامل المعنوى وهو الابتداء الذى هو تجرد الاسم للاسناد فان الصحيح انه العامل
فى المبتدأ ومراد المؤلف كغيره بالعارى الاسم الذى لم يوجد فيه عامل لفظى فاندفع
ما قبل ان المبتدأ لم يكن له عامل لفظى حتى يقال انه ما عرى أو تجرد من عامل لفظى
وفى كلام المؤلف ههنا وفيما قبله استعمال المحكم قيد فى التعريف (وهو قسمان)
بالاستقراء (ظاهر ومضمر) منفصل وتقدم بيان المراد بكل منهما (فالضمير) اثنا عشر
ضميرا منفصلا اثنان للتمكيد وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وهى (أنا) لمة كلام
وحده مذكرا كان أو مؤنثا (واخواته التى تقدمت فى فصل المضمر) وهى نحن لثنا
وجعه وأنت لذكر المخاطب وأنت للمؤنثة المخاطبة وانما اللثنى المخاطب مطلقا وانتم
لجمع المذكر المخاطب وانتم لجمع المؤنث المخاطب وهو لذكر الغائب وهى للمؤنثة
الغائبة وهما اللثنى الغائب مطلقا وهم لجمع المذكر الغائب وهن لجمع المؤنث الغائب

فأما إذا كان الفعل
متعد بالاثنتين جعل
أحدهما نائبا عن
الفاعل وينصب
الثانى نحو أعطى زيد
درهما
باب المبتدأ والخبر
المبتدأ هو الاسم
المرفوع العارى عن
العوامل اللفظية وهو
قسمان ظاهر ومضمر
فالضمير أنا وأخواته
التي تقدمت فى فصل
المضمر

(و) المبتدأ (الظاهر قسيان) لا ثالث لهما (مبتدأ) مسند إليه (له خبر) مذكور
 أو حذف وهو لا كثير في كلامهم (ومبتدأ) مسند لا خبر له بل (له مرفوع) فاعلا
 كان أو نائبه (سند مسند الخبر) أي استغنى به عن ذكر الخبر لا بمعنى أن الخبر حذف فسد
 هذا مسند وشرط هذا المرفوع أن يكون اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا (فالاول) الذي
 له خبر (نحو) الله ومحمد في (الله ربنا ومحمد رسول الله) ومنه نحو وأن تصوموا خيرا لكم
 (والثاني) الذي لا خبر له (هو) الوصف الرفع المكتفي به ومنه (اسم الفاعل واسم
 المفعول إذا تقدم عليهما نفي) بحرف أو فعل أو اسم (أو استتفهام) بحرف أو اسم مثال
 اسم الفاعل المحبوب بالاستتفهام (نحو أو قائم زيد) أراغب أنت (و) بالنفي نحو
 (ما قائم الزيدان) أو أنتما (و) مثال اسم المفعول المحبوب بالاستتفهام نحو (هل
 مضروب العمران) أو أنتما (و) بالنفي نحو (ما مضروب العمران) أو أنتم وإنما استغنى
 هذا الوصف عن الخبر لانه في معنى الفعل بدليل انه لا يصغر ولا يوصف ولا يخبر عنه
 فكذلك ما في معناه ولو كان مرفوع الوصف غير مكنتي به نحو أو قائم أبو زيد أو كان
 الوصف رافعا للضمير غير منفصل فنحو أو قائمون الزيدون أو لم يتقدمه استتفهام أو نفي
 لم يكن مبتدأ ولما فرغ من تعريف المبتدأ وتنوعه أخذ يذكرك ما هو كالشرط له فقال
 (ولا يكون المبتدأ) الذي هو مسند إليه (نسكرة) لان الغرض من الاخبار الافادة
 وهي منتفئة اذا كان المبتدأ نسكرة (الا) اذا تخصصت تلك النسكرة بوجه من وجوه
 التخصيص فتقرب من المعرفة ويحصل التخصيص في الغالب (بمسوخ) للابتداء
 (والمستوعات) له (كثيرة) أهمها البعضهم الى نيف وثلاثين (منها ان يتقدم على النسكرة
 نفي أو استتفهام) فيجوز لا بداء بها فالنفي (نحو ما رجس قائم) لان النسكرة اذا وقعت
 في حيز النفي أفادت عموم الافراد وشمولها فتعني وتخصصت بذلك الشمول اذا تعدد
 في جميع الافراد بل المجموع أمر واحد وذلك كل نسكرة في الاثبات قصدها الهموم
 نحوقرة خير من جرادة (و) الاستفهام نحو (هل رجل جالس وقوله تعالى أأله مع
 الله ومنها أن تسكون) النسكرة (موصوفة) بصفة يحصل بها التخصيص مذكورة كانت
 (نحو ولعبد مؤمن خير) فان العبد يتناول المؤمن والكافر فلما وصف بالمؤمن تخصص
 وقرب من المعرفة فجعل مبتدأ وخبر خبره أو محذوفة نحو السمن منوان بدرهم فالسمن
 مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وتخصص بصفة محذوفة أي السمن منوان منه بدرهم ومنه
 على أحد التقديرين شرأهر ذئاب أي عظيم وفي معنى وصفها تصغيرها نحو رجس
 عندك لانه معنى رجل حقير عندك (ومنها أن تسكون مضافة) الى نسكرة أو معرفة
 والمضاف لا يتعرف بالاضافة (نحو خمس صلوات كتبهن الله) ومثالث لا يجهل وغيره
 لا يوجد فحس مبتدأ وهو نسكرة لتخصيصه بالاضافة وجملة كتبهن الله خبره (ومنها أن
 يكون الخبر ظرفا) مختصا باضافته الى اسم يصلح للاخبار عنه (أوجار أو مجرورا) كذلك

والظاهر قسيان مبتدأ
 له خبر ومبتدأ له
 مرفوع سند مسند الخبر
 فالاول نحو والله
 ومحمد رسول الله
 والثاني في مسند
 الفاعل واسم المفعول
 إذا تقدم عليهما نفي
 أو استتفهام نحو أو قائم
 زيد وما قائم الزيدان
 مثال مضروب العمران
 ما مضروب العمران
 لا يكون المبتدأ نسكرة
 لا بمسوخ والمستوعات
 نفي النسكرة نفي أو
 استتفهام نحو ما رجس
 قائم رجل جالس
 وقوله تعالى أأله مع
 الله ومنها أن تسكون
 موصوفة فمن ولعبد
 مؤمن خير ومنها
 أن تسكون مضافة نحو
 خمس صلوات كتبهن
 الله ومنها أن
 يكون الخبر ظرفا أو جاررا
 ومجرورا

حال كونها (مقدمين على النكرة نحو عندك رجل وفي الدار امرأة) فربما مبتدأ
 وكذا امرأة وما قبلها هو الخبر وانما ساغ الابتداء بالنكرة لتخصيصها بتقديم الخبر
 المذکور لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يدكر بعده موصوف بعينه استقراره في الدار فهو
 في قوة التخصيص بالصفة فلو كان الخبر غير ظرفي أو ظرفا عريا عن الاختصاص
 المذکور نحو عند رجل مال أو غير مقدم لم يصح الابتداء بالنكرة واشترط هنا كغيره
 في الخبر التقديم يقتضي ان له مدخلا في التسويغ وجزم في المعنى بان التقديم هنا انما
 هو لدفع الباس الخبر بالصفة (و) من الاخبار بالظرف المقدم (نحو قوله تعالى ولدينا
 مزيد) وبالجار والمجرور المقدم نحو (وعلى ابصارهم غشاوة) وذهب بعضهم الى ان
 مدار صحة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة لا على المسوغات التي ذكرت
 اذ لا تخلو عن تكلف وضعف وهو ظاهر عبارة الالفية فاذا حصلت الفائدة فأخبر
 عن أي نكرة شئت فعليه يصح رجل على الباب وكوب انقض الساعة اذا كان
 المخاطب لا يعرف ذلك (وقد يكون المبتدأ مصدرا مؤولا من أن والفعل) وان كان
 في الصورة الظاهرة غير اسم (نحو وأن تصوموا خيرا لكم) فإن تصوموا مبتدأ لان
 تأويله (أي صومكم) و(خيرا لكم) خبره (والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة) مفردا
 كان او جملة أو ظرفا أو جارا أو مجرورا (مع مبتدأ) غير الوصف المستغنى عن الخبر
 فيخرج بذلك المبتدأ مرفوع الفعل من الفاعل او نائبه لانه ليس متمم الفائدة مع مبتدأ
 بل مع فعل وبالقيد الذي زده وبه صار الحمد مرفوع الوصف المذکور لانه وان
 تمت به الفائدة مع مبتدأ لكن هذا المبتدأ هو الوصف المذکور وقد مر ان هذا الوصف
 لا خبر له وهذا التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه وهو غير جامع لعدم شموله لقائم
 من نحو زيد أبوه قائم اذ لا يصدق عليه انه جزء تمت به الفائدة مع مبتدأ الذي هو أبوه
 لا شمله على ضمير الغائب (وهو قسمان) كالمبتدأ (مفرد) وهو هنا في مقابلة الجملة
 وشبهها اذ المفرد له اطلاقات أربعة كما بينت ذلك في الحدود وشرحها (وغير مفرد) من
 الجملة وشبهها (فالمفرد) يجب مطابقته للمبتدأ حيث ما أمكن افراد او ثنية وجمع
 تذكريا وتأنينا (نحو زيد قائم) وهذا قائم (والزيدان قائمان) والهندان قائمتان
 (والزيدون قائمون) والهندات قائمات (وزيد أخوك) وهذا اختسار واذا اجتمع
 مذكور ومؤنث غلب المذكر على المؤنث فيقال هندوزيد قائمان ولا يقال قائمتان
 ثم المفردان كان جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدأ الا ان اول جملة تتق نحو زيد أسد
 بمعنى شجاع وان كان مشتقا يتحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه او قائم أنت
 اليه ويجب ابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير من هو له عند خوف اللبس نحو زيد
 عمرو ضارب هو (وغير المفرد) ثلاثة اشياء (اما جملة) ذات رابط يرتبطها بالمبتدأ
 ما لم تكن عينه والا كانت اجنبية عنه (اسمية) ان صدرت باسم (نحو زيد جاريتها

مقدمين على النكرة
 نحو عندك رجل وفي
 الدار امرأة ونحو قوله
 تعالى ولدينا مزيد
 وعلى ابصارهم غشاوة
 وقد يكون المبتدأ
 مصدرا مؤولا من ان
 والفعل نحو وان
 تصوموا خيرا لكم
 أي صومكم خيرا لكم
 والخبر هو الجزء الذي
 تتم به الفائدة مع
 مبتدأ وهو قسمان مفرد
 وغير مفرد فالفرد
 نحو زيد قائم والزيدان
 قائمان والزيدون
 قائمون وزيد أخوك
 وغير المفرد اما جملة
 اسمية نحو زيد جاريتها

ذاهبة) فزيد مبتدأ أول وجار يته مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدأ الثاني والثاني وخبر هـ
 جملة اسمية في محل رفع على أنها خبر الأول والرابط بين المبتدأ الأول وخبره المهاء
 من جار يته وهذا المثال اجتمع فيه جملتان صغرى وكبرى (و) مثله (نحو قوله
 تعالى ولباس التقوى ذلك خير) إذا قدر ذلك مبتدأ ثانياً فلباس مبتدأ أول والتقوى
 مضاف إليه وذلك مبتدأ ثان وخبر خبره والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول والرابط
 اسم الإشارة (و) نحو (قل هو الله أحد) إذا قدر هو مضاف خبر الشأن فهو مبتدأ والله
 مبتدأ ثان وأحد خبره والجملة خبر المبتدأ الأول والرابط فيها الكسفة بالربط
 المعنوي إذ مفهوماً هو المراد بالمبتدأ أو مثل ذلك قولهم هجير إلى بكر لا اله الا الله (و اما
 جملة فعلية) ان صدرت بفعل (نحو زيد قام أبوه) فقام أبوه جملة فعلية خبر المبتدأ الذي
 هو زيد والرابط بينهما المهاء من أبوه والمثال مركب من صغرى وكبرى أيضاً (و) مثله
 نحو (قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء) فربك مبتدأ وجملة يخلق ما يشاء خبره والرابط
 الضمير المستتر في يخلق وكذا جملة يقبض ويبسط ويتوفى الانفس من قوله تعالى
 (والله يقبض ويبسط) ومن قوله تعالى (الله يتوفى الانفس) ولم يذكر الجملة الشرطية
 لرجوعها إليها وقد أفهم كلامه انه لا يشترط في الجملة ان تكون خبرية كما في الصلوة
 والصفة فيصح وقوع الخبر جملة طلبية نحو زيد اضربه أو لا تضربه خلافاً لمنع ذلك
 نظراً إلى ان الخبر ما احتمل الصدق والكذب قال ابن هشام وغيره وهو وهم منشأه
 اشتباه الخبر بمقابل الانشاء بالخبر قسم المبتدأ الاتفاقهم على ان هذا أمثلة الافراد
 واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام على جواز أن زيد وكيف عمرو وما
 لا يحتمل الصدق والكذب (واما شبه الجملة) في حصول الفائدة (وهو الظرف) الزماني
 والمكاني (والجار والمجرور) التامان (فالظرف) المكاني التام يقع خبرا عن الذات
 (نحو زيد عندك) وعن اسم المعنى نحو العلم عندك (و) الزماني التام يقع خبرا عن
 المعنى نحو (السفر غدا) ويمتنع وقوعه خبرا عن الذات فلا يقال زيد اليوم كما سيأتي
 (و) من الاخبار بالظرف (قوله تعالى والركب أسفل منكم) أما (الجار والمجرور)
 التام فهو (نحو زيد في الدار وقوله تعالى الحمد لله) فلو كان الظرف أو الجار والمجرور غير
 تامين لم يقع خبرا فلا يجوز زيد أمس ولا زيد بك لعدم حصول الفائدة (ويتعلق
 الظرف والجار والمجرور إذا وقع خبرا بمحذوف وجوبا) واختلاف في ذلك المحذوف
 فمنهم من قدره فعلا لانظر إلى أن المقدر عامل في لفظ الظرف وفي محل الجار والمجرور
 وأصل اهل للفعل ومنهم من قدره اسما نظرا إلى أن المقدر هو الخبر في الحقيقة والاصل
 في الخبر الافراد ورجه ابن مالك وتبعه المؤلف ولهذا قال (تقديره كائن أو مستقر) قال
 بعض المتأخرين وهذا هو الحق إذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا مستقر وهو
 علامة الحقيقة فاذا أريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر استقر لا مستقر وقد قال

ذاهبة وقوله تعالى
 ولباس التقوى ذلك
 خير وقل هو الله أحد
 واما جملة فعلية نحو
 زيد قام أبوه وقوله
 تعالى وربك يخلق
 ما يشاء والله يقبض
 ويبسط الله يتوفى
 الانفس واما شبه
 الجملة وهو الظرف
 والجار والمجرور
 فالظرف نحو زيد عندك
 والسفر غدا وقوله
 تعالى والركب أسفل
 منكم والجار والمجرور
 نحو زيد في الدار وقوله
 تعالى الحمد لله ويتعلق
 الظرف والجار
 والمجرور إذا وقع
 خبرا بمحذوف وجوبا
 تقديره كائن أو مستقر

السعد التفتازاني الانصاف أن المفهوم من نحو زيد في الدار أنه ثابت فيها أو مستقر
 لا ثبت أو استقر انتهى وإذا قدر كائن فهو من كان التامة والظرف بالنسبة اليه لغو
 والائتمار التسلسل ويسمى هذا الظرف طرفا مستقرا يفتح القاف لاستقرار الضمير فيه
 بعد حذف عامله وقبل لعلقه بالاستقرار ولا يجوز تقدير المتعلق المحذوف كونا
 خاصا كقائم وحال الس الال دليل وحينئذ يكون المحذوف جائزا واحدا فاشتراط
 النحويين السكون المعاني انما هو لوجوب المحذوف لا لجوازه كما في المغنى (ولا يخبر بظرف
 الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم) ولا عمر وغدا لعدم الغائدة فان كانت الذات
 عامية واسم الزمان خاصا فنحو نحن في شهر رمضان أو في زمان طيب جاز لمصونها
 بتخصيص الزمان ولأنه أن تقول إذا كان المصحح لوقوع اسم الزمان خبرا عن الذات هو
 التخصيص فلا فرق بين أن يكون المبتدأ عاما أو خاصا كما في نحو زيد في يوم طيب أو يوم
 شات (ولما يخبر به) أي بظرف الزمان (عن المعاني) إذا كان الحدث غير مستقر (نحو
 الصوم اليوم والسفر غدا) والافلا لعدم حصول الفائدة فنحو طلوع الشمس يوم الجمعة
 (و) أما (قولهم الله - ليلة الهلال) بنصب الليلة واليوم خبر ونحو ذلك مما ظاهره أنه أخبر
 فيه بظرف الزمان عن الذات فهو (مؤول) بتقدير مضاف إلى اسم الذات أي رؤية
 الهلال وشرب الخمر ليكون معنى وقيل لا حاجة إلى تقدير في مثال المن أشبه الهلال
 باسم المعنى من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر وان رفع لفظ الليلة كان التقدير
 الليلة ليلة الهلال ولا يصح ان نصب المبتدأ يكون الزمان واقعا في الزمان والاصل ان يخبر
 عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر (ويجوز تعدد الخبر) المستقل بدون عطف على
 الاصح مع كون المبتدأ واحدا لأن الخبر حكم ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام
 متعددة (نحو زيد كاتب شاعر وقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال
 لما يريد) فهو مبتدأ والباء في أخبار المانع للتعديد بقدر مبدء الكل خبر وهو خلاف
 الظاهر ولأنه أن تقول ان العامل في الخبر هو المبتدأ على الصحيح فعلى هذا يلزم على القول
 بالتعدد دهم العامل الواحد وفي طريق الاستقلال واللازم باطل وأما ما لا يستقل
 بالخبرية فنحو هذا حلوا حامض فيجوز باتفاق لأنه وان تعدد صورة فهو في الحقيقة خبر
 واحد لان المعنى هذا مر ولهذا يمتنع فيه العطف وان يتوسط المبتدأ بينهما والاصل
 في الخبر أن يكون مؤخر عن المبتدأ لأنه انما يؤتى به لبيان حال المبتدأ والادال على حال
 الذات متأخر عنها طبع السكنة قديمة تقدم بل يجب لغرض كما أشار إلى ذلك بقوله (وقد
 يقدّم) الخبر (على المبتدأ) تقدما (جوارزا) أي جائزا (نحو في الدار زيد) فزيد مبتدأ
 وفي الدار خبر مقدم عليه لغرض التخصيص (و) تقدما (وجوبا) أي واجبا (نحو أين
 زيد) فزيد مبتدأ وأين خبر مقدم وجوبا لأن الخبر المفرد اذا تضمن ما المصدر الكلام
 كالاستفهام وجب تقديمه بخلاف ما اذا كان الخبر المتضمن لما ذكره فلا يجب تقديمه

ولا يخبر بظرف الزمان
 عن الذات فلا يقال
 زيد اليوم وانما يخبر
 به عن المعاني نحو
 الصوم اليوم والسفر
 غدا وقولهم الليلة
 الهلال مؤول ويجوز
 تعدد الخبر نحو زيد
 كاتب شاعر وقوله
 تعالى وهو الغفور
 الودود ذو العرش
 المجيد فعال لما يريد
 وقد تقدم على المبتدأ
 جوارزا نحو في الدار
 زيد وجوبا

نحو زيد من أبوه لان تأخير لا يخرج من الاستفهامية عما تستحقه من الصدور لان
 الصدارة انما تعتبر في الكلام الذي فيه ماله صدر الكلام لاني كل كلام (و) نحو
 (انما عندك زيد) قدم فيه الخبر وجو بالعرض أن يكون المبتدأ محصورا (و) نحو
 (قوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فأقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم وجوبا
 لا لا يلزم عود الخبر على متأخر لفظا ورتبة (و) نحو (في الدار رجل) انما وجب تقديمه
 لانه المصحح لوقوع النكرة مبتدأ كما هو قضية كلامهم أول رفع التباس الخبر بالصفة
 على ما في المغنى فان الخبر لو أنحر لاحتمل أن يكون صفة للمبتدأ الكوفة فذكر محضنة فيبقى
 المخاطب منتظرا للخبر (وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) حذفها (جوارا) على
 خلاف الأصل اذ الأصل فيها الثبوت لكن يجوزوا حذف أحد هما عند وجود
 قرينة تدل على ذلك المحذوف فن حذف المبتدأ نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن
 أساء فعليها أي فعله وإساءته ومن حذف الخبر فنحوا كالأدائم وظاها أي كذلك وقد
 اجتمع حذف كل منهما ببقاء الآخر فيما مثل به المؤلف وهو (فهو سلام قوم منكرون)
 فسلام مبتدأ نكرة لكنه تخصص بالتكلم فكانه قال سلام أي أي سلام من قبلي
 وخبره محذوف والتقدير (أي سلام عليكم) وقوم خبر مبتدأ محذوف أي (انتم قوم
 منكرون) قد (يجب حذف) كل منهما فيجب حذف المبتدأ في أربع مسائل
 ذكرتها في شرح القطار وحذف (الخبر) في أربع مسائل أيضا حيث وجد مع القرينة
 الدالة على حذفه لفظا يستلزمه الأولى ان يستند إلى مبتدأ واقع (بعد لولا)
 الامتناعية الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره وانما يجب حذفه اذا كان كونا عاما
 (نحو لولا انتم لكذا مؤمنين) فانتم مبتدأ وخبره محذوف أشار إلى تقديره بقوله (أي لولا
 انتم موجودون) وانما حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه وهي كلمة لولا الدالة لانتها
 على الوجوب ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه فان كان الخبر خاصا فان دلت قرينة
 على حذفه جاز نحو لولا انصار زيد ما سلم أي لولا انصار زيد جوه فدلالة المبتدأ على
 النصرة تدل على ان المحذوف شيء يدل على الحماية وان فقدت القرينة تعين ذكره نحو
 لولا زيد ما سلم والظاهر ان الآية التي مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص
 وأن تقديره لولا انتم صددتمونا بدليل أنحن صددناكم كانه على ذلك ابن هشام وغيره
 (و) الثانية أن يكون الخبر واقعا (بعد القسم الصريح) بأن يكون المقسم به نصافي
 اليمين قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمر ك انهم) وايمان الله لأفعلن فعمر ك مبتدأ وهو
 صريح في القسم وخبره محذوف (أي لعمر ك قسمي) وانما حذف لدلالة لعمر ك عليه
 ووجب لقيام جواب القسم مقامه فان فقدت صراحة القسم لم يجب حذف الخبر فنحو
 عهد الله لأفعلن (و) الثالثة ان يكون الخبر واقعا (بعد واو) هي نص في (المعية)
 أي صريحة في المصاحبة (نحو كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ وما صنع

وانما عندك زيد وقوله
 تعالى أم على قلوب
 أقفالها وفي الدار
 رجل وقد يحذف كل
 من المبتدأ والخبر
 جوارا نحو سلام قوم
 منكرون أي سلام
 عليكم انتم قوم
 منكرون ويجب
 حذف الخبر بعد لولا
 نحو لولا انتم لكذا
 مؤمنين أي لولا انتم
 موجودون وبعد
 القسم الصريح نحو
 لعمر ك انهم
 لعمر ك قسمي وبعد
 واو المعية نحو
 صانع وما صنع

معطوف عليه والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف (أى مقرونان) وإنما حذف لدلالة
 واو المعية على المقارنة ووجب لقياس المعطوف مقامه واستشكك بأنه من تمة المبتدأ
 فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه وليس لنا أن نقول ان التقدير كل رجل مقترن
 بصنعة وصنعة مقترنة به ويكون الكلام على هذا جملتين لأنه لا يجزئك نفعاً في
 وجوب حذف خبر المعطوف وهو صنعة لعدم مسد شي مسدته قال الرضى والظاهر ان
 حذف الخبر في مثله غالب لا واجب (و) الرابعة أن يكون واقعاً (قبل الحال التي
 لا تصلح أن تكون خبراً) عن المبتدأ المذكور قبلها وضابطها أن يكون المبتدأ مصدراً
 عاملاً في مفسر صاحب الحال أو مضافاً إلى المصدر المذكور أو إلى ما يؤول به (نحو
 ضربى زيد قائماً) فضرى مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيد مفعوله وقائماً حال
 من ضمير المفعول المستتر في كان المحذوفة هي والخبر وما يتعلق به وتقدير ذلك (أى)
 حاصل (إذا كان قائماً) أو إذا كان قائماً حذف الخبر وهو حاصل لدلالة طرفه الذى هو إذا
 كان أو إذا كان عليه وحذف الطرف لدلالة الحال عليه لأن الحال تشابه ظرف
 الزمان ألا ترى ان معنى جاء فى زيد راكباً جاء فى زيد زمان ركوبه فالحال دالة على هذا
 الخبر بواسطة ووجب لسد الحال مسدده وكان تامة بمعنى ثبت ولا يتعين التقدير
 المذكور في المثال لجواز كون الحال فيه من ضمير الفاعل ويكون التقدير اذ كنت أو
 اذا كنت فتكون كان مسددة إلى فاعل الضرب كما أشار إلى ذلك الرضى وغيره فلو
 صلحت الحال للأنخبارها عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر نحو ضربى زيد أشد زيد بل
 يتعين رفع الحال أو الاتيان بالخبر

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

وهي على ضربين أفعال وحروف (وتسمى) هذه العوامل (النواسخ) من غير قبله (و)
 تسمى أيضاً (نواسخ الابتداء) لأنها تدخل على المبتدأ فترفع عنه حكمه أى عمل
 الابتداء فيه أخذ من النسخ وهو لغة الرفع وتصير هي عاملة فيه لأنها عوامل لفظية
 واللفظي أقوى من المعنوي وكما تنسخ حكم المبتدأ تنسخ حكم الخبر (وهي) باعتبار
 العمل (ثلاثة أنواع) بالاسم تقرأ (الاول ما يرفع المبتدأ) رفعاً غير الاول (وينصب
 الخبر) وهذا صنفان صنف من الأفعال (وهو كان واخواتها) وصنف من الحروف
 (و) هو (الحروف المشبهة بليس) الاولى الاحرف (و) من الاول (أفعال المقاربة
 والنوع) (الثاني ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر) غير الرفع الاول (وهو ان واخواتها
 ولا اتى لنفى الجنس) نفاً وهذه أحرف باتفاق (والثالث ما ينصب المبتدأ والخبر
 جميعاً وهو ظن واخواتها) وهذه أفعال باتفاق

فصل في النوع الاول ويبدأ به لبقاء المبتدأ الذى هو العمدة على مثل اعرابه
 (فأما كان واخواتها) وهي هنا ثلاثة عشر فعلاً (فانها ترفع المبتدأ) ما لم يلزم التصدير

أى مقرونان وقبل
 الحال التي لا تصلح
 أن تكون خبراً نحو
 ضربى زيد قائماً أى
 إذا كان قائماً

باب العوامل
 الداخلة على المبتدأ
 والخبر

وتسمى النواسخ ونواسخ
 الابتداء وهي ثلاثة
 أنواع الاول ما يرفع
 المبتدأ وينصب الخبر
 وهو كان واخواتها
 والحروف المشبهة
 بليس وأفعال المقاربة
 والثاني ما ينصب
 المبتدأ ويرفع الخبر
 وهو ان واخواتها ولا
 اتى لنفى الجنس
 والثالث ما ينصب
 المبتدأ والخبر جميعاً
 وهو ظن واخواتها
 وفصل في النوع الاول
 وانها ترفع المبتدأ

ولا الابتدائية (تشبيها بالفاعل) أي بفاعل الفعل المتعدي (ويسمى اسمها) حقيقة
 وفاعلا مجازا (وتنصب الخبر) ما لم يكن جملة طلبية (تشبيها بالمفعول) في توقف الفعل
 عليه (ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولا مجازا ودخولها على المبتدأ والخبر على خلاف
 القياس لأن الأصل في الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجملة فإن ذلك
 للحروف وحق هذه الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات لأنهم توسعوا في
 الكلام فأجروها مجرى الحروف فأدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى
 مضمونها ومن ثم سماها الزجاجة حروفا (وهذه الأفعال) بالنظر إلى عملها هذا العمل
 الخصوص (على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) من رفع الاسم وتنصب الخبر
 (من غير) اعتبار (شرط) فيه مما سيأتي (وهو) ثمانية أفعال (كان) الدالة على ثبوت
 الخبر الاسم في الزمن الماضي (وأسمى) الدالة على ثبوت له مساء (وأصبح) الدالة على
 ثبوت له صباحا (وأضحى) الدالة على ثبوت له ضحى (وظل) الدالة على ثبوت له نهارا
 (وبات) الدالة على ثبوت له ليلا (وصار) الدالة على انتقال الاسم من صفة إلى صفة أو
 من حقيقة إلى حقيقة (وايس) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالا عند التجرد من
 الثبوتية فهذه الثمانية تعمل من غير شرط تقدم نفي أو شبهة عليها مثال كان (فحو
 وكان الله غفورا رحيما) فكان فعل ماض ناقص والاسم المذكر يم اسمها وغفورا رحيما
 خبرها ومثال امسى نحو امسى زيد ففتحها وأصبح نحو (فأصبحتم بنعمته إخوانا) وأضحى
 نحو أضحى صمد متعبد أو بات نحو بات زيد متعبد وكفا وصار فهو صار الطين خرفا وليس
 فهو (ليس واسواء) وظل نحو (ظل وجهه مسودا) القسم (الثاني ما يعمل هذا العمل
 بشرط أن) يكون تاليا لنفي أو شبهة بأن (يتقدمه نفي أو شبهة) أو دعاء وهو أربعة زال
 ماضى يزال (وقضى وبرح وانفك) مثال زال جنايات محروسا ومثلا ما تصرف
 منها (فحو ولا يزالون مختلفين) ومثال فتنى فحو ما فتنى العبد خاضعا ولا فتنى حكما
 ناهيا أو برح فحو ما برح صبا أدك متبعسا ولا برح ربعل ما نوسا ومثلا ما تصرف منها
 فحو (أن نرح عليه ما كفين) ومثال انفك فحو ما انفك زيد مصليا ولا انفك بيتك
 عارا (و) من متصرفات زال بعد النسي (قول الشاعر

تشبيها بالفاعل
 ويسمى اسمها وتنصب
 الخبر تشبيها بالمفعول
 ويسمى خبرها وهذه
 الأفعال على ثلاثة
 أقسام أحدها ما يعمل
 هذا العمل من غير
 شرط وهو كان وأسمى
 وأصبح وأضحى وظل
 وبات وصار وليس
 فحو وكان الله غفورا
 رحيما فأصبحتم بنعمته
 إخوانا ليس واسواء
 وظل وجهه مسودا
 والثاني ما يعمل هذا
 العمل بشرط أن
 يتقدمه نفي أو شبهة
 أو دعاء وهو أربعة زال
 وقضى وبرح وانفك
 فحو ولا يزالون مختلفين
 أن نرح عليه ما كفين
 وقول الشاعر
 صاح شمر ولا تزال
 ذاكر الموت فسيبانه
 ضلال مبين
 وقوله
 ولا يزال منه لا يجبر عائلك
 القطر

صاح شمر ولا تزال ذاكر الموت فسيبانه ضلال مبين)

صاح منادى مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا حرف نهي واسم
 زل مستتر فيها وجوابا إذا كرم الموت خبرها (و) مثالا بعد الدعاء (قوله)
 ألا يا سلمى ياد ارحى على البلى (ولا يزال منه لا يجبر عائلك القطر)

فالقطة اسم زال مؤخر ومنه لا خبرها مقدم ما وقيد بالزال يكون منها ماضى يزال لاخراج زال
 ماضى يزول وزال ماضى يزىل فإن الأول منها فاعل تام قاصر يعنى ذهب وانتهى
 والثاني متعدي لواحد يعنى ما يميز وهذه الأربعة تفيد تصاف الاسم بالخبر على مسيل

الاستمرار منه كان الاسم قابلا للبر وسبب دلالة على هذا الاستمرار انها معنى النفي
 فاذا دخل عليها النفي صار معناها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت وانما قام النفي
 والباء مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وتركه نفي (و) القسم (الثالث ما يعمل
 هذا العمل بشرط ان تقدمه ما المصدرية الظرفية وهو داء (نحو) وأوصاني
 بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) وتصدق مادمت قادرا (وسميت ما هذه مصدرية
 لانها تقدر بالمصدر) المضاف اليه الزمان (وهو الدوام) وسميت ظرفية لانها تبين ما عن
 الظرف (المضاف) (وهو المدة) وأصل مادمت حيا مدة مادمت حيا حذف المضاف
 وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها في الانتماء على الظرفية ولهذا افتقر
 الكلام الى عامل في الظرف تتم به الجملة وانه منع أن يقال ابتداء مادام زيد مقيم ساقلو
 فقلت ما نحو داء زيد صحيحا كان المنصوب بها حالا لا خبرا وكلها اذا وجدت وكانت
 مصدرية لا ظرفية فتوجب مدام زيد صحيحا لان المعنى عجبت من دوامه صحيحا لا من
 مدقه دوامه والظرفية تلزمها المصدرية ولا يلزم من وجودها وجود العمل المذكور
 اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط وهو اعلم ان خبر هذه الافعال بخبر المبتدأ
 يكون مفردا وجملة ذات رابط يربطها بالاسم وظرفا وجارا ومجرورا متعلقين بمحذوف
 وجوبا ويجوز تعدده والاصل فيه أن يتأخر عن الاسم والعامل (ويجوز في خبر هذه
 الافعال) كلها (أن يتوسط بينها وبين اسمها) على خلاف الاصل لقوة عملها نظرا الى
 كونها أفعالا لا جارا أن تنصرف في معمولها (نحو) وكان حقاء علينا نصر المؤمنين) فخفا
 خبر كان وقد توسطت بينها وبين اسمها على خلاف الاصل (و) مثله (قول الشاعر)
 سلى ان جهلت الناس عنا وعنههم * (فليس سواء عالم وجهول)
 فسواء خبر ليس وقد توسطت بينها وبين اسمها وهو عالم وما عطف عليه وقد يكون
 المتوسط واجبا نحو وما كان حجتهم الا أن قالوا وتمنعوا نحو كان موسى صديق (ويجوز
 أن يتقدم أخبارهم عليهم) بدليل جواز تقدم معمول الخبر نحو وأنفسهم كانوا
 يظلمون وقوله * على السبق خيرا لا يزال يزيد * ولا يفرق في ذلك بين ما شرط في
 عمله تقدم نفي أولا وقد يكون التقدم واجبا نحوكم كان مالك (الا) خبر (ليس) عند
 جهول البصريين قياسا على عسى مجامع الجود ولا حجة للحج في قوله تعالى الا يوم يأتيهم
 الانس مصروفا عنهم لجواز أن يكون يوم مبتدأ بني لاضافته الى الفعل أو منصوبا بفعل
 مقدر (و) الان خبر (دام) فانه يمنع تقدمه عليهم لمع ما باتفاق لان ما في جملة المصدر
 لا يتقدم عليه وعلى داء وحدها على الاصح لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي
 وصلته (كقولك عالما كان زيد) مثال لتقدم الخبر على الناسخ ومثله قوله
 اعلموا اني ابيكم حافظ * شاهد ما كنت أو غائبا
 واذا نفي الفعل الناسخ بما امتنع تقدم الخبر على ما دون الناسخ لان المصدر والكلام

والثالث ما يعمل
 هذا العمل بشرط ان
 تقدمه ما المصدرية
 الظرفية وهو داء نحو
 مادمت حيا وسميت
 ما هذه مصدرية
 لانها تقدر بالمصدر
 وهو الدوام وسميت
 ظرفية لانها تبين ما
 عن الظرف وهو المدة
 ويجوز في خبر هذه
 الافعال ان يتوسط
 بينها وبين اسمها
 وكان حقا علينا نصر
 المؤمنين وقول الشاعر
 * فليس سواء عالم
 وجهول *
 فسواء خبر ليس وقد
 توسطت بينها وبين
 اسمها وهو عالم وما
 عطف عليه وقد يكون
 المتوسط واجبا نحو وما
 كان حجتهم الا أن قالوا
 وتمنعوا نحو كان موسى
 صديق (ويجوز أن يتقدم
 أخبارهم عليهم) بدليل
 جواز تقدم معمول الخبر
 نحو وأنفسهم كانوا
 يظلمون وقوله * على
 السبق خيرا لا يزال يزيد *
 ولا يفرق في ذلك بين ما
 شرط في عمله تقدم نفي
 أولا وقد يكون التقدم
 واجبا نحوكم كان مالك
 (الا) خبر (ليس) عند
 جهول البصريين قياسا
 على عسى مجامع الجود
 ولا حجة للحج في قوله
 تعالى الا يوم يأتيهم
 الانس مصروفا عنهم
 لجواز أن يكون يوم
 مبتدأ بني لاضافته
 الى الفعل أو منصوبا
 بفعل مقدر (و) الان
 خبر (دام) فانه يمنع
 تقدمه عليهم لمع ما
 باتفاق لان ما في
 جملة المصدر لا يتقدم
 عليه وعلى داء وحدها
 على الاصح لئلا يلزم
 الفصل بين الموصول
 الحرفي وصلته (كقولك
 عالما كان زيد) مثال
 لتقدم الخبر على الناسخ
 ومثله قوله اعلموا اني
 ابيكم حافظ * شاهد ما
 كنت أو غائبا
 واذا نفي الفعل الناسخ
 بما امتنع تقدم الخبر على
 ما دون الناسخ لان المصدر
 والكلام

فيمتنع قائما ما كان زيدا دون ما قائما كان زيدا (و) ثبت (لتصارييف هذه الافعال)
 الناسخة (من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل ما) ثبت (للماضي من العمل)
 فيرفع المتصرف منها الاسم وينصب الخبر مثال المضارع (نحو حتى يكونوا مؤمنين)
 ومثال الامر نحو (قل كونوا حجارة) والمصدر نحو أعجبتني كون زيدا صديقا واسم
 الفاعل نحو زيد كائن أخاك وهي بالنسبة الى المتصرف وعدمه ثلاثة أقسام قسم
 لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عندها أكثر المتأخرين وقسم يتصرف تصرفا
 ناقصا بمعنى انه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر وهو زال واخواتها الثلاثة وقسم يتصرف
 تصرفا تاما وهو باقي الافعال (وتستعمل هذه الافعال تامة أي مستغنية) برفوعها
 (عن الخبر) فتبدل على ثبوت الشيء في نفسه وتكون مع مرفوعها كلاً ما تاما بخلاف
 ما اذا كانت ناقصة وقيل معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان لانها اذا استعملت
 ناقصة دلت على الزمان فقط وهو ضعيف واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم
 فكان بمعنى فصل (نحو وان كان ذو عسرة أي وان حصل) وأمسى وأصبح بمعنى دخل
 في المساء وفي الصباح نحو (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين
 تدخلون في المساء وحين تدخلون في المساء) هكذا بخط المؤلف وأضحى بمعنى دخل
 في الضحى وصار بمعنى انتقل وظل بمعنى دام وبرح بمعنى ذهب وانقلب بمعنى انفصل ودام
 بمعنى بقي وبات بمعنى عرس (الازال) ماضي يزال (وفتي) وليس قائما ملازمة للنقص
 محتاجة الى خبر يتم به الكلام وذكر الفارسي ان زال تستعمل تامة أيضا (وتختص
 كان) عن اخواتها بأمور (بحوز زيادتها) لفظا ومعنى أولها لفظا فقط (بشرط ان تكون
 بلفظ الماضي) للحقفة (و) بشرط (ان تكون في حشو الكلام) بأن تقع بين شيئين
 متلازمين ليسا جارا ومجرورا كاجتماع خبره والموصول وصلته نحو زيد كان قائما
 وكيف تشككم من كان في المهد صبيبا وزياتها بين ما وقع العمل المتعجب مطردة (نحو ما كان
 أحسن زيدا) وقد أنهم كلامه انها لا تزداد بلفظ المضارع أو غيره ولا في صدر الكلام
 وآخره وان غيرها من اخواتها لا تزداد (وتختص أيضا بجواز حذفها مع اسمها وابقاء
 خبرها) على حاله منصوبا بالكثرة استعمالها (وذلك) أي جواز الحذف (كثير) في
 كلامهم (بعد لو وان الشرطيتين) وبعد غيرهما قليل (كقوله عليه الصلاة والسلام
 اتمس ولو خاتما من حديد) أي ولو كان الذي تلمسه خاتما من حديد حذفته كان مع
 اسمها (وقولهم) أي العرب ولو قال وقوله كان أولى لانه حديث (الناس مجزون
 بأعمالهم ان خير اخير وان شر اشر) حذفته كان مع اسمها أيضا والتقدير ان كان عملهم
 خيرا اجزأؤهم خيرا وان كان عملهم شرا اجزأؤهم شرا وهذا الذي ذكره من نصب الاول
 ورفع الثاني مؤرجح الاوجه في مثل هذا التركيب ويجوز رفع الاول ونصب الثاني
 ورفعها ونصبها وقد تحذف كان مع اسمها بعد غير ان ولو كقوله

واتصارييف هذه
 الافعال من المضارع
 والامر والمصدر واسم
 الفاعل ما للماضي من
 العمل نحو حتى يكونوا
 مؤمنين قل كونوا
 حجارة وتستعمل هذه
 الافعال تامة أي
 مستغنية عن الخبر
 نحو وان كان ذو عسرة
 أي وان حصل
 فسبحان الله حين
 تمسون وحين تصبحون
 أي حين تدخلون في
 المساء وحين
 تدخلون في المساء
 الازال وفتي وليس
 قائما ملازمة للنقص
 وتختص كان بجواز
 زيادتها بشرط ان
 تكون بلفظ الماضي
 وان تكون في حشو
 الكلام نحو ما كان
 أحسن زيدا وتختص
 أيضا بجواز حذفها مع
 اسمها وابقاء خبرها
 وذلك كثير بعد لو وان
 الشرطيتين كقوله
 عليه الصلاة والسلام
 اتمس ولو خاتما من
 حديد وقولهم الناس
 مجزون بأعمالهم ان
 خير اخير وان شر اشر

وتختص أيضا بجواز حذف نون مضارعها المجزوم ان لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب نحو ولم الكى بغيا ولا تلك فى ضيق وان تلك حسنة

فصل فى الحروف المشبهة بليس فاربعة ما ولا وان ولا لا تقتربان وان لا يقتربان خبرها بالا وان لا يتقدم خبرها على اسمها ولا معمول خبرها على اسمها الا اذا كان المعمول ظرفا أو جارا أو مجرورا فالستوفية للشروط نحو ما زيد ذاهبا وكقوله تعالى ما هذا بشر ما من امهاتهم فان اقترنت بان بطل عملها نحو ما ان زيد قائم وكذا ان اقترنت خبرها بالا نحو وما محمد الا رسول وكذا ان تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد او تقدم معمول الخبر وليس ظرفا نحو ما لمعامت زيدا كل فان كان ظرفا نحو ما لمعامت زيدا

من المشو لا فالى اتلائها أى من لد أن كانت شولا (وتختص أيضا بجواز حذف نون مضارعها المجزوم) بالسكون وصلا (ان لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب) متصل بها (نحو ولم الكى بغيا) أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف وعلى هذا قس نحو (ولا تلك فى ضيق) فى النخل لا فى النخل ونحو (وان تلك حسنة) فلا تحذف من المرفوع والمنصوب لتماميهما على الحذف لقوتها بالحركة ولا من المجزوم بحذف النون أو بالسكون حال الوقف ولا من نحو لم يكن الذين كفروا لاتصالها بساكن فكسرت لاجله فتمعامت على الحذف ومن أجازة نظار الى عروض الحركة ولا من نحو ان يكنه فلان تسلط عليه لاتصالها بالضمير والضمائر ترد الاشياء الى أصولها

فصل فيما الحق بليس فى العمل

(وأما الحروف المشبهة بليس) فى النفي والجود والدخول على الجملة الاسمية (فاربعة ما ولا وان ولا لا) النافيات وأكثرها عملا ما وكان القياس فيها ان لا تعمل لعدم اختصاصها أو ما كان عمل كل منها على خلاف الأصل اشترط له شروط (فأما ما) النافية (فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط) اجتماع أمور اربعة الاول (أن لا تقتربان) ما (بان) الزائدة (و) الثانى (أن لا يقتربان خبرها بالا) الثالث (ان لا يتقدم خبرها) ولو طرفا (على اسمها) الرابع (ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) وهذا معلوم مما قبله وانما ذكره توطئة لقوله (الا اذا كان) ذلك (المعمول طرفا أو جارا أو مجرورا) فانه يجوز اعمالها مع تقدمه كما نسيأى فهذه الاربعة متى وجدت جاز اعمالها فى معرفة ونسبة (فالستوفية للشروط نحو ما زيد ذاهبا) قد ورد القرآن بأعمالها (كقوله تعالى ما هذا بشر ما من امهاتهم) ولم يقع فى القرآن اعمال ماصريها فى غيرها تين الا تين قاله ابن هشام (فان) انتفى الشرط الاول بأن (اقترنت) ما (بان) الزائدة (بطل عملها) لضعف شبهها بليس لا يلائها ما لا يلى ليس (نحو ما ان زيد قائم) وقوله بنى غداة ما ان أنتم ذهب ويروى ذهباً وأول على أن ان نافية مؤكدة لا لازائدة وهذا يؤخذ منه أن تكرار ما لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك ولم يتعرض له المؤلف (وكذا) يبطل عملها (ان) انتفى الشرط الثانى بأن (اقترنت خبرها بالا نحو وما محمد الا رسول) لان عملها انما هو للنفي وقد انتقض بالا وتسميته حينئذ خبرها مجاز بخلاف ما اذا انتقض بغير الان نحو ما زيد غير قائم (وكذا) يبطل عملها (ان) انتفى الشرط الثالث بأن (تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد) وقوله ما مسمى من من أعتب (أو) انتفى الرابع بأن (تقدم معمول الخبر) على اسمها (وليس طرفا) أو جارا أو مجرورا (نحو ما طعمك زيدا كل) لضعفها فى العمل فلا يتصرف فى خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم (فان كان) معمول الخبر (طرفا نحو ما طعمك زيدا جاسما) أجازا

نحو ما لمعامت زيدا

ومحرورا نحو ما في الدار زيد جالسا (لم يبطل عملها) لتوسعهم في الشرف والمحرور ما لم
توسعوا في غيرها وقضية هذه العلة جواز أعمال ما إذا تقدم الخبر وهو طرف أو جار
ومحرورو به صريح بعضهم وهو ظاهر قياسا على خبر ان وانحواتها وقبل يمنع ذلك وهو
قضية كلام المؤلف كغيره وأما تقدم الممول على الخبر فحائز (وبنوعه لا يعملونها
وان استوفت الشروط المذكورة) فيقولون ما زيد قائم قال شاعرهم

وهذه هي الأعطاف قلت له انتسب هـ فاجاب ما قبل المحب حرام
أي هو قيمي فاستغنى بوقوع الاسمين بعدما رفوعين عن أن يصرح بنسبه ويقول
أنا قيمي (وأما لا) النافية للوحدة أو للجنس ظاهرا (فتعمل عمل ليس أيضا عند
الحجازين فقط) أي دون تيم (بالشروط المتقدمة في ما) النافية ما عدا الشرط الاول
لان لا لا تفتقران بان الزائدة (وتزيد) لا على ما (بشرط آخر وهو ان يكون اسمها وخبرها
نكرتين نحو لا رجل أفضل منك) فلا تعمل في معرفة فلا يقال لا زيد قائما أو ما قوله
أنكرتها بعد أعوام مضين لنا هـ لا الإدارة ارا ولا الجيران بحيرانا

فتأدر (وأكثر عملها) واقع (في الشعر) ولا تختص به وهذا محال في القطر
واللغة من اختصاصه بالشعر وقد مرادهم أن في الجنس نصا كقوله
تعز فلا شيء على الأرض باقيا هـ ولا وزر بما قضى الله واقيا

(وأما ان) النافية (فتعمل عمل ليس في لغة) أهل (العالية فقط) أي دون غيرهم
(بالشروط المذكورة في ما) النافية ما عدا الشرط الاول أيضا (سواء كان اسمها
معرفة أو نكرة) فلا قول (نحو ان زيد قائما) ومنه قراءة سعيد بن خبير رحمه الله ان
الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم يتخففون أن وكسرها لا لتقاء الساكنين
وتنصب عبادا بالخبرية والمثلية النافية في هذه القراءة هي المثلية في الانسانية والمثلية
في القراءة المشهورة هي المثلية في العبودية فلا مخالفة في المعنى بين القراءةين لتوارد
على محل واحد فاندفع الاعتراض (و) الثاني (سمع من كلامهم أن احد خير من أحد
الا بالعافية) وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلامهم أن ذلك نافع لك
ولا ضار لك (وأما لا) أصلها لا زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معنى النفي
وحركت لا لتقاء الساكنين (فتعمل عمل ليس) باجماع من العرب (بشرط أن يكون
اسمها وخبرها بلفظ الحين) هـ أما انص عليه سيبويه فاحذف عنهم بظا هـ وتبعه
المؤلف وقيل لا يختص به بل باسم الزمان وان لم يكن بلفظ الحين كالساعة والاولان
وهو ظاهر عبارة التسهيل وجزم في السند دور وشرحه بانها تعمل في الحين بكثرة وفي
الساعة والاولان بقلية (و) بشرط أن لا يجمع بين جزئيهما في الكلام (بان يحذف
اسمها) ويذكر خبرها (أو) يحذف (خبرها) ويذكر اسمها فلا يجمع معان لعدم السماع
(والغالب) في كلامهم (حذف الاسم) لان الخبر محط الفساد (نحو فنادوا ولات

لم يبطل عملها وبنوعه
لا يعملونها وان
استوفت الشروط
المذكورة هـ وأما
لا فتعمل عمل ليس
أيضا عند الحجازيين
فقط بالشروط المتقدمة
في ما يزيد بشرط
آخر وهو ان يكون
اسمها وخبرها نكرتين
نحو لا رجل أفضل منك
وأكثر عملها في الشعر
وأما ان فتعمل عمل
ليس في لغة
العالية فقط بالشروط
المذكورة في ما سواء
كان اسمها معرفة
أو نكرة نحو ان زيد
قائما وسمع من كلامهم
ان أحد خير من
أحد الا بالعافية هـ وأما
لا فتعمل عمل ليس
بشرط ان يكون اسمها
وخبرها بلفظ الحين
وبان يحذف اسمها
أو خبرها والغالب
حذف الاسم نحو
فنادوا ولات

حين مناص اي ليس
 الحين حين فرار
 وقرئ ولات حين
 مناص على ان الخبر
 محذوف اي ليس حين
 فرار حيننا لهم
 فصل
 أفعال المقاربة فهي
 ثلاثة أقسام ما وضع
 للدلالة على قرب الخبر
 وهو كاد وكره بفتح
 الراء وكسرها وافتح
 أفصح وأوشك وما
 وضع للدلالة على رجاء
 الخبر وهو وعسى وحري
 وأخلاق وما وضع
 للدلالة على الشروع
 وهو كشر ونحو طفق
 وعلق وأنشأ وأخذ
 وجعل وهذه الأفعال
 تعمل عمل كان فترفع
 المبتدأ وتنصب الخبر
 الا ان خبرها يجب
 أن يكون فعلا مضارعاً
 مؤخر عنها رافعا ضمير
 اسمها غالبا ويجب
 اقترانه بأن ان كان
 الفعل حري وأخلاق
 نحو حري زيد أن
 يقسم وأخذ لولت
 السماء ان تمطر ويجب
 تحذره من أن بعد
 أفعال الشروع نحو
 وطفا

حين مناص) بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف ومناص بمعنى فرار والتقدير
 (اي ليس الحين حين فرار) ويقل عكسه كما أو ما إليه بقوله (وقرئ) في الشواذ
 (ولات حين مناص) برفع حين (على ان الخبر محذوف) والحين اسمها والتقدير (اي
 ليس حين فرار حيننا) موجودا (لهم) عند تناديهم ونزول العذاب بهم وأما قوله
 لطفني علميك للهفة من خائف بيني جوارك حين لات محير
 فارتفع محير على الابتداء أو على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات له محير
 أو يحصل له محير ولات مهولة لعدم دخولها على الزمان

فصل وأما أفعال المقاربة

مصدر قارب وصيغة فاعل بفتح ثالثة قد تأتي بمعنى أصل الفعل وهو المراد هنا (فهو)
 باعتبار ما فيها (ثلاثة أقسام ما وضع للدلالة على قرب الخبر) لاسمى باسمها (وهو)
 ثلاثة (كاد وكره بفتح الراء وكسرها أو الفتح أفصح وأوشك وما وضع للدلالة على رجاء
 الخبر) أي رجاء المتكلم الخبر أي حصول مضمونه سواء رجيه عن قريب أو بعد
 (وهو) ثلاثة أيضا (عسى وحري) بفتح الحاء والراء المهملتين (وأخلاق وما وضع
 للدلالة على الشروع) أي على شروع الاسم في الخبر (وهو كثير) وقد أنشأ بعضهم
 إلى نيّف وعشرين فعلا (نحو طفق) بفتح الفاء وكسرها (وعلق وأنشأ وأخذ
 وجعل) فتسميتها بما قاله مجاز من تسمية الشيء باسم جزئه كسميتهم بالكلام بالكلمة
 كذا قيل والظاهر ان هذا من باب التغليب كالقمرين والهرين (وهذه الأفعال
 تعمل عمل كان) وأخواتها (ترفع المبتدأ وتنصب الخبر) وإنما أفردت بالذكر مع
 مساواتها لها في العمل لاختصاص خبرها بالحكم ليست لخبر كان وأخواتها كما أشار
 إلى ذلك بقوله (ان لا أخبرها يجب أن يكون فعلا مضارعا مؤخر عنها) فلا يجوز تقديمه
 عليها لعدم تصرف أكثرها وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين اسمها مطلقا وهو
 مذهب البرد والسيراقي والفارسي ومنعه الشاويين فيما اقترن فيه الخبر بأن (رافعا
 لضمير اسمها غالبا) كما سأتى فعلم ان خبرها لا يكون إلا جملة فعلية مفعلة بمضارع
 ومحيشة على خلاف ذلك نادر كقوله فابت إلى فهم وما كدت آيبا

وقوله لا تكثرن في عسيت صائما وأما فطلق معها الخبر محذوف أي
 فطلق يسمع معها ويجوز في خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر والمضاف إلى ضمير
 يعود على اسمها كقول الفرزدق وماذا عسى أحتاج يبلغ جهده برفع جهده
 ويروي بنصبه أيضا على الأصل وعنده اهترز المؤلف بقوله غالبا (ويجب اقترانه) أي
 الخبر (بأن ان كان الفعل حري وأخلاق نحو حري زيد أن يقوم وأخولت السماء
 ان تمطر) فلا يجوز حري زيدا يقوم وأخولت السماء تمطر (ويجب تحذره من أن بعد
 أفعال الشروع) لانها الحال وأن تخلص الفعل للاستقبال فيبينها تنافي (نحو وطفا

يخصفان عليهما) وتقول أخذ يقول وجعل ينشد ولا تقول أخذ أن يقول ولا جعل أن ينشد (والأكثر في) خبر (عسى وأوشك الاقتران بأن فهو عسى الله أن يأتي بالفتح وقوله عليه الصلاة والسلام يوشك أن يقع فيه) وتجرد منه قليل وليس بكثير وكان القياس في عسى وجوب اقتران خبرها بأن حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجرد من أن خاص بالشعر وأما أوشك فكان لا أكثر معها الاقتران أنما يظهر حيث جعلت للتبرجى كعسى وأما أن جعلت للمقاربة كما ذهب السوابن ماله ومن تبعه فلا (والأكثر في) خبر (كاد وكرب تجرد من أن فهو وما كادوا يفعلون وقول الشاعر

كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة عند غضوب
واقترانه بها قليل أيضا وليس بكثير وقد اشتهر القول بين الهويين أن كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات حتى جعله المعري لغراف قال
أهوى * هذا العنبر ما هي لفظة * جرت في لساني جرهم ونود
إذا استعملت في صورة الحمد أثبتت * وان أثبتت قامت مقام جود
والصحيح أنها كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات ولا ينافي قوله وما كادوا يفعلون قوله فذبحوها لأن معنى الكلام أنهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين إلى الذبح بناء على التعمينات الصادرة عنهم

فصل في النوع الثاني من النواسخ

(وأما ان وانحواتها) وتسمى الأحرف المشبهة بالفعل ولها صمد الكلام الآن المفتوحة (فتنصب المبتدأ) المسند إليه (ويسمى اسمها وترفع الخبر) على الأصح (ويسمى خبرها وهي ستة أحرف) عملها متحد ومعناها مختلفة (ان) بالكسر والتشديد (وان) بالفتح والتشديد (وهما) موضوعان (لتوكيد النسبة) بين الجزئين إذا كان الخاطب عالما بها (و) لتوكيد (نفي النسبة عنها) إذا كان شاكا فيها وتوكيد نفي الانكار عنها إذا كان جاحدا لها (فهو قوله تعالى فان الله غفور رحيم) فهو (قوله) تعالى (ذلك بأن الله هو الحق) والفرق بينهما أن ان المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه بخلاف ان المفتوحة فانها مع اسمها ونحوها في تأويل المفرد ولهذا لا بد ان يتقدم عليها عامل (وكأن للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف لتركيها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتأكيـد (فحو كأن زيد الأسد) أصله ان زيدا كاسمه فقد تمت الكافي على أن لفادة التشبيه من أول وهلة وفقت هزة ان لفظا وصارتا كلمة واحدة ولهذا لا تعلق الكافي بشئ (ولكن للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نبوته أو نفيه (فحو) قولك (زيد شجاع) فهذا أبوهم نبوت الكرم له لأن من سمية الشجاع الكرم فرفعت ذلك التوهم بقولك (لكنه بخيل) وكذا تفعل في النفي تقول ما زيد عالم بالكنهه صالح وقد تأتي للتوكيد نحو لو جاءني زيد

يخصفان عليهما
والأكثر في عسى
وأوشك الاقتران
بأن فهو عسى الله أن
يأتي بالفتح وقوله عليه
الصلاة والسلام
يوشك أن يقع فيه
والأكثر في كاد وكرب
تجرد من أن فهو وما
كادوا يفعلون وقول
الشاعر
كرب القلب من جواه
يذوب * حين قال
الوشاة عند غضوب
فصل في
وأخواتها فتنصب
المبتدأ ويسمى اسمها
وترفع الخبر ويسمى
خبرها وهي ستة
أحرف ان وان وهما
لتوكيد النسبة ونفي
الشك عنها نحو قوله
تعالى فان الله غفور
رحيم وقوله ذلك بأن
الله هو الحق وكأن
للتشبيه المؤكد نحو
كأن زيد الأسد ولكن
لأن استدراكه فزيد
شجاع لكنه بخيل

أكرمته لكنه لم يجزئ (وليت للفتى) وهو طالب ما لا طمع فيه (فحوليت الشباب عائد) فان عوده بعد المشيب مستحيل أو ما فيه عسر أقول من لم يرج ما لا ليت لي ما لا فأج منه ويمنع ليت غدا يجي فانه واجب المجيء (ولعل للترجي) في الشيء المحبوب (فحولت زيدا قادم وللتوقع) أي الاشفاق من الشيء المكروه (فحولت عمرا هالك) ولو غير بالاشفاق لكان أولى لان التوقع صادق بها ولا يكون الا في الممكن وقد تأق للتعليل فحولت زيدا (ولا يتقدم خبر هذه الاحرف عليها) ولو ظرفا ومجرورا فلا يقال قائم ان زيدا ولا عندك أو في الدار ان زيدا الضعفاء في العمل بعدم تصرفها لان عملها بالحل على الافعال فلم تقو قوتها (و) لهذا (لا يتوسط بينها وبين اسمها) فلا يقال ان قائم زيدا او اذا امتنع هذا امتنع ما قبله من باب أولى لان امتناع الاسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس (الا اذا كان) الخبر (ظرفا أو جارا ومجرورا) فانه يجوز (فحولت زيدا انكالا) وهو (ان في ذلك لعدة) لاجل التوسع في الظرف والمجرور كما مر مع تأخرهما عن العامل بل قد يجب ذلك لعارض فحولت في الدار صاحبها ولا يلزم من جواز توسعه اذا كان ظرفا بقرينة تقدمه على هذه الاحرف اذ لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره وكما يمنع تقديم خبرها عليها يمنع تقديم معموله فلا يقال اليوم اني ذاهب واعلم ان لفظة ان اذا وقعت في الكلام وأردت ان تعلم انها مكسورة أو مفتوحة وهل كسر ما جاز أو واجب فاحفظ هذا الضابط وهو كل موضع لا يجوز فيه ان يسد المصدر مسددا ومعمولها واجب فيه كسر ما وان وجب فيه ذلك تعين فتحها ويجوز الفتح والكسر ان صح الاعتباران وقد ذكر المؤلف رحمه الله من صور هذا الضابط مسائل فقال (وتعين ان المكسورة في الابتداء) أي في ابتداء كلام المتكلم أو في وسطه اذا كان ابتداء كلام آخر لكونه موضع الجملة الحقيقية (فحولت انا انزلنا) أو حكما (و) ذلك (بعد الا التي يستفتح بها الكلام نحو الا ان أولياء الله لا تخوف عليهم) تعين في أول الجملة الواقعة (بعد حيث) ونحوها مما هو ملازم للزيادة الى الجملة كاذ (فحولت حيث ان زيدا جالس) لان حيث لا تضاف الا الى الجملة وأن المفتوحة مع معمولها في تأويل المفرد كما مر بخلاف الواقعة في اثناء الجملة فهو جليست حيث اعتقادي انه مكان حسن قال ابن هشام وقد أطلع الفقهاء وغيرهم بفتح أن بعد حيث وهو محسن فاحش اه وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح وبه صرح صاحب المتوسط ويجوز لبعض العلماء الوجهين بعدها كما بينته في شرح القسطن (وبعد القسم) أي الاسم المقسم به بجوابه سواء وجدت اللام في خبرها نحو والعمران اني نحسرا ولا (نحو) حم (والكتاب المبين انا انزلناه) لان جواب القسم لا يكون الا جملة (وبعد القول) في أول الجملة المحكية به (فحولت اني عبد الله) لان معمول القول لا يكون الا جملة بخلاف الواقعة في اثنائها فهو قال زيد

وليت للفتى نحو ليت
الشباب عائد ولعل
للترجي فحولت زيدا
قادم وللتوقع فحولت
عمرا هالك ولا يتقدم
خبر هذه الاحرف
عليها ولا يتوسط بينها
وبين اسمها الا اذا
كان ظرفا أو جارا
ومجرورا فحولت زيدا
انكالا ان في ذلك
لعدة وتعين ان
المكسورة في الابتداء
نحو انا انزلناه وبعد
الا التي يستفتح بها
الكلام نحو الا ان
أولياء الله لا تخوف
عليهم وبعد حيث
نحو جليست حيث
ان زيدا جالس وبعد
القسم نحو والكتاب
المبين انا انزلناه وبعد
القول نحو قال اني
عبد الله

اعتقادي أن عمرافاضل (و) تبين أيضا (إذا دخلت اللام) الابتدائية (في خبرها
 نحو) أن الله اعفوزرحيم ومنه اللام المعلقة للعامل عن الفعل نحو (والله يعلم أنك لرسوله
 والله شهيد أن المنافقين كاذبون) فاللام علقية فعل العلم والشهادة أي منعتهما
 من التسليم على لفظ ما بعدهما فصارتا مبتدأ فلهذا وجب الكسر
 ولولا اللام لو جوب الفتح ومن المواضع التي يجب فيها الكسر أن تقع في أول المفعول نحو
 جاء الذي أنه فاضل وفي أول المصفة فهو جاء في رجل أنه فاضل وفي أول الجملة المخبر بها
 عن اسم عن خبره أنه فاضل (وتبين أن المقتضية إذا دخلت محل الفاعل نحو أولم
 يكفهم أنا أنزلناه) لوجوب كون الفاعل مفردا ولهذا أوجبوا التثنية بدلو الشرطية نحو
 ولو أنهم صدقوا (أو) دخلت (هل نائب الفاعل نحو قل أوحى إلى أنه استمع نفر من
 الجن) لوجوب كون النائب كذلك (أو) محل المفعول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم
 بالله) لوجوب كون المفعول مفردا (أو) محل المبتدأ فهو من آياته أنك ترى الأرض
 خاشعة) لوجوب كون المبتدأ كذلك ولهذا أوجبوا الفتح بدلو الأسماء نحو ولا
 أنك منطلق (أو) دخلت عليها حرف الجر فهو ذلك بأن الله هو الحق) لأن حرف الجر
 لا يدخل إلا على مفرد أو كانت مجرورة بالاضافة فهو أنه بحق مثل ما أنكم تنطقون
 أو خبرا عن اسم معنى فهو اعتقادي أنه فاضل أو موطوعة على شيء مما تقدم أو بدلا منه
 فهو إذ كروا نهي التي أنهت عليكم وأني فضلتكم ونحو (وإذا بعدكم الله أحدى
 الطائفتين أنها لكم) ويجوز الأمران (أي كسر هزة) ان وفتحها في محل الصالح للمفرد
 والجملة كما إذا وقعت (بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوءا إلى قوله فانه عفو رحيم)
 فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ومعنى فهو عفو رحيم والفتح على جعل أن مع
 معروا ما مبتدأ أو خبر مبتدأ والمعنى فالتغفران والرجة أي حاصلا أن أو فالتحصيل
 التغفران والرجة (وبعد إذا القياسية) إذا لم يكن مع اللام الابتدائية (نحو خرجت فإذا
 أن زيدا قائم) والفتح على تأويلها بجملة مرفوعة بالابتداء والخبر محذوف أي عاد القيامه
 حاصل والكسر على عدم التأويل أي فإذا هو قائم قال ابن مالك وهو أولى لأنه لا يجوز
 إلى تأويل أما إذا كان معها اللام فيجب الكسر نحو خرجت فإذا ان الشمس لطالعة
 (و) كما يجوز الأمران (إذا وقعت في موضع التعديل نحو) أنا كامن قبل (ندعوه أنه
 هو البر الرحيم) فالكسر على أنه تعليل مستأنف والفتح على تقديمه للام العلة أي لأنه
 (و) مثله (ليبين أن الحمد والثناء لك) والكسر أرجح ويجوز الأمران أيضا إذا وقعت خبرا
 عن قول ووقع خبرها قولاً وفاعل القولين واحد نحو أول قولي أني أحمد الله فالكسر
 على معنى قولي هذا اللفظ المفتح باني فلا يصدق على خبر هذا اللفظ والفتح على
 معنى أول قولي حمد الله فيه صدق على أي قول تضمن حمدا فلولم يقع خبرا عن قول نحو
 على أني أحمد الله وجب فتحها أولم يخبر عنها بقول نحو قولي أني مؤمن أو اختلف

وإذا دخلت اللام
 في خبرها فهو والله
 يعلم أنك لرسوله والله
 شهيد أن المنافقين
 كاذبون وتبين أن
 المقتضية إذا دخلت
 محل الفاعل نحو أولم
 يكفهم أنا أنزلناه أو محل
 نائب الفاعل نحو قل
 أوحى إلى أنه استمع
 نفر من الجن أو محل
 المفعول نحو ولا تخافون
 أنكم أشركتم بالله أو
 محل المبتدأ فهو من
 آياته أنك ترى الأرض
 خاشعة ودخل عليها
 حرف الجر فهو ذلك بأن
 الله هو الحق ويجوز
 الأمران بعد فاء الجزاء
 نحو من عمل منكم سوءا
 إلى قوله فانه عفو رحيم
 أو بعد إذا القياسية
 نحو خرجت فإذا ان
 زيدا قائم وكذلك إذا
 وقعت في موضع
 التعديل فمؤيد
 أنه هو البر الرحيم
 وليست أن الحمد
 والثناء لك

القائد نحو قولي ان زيدا عبد الله وجب كسرهما (وندخل لام الابتداء بعد ان
 المكسورة) فتزداد الجملة تأكيدها (فقط) أي دون سائر أفعالها (على) واحد من
 (أربعة أشياء) الأول (على خبرها بشرط كونه مؤنرا) فلو قدم نحو ان لدينا انكالا
 لم ندخله اللام (مكتبا) غير ماض متصرف خال من قد فلو كان مع تأخره منفيا نحو ان
 زيد لم يقم لم ندخل عليه كماله كان مع ذلك ماضيا متصرفا خاليا من قد نحو ان زيد اقام
 ولا فرق في دخولها في الخبر بين أن يكون مفردا (نحو ان ربنا لسريع العقاب وانه
 لغفور رحيم) أو ظرفا (نحو ان زيدا عندك أو شبهه) نحو وانك لا تلي خلق عظيم أو جملة
 اسمية (نحو ان زيدا أبوه قائم أو فعلية مصدرية (نحو ان ربنا لا يحكم بينهم
 أو ماض غير متصرف نحو ان زيدا العسى ان يقوم أو ماض متصرف مقرون بقدر نحو ان
 زيد قد سمى (و) الثاني (على اسمها بشرط أن لا يلي ان اما بأن (يتأخر عن الخبر)
 الذي هو ظرف أو شبهه (نحو ان في ذلك لبرة) وان عندك لزيد أو عن مهول الخبر
 نحو ان فيك لزيد اراغب وانما الشرط ذلك مثلا يجمع بين حرفي تأكيده (و) الثالث
 (على ضمير الفصل) هي صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله
 ذلك (نحو ان هذا هو القصص الحق) سمي بذلك لفصله الخبر عن احكامه الصفة وذلك
 فيما يصلح لها ثم اتسع فأدخل فيما لا يلبس فيه والسكون في يسميه عمادا لانه يعتمد عليه
 في تأدية المعنى أو في فصل الخبر عن الصفة ولا عمل له من الاعراب عند التحليل لانه
 عنده حرف وقيل هو اسم لا عمل له من الاعراب كاسم الفعل وقيل محله بحسب ما بعده
 وقيل بحسب ما قبله (و) الرابع (على مهول الخبر بشرط تقدمه على الخبر) ولم يكن
 حالا وصلا حية الخبر لدخول اللام عليه (نحو ان زيدا اضراب) وان في الله ارا عندك
 زيد اجالس فلو تأخر عن الخبر لم يزد دخولها عليه نحو ان زيدا اجالس عندك كماله كان
 مع تقدمه حالا أو الخبر غير صالح للام نحو ان زيدا ارا كباية لسان وان عمرا خاله اضراب
 وهذه اللام تسمى اللام المزحاة بالقاف أو بالفاء لانها آخذة على المبتدأ فزحلت
 مع ان الخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيده (وتتصل ما الزائدة به من الحرف) الستة
 (فيصل عملها) لان ما قد أزلت اختصاصها بالاسماء فوجب افعالها ولها اسم
 ما هذه كافة لكفها ما اتصلت به عن العمل وتسمى أيضا المهيضة لانها هيأت هذه
 الحرف للدخول على الافعال (نحو انما الله واحد) مثال لا همال ان المكسورة
 ودخولها على الاسم ونحو (قل انما يوحى الي) مثال لدخولها على الفعل ونحو
 (انما لكم الله واحد) مثال لا همال ان المفتوحة ودخولها على الاسم ومثال
 دخولها على الفعل نحو افسبتم انما خلقناكم عبثا ونحو (كانما زيد قائم) مثال
 لا همال كان ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل كانما يساقون الى الموت
 (و) نحو (لكنا زيد قائم) مثال لا همال لكن ودخولها على الاسم ومثال دخولها

وندخل لام الابتداء
 بعد ان المكسورة
 فقط على أربعة أشياء
 على خبرها بشرط كونه
 مؤنرا مشتملا نحو ان
 ربنا لسريع العقاب
 وانه لغفور رحيم وعلى
 اسمها بشرط أن يتأخر
 عن الخبر نحو ان في
 ذلك لبرة وعلى ضمير
 الفصل نحو ان هذا هو
 القصص الحق وعلى
 مهول الخبر بشرط
 تقدمه على الخبر نحو
 ان زيدا اضراب
 وتتصل ما الزائدة به من
 الحرف فيصل عملها
 نحو انما الله واحد
 قل انما يوحى الي انما
 لكم الله واحد كانما
 زيد قائم ولكننا زيد
 قائم

على الفعل قوله **و** ولكنما أسعى لمجد مؤنل **و** (و) نحو (لعلما زيد قائم) مثال لا إعمال
 لعل ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل قوله **لعلما**
 أعضاء لك الذار الحمار المقيدا **و** ولا يستثنى من هذه الأحرف (الليت فيجوز فيها
 الإعمال) لأنها لم يزل اختصاصها بالاسماء باتصال ما بها (والإعمال) إنما قابا نحواتها
 (نحو ليتما زيد قائم بنصب زيد ورفع) وقد روي بها قوله **قالت** ألا ليتما هذا الحمام لنا
 بروي برفع الحمام على إعمال ليت وبنصبه على إعمالها **هـ** إذ مذهب الجمهور ومن
 النفاة من يجوز إعمال البقية قياسا على ليت فان الإعمال لم يسمع إلا فيها ومنهم من
 قاس عليها لعل وحدها ومنهم من قاس معها ان **قال** بعض شراح الألفية ولا يصح
 القياس في شيء من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها واحتراز المؤلف
 بالزيادة عن الموصولة فإنها لا تبطل عمل هذه الأحرف نحو **أعجبون** إنما غدهم به وقوله
ولكن ما يقتضي فسوف يكون **و** ومثلهما ما المصدرية نحو **أعجبني** أن ما فعلت حسن
 أي أن فعلنا حسن (وتخفف ان المكسورة) **هـ** مرة عند البصريين لثقل التشديد
 وكثرة الاستعمال (فيكثر إعمالها) أي إبطال إعمالها في ما به لها مبتدأ أو خبر (نحو
 ان كل نفس لها عليها حافظ) بتخفيف ما ذهبي زائدة وإعمال ان هو القياس لزوال
 اختصاصها بالاسماء ولقوات بعض وجودها مشابها لفعل كفتح الآخر وكونها على
 ثلاثة أحرف وإذا خففت جاز دخولها على كل فاسخ ولا تدخل على غيره إلا نادرا لان
 الأصل دخولها على المبتدأ والخبر فإذا فات ذلك اشترط أن لا يغوت دخولها على
 ما يقتضي المبتدأ والخبر رهابة للأصل بحسب الامكان والاكثر كون الناسخ ماضيا
 (ويقل إعمالها) استعمالها بالتحكم الأصلي فيها (نحو وان كل لسان ليوفينهم في قراءة من
 خفف ان ولما في الآيتين) أي هذه والتي قبلها فان خففة من الثقلية وكل اسمها
 واللام في السلام الابتدأ وما نكره خبر ان وليوفينهم بحواب لقسم محذوف والتقدير
 وان كل لسان أوجب والله ليوفينهم وقرئ بتشديد لسا في الآيتين وتخفيف ان فلما
 بمعنى الا وان نافية وكل في الثانية منصوب باخمار أرى (وتلزم اللام) الابتدائية
 (في خبر ما إذا أهلت) ولم يظهر المعنى لأنها لما أهلت صارت صورها صورة ان النافية
 فجىء باللام لئلا يشتبه كل من معنى النفي والاثبات بالآخر وأما إذا أهلت أو أهلت
 وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي لم تلزم اللام بل قد يجب تركها نحو ان
 زيد ان يقوم هذا مذهب ابن مالك ومن تبعه وأما ابن الحاجب فيوجب اللام بعدها
 أهلت أو أهلت وهي في الأول للفرق والثاني لا طراد الساب على ستن واحد (وان
 خففت أن المفتوحة) **هـ** مرة (بقي إعمالها) وجوبا (ولكن يجب) في غير ضرورة (أن
 يكون اسمها ضمير الشأن وان يكون) مع ذلك (محذوفا) إذ لو لم تعمل للزم ترجيح
 الأضعف على الأقوى وذلك لان مشابهة ان المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة

والعلماء زيد قائم
 ليت فيجب وزفيتها
 الأعمال والأعمال نحو
 ليتما زيد قائم بنصب
 زيد ورفع وتخفف
 ان المكسورة فيكثر
 إعمالها نحو ان كل نفس
 لها عليها حافظ ويقل
 إعمالها نحو وان كل
 لسان ليوفينهم في قراءة
 من خفف ان ولما
 في الآيتين وتلزم
 اللام في خبر ما إذا
 أهلت وان خففت
 ان المفتوحة بقي
 إعمالها ولكن يجب
 ان يكون اسمها ضمير
 الشأن وان يكون
 محذوفا

المكسورة وقد سمع افعال المكسورة الخفيفة في سعة الكلام ولم يسمع افعال المفتوحة الخفيفة فأوجبوا افعالها وانما قدروا اسمها ضمير بشأن لانهم وجدوها داخلية على افعال غير ناسخة وقد تقدم ان المكسورة لا تدخل عليها قياسا لثلاثتها تخرج عن أصل وضعها بالجملة فوجب افعال المفتوحة في ضمير الشأن مقدرا لتكون داخلية على جملة اسمية فتعبري على السنن السابقة وانما أوجبوا حذفها لان أن المفتوحة قد أثرت في المعنى بتغييره من الجملة الى المفرد فأوجبوا تغييرها في اللفظ لا بحمل أن يطابق اللفظ المعنى (ويجب) في غير ضرورة (أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية لتسكون الجملة مفسرة لضمير الشأن (فهو علم ان سيكون) هذا مذنب ابن الحجاج ومن تبعه وأما ابن مالك فظاهر كلامه كالمعنى ان الشرط كون اسمها في الغالب ضمير واحد واسواء كان ضمير الشأن أم غممة الجملة الواقعة خبرا ان كانت اسمية أو فعلية مبدوءة بفعل جامد أو متصرف متضمن دهاء لم يحتج الى فاصل والواجب فصلها من أن يعرف تنقيس أو تقي أو قد أول (واذا خففت كأن بقي افعالها) وجوبها عند الجملة من استعصا باللام وحلا لما على ان المفتوحة لكن تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وان اسمها لا يلزم كونه ضمير بشأن ولا حذفه كما يرشد الى ذلك قوله (ويجوز حذف اسمها وذكره) في اللفظ لكنه قليل (كقوله) كأن طيبة تعطوا الى وارق السلم) يروي برفع طيبة على ان اسمها محذوف وينصبها على حذف الخبر ويجوز عا على جعل ان زائدة بين الجار والمجرور واذا كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم يحتج الى فاصل والواجب الفصل بلم أو قد ويجوز الزحزحة وبنى ابن الحجاج الغناء ما بل جعله ابن الحجاج هو الافصح (واذا خففت لا يمكن وجوب افعالها) لزال اختصاصها بالاسماء ولا نهيا لضعف من كان في مشابهة الفعل واذا خففت جاز دخول الواو الماطفة عليها للفرق بينها وبين لكن الماطفة فان هذا لا يجوز دخول الواو عليها وأجاز الانحش ويونس افعالها قال الرضى ولا أعرف له شاهدا

فصل في الكلام على لا العامة عمل ان بالجملة علمها ولا على ثلاثة أقسام فاعلم ففقتص باضارع وتجزئة وزائدة دخولها في الكلام نحو وجوها ونافية وهي نوعان داخلية على معرفة وستأتي وعلى منكرة وهي ضربان عامة عمل ليس وقد تقدمت وعامة عمل ان وتسمى لا التبرئة واليهما أشار بقوله (وأما لا التي لنفي الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لا يخرج عنه فرد من أفراده بخلاف العامة عمل ليس فانها وان نعت الجنس لكن على سبيل الاحتمال والظهور (وتعمل) هذه (عمل ان فتنبص الاسم) الذي هو المبتدأ لفظا أو محلا (وترفع الخبر) الذي كان خبر المبتدأ على انه خبرها لانها التاكيد النفي وان التاكيد لا يحاسب فعملت على ان جملة النقيض على النقيض كما يحمل النظير على النظير وكان القياس أن

ويجب أن يكون خبرها جملة تعلم أن سيكون واذا خففت كأن بقي افعالها ويجوز حذف اسمها وذكره كقوله * كأن طيبة تعطوا الى وارق السلم واذا خففت لا يمكن وجوب افعالها وأما فصل في الجنس لا التي لنفي الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص وتعمل عمل ان فتنبص الاسم وترفع الخبر

بشرط أن يكون
اسمها وخبرها نكرتين
وأن يكون اسمها
متصلا بها فان كان
اسمها مضافا أو مشبها
بالمضاف فهو مذهب
منصوب نحو لا صاحب
علم محقوت ولا طالما
جدا لا حاضر والمشبّه
بالمضاف هو ما اتصل به
شيء من تمام معناه وان
كان اسمها مفردا بنى
على ما ينصب به لو
كان مضافا ونعني بالمفرد
هنا وفي باب النداء
ما ليس مضافا ولا مشبها
بالمضاف وان كان
مثنى أو جمع وان كان
مفردا أو جمع تكسير
بنى على الفتح نحو لا
رجل حاضر ولا رجال
حاضرون وان كان
مثنى أو جمع مذكر
المساكن بنى على الياء
نحو لا رجلين في الدار
ولا رجلين في السوق
وان كان جمع مؤنث
بنى على الكسرة
نحو لا مسلمات حاضرات
وقد بنى على الفتح
في التكررت لا نحو
لا رجل ولا فتحة باز
في التكررت الأولى الفتح
والفتح وان فتحها جاز في الثانية ثلاثة أوجه

لا تهل كما مر لكنهم أخرجهما عن الأصل وأعملوها (بشرط) اجتماع أمور أربعة (أن
يكون اسمها وخبرها نكرتين) أما تنكير الاسم فإنه يدل على عمومته بوقوعه في سياق
النفي وأما تنكير الخبر فإنه لا يخبر بالمعرفة عن النكرة (وان يكون اسمها متصلا بها)
لفظا ووقعا. يدري أن يكون مقادما على خبرها المضاف إليها في العمل لأنها فرع الفروع فلم
يتوسه وافيهما ولأن عملها على خلاف القياس كما مروا لا يدخل عليها جازا فاذ وجدت
هذه الشروط الأربع وجب عملها ان لم تنكر روبا لاجاز (فان كان اسمها مضافا)
الى نكرة (أو مشبها بالمضاف) في تعلقه بشيء هو من تمام معناه (فهو مذهب منصوب)
لفظا أو وقعا لا اول (نحو لا صاحب علم محقوت و) الثاني نحو (لا طالما جدا لا حاضر
والمشبّه بالمضاف هو ما اتصل به شيء) هو (من تمام معناه) أي المشبه كالنال المذكور
فان جدا لا يتعلق بطا العاجب لا يتم معنى طاله ابداً وانه كما أن المضاف يتعلق بالمضاف اليه
بحيث لا يتم معناه ابداً وانه والشيء المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كنه المثل ومرفوعا
نحو لا حسنا وجهه مذهبوم ومجوزا نحو لا خيرا من زيد عندنا (وان كان اسمها مفردا
بنى على ما) كان (ينصب به) المفرد (أو كان معربا) قبل دخول لا عليه (ونعني)
معاشرا الخ. (بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافا ولا مشبها بالمضاف) الاولى به
(وان كان مثنى أو جموعا) فانه مفرد هنا وانما قال هنا وفي باب النداء لان المفرد في باب
الاعراب يقابله المثنى والجموع وفي باب العلم يقابله المركب وفي باب المبتدأ والخبر
يقابله الجملة وشبهها وفي باب لا والنداء يقابله ما ذكره هنا (وان كان مفردا) أي موحدا
لفظا ومعنى أو لفظا فقط (أو جمع تكسير) مذكرا أو مؤنث (بنى على الفتح نحو لا رجل
حاضر) ولا قوم في الدار (ولا رجال حاضرون) ولا هنود حاضرات (وان كان مثنى أو
جمع مذكر مساكن بنى على الياء) نيابة عن الفتحة (نحو لا رجلين في الدار) مثال للمثنى
(ولا قائمين في السوق) مثال للجمع (وان كان جمع مؤنث مساكن بنى على الكسرة) بلا
تنوين (نحو لا مسلمات حاضرات) اسمها باللام بل كان القياس وجوب التكسير
(وقد بنى على الفتح) نظرا للأصل في بناء المركبات وهو أولى للفرق بين حركته معربا
وحركته مبنيًا وقد روى بالوجهين قوله في ذلك ولا لئلا للشيب و و غابني اسم
لا اذا كان مفردا لضمه معني من فان لا رجل بحواب لمن قال هل من رجل في الدار
فكان الواجب ذكرها في الجواب ليطابقة الا أنه استغنى عنها بذكرها في السؤال
وقد تقدم ان الاسم اذا تضمن معنى التحريف بنى وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء
على حركة أو حرف استحققتها النكرة في الأصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمشبّه به
لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الأصل أعني
الاعراب (واذا تكررت لا) مع مفرد نكرة (نحو لا حول ولا قوة) الا بالله (جاز) لك
(في النكرة الاولى الفتح والرفع فان فتحها جاز) لك (في) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه

الفتح) على أعمال لا الثانية كالأولى والثانية مضافة على الأولى عطاف مفرد على مفرد ونحو لا محذوف أى لا حول ولا قوة موجودان إلا بالله أو عطاف جملة على جملة أى لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله حذف الخبر من الأول استغناء عنه بالثاني (والنصب) على جعلها زائدة لتأكيدها النفي وعطاف ما بعدهما على محل اسم لا قبلها فإن محذوفه نصب والبناء عارض أو على لفظه وإن كان مبنيا للمشابهة بحركته حركة الأعراب والكمال حينئذ جملة واحدة (والرفع) على تقديرها زائدة وعطاف ما بعدهما على محل لا الأولى مع اسمها فإن عملها رفع بالابتداء أو على أعمالها عمل ليس (وإن رفعت) النكرة (الأولى) بالابتداء والغيت لا لتكرارها أو على أعمالها عمل ليس (جاء ذلك في) النكرة (الثانية وجهان الرفع) بتقدير لا الثانية زائدة وعطاف ما بعدهما على ما قبلها أو على أعمالها عمل ليس (والفتح) على أعمالها وعطاف ما بعدهما على ما قبلها من عطاف مفرد على مفرد أو جملة على جملة ويمتنع النصب في النكرة الثانية لانتفاء المحوز له (وإن عطفت) على اسم لا (ولم تتكرر) لا مع الأعطوف (وحيث فتح النكرة الأولى) لأن المحوز لا عملها هو تكرارها وقد انتفى فوجب المصير إلى الأصل وهو البناء (وجاز في) النكرة (الثانية الرفع) بالعطاف على محل لا الأولى مع اسمها (والنصب) بالعطاف على محل اسم لا أو على لفظه (نحو لا حول) بالبناء على الفتح (وقوة) بالرفع (وقوة) بالنصب وقد روي بهما قوله فلا أبوابنا مثل مروان وابنه ويمتنع الفتح لعدم تكرار لا (وإذا نعت اسم لا مفردا) المبني معها على الفتح (نعت مفرد) متصل باسمها وهذا معنى قوله (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل) وذلك (نحو لا رجل طريف جالس جاز) للثالث (في النعت) ثلاثة أوجه كما إذا تكرر لا مع النكرة (الفتح) على أن الصفة من تسمية الموصوف بأن ركبا وجعلها اسما واحدا ثم حى بملائي المجموع (والنصب) جلا على محل اسم لا أو على لفظه (والرفع) جلا على محل لا مع اسمها وكالمثال المذكور فحولا ماء بارد أعندنا وانما جاز الوصف بالماء فيه مع أنه جامد لأن الجامد إذا وصف بمشتق صح الوصف به وهو هنا كذلك (فان فصل بين النعت والمنعوت) الذي هو اسم لا (فاصل أو) لم يفصل لكن (كان النعت غير مفرد) بأن كان مضافا أو شبيها به أو كان مفردا والمنعوت غير مفرد (جاز الرفع والنصب فقط) أي دون الفتح لتعذرهما لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشيء واحد (نحو لا رجل جالس طريف) بالرفع (وطريقا) بالنصب وهذا مثال للفصل (و) (نحو لا رجل طالعا) بالنصب (وطالع) بالرفع (جبالا حاضر) مثال للنعت غير المفرد ونحو لا غلام سفر طريف وطريقا أعندنا (وإذا جهل خبر لا) بأن لم يعلم بعد الحذف (وجب ذكره) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد لأن حذف ما لم يعلم يلزم منه عدم الفساد والعرب مجمعون على ترك التكميل بما لا فائدة فيه (كالمثلنا وكقوله عليه

الفتح والنصب والرفع
وإن رفعت الأولى
جاء ذلك في الثانية
وجهان الرفع والفتح
وإن عطفت ولم تتكرر
وجب فتح النكرة
الأولى وجاز في الثانية
الرفع والنصب نحو
لا حول وقوة وقوة
وإذا نعت اسم لا مفردا
نعت مفرد ولم يفصل
بين النعت والمنعوت
فاصل نحو لا رجل
طريف جالس جاز
في النعت الفتح
والنصب والرفع فإن
فصل بين النعت
والمنعوت فاصل أو
كان النعت غير مفرد
جاز الرفع والنصب
فقط ونحو لا رجل
طريف
جالس
وطريقا ولا رجل
طالع جبالا
حاضر وإذا جهل خبر
لا وجب ذكره كما
مثلهنا وكقوله عليه

الصلاة والسلام لا احداً غير من الله واذا علم من سياق أو غيره (فالاكثر حذفه)
استغناء عن ذكره بالعلم به (نحو) ولوترى اذ فرعوا (فلا فوت) ففوت اسم لا وخبرها
محذوف تقديره (أي لهم) ولولا كرجاز (و) كذا حال قالوا (لا ضير أي علمنا ونحو
لا حول ولا قوة أي) موبخودان (لنا) وأما بنو قنيم فانهم يوجبون حذفه حين العلم به
وهذا كما لا يخفى لا يقتضي وجوب الحذف (فان دخلت لا على معرفة أو) على نكرة
لكن (فصل بينها وبين اسمها واجب) في الصورتين (اهما لها) أما في الاولى فلانها
لا تعمل في المعارف لانها وضعت لنفي النكرات وأما في الثانية فلانها عاملي ضيف
لا يتصرف في معوله بتمقديم ولا تأخير فاذا وقع فصل رجع الى الاصل وهو الرفع كما قال
(و) وجب (رفع ما بعدهما على أنه مبتدأ وخبره) وجب أيضاً فيهما (تكرارها نحو
لا زيد في الدار ولا عمرو) مثال التكرارها مع المعرفة (و) نحو (لا في الدار رجل ولا
امرأة) مثال التكرارها مع النكرة واستغناء من تشبه ان المراد بالتكرار ان قد كرر
معرفة أخرى او نكرة أخرى معطوفة على الاول لأن يكرر الاول بعينه وانما وجب
التكرار في الصورتين لوقوع كل منهما جواباً عن سؤال مقدر فقصدها المطابقة بين
الجواب والسؤال فقوله لا في الدار ولا امرأة جواب لمن قال أي في الدار رجل أم امرأة
وكذا قولك لا زيد في الدار ولا عمرو جواب لمن قال أزيد في الدار أم عمر وفجاءوا الجواب
مشاكل للسؤال وأما قولهم قضية ولا بأحسن لها فقول على حذف مضاف أي ولا
مثل أبي حسن لها ومثل نكرة لا يعرف بالاضافة الى المعرفة لتوابعه في الابهام وبهذا
يجاب عن قوله عليه الصلاة والسلام اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك
قيصر فلا قيصر بعده

فصل في الكلام على النوع الثالث من النواسخ وهي أفعال القلوب وما
الحق بها (وأما ظن واخواتها فانها تدخل بعد استيفاء فاعلها) أي أخذتها فاعلها
(على المبتدأ والخبر) لبيان ان النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم أو الظن فانك اذا
قلت زيد قائم احتمل ان يكون الحكم منك عن علم وان يكون عن ظن فاذا قلت
علمت زيد قائم علم أنه عن علم أو ظننت زيد قائم علم أنه عن ظن وكذا اسائر الأفعال
(فتنصبها على انها مفعولان لها) وهذا النوع ليس من المرفوعات وانما ذكره تنبيها
لاقسام النواسخ (وهي نوعان أحدهما أفعال القلوب) أي أفعال تتعلق بالقلوب
وتصدر عنها إلا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة وليس كل فعل قلبي يتعدى لثنين
بل القلبي ثلاثة أنواع ما لا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر وما يتعدى لواحد كعرف
وفهم وما يتعدى لثنين واليه الإشارة بقوله (وهي) أربعة عشر فعلا (ظننت
وحسبت وخطت ورأيت وعلمت وزعمت وجعلت وجمعت وعددت وهب ووجدت
والغيت ودريت وتعلم بعرف اعلم) وقد أشار الى أمثلتها على طريقة ألف والنشر

الصلاة والسلام
لا احداً غير من الله
واذا علم فالاكثر حذفه
نحو فلا فوت أي لهم
ولا ضير أي علمنا ونحو
لا حول ولا قوة أي لنا
فان دخلت لا على
معرفة أو فصل بينها
وبين اسمها وجب
اهما لها أو رفع ما بعدها
على أنه مبتدأ وخبر
وتكرارها نحو
لا زيد في الدار ولا عمرو
ولا في الدار رجل ولا
امرأة
فصل في الكلام على
النوع الثالث من النواسخ
وهي أفعال القلوب وما
الحق بها (وأما ظن واخواتها فانها
تدخل بعد استيفاء فاعلها
أي أخذتها فاعلها
(على المبتدأ والخبر) لبيان ان النسبة
الواقعة بينهما ناشئة من العلم أو
الظن فانك اذا قلت زيد قائم
احتمل ان يكون الحكم منك عن علم
وان يكون عن ظن فاذا قلت علمت
زيد قائم علم أنه عن علم أو
ظننت زيد قائم علم أنه عن ظن
وكذا اسائر الأفعال (فتنصبها على
انها مفعولان لها) وهذا النوع ليس
من المرفوعات وانما ذكره تنبيها
لاقسام النواسخ (وهي نوعان أحدهما
أفعال القلوب) أي أفعال تتعلق
بالقلوب وتصدر عنها إلا عن الجوارح
والأعضاء الظاهرة وليس كل فعل
قلبي يتعدى لثنين بل القلبي ثلاثة
أنواع ما لا يتعدى بنفسه كفكر
وتفكر وما يتعدى لواحد كعرف
وفهم وما يتعدى لثنين واليه
الإشارة بقوله (وهي) أربعة عشر
فعلا (ظننت وحسبت وخطت ورأيت
وعلمت وزعمت وجعلت وجمعت
عددت وهب ووجدت والغيت ودريت
وتعلم بعرف اعلم) وقد أشار الى
أمثلتها على طريقة ألف والنشر

حسبت التقى والجود
خير نخارة

ونخلت عمر و اشاخصا

وقوله تعالى انهم

يرونه بعيدا ونراه

قريبا وقوله تعالى فان

علمتموهن مؤمنات

وقول الشاعر زعمتني

شيخا و لست بشيخ

وقوله تعالى وجعلوا

الملائكة الذين هم

عباد الرحمن اناثا وقول

الشاعر قد كنت

أججوا بأعمر وأخانة

وقول الآخر فلا

تعدد المولى شريكك

في الغنى وقوله

فهي في امرأها كالكا

وقوله تعالى تجددوه

عند الله هو خير او قوله

تعالى انهم ألفوا

آباءهم ضالين وقولك

دريت زيدا قائما

وقول الشاعر

تعلم شفاء النفس قهر

عندوها واذ كانت

ظن بمعنى اثم ورأى

بمعنى أبصر وعلم بمعنى

عرف لم تعد الا الى

مفعول واحد نحو

ظننت زيدا بمعنى

اثرته ورأيت زيدا

بمعنى أبصرته وعلمت المسئلة بمعنى

عرفتها

المرتب بقوله (مخطوطة زيدا قائما) فزيدا مفعول أول وقائما مفعول ثان والغالب في
ظن انها تفيد رجحان الوقوع كما مثل وقد ترد لليقين نحو الذين يظنون انهم ملائكة
ومثل ظن حسب تكون في الغالب للرجحان نحو حسبت زيدا عالما وقد تستعمل
لليقين (و) منه نحو (قول الشاعر

حسبت التقى والجود خير نخارة) * رباحا اذا ما المرء أصح ناديا
وكان أيضا خال فن استعمالها للرجحان نحو خلتك متحركا (ونخلت عمر و اشاخصا)
للرجحان ولليقين قوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا * وأما رأي فالغالب فيها كونها
لليقين وقد ترد للرجحان (و) قد اجتمعا في (قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا)
الأول للرجحان والثاني لليقين وعلم مثل رأي فن استعمالها للرجحان نحو علمت زيدا
أخاك (و) نحو (قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات) ولليقين نحو قوله تعالى فاعلم انه
لا اله الا الله وأما زعم فانها تفيد في الخبر الرجحان فقط نحو زعمت زيدا صديقا
(وقول الشاعر

زعمتني شيخا و لست بشيخ) * انما الشيخ من يدب ديبا
(و) مثلها جعل نحو (قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا و)
مثلها جاعل نحو (قول الشاعر

قد كنت أججوا بأعمر وأخانة) * حتى ألت بنسا يوما علمات
(و) مثلها عذ نحو (قول الآخر

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى) * ولكنما المولى شريكك في العدم
(و) مثلها هب نحو (قوله

فقلت أجرني أبا خالد والا) (فهي في امرأها كالكا)
وأما وجد فانها تفيد في الخبر يقينا نحو وجدت الهدى مفجيا (وقوله تعالى تجددوه

عند الله هو خير او) مثلها ألفي نحو (قوله تعالى انهم ألفوا آباءهم ضالين و) مثلها
دري نحو (قولك دريت زيدا قائما) وقوله * دريت الوفي العهد يا عمر و فاعلمت بط *
(و) مثلها تعلم نحو (قول الشاعر

تعلم شفاء النفس قهر عندوها) * فبالغ بلطف في التخييل والمسكر
والا كثر وقوع تعلم على أن المشددة وصلتها كقوله * فقلت تعلم أن للصبي مغرة * واما

كان بعض الأفعال المذكورة منها ما يستعمل لليقين ومع ذلك لا يمدى الى مفعولين
أشار الى الاحتراز عن ذلك بقوله (واذا كانت ظن بمعنى اثم ورأى بمعنى أبصر وعلم

بمعنى عرف لم تعد) هذه الثلاثة (الا الى مفعول واحد) ومثلها جاعل بمعنى قصد (نحو
ظننت زيدا بمعنى اثرته ورأيت زيدا) أو الهلال (بمعنى أبصرته وعلمت المسئلة بمعنى

عرفتها) وحجوت بيت الله بمعنى قصده ولا يخفى ان رأي بمعنى أبصر ليست من أفعال

القلوب فلم يشملها قوله أولا أفعال القلوب وقلة تستعمل وجوده بمعنى حزن أو حقد فلا
تعدى بنفسها يقال وجد زيدا إذا حزن أو حقد (النوع الثاني) من الأفعال الناصبة
للمتدا والخبير مفعولان (أفعال التصير) سميت بذلك لئلا تنها على تحويل الشيء من
حالة إلى حالة أخرى (فجود جعل وزدوا اتخذ وصير وروهب) وإتيانه بخوفي أو غملا لا إشارة
إلى عدم انحصارها فيما ذكره واستفيد من ذكره جعل أنها تكون قارة قلبية وتارة
تصيرية وأشار إلى أمثلتها على الترتيب بقوله (قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا)
فالهاء مفعول أول وهباء مفعول ثان ومنثورا فاعث هباء (وقال تعالى لو يردونكم من
إيمانكم كفارا) قال كافي مفعول أول والميم علامة الجمع وكفارا مفعول ثان (وقال
تعالى واتخذ الله إبراهيم خلیلا) فإبراهيم مفعول أول وخلیلا مفعول ثان (ونحو صيرت
الطين خزفا) فالطين مفعول أول وخزفا مفعول ثان (وقالوا في الدعاء) (وهي الله
فداءك) أي صيرني وهو قليل فإياه التكم مفعول أول وفداءك مفعول ثان (واعلم
أن لأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام الأول الأفعال وهو الأصل وهو واقع في الجميع
أي في جميع أفعال هذا الباب الجاء منه والمتصرف القلي والتصيري ويختص
الحكمكان الباقيان بالقلي المتصرف كما سبقت في لكن قد يعرض الثالث منها لکل
فعل يدل على التسلسل أو يتضمن معنى العلم وإن كان قاصرا كما أشار إليه الرضي وإنما
لم يكتف به بقوله وهو الأصل لأنه لا يلزم من أصالة الشيء للشيء وجوده له فجواز أن يمنع من
ذلك ما منع وإن كان الأصل عدم وجود النافع الحكم (الثاني الإلغاء وهو إبطال العمل
انقضاء أو بغيره) (الثالث الضعف) (الثاني الإلغاء) (الثالث الضعف) (الثاني الإلغاء) (الثالث الضعف)
(أو تأخره) عنها (فجوزيد ظننت قائم) مثال لتوسطه ومنه قوله
وفي الأراجيز تحت اللؤم والخور فوسط الغمعل بين اللؤم والأراجيز وألغى
لضعفه بالتوسط (و) فهو (زيد قائم ظننت) مثال لتأخره ومنه قوله
وهماسيدنا فإرعمان فآخر الفعل عن المبتدأ والخبر وألغى لضعفه بالتأخير (وهو)
أي الإلغاء (جائز) أنه هو أمر اختار يراجع إلى التصكلم فيجوز معه الأفعال
(لا واجب) لأن سببه لا يقتضي ذلك (والغاء) العامل (التأخر) عنها (أقوى من
أعماله) لضعفه بالتأخير (والتوسط بالعكس) فاعماله أقوى من الغائه لأن العامل
اللفظي أقوى من المعنوي وهذا ما جزم به في التوضيح وقيل الإلغاء والأعمال مع
التوسط على حد سواء لأن ضعف العامل بالتوسط استوعب مقاومة الابتدأ له فلم يكل
منهما مرجح وبه جزم في القطر وإذا ألغى العامل كان ذكره كذا كذا الطرف في المعنى فقولاك
زيد ظننت قائم بمنزلة قولك زيد قائم في ظني كما أفاده الرضي وغيره (ولا يجوز الإلغاء
العامل المتقدم) على معموليه على المشهور وإن تقدم عليه شيء فلا يجوز مع تقدمه (فجوز
ظننت زيد قائما) أن نقول في المثال ظننت زيد قائم برفعهما (نحو لا قال الكوفيون)

النوع الثاني أفعال
التصير فهو جعل وزدوا
واتخذ وصير وروهب
قال الله تعالى فجعلناه
هباء منثورا وقال
تعالى لو يردونكم من
إيمانكم كفارا
وقال تعالى واتخذ الله
إبراهيم خلیلا
صيرت الطين خزفا
وقالوا وهبي الله فدائك
(واعلم) أن لأفعال هذا
الباب ثلاثة أحكام
الأول الأفعال وهو
الأصل وهو واقع في
الجميع الثاني الإلغاء
وهو بطلان العمل
انقضاء أو بغيره
الثالث الضعف
العامل بتوسطه أو
تأخره نحو زيد ظننت
قائم وزيد قائم ظننت
وهو جائز لا واجب
والغاء التأخر أقوى
من أعماله والتوسط
بالعكس ولا يجوز
الإلغاء العامل المتقدم
فجوز ظننت زيد قائما
نحو لا قال الكوفيون

والأخفش في اجازة ذلك استدلالا بغير قوله **هـ** في وجدت ملاك الشبهة الادب
 وأحب بان ذلك من التعليق على تقدير ارضاء للام الابتداء أو من الاعمال على جعل
 المفعول الاول ضمير الشأن محذوفا (الثالث التعليق) للعامل القلي المتصرف (وهو
 ابطال العمل) وجوبا (لفظ لا محلا بمجيء ماله صدر الكلام بعده) أي العامل (و)
 ماله صدر الكلام (هو لام الابتداء محو ظننت زيد قائم) فجملة زيد قائم في محل
 نصب معلق عنها العامل في اللفظ بلام الابتداء لان لها المصدر فلا يتخطاها العامل
 فن حيث اللفظ روعي ماله المصدر ومن حيث المعنى روعي العامل فقل انه عامل معنى
 وتقديره لان معنى ظننت زيد قائم ظننت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب
 الجزأين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزأها على الجملة التعليلية نحو علمت
 لزيد قائم وبكر افعادا (وما النافية) مطلقا (كقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون)
 وقولك علمت والله ما زيد قائم (ولا النافية) في جواب القسم كما في التوضيح والشذور
 (نحو علمت) والله (لا زيد قائم ولا عمرو) مثلها ان النافية في جواب القسم (نحو علمت
 والله ان زيد قائم) لان لها حينئذ صدر الكلام لحوالها محل ادوات المصدر اذا الحروف
 التي يتلقى بها القسم لها المصدر فجملة القسم وجوابه في المثالين معلق عنها العامل
 لفظا وهي في محل نصب على المفعولية اعلمت (وهرة الاستفهام نحو علمت ان زيد قائم
 أم عمرو وكون أحد المفعولين) الاول أو الثاني (اسم استفهام نحو علمت أيهم أولك)
 أو مضافا الي ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت أبو من زيد وظاهر عبارته ان التعليق
 بالاستفهام يجري في الظن وما زاد فيه قال الرضي ولم يسمع ذلك فيه والحاصل ان الفعل
 القلي في هذه الامثلة يجب ابطال عمله بحسب اللفظ وابقاء عمله بحسب المعنى والجملة
 بعده منصوبة المحل به كأنك قلت علمت أحد هما بينهما قائما أو علمت زيد اغبر قائم
 وعلمت زيد اقائما (فالتعليق) للعامل (واجب اذا وجد شيء من هذه) المعلقات
 المتقدمة بخلاف الالغاء فانه جائز واعلم ان محل وجوب التعليق اذا كانت اداة
 التعليق مقدمة على المفعولين معا أو كان المفعول الاول اسم استفهام أو مضافا اليه
 كما تقدم فان كان الاستفهام في الثاني نحو علمت زيد أبو من هو فالتعليق جائز
 لا واجب كما هو ظاهر عبارة المتن ويدل لذلك قول التسهيل ونصب مفعول نحو علمت
 زيدا أنوم هو أولى من رفعه وبذلك صرح في شرحه على كافيته وقال الرضي واذا
 صدر المفعول الثاني بكامة الاستفهام فالاولى أن لا يعلق فعل القلب عن المفعول
 الاول نحو علمت زيدا أبو من هو انتهى ومنهم من منع تسمية ذلك تعليقا وبهذا جزم
 الزمخشري في سورة المائدة فقال في قوله تعالى ليلوكم أيكم أحسن عملا ان هذا لا يسمى
 تعليقا وإنما التعليق ان يقع بعد الفعل ما يستلزم المفعولين معا انتهى والتعليق
 مأخوذ من قولهم امرأته معلقة أي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج

الثالث التعليق وهو
 ابطال العمل لفظا لا
 محلا بمجيء ماله صدر
 الكلام بعده وهو
 لام الابتداء محو ظننت
 زيد قائم وما النافية
 كقوله تعالى لقد علمت
 ما هؤلاء ينطقون ولا
 النافية نحو علمت لا
 زيد قائم ولا عمرو وان
 النافية نحو علمت
 والله ان زيد قائم
 وهذه الاستفهام نحو
 علمت ان زيد قائم أم
 عمرو وكون أحد
 المفعولين اسم استفهام
 نحو علمت أيهم أولك
 فالتعليق واجب اذا
 وجد شيء من هذه

أفعال التصدير ولا في
 قلب جامد وهو اثنان
 هب وتعلم فانهما
 ملازمان صيغة الامر
 وما عداهما من افعال
 الباب يتصرف يأتي
 منه المضارع والامر
 وغيرهما الا وهب من
 افعال التصدير فانه
 ملازم لصيغة الماضي
 وتصاريفهن ما لهن
 مما تقدم من الاحكام
 وتقدمت بعض أمثلة
 ذلك ويجوز حذف
 المفعولين او احدهما
 لدليل نحو أين شركائي
 الذين كنتم ترعمون
 أي ترعمونهم شركائي
 واذا قيل لا من ظننته
 قائما فتقول ظننت
 زيدا أي ظننت زيدا
 قائما وعد صاحب
 الآجرومية من هذه
 الافعال سمعت تبعا
 للاخفش ومن وافقه
 ولا بد ان يكون مفعولها
 الثاني جملة ما يسمع
 نحو سمعت زيدا يقول
 كذا وقوله تعالى سمعنا
 نبي يذكركم وذهب
 الجسد هورا فاعل
 معتد الى واحد فان
 فقدانه ولا بل الزوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج والفعل المعلق ممنوع من
 اهل لفظها مل معنى وتقدر اقاله الرضى (ولا يدخل التعليق ولا الالغاء في شيء من
 أفعال التصدير) لقوتها (ولا في قلب جامد) لعدم تصرفها (وهو اثنان هب وتعلم)
 بمعنى اعم (فانهما ملازمان صيغة الامر وما عداهما من افعال الباب يتصرف) بمعنى انه
 (يأتي منه المضارع والامر وغيرهما) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (الا وهب
 من أفعال التصدير فانه ملازم لصيغة الماضي) يثبت (لتصاريهفن ما) ثبت (لهن
 مما تقدم من الاحكام) فان كان الفعل قلبا ثبت التصرفاته الاعمال والالغاء
 والتعليق وان كان من أفعال التصدير ثبت التصرفاته اهل فقط (وتقدمت بعض
 أمثلة) المضارع من (ذلك) ومثال افعال المصدر نحو أعجبتني ظنك زيدا عالما واسم
 الفاعل نحو أنا طان زيدا عالما ومثال الالغاء نحو زيدا طان قائم وزيد قائم أنا طان
 والتعليق نحو أنا طان ما زيد قائم وأعجبتني ظنك ما زيد قائم (ويجوز حذف المفعولين)
 لأفعال القلوب بالاجماع (أواحدهما) الاول أو الثاني عند الجمهه وورولكنه قليل
 وكان ينبغي أن لا يحذف لأن المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد اذ ههنا ههنا هو المفعول به
 في الحقيقة لأن معنى ظننت زيدا قائما ظننت قيام زيد فحذف أحدهما كحذف بعض
 اجزاء الكلمة الواحدة (لدليل) يدل على حذفها أو حذف احدهما فن حذفها (نحو
 أين شركائي الذين كنتم ترعمون) فحذف مفعولي ترعمون لدليل ما قبلها عليهما (أي
 ترعمونهم شركائي) ومن حذف الاول نحو ولا يحسن الذين يبخلون بما آتاهم الله من
 فضله هو خير لهم أي بخلهم هو خير لهم (و) من حذف الثاني ما (اذا قيل لا من
 ظننته قائما فتقول) في جوابه (ظننت زيدا) تقديره (أي ظننت زيدا قائما) فحذف
 قائما لئلا يسأل عليه وأما حذفها او احدهما الغير دليل فلا يجوز لعدم الفائدة
 حينئذ (وعد صاحب الآجرومية من هذه الافعال) الناصبة للبتدأ والخبر
 (سمعت) اذا دخل على ما لا يسمع (تبعالا لا خفش ومن وافقه) قال أبو حيان (ولا بد
 ان يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا) لا سمعته يخرج اذ
 الخروج لا يسمع فريدا مفعول اول وجملة يقول كذا في محل نصب على انها مفعول ثان
 (و) مثله (قوله تعالى سمعنا نبي يذكركم) وبهذه الآية احتج الاخفش ولا حجة فيها
 كما ستعرفه فان دخلت على ما يسمع تعدت الى واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت
 القرآن (ومذهب الجمهه ورأها) لا تنصب مفعولين بل هي (فعل متعد الى واحد)
 لانها من أفعال الحواس وهي لا تعدى الا الى واحد (فان كان) ذلك الواحد
 (معرفة كالثال الاول فالجملة التي بعده) وهي تقول في محل نصب على انها (حال)
 من المفعول لان الجملة بعد المعارف احوال (وان كان نكرة كافي الآية) التي
 احتج بها الاخفش (فالجملة) التي بعده وهي يذكركم في محل نصب على انها (صفة) لان

أفعال التصدير ولا في
 قلب جامد وهو اثنان
 هب وتعلم فانهما
 ملازمان صيغة الامر
 وما عداهما من افعال
 الباب يتصرف يأتي
 منه المضارع والامر
 وغيرهما الا وهب من
 افعال التصدير فانه
 ملازم لصيغة الماضي
 وتصاريفهن ما لهن
 مما تقدم من الاحكام
 وتقدمت بعض أمثلة
 ذلك ويجوز حذف
 المفعولين او احدهما
 لدليل نحو أين شركائي
 الذين كنتم ترعمون
 أي ترعمونهم شركائي
 واذا قيل لا من ظننته
 قائما فتقول ظننت
 زيدا أي ظننت زيدا
 قائما وعد صاحب
 الآجرومية من هذه
 الافعال سمعت تبعا
 للاخفش ومن وافقه
 ولا بد ان يكون مفعولها
 الثاني جملة ما يسمع
 نحو سمعت زيدا يقول
 كذا وقوله تعالى سمعنا
 نبي يذكركم وذهب
 الجسد هورا فاعل
 معتد الى واحد فان
 كان معرفة كالثال الاول فالجملة التي بعده حال وان كان نكرة كافي الآية فالجملة صفة

الحمل بعد الذكرات صفات (والله أعلم) وما فرغ من مرفوعات الاسماء شرع في منصوباتها فقال

باب المنصوبات من الاسماء

المنصوبات جمع منصوب لاسم وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو الفتحة والكسرة والالف والياء (المنصوبات) من الاسماء بالاستقراء (خمس عشرة) منصوبا (وهي) على سبيل الاجمال والاعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا (ومنه) الاسم (النادي) بجميع اقسامه نحو يا عبدا لله (كاسيأتي بيانه) في محله (و) ثانيها (المصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة (ويسمى المفعول المطلق) لعدم تقييده بحرفي نحو ضربت ضربا (و) ثالثها (طرف الزمان) نحو صمت يوما (وطرف المكان) نحو اعتكفت اماما (و) كل منها (يسمى مفعولا فيه) لوقوع الفعل فيه (و) رابعها (المفعول الاحد) نحو قتل اعدائنا (و) خامسها (المفعول معه) نحو سرت والنيل (و) سادسها (المشبه بالمفعول به) نحو زيد حسن وجهه بالنصب (و) سابعها (الحال) نحو جاء الامير رابعا (و) ثامنها (التمييز) في بعض احواله نحو طاب محمد نفسا (و) تاسعها (المستثنى) في بعض احواله ايضا نحو فشر بوا منه الا قليلا (و) عاشرها (خبر كان واخواتها) نحو كان زيدا قائما (و) حادي عشرها (خبر الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد قائما (و) ثاني عشرها (خبر افعال المقاربة) نحو كان زيدا يقوم (و) ثالث عشرها (اسم ان واخواتها) نحو ان زيدا قائم (و) رابع عشرها (اسم لا التي لنفي الجنس) نضا نحو لا صاحب علم ممقوت وقد تقدم الكلام على خبر كان وما بعدها في المرفوعات (و) خامس عشرها (التابع للمنصوب وهو اربعة اشياء كما تقدم) ايضا في المرفوعات ان التسابع للرفع كذلك ولم يذكروا مفعولي ظن واخواتها لان دراجتها في المفعول به كالمنادي ولها ابواب تذكيرها تفصيلها وقد شرع في ذلك على الترتيب المذكور فقال

باب المفعول به

أي الذي فعل به فعل والمفاعيل خمسة ويدأبها لانها الاصل في النصب وغيرها محمول عليها ويدأبها بالمفعول به لانه أحوج الى الاعراب لا لتباسبه بالفاعل ولانه أكثر استعمالا (وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل) أي فعل الفاعل (نحو ضربت زيدا) فريدا مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الضرب عليه (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الركوب عليه وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسي كما في هذين المثالين لعدم جريانه فيما مثل به من نحو (واته والله و) نحو (يقيمون الصلاة) بل الوقوع المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشئ من غير واسطة

والله أعلم
باب المنصوبات
من الاسماء
المنصوبات خمسة
عشرو هي المفعول به
ومنه المنادي كاسيأتي
بيانه والمصدر
المفعول المطلق
وطرف الزمان وطرف
المكان ويسمى
مفعولا فيه والمفعول
لاجه والمفعول معه
والمشبه بالمفعول به
والحال والتي
والمستثنى وخبر كان
واخواتها وخبر الحروف
المشبهة بليس وخبر
افعال المقاربة واسم
ان واخواتها واسم
لا التي لنفي الجنس
والتابع للمنصوب وهو
اربعة اشياء كما تقدم
باب المفعول به
وهو الاسم الذي يقع
عليه الفعل نحو ضربت
زيدا وركبت الفرس
واته والله و يقيمون
الصلاة

حرف جر بحيث لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء سواء نسب اليه الفعل بطريق
 الاثبات كما مثل أو بطريق النفي نحو لم أضرب زيد أو علامة المفعول به ان يخبر عنه
 باسم مفعول تام من لفظ فعله (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما ان الفاعل كذلك
 فالظاهر ما تقدم ذكره من الامثلة (والمضمر قسمان) أحدهما (متصل) بعامله
 لا يستقل بنفسه وهو اثنا عشر ضميرا اثنا عشر لكلام وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب
 (نحو) الياء من (أكرمني) لكلام وحده (واخوانه) وهي اكرمنا لكلام ومعه غيره
 أو للعظم بنفسه وأكرمك بفتح الكاف للذكر المخاطب وأكرمك بكسر الهمزة للمؤنثة
 المخاطبة وأكرمك بالثني المخاطب مطلقا وأكرمكم بجمع المذكر المخاطب وأكرمك
 بجمع المؤنث المخاطب وأكرمك بالذكر الغائب وأكرمها للمؤنثة الغائبة وأكرمها بالثني
 الغائب مطلقا وأكرمهم بجمع المذكر الغائب وأكرمهن بجمع المؤنث الغائب (و
 ثانيهما (منفصل) يستقل بنفسه وهو أيضا اثنا عشر ضميرا على ما تقدم (نحو أياي)
 أكرمك (واخوانه) من أياها أياك أياكم أياكن أياها أياها أياهم أياهن
 (وقد تقدم ذلك) جميعه (في فصل المضمر) وبينان المتصل والمنفصل منه (والاصل
 فيه) أي في المفعول به (أن يتأخر عن الفاعل) بأن يذكر بعده لكونه فضلة (نحو
 وورث سليمان داود وقد تقدم على الفاعل) بأن يتوسط بينه وبين الفعل (أما جوارا
 نحو ضرب سعدى موسى ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه
 والفاعل) جميعا جوارا ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه
 (في باب الفاعل) وذكره هنا زيادة إيضاح ويجوز ادخال اللام عليه عند تقدمه نحو ان
 كنتم للرب رؤيا تعبرون والذين هم لهم يرهبون وتسمى هذه اللام مقوية لانها قوت
 العامل حتى وصل الى المفعول المتقدم لانه بتقديمه عليه ضعف عن الوصول اليه وانما
 جازة تقديم المفعول على الفعل ولم يجز تقديم الفاعل عليه لان الفاعل مرفوع فلو قدم
 اشتبه بالمتدأ بخلاف المفعول لان اعرابه النصب فلواتى الاعراب منه لفظا امتنع
 تقديمه على الفعل أيضا والنائب للمفعول به اما فعل متعد كما تقدم أو وصفه نحو ان الله
 بالغ أمره أو مصدره نحو ولولا دفع الله الناس أو اسم فعله نحو عليكم أنفسكم والاصل
 في ناصبه أن يكون مذكورا وقد يضم كما أشار اليه بقوله (ومنه) أي من المفعول به
 (ما مضى) أي قدر (عامله) لقيام قرينة تدل عليه (جوارا نحو) وإذا قبل لهم ماذا
 أنزل ربكم (قالوا خيرا) أي أنزل خيرا (ووجهي) سبعة (مواضع) ذكر (منها) هنا
 موضعين أحدهما (باب الاشتغال) أي اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق
 (وحقيقته ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل بالعمل في) محل (ضمير
 الاسم السابق أو) بالعمل (في) اسم (ملا بسه) أي الضمير (عن العمل) لفظا أو محلا
 (في الاسم السابق) لولا اشتغاله بذلك لعمل فيه (فجوزيد اضربه) مثال لما اشتغل

وهو على قسمين ظاهر
 ومضمر فالظاهر
 ما تقدم ذكره والمضمر
 قسمان متصل نحو
 أكرمني وأخوانه
 ومنفصل نحو أياي
 وأخوانه وقد تقدم
 ذلك في فصل المضمر
 والاصل فيه ان يتأخر
 عن الفاعل نحو وورث
 سليمان داود وقد تقدم
 على الفاعل جوارا
 نحو وضرب سعدى
 موسى ووجه ووجه ووجه
 وان الشجر نوره وقد
 تقدم على الفعل
 والفاعل كما تقدم في
 باب الفاعل ومنه ما
 أضمر عامله جوارا نحو
 قالوا خيرا ووجهي في
 مواضع منها باب
 الاشتغال وحقيقته
 ان يتقدم اسم ويتأخر
 عنه فعل أو وصف
 مشتغل بالعمل في
 ضمير الاسم السابق
 أو في ملا بسه عن
 العمل في الاسم السابق
 فجوزيد اضربه

وكل انسان الزمناه
طائره في عنقه
فان نصب في ذلك كله
مخدوف وجوبا يفسره
ما بعده والتقدير
اضرب زيدا اضربه
وأنا ضارب زيدا أنا
ضاربه وأهنت زيدا
ضربت غلامه وأزمننا
كل انسان الزمناه
ومنها المنادى نحو
يا عبد الله فان أصله
أدعو عبد الله فحذف
الفعل وأندب يا عنه
والمنادى خمسة أنواع
المفرد العلم والنكرة
المقصودة والنكرة
غير المقصودة والمضاف
والمشبه بالمضاف
فأما المفرد العلم
والنكرة المقصودة
فبينان على ما يرفعان
به في حالة الأعراب
فبينان على الضم ان
كانا مفردين نحو يازيد
ويا رجل أو جمع تكسير
نحو يازيد ويا رجال
أو جمع مؤنث سالما
نحو يامسلمات أو
مركبا من جنس واحد
يامسلمات أو
بينان على الألف
في التثنية نحو يازيدان

فيه الفعل بضمير الاسم السابق (وزيدا أنا ضاربه الآن أو غدا) مثال لما اشتغل فيه
الوصف بالضمير وقوله الآن أو غدا للشارة إلى أن شرط الوصف أن يكون عاملا
ولا بد مع ذلك أن يكون صالحا للعمل فيما قبله فخرج عن ذلك نحو زيد انت ضاربه أمس
لأنه غير عامل وزيدا أنا الضاربه لأن الصلة لا تعمل فيما قبلها (وزيدا ضربت غلامه)
مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملابس ولم يذكره مثلا لما اشتغل فيه الوصف بالملابس
(و) من الأول (قوله تعالى وكل انسان الزمناه طائره في عنقه) فالنصب في ذلك كله
يعني ان الاسم في جميع الامثلة المذكورة منصوب (مخدوف) أي بعامل مخدوف
فعلا كان أو وصفا (وجوبا) لا يجوز ظهوره مما دل عليه كونه معنى أو مستلزم له (يفسره
ما بعده) فلا يجمع بينهما لامتناع الجمع بين المفسر والمفسر (والتقدير) في المثال
الأول (اضرب زيدا اضربه و) في الثاني (أنا ضارب زيدا أنا ضاربه و) في الثالث
(أهنت زيدا اضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة صاحبه عرفا (و)
في الرابع (أزمننا كل انسان الزمناه) والجملة المفسرة في الامثلة كلها الاحمل لها من
الأعراب وأشار إلى الموضع الثاني بقوله (ومنها) أي من المواضع التي أضررها لها
وجوبا (المنادى) بجميع أنواعه وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا
أو تقدير السكت انما يظهر نصبه اذا كان مضافا أو شبهة (نحو يا عبد الله) ويا طاهرا
حيلا وأشار إلى بيان كونه مفعولا بقوله (فان أصله أدعو عبد الله فحذف الفعل
وأندب يا عنه) أي وعوض حرف النداء عنه للتخفيف ولإيدل على الانشاء فان الفعل
وان أريد به هنا الانشاء لكنه يوهم الاخبار بناء على أصله وانما وجب المحذف
لامتناع الجمع بين العوض والعوض عنه وقد افهمت عبارته كغيره ان يا عبد الله
جملة وأن المنادى ليس أحد جزأيه (والمنادى خمسة أنواع المفرد العلم) وهو ما كان
تعريفه سابقا على النداء (والنكرة المقصودة) وهي ما عرض تعريفها في النداء بان
قصدها معين (والنكرة غير المقصودة) بالذات وانما المقصود واحد من افرادها
(والمضاف) إلى غيره (والمشبه بالمضاف) وقد أشار إلى بيان حكمها بقوله (فأما المفرد
العلم والنكرة المقصودة فيبينان على ما يرفعان به في حالة الأعراب) هو أولي من قول
الأصل فيبينان على الضم (فبينان على الضم) لفظا أو تقديرا (ان كانا مفردين نحو
يازيد ويا رجل) لمعين ويا موسى (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث (نحو يازيد
ويا رجال) ويا هند ويا أسارى (أو جمع مؤنث سالما نحو يامسلمات أو مركبا) تركيبا
(مزجيا نحو يامعدي كرب) ويا سيدي ويا أسنادا يسمي به نحو ياطاب الزمان (وبينان
على الألف في التثنية) أي في المثني نيابة عن التثنية (نحو يازيدان ويا رجلان) مرادا
بهما معين (وعلى الواو في الجمع) المذكر السالم نيابة عن التثنية أيضا (نحو يازيدون)
مراد به معين أيضا وانما بنى المفرد المعرفة مع ان أصله الأعراب لما شابهته السكاف

في أدعوك في الافراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب وهو الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وبني على الحركة ليعلم ان له أصلا في الأعراب وكانت ضمة إشارته بأقوى الحركات اذا كان معربا في الأصل واذا اضطررنا تنوينه جاز أن ينون مضموما ومنصوبا واذا اوصف باین مضاف لعلم نحو يا زيد بن سعد جاز لك ضمة وفتحه واعلم ان أكثر النحاة على ان العلم اذ انودي ينكر ثم يعرف كما اذا أضيف لئلا يجتمع تعريفان في يا زيد وهو ممتنع بدليل امتناع يا الرجل وذهب آخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء والممتنع انما هو اجتماع أداتي تعريف وأيد هذا بجوازيها - نداء يا عبد الله ويا الله اذ لا يقبل التنكير (والثلاثة الباقية منصوبة) لفظا (لا غير) لقصورها عن المفرد المعرفة في الشبه بالكاف الاسمية (وهي النكرة غير المقصودة كقول الاعشى) وفي معناه الغريق (يا رجلا خديدي والمضاف) سواء كانت الاضافة محضة (نحو يا عبد الله) أم لا (نحو يا حسن الوجه) (والشبه بالمضاف) في توقف معناه على شيء كتوقف المضاف على المضاف اليه سواء كان الشيء مرفوعا (نحو يا حسنا وجهه) أم منصوبا (نحو يا ضاربا زيدا) (ويا طالعاجبلا) أم مجرورا (نحو يا خير من زيد) (ويا رحيم بالعباد) قد تقدم في باب لا التي لنفي الجنس بيان المشبه بالمضاف) وهو انه ما لا يتم معناه الا بانضمام أمر آخر (و) قد تقدم أيضا (بيان المراد بالمفرد في هذا الباب) وهو انه ما لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل فيه المركب المزجي والمثنى والمجموع كما تقدم (والله أعلم)

فصل ﴿٩١﴾ اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم جاز فيه ست لغات احدها حذف الياء والاجتزاء بالكسرة نحو يا عباد ويقوم وهي الأكثر الثانية اثبات الياء ساكنة نحو يا عبادي الثالثة اثبات الياء مفتوحة نحو يا عبادي الذين أسرفوا الرابعة قلب الكسرة فتحة وقلب الياء ألفا نحو يا حسرتا على ما فرطت ثم تليها (الخامسة) وهي حذف الالف والاجتزاء بالفتحة قبل عليها (نحو يا غلام) وهذا وان كان واردا لكنه شاذ (السادسة) حذف الالف وضم الحرف الذي كان مكسورا (كالنمادى المفردا) كتهاء عن الاضافة بنيتها وانما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى الا مضافا وحالا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تفعلين بضم الميم) حكاه يونس (وقرئ رب السجدة بضم الباء وهي ضعيفة) جدا فان كان المنادى المضاف الى الياء معتلا (نحو يا فتاى ويا قاضى فليس فيه الالف واحدة وهي اثبات الياء مفتوحة أو صحيح الآخر لكن اضافته غير محضة نحو يا مكرمي

يا رجلا خديدي والمضاف نحو يا عبد الله والمشبه بالمضاف نحو يا حسنا وجهه ويا طالعاجبلا ويا رحيم بالعباد وفتحة - تم في باب لا التي لنفي الجنس بيان المشبه بالمضاف وبيان المراد بالمفرد في هذا الباب والله أعلم

فصل ﴿٩٢﴾ اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم جاز فيه ست لغات احدها حذف الياء والاجتزاء بالكسرة نحو يا عباد ويقوم وهي الأكثر الثانية اثبات الياء ساكنة نحو يا عبادي الثالثة اثبات الياء مفتوحة نحو يا عبادي الذين أسرفوا الرابعة قلب الكسرة فتحة وقلب الياء ألفا نحو يا حسرتا على ما فرطت ثم تليها (الخامسة) وهي حذف الالف والاجتزاء بالفتحة قبل عليها (نحو يا غلام) وهذا وان كان واردا لكنه شاذ (السادسة) حذف الالف وضم الحرف الذي كان مكسورا (كالنمادى المفردا) كتهاء عن الاضافة بنيتها وانما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى الا مضافا وحالا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تفعلين بضم الميم) حكاه يونس (وقرئ رب السجدة بضم الباء وهي ضعيفة) جدا فان كان المنادى المضاف الى الياء معتلا (نحو يا فتاى ويا قاضى فليس فيه الالف واحدة وهي اثبات الياء مفتوحة أو صحيح الآخر لكن اضافته غير محضة نحو يا مكرمي

أحدها ابدال الياء
تاء مكسورة نحو يا أبت
ويا أمت وبها قرأ
السبعة غير ابن عامر
في يا أبت الثانية فتح
الياء وبها قرأ ابن عامر
الثالثة يا أبتا بالتاء
والالف وبها قرئ
شاذ الرابعة يا أبتى
بالياء وإذا كان المنادى
مضافا الى مضاف الى
الياء مثل يا غلام غلامى
لم يحذف الياء اثبات الياء
مفتوحة أو ساكنة

الا إذا كان ابن عم أو
ابن أم فيجوز فيها أربع
لغات حذف الياء مع
كسر الميم وفتحها أو بها
قرئ في السبعة في
قوله قوله تعالى يا ابن
أم واثبات الياء كقول
الشاعر يا ابن أمى
ويا شقيق نفسى
وقلب الياء ألفا
كقوله يا ابنة عمى
لاتلومى واهجى

(باب المفعول المطلق)
وهو المصدر المفعول
المؤ كدعاه أو الميم
لنوعه أو عده فالمؤ كد
لعماله نحو وكم الله
موسى تكليما وقولك

ويا ضاربى فليس فيه الا لغتان اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة (فان كان المنادى المضاف الى الياء أبا أو أما جاز) لك (فيه مع هذه اللغات) الست (أربع لغات أخر احدها ابدال الياء تاء مكسورة) عوضا عن الياء وكسرت لمناسبة الياء وهو الاكثر (نحو يا أبت ويا أمت) بكسر التاء (وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في يا أبت الثانية فتح التاء) للخفة (وبها قرأ ابن عامر الثالثة) الجمع بين التاء والالف فيقال (يا أبتا بالتاء والالف) جمع بين العوضين (وبها قرئ شاذ) وإذا وقف على ذلك جىء بهاء الوقف فيقال يا أبتاه (الرابعة) الجمع بين التاء وياء المتكلم فيقال (يا أبتى) ويا أمتى (بالياء) جمع بين العوض والمعوذ وهما لا يكادان يجتمعان (وإذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء) الله على المتكلم (مثل يا غلام غلامى لم يحذف الياء الا اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها بعدها عن المنادى (الا إذا كان ابن عم أو ابن أم) أو بنت عم أو بنت أم (فيجوز فيها أربع لغات) لكثرة استعمالها في النداء خصوصا بالتحفيف أحدها أو ثابتهما (حذف الياء) اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (مع كسر الميم وفتحها وبها قرئ في السبعة في قوله تعالى) قال (يا ابن أم) ثالثتها (اثبات الياء كقول الشاعر

يا ابن أمى ويا شقيق نفسى) أنت ضارفتى لدهر شديد
(و) رابعتهما (قلب الياء ألفا كقوله

يا ابنة عمى لاتلومى واهجى) فليس يخلو من ثابتيوما مضجى
واثبات الياء وكذا الالف المنقلبة عنها شاذ في التوضيح وغيره ولا يكادون يشبهون
الياء ولا الالف الا في الضرورة

باب المفعول المطلق

أى الذى لم يقيد بأحد راجحة اطلاق المفعول عليه من غير تقييد بصلته تضم الياء بخلاف
بقية المفاعيل اذا يصح اطلاق ذلك عليها الا بعد تقييدها بأن يقال مفعول به وله
وقية ومعه (وهو المصدر المفعول المؤ كدعاه) ان لم يزد مدلوله على مدلول عامله وانما
يؤ كدعاه اذا كان مصدرا والافلام مصدر المفهوم منه (أو الميم لنوعه) بان دل على
هيئة صورة الفعل (أو عده) بان دل على مرات صدور الفعل فهو ثلاثة أقسام
(قال مؤ كدعاه) نحو أعجبنى ضربك زيد اضربا أو أما (نحو وكم الله موسى تكليما وقولك
ضربت ضربا) فالمفعول المطلق مؤ كد لضمون عامله لا لنفسه وهذه اليجوز ثنيتها
وجعه باتفاق لان مدلوله معنى واحد والثنية والجمع يقتضيان التعدد ولانه ثمانية
تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (والميم لنوع عامله) اما بإضافة (نحو فأخذناهم
أخذ عزير مقتدر) أو صفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جالوسا حسنا أو مع
حذفه نحو ان عمل صالحا أى عملا صالحا (وقولك ضربت زيد اضرب الامير) أى ضربا

ضربت ضربا والميم لنوع عامله نحو فأخذناهم أخذ عزير مقتدر وقولك ضربت زيد اضرب الامير

مثل ضربه أو بلام العهد نحو ضربت الضرب أي الذي تعرفه أو باسم خاص نحو رجوع
 القهقري وهذا يجوز تشنيته ووجهه على المشهور لا اختلاف أنواعه كسرت سبيري زيد
 الحسن والعبيح (والمبين لعدم عامله نحو فدا كذا وكذا وقولت ضربت زيدا
 ضربتين) أو ثلاث ضربات أو ألفاوهذا الاختلاف في جواز تشنيته ووجهه (وهو
 قسمان لفظي ومعنوي) لأنه إما أن يوافق عامله في معناه ولفظه معاً أو في معناه دون
 لفظه (فإن وافق) المصدر (لفظ فعله) ومعناه بان اتحدت مادته ومادة فعله (فهو
 لفظي كما تقدم) من الأمثلة (وان وافق معنى فعله) دون لفظه بان اختلفت مادته
 ومادة فعله (فهو معنوي نحو جالست قعوداً وقت وقوفاً) فالجلوس والوقوف معني
 واحد وكذا القيام والوقوف ولكن المادة مختلفة وعلم من كلامه أنه لا يشترط في
 المفعول المطلق أن يكون ناصباً من لفظه اكتفاء بالموافقة في المعنى وبه جزم ابن
 الحاجب ونظر بعضهم في كون الجلوس والوقوف معني واحد لثبوت الفرق بينهما في
 المعنى ألا ترى أنه يقال للزمن مقعد ولا يقال أنه يجلس قال الامام الراغب رحمه الله
 القعود انما يقابل به القيام والجلوس انما يقابل به الاتكاء فيقال للقائم اقعد وللنائم
 اجلس فقد بان تباينهما وافتراقهما (والمصدر هو اسم الحدث) الجاري على الفعل
 (الصادر من الفاعل) أو القائم بذاته بخلاف اسم المصدر فإنه وان دل على الحدث
 لكنه غير جار على الفعل كالغسل والوضوء (وتقريبه) أي حدد المصدر إلى فهم
 المبتدئ (أن يقال هو الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل) كما اذا قيل لك صرف (نحو
 ضرب) فانك تقول ضرب (يضرب ضرباً) فضر بامصدر لانه وقع ثالثاً في تصريف
 الفعل وقد جرى العرف بتقديم الماضي والاثمان بالمضارع بعد اسم المصدر والافلا
 يمتنع التكميل بالمصدر بعد الماضي (وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وان لم
 تكن مصدراً) لدلائلها عليه (وذلك على سبيل النسيان عن المصدر) فمن ذلك (نحو كل
 وبعض) حال كونها (مضافين للمصدر نحو فلا تملأوا كل المييل) فكل مفعول مطلق
 نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تملأوا ميلاً كل المييل ومثله نحو (ولو تقول علينا
 بعض الأقاويل) وضربته بعض الضرب وهذا مما ناب عن المصدر المبين لنوع عامله
 (وكالعدد) المميز بمصدر (نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة فثمانين مفعول مطلق) نائب
 عن المصدر المحذوف والاصل فاجلدوهم جلدة ثمانين (وجلدته تميز وكما سماء
 الآلات) المعهودة للفعل (نحو ضربته سوطاً أو عصاً أو مقرعة) والاصل ضربته ضرباً
 بسوطاً أو عصاً أو مقرعة ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وهذا
 والذي قبله مما ناب عن المبين لعدم عامله وأما النائب عن المؤكد لعامله فلم يمثل له نحو
 اغتسل غسلاً والله أنبتكم من الأرض نباتاً

باب المفعول فيه

والمبين لعدم عامله
 نحو فدا كذا وكذا واحدة
 وقولت ضربت زيدا
 ضربتين وهو
 قسمان لفظي ومعنوي
 فان وافق لفظ فعله
 فهو لفظي كما تقدم وان
 وافق معنى فعله فهو
 معنوي نحو جالست
 قعوداً وقت وقوفاً
 والمصدر هو اسم الحدث
 الصادر من الفاعل
 وتقريبه أن يقال هو
 الذي يجيء ثالثاً في
 تصريف الفعل نحو
 ضرب يضرب ضرباً
 وقد تنصب أشياء على
 المفعول المطلق وان لم
 تكن مصدراً وذلك
 على سبيل النسيان عن
 المصدر نحو كل وبعض
 مضافين للمصدر نحو
 فلا تملأوا كل المييل
 ولو تقول علينا بعض
 الأقاويل وكالعدد فهو
 فاجلدوهم ثمانين
 جلدة فثمانين مفعول
 مطلق ويجلدته تميز
 وكما سماء الآلات فهو
 ضربته سوطاً أو عصاً
 أو مقرعة
 باب المفعول فيه

کتابخانه و کتب

الست وهي فوق
 وتحت وعين وشمال
 وامام وخلف وما
 أشبهها والثنائي
 أسماء المقادير كالليل
 والفرسخ والأبريد نحو
 سميت ميلا والثالث
 ما كان مشتملا على قسمين
 من عام له نحو
 جلست مجلس زيد
 قال الله تعالى انا كنا
 ثلاثة ايام اقماعا عند السمع
 وما عدا هذه الثلاثة
 الا نواح من اسماء
 المكان لا يحوز
 التصا به على الظرفية
 فلا تقول جلست
 البيت ولا صليت
 المسجد ولا قمت
 الطريق ولا كن تجره
 بني وقولهم دخلت
 المسجد وسكنت
 البيت منصوب على
 التوسع بإسقاط
 الخافض
 هو باب المفعول من
 أحله

ويسمى المفعول لاجله
والمفعول له وهو
الاسم المنصوب الذي
يذكر بيانا لسبب
وقوع الفعل

حكمه والمراد بالمهم ما لا يختص بمكان بعينه (كأسماء الجهات الست) إذ ليس لها حد ونهاية معينة (وهي فوق وتحت ويمين وشمال وإمام وخاف) فان خلفك يتناول ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست حالات (وما أشبهها) في الأسماء كارض ومكان (والثاني أسماء المقادير) الدالة على مسافة معلومة (كالميل) هو أربعة آلاف خطوة (والفرسخ) هو ثلاثة أميال (والبريد) هو أربعة فراسخ (نحو سرت ميلا) أو فرسخا أو بريدا وظاهر عبارته أنه ليس عليهم وبه صرح بعضهم وأكثرهم على أنه مبهم قال ابن هشام وحقيقة القول فيه ان فيه إبهاما من جهة أنه لا يختص بيقعة بعينها واختصاصا من جهة دلالة على كمية معينة قال فعلى هذا يصح فيه القولان (والثالث ما كان مشتقا من مصدر عامله) سواء كان عامله فعلا أم اسما (نحو جلست مجلس زيد قال الله تعالى انا كنا نعد منها مقاعد للسمع) ونحو شرفي جلوسي مجلسك فان كان مشتقا من غير ما اشتق منه عامله نحو ذهبت في مري زيد ورمت في مذهب عمرو لم يحز في انقياس نصب شيء منه على الظرفية بل يجب التصريح معه بنى كإبراهيم عليه قوله (وما عدا هذه الثلاثة الانواع من أسماء المكان لا يجوز تنصايه على الظرفية فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا قلت الطريق) بالنصب فيمن (ولاكن) حكمه أن (تجروني) الظرفية مصرح بها (و) أما (قولهم دخلت المسجد وسكنت البيت) أو الشام فانه (منصوب) تشبيها بالمفعول به (على التوسع بإسقاط الخافض) وأجاء القاصر مجرى التعدى إلا أنه مع دخلت مضرد لكثرة استعماله وهذاهو مذهب الفارسي واختاره ابن مالك وعمره السبويه وتيسل أن ما بعد دخلت مفعول به وزد بأن مصدره فعول وهو من المصادر الثلاثة غالباً ولأن نظيره وهو عسرت ونقيضه وهو خرجت لا زمان فيكون دخلت كذلك جلالاً لا نظير على النظر أو للنقيض على نقيضه وقيل مفعول فيه جلاله على المكان المهم في جواز حذف في منه وذلك لكثرة الاستعمال المستندة إلى الخفة وصححه ابن الحاجب وإنما استؤثر ظرف الزمان مطلقاً بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالة على المكان لأنه أصل يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فلما كانت دلالة على الزمان قوية تعدى إلى المهم وغيره من الزمان ولما كانت دلالة على المكان ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة

باب المفعول من أجله

(ويسمى المفعول لاجله والمفعول له) فله ثلاثة أسماء (وهو الاسم المنصوب الذي يذكر) علة و (سبب وقوع الفعل) الصادر من فاعله فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متأخر عنه في الوجود أم لا فالأول

94)

نحو قام زيد اجلا لا
 لعمرو وقصدت
 ابتغاء معروفا
 ويشترط كونه
 مصدرا واتحاد زمانه
 وزمان عامله واتحاد
 فاعلهما كما تقدم في
 المثالين وكقوله تعالى
 ولا تقتلوا اولادكم
 خشية املاق وقوله
 تعالى ينفقون اموالهم
 ابتغاء مرضاة الله
 ولا يجوز تأهيت
 السفر لعدم اتحاد
 الزمان ولا جثنتك
 محبتك اياي لعدم
 اتحاد الفاعل بل يجب
 جره باللام تقول
 تأهيت للسفر وجثنتك
 لمحبتك اياي
 باب المفعول معه
 وهو الاسم المنصوب
 الذي يذكر بعد
 واو بمعنى مع لبيان
 من فعل معه الفعل
 مسبوقا بحرف فيه
 فعل او اسم فيه معنى
 الفعل وحروفه

(نحو قام زيد اجلا لا عمرو) فاجلا لا مصدر منصوب ذكر علة غائية للفعل فان تصور
 الاجلال بانه مصلحة مرغوب فيها سبب حامل للفاعل على الفعل وان كان وجوده
 في الخارج متأخرا عن وجود الفعل (و) مثله (قصدتك ابتغاء معروفا) وكرر المثال
 للإشارة الى أنه لا فرق في ذلك بين المضاف وغيره ولا بين الفعل المتعدي وغيره
 والثاني نحو قعدت عن الحرب جبننا فبنام مصدر منصوب ذكر علة وسببا للعود عن
 الحرب وليس غاية له ووجوده سابق على وجود الفعل الذي هو العود (ويشترط)
 لجواز نصب المفعول له أمور ثلاثة أحدها (كونه مصدرا) وهذا مستفاد من كونه علة
 لان العلة انما تكون بالمصادر لا بالانوات وهل يشترط مع ذلك كونه قايما أم لا فيه
 خلاف جزم بالاول في التوضيح فلا يجوز عند محبتك ضرب زيد أي لتضربه وقد
 يستفاد ذلك من تمثيل المؤلف (و) ثانيها (اتحاد زمانه وزمان عامله) بأن يكون زمن
 العلة والمفعول واحدا (و) ثالثها (اتحاد فاعلهما كما تقدم في المثالين) فان المصدر في كل
 منهما زمنه وزمان عامله واحد وكذا فاعلهما (وكقوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية
 املاق) فالخشية علة للفعل مشاركة له في الوقت والفاعل (وقوله) تعالى (ينفقون
 اموالهم ابتغاء مرضاة الله) فالابتغاء علة للانفاق متحدة وقتا وفاعلا وأما ما ذكر
 علة وليكن كان محالفا للعلل في الزمان أو الفاعل أو فيهما معا فانه يمتنع نصبه (و)
 لهذا (لا يجوز تأهيت السفر) بالنصب (لعدم اتحاد الزمان) فان زمن التأهيت سابق
 على زمن السفر وان كان فاعلهما واحدا (ولا جثنتك محبتك اياي لعدم اتحاد الفاعل)
 فان فاعل المحبة المتكلم وفاعل المصدر المخاطب وان كان زمنهما واحدا (بل يجب جره
 باللام) التعليمية أو بما يقوم مقامها (تقول تأهيت للسفر) وقال الشاعر
 فجثنت وقد نصت لنوم نياها * (و) تقول أيضا (جثنتك لمحبتك اياي) وقال
 الآخر * واني لتعروني لذكراك هزة * ويجوز لك أن تجر بحرف التعليمية
 المستوفى للشروط المذكورة بكثرة ان كان بال نحو جثنتك للطمع في برك وبقلة ان
 كان مجردا منها ومن الاضافة نحو قوله * من أمكم لرغبة فيكم جبر * ويستوى
 جره ونصبه في المضاف نحو وان منها الماسيه بط من خشية الله

باب المفعول معه

هذا خاتمة المقاعيل وجعله آخرها لتردد في كونه قياسيا أو سماعيا ولكون العامل
 لا يصل اليه الا بواسطة الواو (وهو الاسم المنصوب) بما سبقه من فعل أو ما فيه
 حروفه ومعناه (الذي يذكر به واو بمعنى مع) لمصاحبة معمول الفعل وهذا هو المراد
 بقوله (ليبيان من فعل معه الفعل) لا المشار كنه فيه وان أوهم ذلك والمراد بمصاحبة
 أن يكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه ومع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن
 واحد (مسبوفا) ذلك الاسم (بجملة فيها فعل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل وحروفه)

فالاول (فحجاء الامير والجيش) أى مع الجيش (واستوى الماء والخشبة) أى مع
 الخشبة وعدد المثال لا فادقان ما بعد الواو وقد يكون صالحا لما شاركه ما قبله فى حكمه
 كالمثال الاول وقد لا يكون كذلك كالشأنى ألا ترى ان الخشبة لم تكن معوجة حتى
 تستوى وانما المقصود ان الماء بلغ فى ارتفاعه الى الخشبة فاستوى معها أى ارتفع
 والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وزيادته (و) الشانحو (أناسا ثرو النيل)
 أى معه ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام قسم يجب نصبه مفعولا
 معه وقسم يترجح نصبه مفعولا معه على عطفه وقسم بعكسه فأشار الى الاول بقوله
 (وقد يجب النصب على المفعولية) لما منع يمنع من العطف (فحو المثالين الاخيرين)
 لا امتناع العطف فيهما من جهة المعنى نعم ان فسر استوى بمعنى تساوى لم يمتنع العطف
 فيهما بالرفع فى الثانى منهما لان المعنى حينئذ تساوى الماء والخشبة فى العلو أى صعد
 الماء حتى بلغ الخشبة فليست الخشبة أرفع منه (ونحو) قولك لمن ينهى عن القبيح
 ويأنيه (لأنه عن القبيح واتياناه) بالنصب اذ لوجز بالعطف لكان المعنى لانه عن
 القبيح وعن اتياناه وهو حذف الف المعنى المراد (و) نحو (ما ت زيد وطلع الشمس)
 بالنصب اذ العطف يقتضى التثنية فى المعنى وطلع الشمس لا يقوم به الموت
 (وقوله تعالى فاجعوا أمركم وشركاءكم) أى مع شركاءكم وليست الواو عاطفة لان أجمع
 لا يقع على الشركاء لا يقال أجمعت شركائى انما يقال أجمعت شركائى وأجمعت أمرى
 (وقد يترجح) النصب مفعولا معه (على العطف) لا مرصدا على (فحقوق وزيدا) لان
 العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن الا مع الفصل ولا فصل فرجح النصب على
 الرفع لسلامته من ارتكاب وجهه ضعيف عنه مندوحة والفرق بين الرفع والنصب
 معنى أن النصب يقتضى مشاركة زيد للمتكلم فى القيام فى وقت واحد بخلاف الرفع
 فان زيدا وان شارك المتكلم فى القيام لا يلزم أن يكون قيامهما فى وقت واحد
 ورجحان النصب فيما ذكر هو ما فى التوضيح وجرم ابن الحاجب فى كافيته بوجوبه
 وكذا ابن هشام فى القطر وقال انه الاصح (وقد يترجح العطف عليه) أى على
 النصب (نحو المثال الاول) وهو جاء الامير والجيش (ونحو جاء زيد وعمر) فالعطف
 فيهما وفيما أشبههما مما هو خال عن ضعف من جهة اللفظ والمعنى (ارجح لانه الاصل)
 فى الواو وقد أمكن ومحل رجحان النصب أو العطف اذ قطع النظر عن مراد المتكلم
 لاختلاف معنى النصب والرفع اما اذا نظر اليه فان قصد المعية نصا تعين النصب والا
 فالعطف فلا يتصور رجحان فان قلت شرطا المفعول معه أن يسبق بفعل أو ما فيه
 معناه وحروفه فما تصنع فى قولهم ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصة من تريد بالنصب
 مع عدم الشرط المذكور فالجواب ان الفعل موجود تقديره لان أنت فاعل بفعل
 محذوف والتقدير ما تكون وكيف تصنع فلما حذف الفعل وحذف برز ضميره وانفصل

فحجاء الامير والجيش
 واستوى الماء
 والخشبة وأناسا ثرو
 النيل وقد يجب
 النصب على المفعولية
 فحو المثالين الاخيرين
 ولا يمتنع عن القبيح
 ويأنيه ومات زيد
 وطلع الشمس وقوله
 تعالى فاجعوا أمركم
 وشركاءكم وقد يترجح
 على العطف فحقوق
 وزيدا وقد يترجح
 العطف عليه نحو
 المثال الاول ونحو جاء
 زيد وعمر فالعطف
 فيهما وفيما أشبههما
 ارجح لانه الاصل

فصل وأما المشبه بالفعل به وهو مفعول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي
لواحد (فخو) وجهه من قولك (زيد حسن وجهه بنصب الوجه) والاصل زيد حسن
وجهه بالرفع لكنهم لما قصدوا المبالغة حولوا الاسناد عن الوجه الى ضمير مستتر
في الصفة راجع الى زيد ليفيد تعميم الحسن له فقليل زيد حسن أي هو ثم نصب وجهه
تشبيها بالفعل به لأن من حسن وجهه حسن اسناد الحسن الى جملة له وليس
مفعولا به لأن الصفة تاصر كفعالها ولا تميز لانه معرفة بالاضافة (وسياقي)
الكلام عليه مع زيادة في محله

باب الحال

يدكر ويؤنث لفظا ومعنى (هو الاسم المنصوب) بالفعل أو شبهه أو معناه (المفسر لما
انه من الهيئات) أي هيئات ما هو له وصفاته التي هو عليها وقت صدور الفعل منه أو
وقوعه عليه بخلاف التمييز فانه وان كان مفسرا لكانه للنوازل للهيئة والنعته وان
حصل به بيان الهيئة لكانه ضمنا وانما المقصود به أولا بالذات تخصيص النعوت وتأتي
الحال مفسرة لبيان هيئة ما هو له (امام من الفاعل نحو جاء في زيد راكبا) فراكبا حال من زيد
مبين لهيئته وقت مجيئه فان قولك جاء زيد لا يعلم منه على أي هيئة جاء (و) كذا (قوله
تعالى فخرج منها خائفا) فخائفا حال من فاعل خرج مبين لهيئته وقت خروجه (أو من
المفعول نحو ركبتم الفرس مسرجا) فمسرجا حال من المفعول مبين لهيئته وقت وقوع
الركوب عليه (و) كذا (قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من
الركاف في وأرسلناك مبين لهيئته وقت إرساله (أو منها) معا (فحولت عبد الله
راكبين) فراكبين حال من عبد الله ومن التاء في لقيتهم والمعنى لقيت عبد الله حالة
كوني راكبا وكونه راكفا فقلت لقيت عبد الله راكبا احتمل كون الحال من الفاعل
أو من المفعول وتأتي الحال أيضا من المجرور بحرف نحو مررت بهند جالسة أو بمضاف
ان كان المضاف بعضه نحو كرم أخيه مبتأ أو كعضه نحو أن اتبع ملة ابراهيم خنيقا
أو عاملا في الحال نحو اليه مرجعكم جميعا (ولا يكون الحال الانكسرة) لأن المقصود
بيان الهيئة وهو حاصل بالانكسرة فلا حاجة الى تعريفه احترازا عن العبث والزيادة
لا لغرض (فان وقع) في كلامهم (بلفظ المعرفة أول بنكرة) محافظة على ما استقر
لحال من لزوم التذكير (فجاء زيد وحده) فوحده معرفة بالاضافة وهو حال من زيد
في قول بنكرة امام من معناه كافي هذا المثال (أي) جاء زيد (منفردا) أو من لفظه كافي
مثل رجوع عوده على يده وفعل ذلك جهده وطاقته أي رجوع عاذا وفعل جاهدا
أو مطيقا (والغالب) في الحال (كونه مشتقا) من مصدر للدلالة على متصفاه
كما تقدم (وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق) كان دل على تشبيهه (نحو بدت الجارية قرا)
فقد مرأى حال من الفاعل وهو جامد مؤول بمشتق (أي مضئية) كأن دل على مفاعلة من

فصل وأما المشبه
بالفعل به ففخو زيد
حسن وجهه بنصب
الوجه وسياقي
باب الحال
هو الاسم المنصوب
المفسر لما
الهيئات امام من
الفاعل نحو جاء زيد
راكبا وقوله تعالى
فخرج منها خائفا أو
من المفعول نحو ركبتم
الفرس مسرجا وقوله
تعالى وأرسلناك
لناس رسولا أو منها
فحولت عبد الله
راكبين ولا يكون
الحال الانكسرة فان
وقع بلفظ المعرفة أول
بنكرة نحو جاء زيد
وحده أي منفردا
والغالب كونه مشتقا
وقد يقع جامدا مؤولا
بمشتق نحو بدت
الجارية قرا أي مضئية

الجانبين نحو (بعته) البر (يدأيد) فيمداحال من الفاعل والمفعول ويبدأ به ان وفيه
معنى المفاعلة (أي متقاضي) وكان دل على ترتيب نحو (ادخلوا رجلا رجلا) ورجلين
رجلين ورجالا رجلا وضابطه ان تأتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع مجزا به مكررا قاله
الرضي والمختار كما قال المرادي ان الجزء الثاني وما قبله منصوبان بالعامل لان مجموعها
هو الحال فان الحالية مستفادة منها (أي مترتين) لامن أحدهما ونظيره في الخبر هذا
حلو حاض (ولا يكون) الحال (الابعد تمام الكلام أي) بان يقع (بعد جملة تامة)
مركبة من مبتدأ وخبر او من فعل وفاعل فلا يكون ركنا للكلام (معنى انه ليس أحد
جزأى الجملة) وان توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد) بتمام الكلام (ان
يكون الكلام مستغنيا عنها) كما قال المسكودي لان الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل
قوله تعالى ولا تمش في الارض مريحا) وقوله وما خلقتنا السموات والارض وما بينهما
لاعين الا ترى ان الكلام لا تتم فائدة المقصود بتدوين ذكر مريحا ولا عين (ولا يكون
صاحب الحال) وهو من الحال وصف له في المعنى (الاعرفه كما تقدم في الامثلة)
لانه محكوم عليه في المعنى والاصل في المحكوم عليه التعريف (أو نكرة بمسوغ)
من المسوغات لقربه من حيث انه من المعرفة كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ فصاحب الحال
بمنزلة المبتدأ وهي بمنزلة الخبر في المسوغات ان يتقدم عليه الحال (نحو في الله ارجا لسا
رجل) فجاء لسا حال من رجل وسوغ مجيئه منه تقدمه عليه وقيل انه حال من الضمير
المستكن في الظرف وهو ظاهر ويلزم على الاول مجيء الحال من المبتدأ وجواز
الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع وان جعل رجل في المثال فاعلا
بالظرف لزم عمل الظرف من غير اعتماد وهو ضعيف ومن المسوغات ان يكون صاحبها
مخصصا اما بوصف كما سمي في أو بضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالى في أربعة أيام
سواء) فسواء حال من أربعة لا اختصاصا بها بالاضافة الى أيام أو واقعيا بعد نفي (و) ذلك
نحو (قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها مندرون) بجملة لها مندرون حال من
قرية وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي (و) من التخصيص بالوصف نحو (قراءة
بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا لما نصب) فصدق حال من كتاب وهو نكرة
لتخصيصه بالظرف ولا يتعين ذلك بجواز كونه حالا من الضمير المستكن في الظرف
بعد حذف الاستقرار وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا
وفي الحديث فصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلي وراءه رجال قياما
ولا يقاس عليه (ويقع الحال ظرفا) كما يقع الخبر ظرفا (نحو رأيت الهلال بين السحاب)
فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال (وجازا وعجورا ونحو فخرج على قومه
في زينته) ففي زينته في موضع الحال من الضمير المستتر في خرج (وتحذفان) اذا وقع
كل منهما حالا (بمستقر) ان قد را في موضع المفرد (أو باستقر) ان قد را في موضع الجملة

وبعته يبدأ يبدأ أي
متقاضي وادخلوا
رجلا رجلا أي
مترتين ولا يكون الا
بعد تمام الكلام أي
بعد جملة تامة مركبة
أنه ليس أحد جزأى
الجملة وليس المراد أن
يكون الكلام
مستغنيا عنه بدليل
قوله تعالى ولا تمش في
الارض مريحا ولا يكون
صاحب الحال الا
معرفة كما تقدم في
الامثلة أو نكرة بمسوغ
نحو في الله ارجا لسا
رجل وقوله تعالى في
أربعة أيام سواء وقوله
تعالى وما أهلكنا من
قرية الا لها مندرون
وقراءة بعضهم ولما
جاءهم كتاب من عند
الله مصدقا بالنصب
ويقع الحال ظرفا نحو
رأيت الهلال بين
السحاب وجازا
وعجورا ونحو فخرج
على قومه في زينته
وبين لسان بمستقرا
استقر

حال كونها (مخذوفين وجوبا) لكونها كونا مطلقا وشرط الظرف وعدليه ان يكونا
تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يقع احالا (ويقع) الحال (جملة) اسمية أو فعلية فيحكم
على محلها بالنصب (خبرية) أي محتملة للصديق والكذب لا انشائية لان الحال قيد
لعامليها والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له فلا يصلح للقيد
ولا بد لها حينئذ من رابط يربطها بمن هي له كما أشار الى ذلك بقوله (مرتبطة) ذلك
الجملة الواقعة حالا اما (بالواو والضمير) معا (نحو) ألم تر الى الذين (خرجوا من ديارهم
وهم أوف) فجعله وهم أوف حال من فاعل خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم
(أو) مرتبطة (بالضمير فقط نحو اهبطوا وبعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ أو عدو
خبره وللبعض متعلق بالخبر والجملة حال من فاعل اهبطوا وهي مرتبطة بالضمير فقط
وهو الكاف والربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية ضعيف (أو) مرتبطة (بالواو)
فقط (نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة) فجعله ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة
بالواو فقط ولا مدخل لنحن في الربط لعدم عوده الى صاحب الحال وقد استشهد كل
بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالا مع أنها ليست مبنية لهيئة الفاعل أو المفعول بل
لهيئة زمن الفعل وقد قالوا الحال ما بين هيئة الفاعل أو المفعول وإذا وقعت الجملة
الفعلية المصدرة بالساضي حالا فلا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة نحو جاء زيد وقد
ركب غلامه ونحو جاءكم حصرت صدورهم

باب التمييز

ويقال له التفسير والتبيين وهو لغة مصدر بمعنى الميز بكسر الياء اسم فاعل (هو الاسم
المنصوب) بما سبقة من فعل أو شبهه وذات مهمة (المفسر لما انهم من الذوات)
باعتبار الوضع (أو النسب) الكائنة في جل أو شبهها وعبر ابن الحاجب عن هذا
بالذات المقدرة فخرج عن ذلك الحال فانها ليست مفسرة لابهام ذات أو نسبة
والذات فانه مخصص أو مقيد بدور رفع الابهام به انما حصل ضمنا (والذات المهمة)
الرافع لابهامها التمييز (أربعة أنواع أحدها العدد) الصريح من أحد عشر فافوقها
الى المائة (نحو اشتريت عشرين غلاما) فان عشرين عدد مبهم يتردد النظر في جنسه
فبذكر التمييز ارتفع ذلك الابهام (و) كذا (ملككت تسعين نجمة) وغير الصريح هو كم
الاستفهامية نحو كم عبد املككت وقد يكون التمييز واجب الجرا بالاضافة لتمييز
الثلاثة والمائة والالف وكم الخبرية كما سيأتي فان نصب ليس صفة لازمة للتمييز بخلاف
الحال (والثاني المقدار) أي ما يعرف به قدر الشيء وهو ثلاثة أقسام لانه اما كيل
(كقولك اشتريت قفيزا) أو وزن (و) ذلك كقولك اشتريت (مناسما) ومنا
كعصا وهو لغة في المن بالتشديد أو مساحة (و) ذلك كقولك اشتريت (شبرا أرضا)
والمراد بالمقدار في هذه الامثلة هو المقدار لا الآلة التي يقع بها التقدير والالوجبت

مخذوفين وجوبا ويقع
جملة خبرية مرتبطة
بالواو والضمير نحو
خرجوا من ديارهم
وهم أوف أو بالضمير
فقط نحو واهبطوا
بعضكم لبعض عدو
أو بالواو ونحو لئن أكله
الذئب ونحن عصبة
باب التمييز
هو الاسم المنصوب
المفسر لما انهم من
الذوات أو النسب
والذات المبهمه أربعة
انواع أحدها العدد
نحو اشتريت عشرين
غلاما وملككت
تسعين نجمة والثاني
المقدار كقولك
اشتريت قفيزا
ومناسما وشبرا أرضا

الاضافة نحو اشتريت قفيز بر تريد المتكامل الذي يكال به البر (والثالث شبه المقدار)
 في السكيل أو الوزن أو المساحة فثبته السكيل نحو عندى سقاء ماء ونحو سمناء وثبته
 الوزن (نحو مثقال ذرة نحسيرا فخير التمييز لثقال ذرة) ومثقال ذرة شبه بما يوزن به
 وشبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحابا وما يحتمل الوزن والمساحة قوطم
 على القمرة مثلهما زيدا وانما كانت هذه الامور شبه ما ذكر لا عينه لانها ليست معدة
 لذلك وانما تشبهه (والرابع ما كان فرع التمييز نحو هذا خاتم حديد) فالخاتم فرع
 الحديد لانه مصنوع منه فيكون الحديد هو الاصل بهذا الاعتبار (و) مثله هذا (باب
 ساجا) فالباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (و) هذه (جبة خرا) فالجبة فرع
 الخرو والخرو نوع من الحرير ولا يتعين في هذا النوع النصب بل يجوز رفعه وجره وهو
 الاكثر كما سيأتى وقد فهم من هذا التمييز انه قسيان ما يرفع ايهام ذات مبهمه كما تقدم
 وما يرفع ايهام نسبة واليه أشار بقوله (والمبين لايهام النسبة) نوعان محول وغير
 محول فالمحول له ثلاث حالات لانه (اما محول عن الفاعل نحو تصيب زيد عرقا وتقع
 أى امتلا) بكر شعيا وطاب محمد نفسا وقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) فعرفا تمييز
 لايهام نسبة التصيب الى زيد وشعيا تمييز لايهام نسبة التعلق الى بكر ونفسا تمييز
 لايهام نسبة الطيب الى محمد وشيبا تمييز لايهام نسبة الاشتعال الى الرأس والاصل
 في هذه الامثلة تصيب عرق زيد وتقع أشعهم بكر وطابت نفس محمد واشتعل شيب
 الرأس فقول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فصل ايهام في النسبة ثم حجيء
 بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا مباغاة وتأكيدا فان ذكر الشئ مجهلا ثم مفسرا
 أو وقع في النفس من ذكره مفسرا أولا (واما محول عن المفعول نحو وفجرنا الارض
 عيوننا) فعيوننا تمييز لايهام نسبة التفجير الى الارض والاصل وفجرنا عيون الارض فقول
 الاسناد عن المفعول الذي هو مضاف وجعل تمييزا وأوقع الفعل على الارض ومثله
 غرست الارض شجرا (أو) محول (عن غيرهما) بان يكون محولا عن المبتدأ وهو
 الواقع بعد اسم التفضيل (نحو أنا أكثر منك مالا) أصل له مالى أكثر منك فحذف
 المضاف وانفصل الضمير المضاف اليه وأقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ أنا أكثر
 منك ثم حجيء بالحدوف تمييزا (و) مثله نحو (زيدا كرم منك أبا واجل منك وجهها)
 الاصل أبو زيد كرم منك ووجهه أجل منك وشرط نصب هذا التمييز أن يصلح
 للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلا كما في هذه الامثلة والناسب له اسم التفضيل
 (أو غير محول) عن شئ أصلا وهو النوع الثاني (نحو امتلا الاناء ماء) لان مثل هذا
 التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول وأكثرو وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو
 ما أحسنه رجلا وأحسن به أبا وحسبك به ناصرا (ولله ذرة فارسا) أى لله در فر وسيتته
 وهو مدح له بكمال فروسيته والى في الاصل مصدرا للين يدروى يسمى اللين نفسه

والثالث شبه المقدار
 نحو مثقال ذرة نحسيرا
 فخير التمييز لثقال ذرة
 والرابع ما كان فرع
 التمييز نحو هذا خاتم
 حديد و باب ساجا
 وجبة خرا والمبين
 لايهام النسبة اما
 محول عن الفاعل نحو
 تصيب زيد عرقا
 وتقع بكر شعيا وطاب
 محمد نفسا وقوله تعالى
 واشتعل الرأس
 شيبا واما محول عن
 المفعول نحو وفجرنا
 الارض عيوننا او عن
 غيرهما نحو أنا أكثر
 منك مالا وزيدا كرم
 منك أبا واجل منك
 وجهها او غير محول نحو
 امتلا الاناء ماء ولله
 ذرة فارسا

دراوه وهذا كناية عن فعل المدوح الصادر عنه أى ما أعجب فعله ويحتمل التعجب من
لبنه الذى ارتضعه من ثدى أمه أى ما أعجب هذا اللبن الذى نزل منه مثل هذا الولد
الكامل فى هذه الصفة والمؤلف رحمه الله مثل به للتمييز عن النسبة وانما يأتى إذا كان
مرجع الضمير المضاف اليه معنما معلوما ولا فهو من تمييز المقرد كما مثل به صاحب
المفصل وكذا المرادى وقيل ان فارسا منصوب على الحال والمعنى أعجب منه فى حال
كونه فارسا قال الدمامى والتمييز أولى لانه ثناء مطلق والحال ثناء مقيد بحالة
وتصريحهم بمن فى لله دره من فارس دليل على انه تمييز (ولا يكون التمييز) عند
البصريين (الانكرة) فان ورد بلفظ المعرفة أول بكرة معنى كقوله

وطبت النفس يا قيس عن عمرو (ولا يكون الا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم
فى الحال) أى بأن يقع بعد جملة تامة وان توقف حصول الفائدة عليه وقد يقع قبل
تمام الكلام نحو عشرين درهما عندى (والناصب لتمييز الذات المبهمة) هو (ثلاث
الذات) كعشرين فى عشرين درهما عندى وصح علمها وان كانت جامدة اشبهها
باسم الفاعل لانها طالبة له فى المعنى (و) الناصب (لتمييز النسبة) هو (الفعل المسند)
كتاب زيد نفسا أو شبهه نحو زيد متصيب عرفا وزيدا أجل منك وجهها وانما اقتصر
على الفعل لانه الاصل (ولا يتقدم التمييز) مطلقا (على عامله مطلقا) أى جامدا كان
أو متصرفا فلا يقال زيدا رطل ولا رجلا ما أحسنه ولا نفسا طاب محمد لما تقدم من ان
المقصود هو الاهتمام أولا ثم التمسير وازالة الاهتمام وتقدمه على العامل ينساق ذلك
المقصود (والله أعلم) ونذكر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله
وما كان نفسا بالفرار تطيب * وقاس على ذلك المازنى والمبرد والسكسائي
واختاره ابن مالك فى شرح العمدة

باب المستثنى

هو المنكوب بعد الا أو إحدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا (وأدوات
الاستثناء) الذى هو اخرج ما بعد الا أو إحدى أخواتها من حكم ما قبلها إيجابا وسلبا
(ثمانية) وهى أربعة أقسام الأول (حرف باتفاق وهو الا) وبدايتها أنها أصل أدواته
(و) الثانى (اسمان باتفاق وهما غير سوى بلغاتهما) الرابع (فانه يقال فيها سوى)
مكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضمها والقصر (كهدى وسواء) بفتحها والمذكور
(كسما وسواء) بكسرهما والمذكور (كبناء) وهذه أغربها وقل من ذكرها (و) الثالث
(فعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون) ذكر الاتفاق منتهقا لما ليس فالحال فى فيها
مشهور فمنهم من ذهب الى حرفيتها مطلقا ومنهم من خص ذلك بما إذا كانت للاستثناء
والاصح انها فعل كما تقدم فى صدر المقدمة وأما لا يكون فلا يحسن أن يعد فعله فضلا
عن ان يعد متفقا على فعلية لانه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلا

ولا يكون التمييز الا
نكرة ولا يكون الا بعد
تمام الكلام بالمعنى
المتقدم فى الحال
والناصب لتمييز
الذات المبهمة ثلاث
الذات ولتمييز النسبة
الفعل المسند ولا
يتقدم التمييز على عامله
مطلقا والله أعلم
باب المستثنى
وأدوات الاستثناء
ثمانية حرف باتفاق
وهو الا واسمان باتفاق
وهما غير سوى
بلغاتهما فانه يقال فيها
سوى كرضا وسوى
كهدى وسواء كسما
وسواء كبناء وفعلان
باتفاق وهما ليس
ولا يكون

ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا ويقال فيها حاش وحشا فالمستثنى بالانصب اذا كان الكلام تاما وجبا والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه والموجب هو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهة فحوقوله تعالى فشر بوا منه الا قليلا فقليه المستثنى بالا وهو واجب المنصب وما قبله وهو شر بوا كلام تام لذكر المستثنى منه وهو الواو في شر بوا موجب لعدم تقدم نفي او شبهة عليه (وكتولنا قام القوم الا يزيد او خرج الناس الاعرا) وينصب وجوبا بالشرط المذكور (سواء كان الاستثناء متصلا) بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مثلنا او منقطعا) بان لم يكن كذلك سواء كان من جنس المستثنى منه فحوقام القوم الا يزيد امشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن (فحوقام القوم الا حارا) ولا بد حينئذ ان يكون ما قبل الاد الاعلى ما يستثنى به على ما ذكره بعضهم كما مثل ولما لا يحسن قام القوم الا ثعبانا وانما واجب نصبه لامتناع البديل لا قنضائه فساد المعنى لان البديل منه في حكم الساقط كذا قيل والناسب للمستثنى المتصل هو الا عند ابن مالك ومن تبعه وقيل ما قبل الا من فعل او شبهه بواسطة الا وقيل غير ذلك واما المنقطع فالتناسب له عند سيبويه ما قبله وكثير من المتأخرين لما رأوا ان الافية بمعنى لكن قالوا انها هي الناسبة نصب لكن للاسماء ونحوها محذوف في الغالب (وان كان الكلام) قبلها (تاماً غير موجب) بان تقدمه نفي او شبهة (بحاز في المستثنى) متصلاً او منقطعاً (البديل) اي بدل بعض عند البصريين فيعرب باعراب ما قبله من رفع ونصب وجر (و) بحاز فيه (النصب على الاستثناء و) لكن (الارجح في) المستثنى (المتصل البديل) اي يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فيثبته في اعرابه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا (منهم) برفع قليل بدلا من الواو في فعلوه بديل بعض من كل ونحو ما رأيت القوم الا يزيد او ما مررت بالقوم الا زيد وانما رجح الاتباع للمشاركة واذ فعدرا لا بدال على اللفظ لما منع ابدل من المحل نحو ما جاء في من احد الا يزيد برفع زيد على البدلية من محل احد وهو الرفع لانه فاعل ولا يجوز جرحه جلا على اللفظ لان البديل في نية تكرار العامل فيلزم زيادة من في الاثبات وهي غير جائزة عند الجمهور (والمراد بشبهه النفي) فيما تقدم (النهي) نحو ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك (بالرفع في قراءة) ابي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من احد بديل بعض من كل (والاستفهام نحو ومن يقنط من وجهه قربه الا الضالون) بالرفع في قراءة الجميع فالضالون بدل بعض من

ومن عدمه فلا فقه وتجوز في الكلام (و) الرابع (متردد بين الفعلية والحرفية) فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا (وهو خلا) عند الجميع (وعدا) عند غير سيبويه (وحاشا) عند المبرد والمنازي ومن تبعهما (ويقال فيها حاش) بحذف الالف الاخيرة (وحشا) بحذف الاولى وقيل بان الحاسب حرفية بها بالاستثناء اذا علمت ذلك (فالمستثنى بالانصب) وجوبا (اذا كان الكلام) قبلها (تاماً وجباً) بفتح الجيم تأخر المستثنى عن المستثنى منه او تقدم عليه (و) الكلام (التام) هو ما ذكر فيه المستثنى منه والموجب هو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهة (من نهى او استفهام) فحوقوله تعالى فشر بوا منه الا قليلا فقليه المستثنى بالا وهو واجب المنصب وما قبله وهو شر بوا كلام تام لذكر المستثنى منه وهو الواو في شر بوا موجب لعدم تقدم نفي او شبهة عليه (وكتولنا قام القوم الا يزيد او خرج الناس الاعرا) وينصب وجوبا بالشرط المذكور (سواء كان الاستثناء متصلاً) بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مثلنا او منقطعاً) بان لم يكن كذلك سواء كان من جنس المستثنى منه فحوقام القوم الا يزيد امشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن (فحوقام القوم الا حارا) ولا بد حينئذ ان يكون ما قبل الاد الاعلى ما يستثنى به على ما ذكره بعضهم كما مثل ولما لا يحسن قام القوم الا ثعبانا وانما واجب نصبه لامتناع البديل لا قنضائه فساد المعنى لان البديل منه في حكم الساقط كذا قيل والناسب للمستثنى المتصل هو الا عند ابن مالك ومن تبعه وقيل ما قبل الا من فعل او شبهه بواسطة الا وقيل غير ذلك واما المنقطع فالتناسب له عند سيبويه ما قبله وكثير من المتأخرين لما رأوا ان الافية بمعنى لكن قالوا انها هي الناسبة نصب لكن للاسماء ونحوها محذوف في الغالب (وان كان الكلام) قبلها (تاماً غير موجب) بان تقدمه نفي او شبهة (بحاز في المستثنى) متصلاً او منقطعاً (البديل) اي بدل بعض عند البصريين فيعرب باعراب ما قبله من رفع ونصب وجر (و) بحاز فيه (النصب على الاستثناء و) لكن (الارجح في) المستثنى (المتصل البديل) اي يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فيثبته في اعرابه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا (منهم) برفع قليل بدلا من الواو في فعلوه بديل بعض من كل ونحو ما رأيت القوم الا يزيد او ما مررت بالقوم الا زيد وانما رجح الاتباع للمشاركة واذ فعدرا لا بدال على اللفظ لما منع ابدل من المحل نحو ما جاء في من احد الا يزيد برفع زيد على البدلية من محل احد وهو الرفع لانه فاعل ولا يجوز جرحه جلا على اللفظ لان البديل في نية تكرار العامل فيلزم زيادة من في الاثبات وهي غير جائزة عند الجمهور (والمراد بشبهه النفي) فيما تقدم (النهي) نحو ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك (بالرفع في قراءة) ابي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من احد بديل بعض من كل (والاستفهام نحو ومن يقنط من وجهه قربه الا الضالون) بالرفع في قراءة الجميع فالضالون بدل بعض من

فاعل بقنط المستتر فيه ولم يوث معه ولا مع ما قبله بضمير لان قوة تعلق المستثنى
 بالمستثنى منه تعني عن الضمير فاندفع ما قبله لا يصح اعراب ما ذكر بدل لان بدل
 البعض لا بد فيه من ضمير (والنصب) في المستثنى المتصل (عربي جيد) وقد قرئ
 به في السبع في قليل) من قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا منهم (و) في (امرأتك) من
 قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك وقيل بالنصب استثناء من أهلك لامن
 أحد واستشك كل بان ذلك يمنع من الاسراء بها وقد أسرى بها (وان كان الاستثناء
 منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب) على الاستثناء (نحو) ما فيها أحد الا جارا وعليه
 قراءة السبعة (ما لهم به من علم الا اتباع الظن) بنصب اتباع (ونعم برحونه) أي
 النصب حيث أمكن تسلط العامل على المستثنى (ويحيزون الاتباع) للمستثنى منه في
 اعرابه (نحو ما قام القوم الا جارا) بالنصب (والاجار) بالرفع ونحو ما رأيت القوم الا
 جارا بالنصب لا غير وما مررت بأحد الا جارا بالنصب والاجار بالجر ويقرؤون الا
 اتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا لمسا ليس من
 الجنس منزلة الجنس ولا يجوز ان يقرأ بالجر على الابدال باعتبار اللفظ لما تقدم قريبا
 وأما اذا لم يمكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما زاد هذا المسال الا النقص اذ لا يقال
 ما زاد النقص ومثله ما نفع زيد الا ضرا اذ لا يقال نفع الضرف بالنصب واجب عند
 الجميع (وان كان الكلام) قبلها (ناقصا وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه
 ويسمى حينئذ استثناء مفرغا) لان ما قبله لا تفرغ لطالب ما بعدهما فالمستثنى
 مفرغ له (كان) اعراب (المستثنى) الذي بعده (على حسب العوامل) المتضمنة له
 اذ لا عمل الا في اللفظ (فيعطى ما يستحقه لولم توجد الا) من رفع ونصب وخفض
 (وشرطه كون الكلام غير ايجاب) بان يشتمل على نفى أو شبهه ليفيد فائدة صحيحة
 (نحو ما قام الا زيد) برفع زيد على الفاعلية (وما رأيت الا زيدا) بنصبه على المفعولية
 (وما مررت الا بزيدا) بجره بالباء كما لولم توجد الا والاستثناء في ذلك من اسم عام
 محذوف فتقدير ما قام الا زيد ما قام أحد الا زيد وكذا الباقى وهذه أمثلة النفي (و)
 أشار اليه بمثال من القرآن (كقوله تعالى وما محمد الا رسول) ومثال النهي (ولا تقولوا
 على الله الا الحق) فالحق منصوب على المفعولية به تقولوا (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا
 بالتي هي أحسن) فجر ما بعد الا بالباء لان ما قبلها يطلب مجرورا ومثال الاستفهام
 فهل يهلك الا القوم الفاسقون والاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ويكون في الاحوال
 والظروف والمصادر وربما وقع بعد ايجاب عند وجود قرينة تدل على ان المراد
 بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا نحو قرأت الا يوم الجمعة أي قرأت
 كل يوم من أيام الاسبوع الا يوم الجمعة وهذا معنى صحيح بخلاف جاء في الا زيد أي
 جاء في كل أحد الا زيدا فانه معنى غير صحيح (والمستثنى بغير وسوى بلغياتها)

والنصب عربي جيد
 قرئ به في السبع في
 قليل وامرأتك
 كان الاستثناء منقطعا
 فالحجازيون يوجبون
 النصب نحو ما لهم به
 من علم الا اتباع الظن
 ونعم برحونه ويحيزون
 الاتباع نحو ما قام
 القوم الا جارا والاجار
 وان كان الكلام
 ناقصا وهو الذي لم
 يذكر فيه المستثنى منه
 ويسمى استثناء مفرغا
 كان المستثنى على
 حسب العوامل
 فيعطى ما يستحقه لولم
 توجد الا وشرطه كون
 الكلام غير ايجاب
 نحو ما قام الا زيد وما
 رأيت الا زيدا وما
 مررت الا بزيدا وكقوله
 تعالى وما محمد الا رسول
 ولا تقولوا على الله الا
 الحق ولا تجادلوا أهل
 الكتاب الا بالتي هي
 أحسن والمستثنى
 بغير وسوى بلغياتها

المتقدمة (محروور) دائما (بالاضافة) أي باضافتها اليه للملازمة فيها الاضافة والمضاف
اليه محروور لا غير والاصل في غير أن تكون صفة بمعنى مغاير نحو جاء في رجل غير زيد
لكنها حلت على الا واستعملت في الاستثناء كما حلت الاعليم واستعملت صفة نحو
كان فيها آلهة الا الله لفسد ثا والسبب في حل كل منهما على الآخر دلالة كل منهما
على المغايرة (ويعرب غير) لفظا (وسوى) تقدير اعلى ما اختاره ابن مالك (بما استحقته
المستثنى بالا) من الاعراب في ذلك الكلام وقد عرفت تفصيلا وكاها ما جاز بها
المستثنى انتقل اعرابه اليها (فيجب نصبهما) بعد الكلام التام الموجب كما (في نحو
قاموا غير زيد وسوى زيد ويجوز الاتباع) للمستثنى منه في اعرابه (والنصب) بعد
الكلام التام المنفي كما (في نحو ما قاموا غير زيد وسوى زيد) برفع غير وسوى ونصبهما
والارجح الاتباع في المتصل والنصب في المنقطع عند تميم ان أمكن تسلط العامل على
المستثنى نحو ما فيها أحد غير جار وأوجهه الخازيون واذا قيل ما قام القوم غير زيد وعمرو
جازر عمرو عطفًا على لفظ زيد ورفعه جـ لا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو
ومع الا لا يجوز الامراة اللفظ (ويعربان بحسب العوامل) بعد الكلام المنفي غير
التام كما (في نحو ما قام غير زيد وسوى زيد) برفعهما (وما رأيت غير زيد وسوى زيد)
بنصبهما (وما مررت بغير زيد وسوى زيد) بجرهما (واذا مدت سوي) بأن قيل سواء
بالمدمع فتح السين وكسرها (كان اعرابها ظاهرا) في آخرها (واذا قصرت) من غير
همزة في آخرها مع كسر السين وضمها (كان) اعرابها (مقدرا على الالف) أي في
الالف منع من ظهورها التعذر (والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير) وانما
وجب نصبه (لانه خبرهما نحو قام القوم ليس زيد ولا يكون زيداً) بنصب زيد على أنه
خبرهما واسمها ضمير مستتر فيهما وجوباً على اسم الفاعل المفهوم من الفعل
السابق أي ليس القائم أولاً لا يكون القائم زيداً ووجه الاستثناء هل هي حال فعلها
النصب أو مستأنفة فلا محل لها قولان صحيح ابن عصفور الثاني (والمستثنى بخلا وعدا
وحاشا يجوز جرهما) بها والجر بالاولى قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا (ونصبه بها)
وهذا عند غير سيبويه أما عنده فالنصب متعين بعد الجـ وحاشا فانه انتم فعلية
عدا وحرفية حاشا (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب (وخلا زيد) بالجر (وعدا
زيداً) بالنصب (وعدا زيد) بالجر (وحاشى زيدا) بالنصب (وحاشا زيد) بالجر
(فان جررت) بكل منها المستثنى (فهى حروف جر) غير متعلقة بشئ والاولى أحرف جر
(وان نصبت) بكل منها (فهى أفعال) ماضية متعديّة الى المستثنى وفعالها ضمير مستتر
فيها وجوباً به ودالى ما عاد اليه اسم ليس ولا يكون وفي محل الجملة المستثنى بها البحث
السابق فيهما ومحل سواها الوجهين اذا تجردت عن ما كما يعلم من كلامه الآتى (الا ان
سيبويه لم يسمع في المستثنى بحاشا لا بالجر) فالترم حرفية سا وأوجهه كما تقدم ونفى

ويعرب غير وسوى بما
يستحقه المستثنى بالا
فيجب نصبهما في نحو
قاموا غير زيد وسوى
زيد ويجوز الاتباع
والنصب في نحو
ما قاموا غير زيد
وسوى زيد ويعربان
بحسب العوامل في نحو
ما قام غير زيد وسوى
زيد وما رأيت غير
زيد وسوى زيد وما
مررت بغير زيد وسوى
زيد واذا مدت سوي
كان اعرابها ظاهرا
واذا قصرت كان
مقدرا على الالف
والمستثنى بليس ولا
يكون منصوب لا غير
لانه خبرهما نحو قام
القوم ليس زيد ولا
يكون زيداً والمستثنى
بخلا وعدا وحاشا يجوز
جره ونصبه بها نحو قام
القوم خلا زيدا وخلا
زيد وعدا زيدا وعدا
زيد وحاشى زيدا
وحاشا زيد فان جررت
فهى حروف جر وان
نصبت فهى أفعال
الا أن سيبويه لم يسمع
في المستثنى بحاشا لا
الجر

النصب وغيره سمع النصب أيضا بوزنه والمثبت مقدم على النافي ولا يستثنى بها إلا
فيمافيه تنزيه نحو ضربت القوم حاشا زيد ولهذا لا يحسن مدلى الناس حاشا زيدا
لفوات معنى التنزيه كما قاله ابن الحجاج وجزم به الرضى وقد تستعمل للتنزيه فقط
فتكون اسما مبنيًا نحو قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء (وتتصل ما) المصدرية
(بعد او خلا فيتعين) حيثئذ (النصب) بها المستثنى لان ما المصدرية لا تدخل الاعلى
الفعل وجوز جمع الجرح بما تقدير ما زائدة قال في المعنى فان قالوا ذلك بالقياس
ففاسد لان ما لا تراد قبل الجار والمجرور بل بعد نحو عما قليل وان قلوا بالسماح فهو من
الشذوذ بحيث لا يقاس عليه (ولا تتصل) ما (بحاشا) الا نادرا بخلاف عداو خلا
(تقول قام القوم ما عدا زيدا) بالنصب لا غير (وقال لبيد) الا كل شئ ما خلا الله باطل
ومحل ما وصلت بها نصب على الحال أى مجاوزين زيد ابا بالنصب أو على الفارسية على
تقدير مضاف أى وقت مجاوزتهم زيد اقل أبو حيان والافعال التى يستثنى بها لا تقع
فى المنقطع لا تقول ما فى الدار أحد خلا حمارا (وأما خبر كان واخواتها وخبر الحروف
المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم ان واخواتها واسم لا التى لنفى الجنس) نصا
(فتقدم الكلام عليها فى المرفوعات) استطراد افلا حاجة الى اعادة افعالها (وأما التوابيع)
التي من جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا (فسيأتى الكلام عليها ان شاء
الله تعالى) ولما انتهى الكلام على المنصوبات من الاسماء أخذت يكلم على
الخفوضات فقال

باب الخفوضات من الاسماء

ذكر الطرف لبيان الواقع لالاحترار والخفوضات أسماء مشتملة على علم المضاف اليه
وهو الجرس سواء كان بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء (الخفوضات) المشهورة (ثلاثة)
مخفوض بالحرف ومخفوض بالاضافة) أى بسببها لان الاصح ان المضاف هو العامل
فى المضاف اليه ومخفوض بالتبعية عنه بعضهم وهذا هو المراد بقوله (وتابع
للمخفوض) بالحرف أو المضاف وهو وضعيف لان العامل فى التابع هو العامل فى
المتبوع فى غير البديل فيرجع الجرح فى التابع الى الجرح بالحرف أو بالاضافة وأما الجرح
بالمجاورة فهو شاذ وله الميزان (فالمخفوض بالحرف هو ما يخفض عن والى وعن وعلى
وفى والباء والكاف واللام وحقى والواو) التى للقسم (والتاء) المشناة فوق له أيضا
(ورب) بضم الراء (ومذومند) فهذه أربعة عشر حرفا كلها مستوية فى الاختصاص
بالاسماء والدخول عليها المعان فى غير ما لم يتعرض لها المؤلف فاستحقت ان تعمل
لما تقدم من ان الاصل فى كل حرف مختص أن يعمل فيها اختصاص به وتسمى حروف الجرح
اما الجرح بمعنى الفعل الى الاسم أو لان عملها الجرح فاضيفت الى الاعراب الذى هو
اثرها واستظهر هذا الرضى قال كما سميت بعض الحروف حروف الجرح وحروف النصب

وتتصل ما بعد
وخلا فيتعين
النصب ولا تتصل
بحاشا تقول قام القوم
ما عدا زيدا وقال لبيد
الا كل شئ ما خلا
الله باطل
وأما خبر كان واخواتها
وخبر الحروف المشبهة
بليس وخبر أفعال
المقاربة واسم ان
واخواتها واسم لا التى
لنفي الجنس فتقدم
الكلام عليها فى
المرفوعات وأما
التوابيع فسيأتى
الكلام عليها ان
شاء الله تعالى
باب الخفوضات
من الاسماء
الخفوضات ثلاثة
مخفوض بالحرف
ومخفوض بالاضافة
وتابع للمخفوض
فالمخفوض بالحرف هو
ما يخفض عن والى وعن
وعلى وفى والياء والكاف
واللام وحقى والواو
والتاء ورب ومذومند

الله مرجعكم ونحو
لتركبن طبقا عن
طبق رضى الله عنهم
ورضوا عنه وعليها
وعلى الفلك وفي
الارض آيات وفيها
ما تشتمى الانفس
آمنوا بالله آمنوا به الله
ما فى السموات له ما فى
السموات والسبعة
الاخيرة تختص
بالظاهر ولا تدخل
على المضمر فنها مالا
يختص بظاهر بعينه
وهو الكاف وحتى
والواو ونحو ورده كالهان
وزيد كالاسد وقد
تدخل على المضمر فى
ضرورة الشعر ونحو
حتى مطلع الفجر
وقولهم أكلت السمكة
حتى رأسها بالجر ونحو
والله والرحمن ومنها
ما يختص بالله ورب
مضافا للكعبة أولياء
المتكلم وهو التاء نحو
تالله وترب الكعبة
وتربى ونذر الرحمن
وتحياتك ومنها ما يختص
بالزمان وهو منذ ومنذ
نحو ما رأيت منذ يوم
الجمعة أو منذ يومين

(فالسبعة الاولى) مشتركة بين الظاهر والمضمر فتارة (تجر) الاسم (الظاهر) زمانا
أو غيره (و) تارة تجر (المضمر) وانما قدمها امثال من (نحو منك ومن نوح و) الى نحو
(الى الله مرجعكم) اليه مرجعكم (و) عن (نحو لتركبن طبقا عن طبق رضى الله عنهم
ورضوا عنه) وعلى نحو (وعليها وعلى الفلك) وفي نحو (وفي الارض آيات وفيها
ما تشتمى الانفس) والباء نحو (آمنوا بالله آمنوا به) واللام نحو (لله ما فى السموات
له ما فى السموات و) أما (السبعة الاخيرة) فهي (تختص بالظاهر) أى بخفضه
(ولا تدخل على المضمر) وتنقسم بالنسبة الى عملها فيه أربعة أقسام (فنها مالا يختص
بظاهر بعينه) بل يجر أى ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف (الكاف وحتى والواو)
مثال الكاف (نحو ورده كالهان وزيد كالاسد وقد تدخل على المضمر فى ضرورة
الشعر) كقوله $\text{وأم أوعال كها وأقربا}$ (و) مثال حتى (نحو حتى مطلع الفجر
وقولهم أكلت السمكة حتى رأسها بالجر) وقد تدخل فى الضرورة على المضمر أيضا
كقوله $\text{أنت حمال تقصد كل فج}$ وانما قال بالجر لان ما بعده حتى فى المثال
يجوز رفعه ونصبه أيضا كما سيأتى ولا تجزى حتى الا آخر أو متصلا بآخر فلا يقال سهرت
البارحة حتى نصفها وأتى بمثلين للإشارة الى ان الجر بها تارة يكون واجعا وذلك اذا
كان ما بعدها اسماعير داخل فيما قبلها كالآية وتارة يكون جائزا وذلك اذا كان
جزءا مما قبلها ولم يتعد دخوله كالمثال وانما امتنع العطف بحتى فى الآية لانها انما
تعطف بعضها على كل كما سيأتى (و) مثال الواو (نحو والله والرحمن) ولا يجمع بينها
وبين فعل القسم بخلاف باء القسم (ومنها ما يختص) جره (بالله) أى بلفظه (و) لفظ
(رب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أولياء المتكلم) وهو حرف واحد (وهو
التاء) أى تاء القسم ولا يجمع بينها وبين الفعل أيضا (نحو تالله) تفتأ (و) نحو (ترب
الكعبة وتربى) لا قبلين والغالب دخولها على لفظ الجملة (ونذر) خفضها بالغير
ذلك كقولهم (نار الحن وتحياتك ومنها ما يختص) جره (بالزمان) المعين غير المستقبل
(وهو) حرفان (منذ ومنذ) ماضيا كان وهما فيه بمعنى من (نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة
أو منذ يومين) أو حاضرا وهما فيه بمعنى فى نحو ما رأيت منذ أو منذ يومنا ولا يدخلان على
زمن مستقبل مخصوص ولا مبهم فان دخلا على جملة حكم بظرفيتها واضافتها اليها
أولى زمن مضاف اليها نحو ما رأيت منذ جاء فى أو منذ كان عندى أو على اسم مرفوع
نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة أو منذ شهر نأفانها مبتدآن بمعنى أول المدة أو جميعها وما
بعدهما خبر وبالعكس (ومنها ما يختص) جره (بالنكرات) غالبا (وهو) حرف واحد
(رب) بضم الراء والغالب فى مجرورها وصفه اذا كان اسما ظاهرا وقيل بوجوبه لانها
للتقليل نوع من جنس ومن وصف المفكرة يستفاد نوع الجنس واختاره أن الحاجب
(نحو رب رجل فى الدار) ولما صدر الكلام من بين حروف الجر لانها موضوعة

بتميز بعده مطابق
للمعنى نحو ربه فتيمة
وقد تحذف رب ويبقى
عملها بعد الواو كقوله
وليس كموج البحر
أرعى سدوله ويعد
الغاء كثيرا كقوله
فثالث حبلى قد طرقت
ومرضع ويعد بل
قليل كقوله
بل مهمه قطعت بع
مهمه ويعدون أقل
كقوله رسم دار
وقفت في طلاله

وتزاد ما بعده من وعن
والباء فلا تكفهن
عن عمل البحر نحو ما
نحياتهم وعم قليل
فبما نقضهم وتزاد
بعبد الكاف ورب
فالغالب ان تكفها
عن العمل فيدخلان
حينئذ على الجملة
كقوله اخ ما جد لم
يخزني يوم مشهد
كما سيف عمرو لم تخنه
مضاربه وقوله
ربما أوفيت في علم
ترفعن ثوبى شمالات
وقد لا تكفها كقوله
ربما مضربه بسيف
صقيل وقوله

لأنشاء التكثير والتقليل واستعمالها في الاول كثير ومنه قوله عليه الصلاة والسلام
يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ومن الثاني ألاب مولود وليس له أب وذكر
في المعنى ان رب حرف زائد لا يعلق بشئ فحل محرورها في نحو رب رجل صالح عندي
رفع على الابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي رب رجل
صالح لقيته رفع أو نصب كما في نحو هذه القية ويجوز مراعاة محله كثيرا وان لم يجر نحو
مررت بزيد وعمر الا قليلا (وقد قد دخل على ضمير غائب ملازم للفراد) وان كان
التميز مشى أو مجموعا (والتد كبر) وان كان مؤنثا (والتفسير بتميز بعده مطابق للمعنى
نحو) قوله (ربه فتيمة) دعوت الى ما يورث المجد دائما فأجابوا ويجوز ربه
رجلين وره رجلا وره امرأتين وره نساء وأوجب الكوفيين مطابقة الضمير
لتميزه فيما ذكر والاصح الاول وانما التزم افراده وقد كبره رجوعه الى مقدر في الذهن
كالضمير في نعم رجلا (وقد تحذف رب) اذا كان محرورها نكرة (ويبقى) بعد حذفها
(عملها) وجوبا (بعد الواو كقوله

وليل كموج البحر أرخى سدوله) على بأنواع الموم ليبتلى
(وبعد الغاء كثيرا كقوله

فثالث حبلى قد طرقت ومرضع) فأنه تماعن ذى تمام محول
(وبعد بل قليل كقوله بل مهمه قطعت بعد مهمه) (و) حذف رب وابقاء عملها
(بدونهن) أى الواو والغاء وبل (أقل) منه بعد بل (كقوله

رسم دار وقفت في طلاله) كدت أقضى الحياء من جلاله

(وتزاد ما) كثيرا (بعدين وعن والباء فلا تكفهن عن عمل البحر) فثالث من (نحو ما
خطيئاتهم و) مثال عن نحو (عم قليل) ومثال الباء نحو (فبما نقضهم وتزاد ما
(بعبد الكاف ورب فالغالب ان تكفها عن العمل) قال سيبويه جعلوها مع ما بمنزلة
كلمة واحدة (فيدخلان حينئذ على الجملة) الاسمية والفعلية فالاسمية (كقوله

اخ ما جد لم يخزني يوم مشهد) كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

(و) الفعلية نحو (قوله) ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات
وقد لا تكفها) ما بدخولها عليها فيبقى عملها (كقوله

ربما مضربه بسيف صقيل) بين بصرى وطبعة بخلاء

(وقوله) ونصر مولا فاولد علم انه كما الناس مجروم عليه وجارم
ويروى أيضا مظلوم عليه وظالم

فوفصل في الثاني من المخفوضات (وأما المخفوض بالاضافة) وهى اسناد اسم الى
غيره بتنزيله من الاول منزلة التنوين مما قبله (فخو غلام زيد) وضارب بكر فزيد
مخفوض باضافة غلام اليه وكذا بكر مخفوض باضافة ضارب اليه (ويجب) عند قصد

ونصر مولا فاولد علم انه كما الناس مجروم عليه وجارم وفصل في (وأما المخفوض بالاضافة) فخو غلام زيد ويجب

الاضافة (تجريد المضاف من التنوين) الظاهر (كما في غلام زيد) أو المقدّر كما في هذه
 دراهمك (و) مما يشبهه (من نوني التثنية) أي المثنى (والجمع) المذكر السالم وشبههما
 (نحو غلام زيد) واثناعشر (وكاتب وعمر) وعشرون زيد ووجه الشبه كونها يلبسان
 علامة الأعراب كالتنوين بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين
 فانها لا تحذف لانتفاء الشبه وانما وجب تجريده من التنوين والنون المذكورة لانها
 يدلان على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه والشئ الواحد لا يكون كاملا ناقصا
 في حالة واحدة وهذا هو معنى قول النعمان سعيد انما تحذف التنوين لئلا يجتمع الاتصال
 والانفصال معا وما أحسن قول بعضهم

كأنني تنوين وأنت اضافة

وأحسن منه وأطف قول الآخر

علمته باب المضاف تفاؤلا ورقية يغريه بالتنوين

(والاضافة) المعنوية بالاستقراء (على ثلاثة أقسام منها ما يقدر باللام) التي للملك
 أو الاختصاص (وهو الأكثر) في كلامهم والاصل في الاضافة دليل أن كل اضافة
 امتنع جعلها بمعنى من أوفى فهي بمعنى اللام (نحو غلام زيد وثوب بكر) أي غلام زيد
 وثوب بكر (وما أشبه ذلك) وليس معنى غلام زيد معنى غلام زيد كما هو اطلاق
 قولهم هنا في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام كانه عليه الرضى وغيره وقال أيضا ولا يلزم
 فيما هو بمعنى اللام ان يصح التعرّيج به ابل يكفي افادة التخصيص الذي هو مدلول
 اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله (ومنها
 ما يقدر بمن) البيانية (وذلك كثير نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم فضة) مما الاول
 فيه بعض الشافى وصالح لان يخبر عنه به ألا ترى ان المضاف في هذه الامثلة بعض
 المضاف اليه وصالح لان يخبر عنه بالمضاف اليه كأن يقال مثلا هذا الثوب خز
 (ويجوز في هذا النوع) المقدّر بمن (نصب المضاف اليه على التمييز) فقول هذا خاتم
 حديد او ثوب خز او باب ساج فان المضاف فيه فرع عن التمييز (كما تقدم في بابه) وقيل
 على الحال (ويجوز رفعه على انه تابع للمضاف) عطف بيان أو بدل أو نعت بتأويله
 بالمشتق ويؤخذ من كلامه أرجحية الاضافة على غيرها (ومنها ما يقدر بئى) كما ذهب
 اليه ابن الحاجب واختاره ابن مالك وذلك حيث كان المضاف اليه ظرفا للاول
 (واسكنه قليل نحو بل مكر الليل) نحو (يا صاحبي المهن) وفي الحديث ولا تجدون
 اعلم من عالم المدينة واكثرهم نفى هذا القسم وما وهم معنى في وهو مجرول على ان
 الاضافة فيه بمعنى اللام مجازا (والاضافة) مطلقة (نوعان لغوية) أي منسوبة إلى
 اللفظ لا قاداتها أمرا لفظيا كما سيأتي (ومعنوية) أي منسوبة إلى المعنى لا قاداتها معنى
 في المضاف كما سيأتي ولو قدم هذا على قوله أولا والاضافة على ثلاثة أقسام وجعل

تجريد المضاف من
 التنوين كما في غلام
 زيد ومن نوني التثنية
 والجمع نحو غلام زيد
 وكاتب وعمر والاضافة
 على ثلاثة أقسام منها
 ما يقدر باللام وهو
 الأكثر نحو غلام زيد
 الاكثر نحو غلام زيد
 وثوب بكر وما أشبه
 ذلك ومنها ما يقدر بمن
 وذلك كثير نحو ثوب
 خز وباب ساج وخاتم
 فضة ويجوز في هذا
 النوع نصب المضاف
 اليه على التمييز كما
 تقدم في بابه ويجوز
 رفعه على انه تابع
 للمضاف ومنها ما يقدر
 بئى قايلا نحو بل مكر
 الليل وباصاحبي
 والسكن والاضافة
 نوعان لغوية ومعنوية

الثلاثة المذكورة أقساما للمعنوية كما أشرنا الى ذلك لان كان أولى فان عبارته تقتضي ان
 اللفظية كالمعنوية في انقسامها الى ما ذكر من الاقسام وليس الامر كذلك (فاللفظية
 ضابطها امران) امر في المضاف وأمر في المضاف اليه فالاول (ان يكون المضاف
 صفة) تشبه المضارع في كونه للحال والاستقبال (و) الثاني (أن يكون المضاف اليه
 معولا لتلك الصفة) فاعلمها أو مفعولها قبل الاضافة (والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو)
 هذا (ضارب زيد) الآن أو غدا فضارب اسم فاعل مضاف الى منصوبه معنى (واسم
 المفعول نحو) هذا (مضروب العبد) الآن أو غدا فمضروب اسم مفعول مضاف الى
 مرفوعة معنى (و) مثله (الصفة المشبهة) باسم الفاعل (نحو) زيد (حسن الوجه) (و) أما
 الاضافة (المعنوية) فهي (ما انتهى فيها الامران) أي كون المضاف صفة والمضاف
 اليه معولا (نحو غلام زيد) (أو) انتهى (الاول) أي كون المضاف صفة (نحو اكرام
 زيد) فان اكرام مصدر مضاف الى معوله وليس صفة (أو الثاني فقط نحو) هذا (كاتب
 القاضي) فكاتب وان كان صفة لكنه غير مضافة الى معوله ومثله هذا ضارب زيد
 أمس فان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي وكذا اضافة اسم التفضيل نحو
 زيد أفضل القوم ومن المعنوية أيضا نحو هذا مضروب زيد لان المضاف اليه ليس
 معولا للمضاف (و) كما (تسمى هذه الاضافة) معنوية لانها تدل على ان المضاف
 المضاف من الابهام الى التعريف أو التخصيص كما سيأتي وتسمى أيضا (محضة) لانها
 خالصة من تقدير الانفصال (وتفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف
 اليه معرفة نحو غلام زيد) مشاربه الى غلام معين لان هيئة التركيب الاضافي
 موضوعه للدلالة على معلومية المضاف ومحل ما قاله المؤلف اذا لم يكن المضاف شديدا
 الابهام كغير ومثل أو موضعه مستحقا للذكر لا تقبل التعريف بجاء وحده ورب
 رجل وأخيه فان كان كذلك فلا يعرف بالمضاف اليه (و) تفيد (تخصيص المضاف
 بالمضاف اليه) ان كان المضاف اليه نكرة) أو معرفة والمضاف كغير (نحو غلام رجل)
 ومثلك لا يخل وغيرك لا يوجد فغلام وان كان غير معين لكنه بالاضافة تخصص
 بخروج غلام امرأة عنه اذا التخصيص تقليل الاشتراك وليكون هذه الاضافة تفيد
 ما ذكر وجب تجريد المضاف من التعريف لانه لو كان معرفة لم يحتاج الى تعريف فلا
 يقال الغلام زيد ولا زيد كم الا ان جرد الاول من أل وقد راسيوع في الثاني وكذا
 لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة لان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص وهنا
 التعريف الذي هو أقوى من التخصيص فتكون الاضافة لغوا وأما الضمرات
 والموصولات وأسماء الإشارة فتتنوع اضافتها الاستعمال سلب التعريف عنها (وأما
 الاضافة اللفظية) التي هي اضافة الوصف الى معوله (فلا تفيد) المضاف (تعريفا)
 لوقوع المضاف فيها صفة للنكرة نحو هذا بالغ الكعبة وطال نحو ثاني عطفه ولد نحو

فاللفظية ضابطها امران
 ان يكون المضاف
 صفة وان يكون
 المضاف اليه معولا
 لتلك الصفة والمراد
 بالصفة اسم الفاعل
 نحو ضارب زيد واسم
 المفعول نحو مضروب
 العبد والصفة المشبهة
 نحو حسن الوجه
 والمعنوية ما انتهى
 فيها الامران نحو غلام
 زيد أو الاول فهو
 اكرام زيد أو الثاني
 فقط نحو كاتب القاضي
 وتسمى هذه الاضافة
 محضة وتفيد تعريف
 المضاف بالمضاف اليه
 ان كان المضاف اليه
 معرفة نحو غلام زيد
 وتخصص المضاف
 ان كان المضاف اليه
 نكرة نحو غلام رجل
 وأما الاضافة اللفظية
 فلا تفيد تعريفا

ولا تخصيصا وانما
تقديم التخفيف في
اللفظ وتسمى غير
محضة والصحيح ان
المضاف اليه مجرور
بالمضاف لا بالاضافة
وتابع المخفوض يأتي
في التوابع ان شاء
الله تعالى

باب اعراب الافعال
تقدم ان الفعل ثلاثة
انواع ماض وامن
ومضارع وان الماضي
والامر مبنيان وان
العرب من الافعال
هو المضارع اذا لم
يتصل بنون الاناث
ولا بنون التوكيد
المباشرة وتقدم ان
الفعل يدخله من انواع
الاعراب ثلاثة الرفع
والنصب والحزم اذا
علم ذلك فالاعراب
خاص بالمضارع وهو
مرفوع اياه حتى يدخل
عليه ناصب فينصبه
او جازم فيجزمه نحو
ياك تعبد وياك
تستعين

رب عليه كقوله يا رب غايضا لو كان يطلب بكم ومن ثم امتنع مرور بريد
حسن الوجه (ولا تخصيصا) لما علم من سياق (وانما تغمد) امر اللفظ وهو
(التخفيف في اللفظ) اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين كضارب زيد فان اصله
ضارب زيد الاضارب فقط بحذف التنوين للاضافة والتخصيص حاصل قبلها او
بحذف النون التالية للعراب كضارب زيد وضارب بوعمر واما في لفظ المضاف اليه فقط
بحذف الضمير واستمرار في الصفة كالمقام الغلام فان اصله المقام غلامه فحذف
الضمير من غلامه واستمر في المقام واضيف المقام للتخفيف في المضاف اليه واما
في المضاف والمضاف اليه مع الحوز زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في
المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستمرار في الصفة ولم يكون
هذه الاضافة تقديم التخفيف فقط جازمها وضارب زيد والضارب بوعمر وامتنع نحو اضارب
زيد وكان القياس امتناع نحو اضارب الرجل ولكنهم اجازوه حمالة على الوجه
المختار في الحسن الوجه (وتسمى) ايضا (غير محضة) لانها في نية الانفصال كما لم مما
مروقه احتملوا في الجار للمضاف اليه على اقوال ثلاثة (والصحيح) منها (ان المضاف
اليه مجرور بالمضاف) لاتصال الضمير به والتصل الابعامله (لا بالاضافة) التي
هي معنى على ما قيل لان المعنى انما يضارب اليه في العمل عند تعسر اللفظ ولا بالحرف
المقدر على ما قيل لان اضمار الجار ضعيف ولان معنى غلام زيد غير معنى غلام زيد كما
تقدم (وتابع المخفوض) من نعمت وغيره (يأتي في التوابع ان شاء الله تعالى)

باب اعراب الافعال المضارعة

(تقدم) في صدر المقدمة (ان الفعل) من حيث هو (ثلاثة انواع ماض وامن ومضارع
وان) الفعل (الماضى و) فعل (الامر مبنيان) على ما تقدم فيها (وان العرب من
الافعال) انما (هو المضارع) لكن انما يعرب (اذا لم يتصل بنون الاناث) فان اتصل
بها بنى معها على السكون كما مر (ولا بنون التوكيد المباشرة) له من غير حازم وان
اتصلت به من غير حازم بنى معها على الفتح كما تقدم (وتقدم ان الفعل) المضارع
(يدخله من انواع الاعراب) المقدمة (ثلاثة) كان الاسم المتمكن يدخله منها ثلاثة
(الرفع) بحركة او حرف (والنصب) بحركة او حذف حرف (والحزم) بحذف حركة
او حرف (اذا علم ذلك فالاعراب) المذكور (خاص بالمضارع) أى منفرد به عن قسميه
(وهو) في حالة تجرده من ناصب وجازم (مرفوع أبدا) ورافعه على الصحيح تجرده مما
ذكر لا حرف المضارعة ولا حلوله محل الاسم ويسر على رفعه (حتى يدخل عليه
ناصب فينصبه) او يطف على منصوب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه) أو
يطف على مجزوم مثال تجرده مما ذكر (فهو يالك نعد وياك تستعين) يعلم
ما تسمرون وماتة لثون واما ذكر الناصب والجازم أخذ في بيان ذلك مقدمة ما لا

فقال (والنواصب التي تنصبه قسمان قسم) متفق على نصبه وهو ما (ينصب)
 المضارع (بنفسه وقسم) مختلف في أنه (ينصب) المضارع والاصح ان النصب
 (بان مضمر بعده) وفي عبارة محوز من جهة تسمية غير الناصب فاصبا (فا) لقسم
 (الاول) المتفق عليه (اربعة احدها ان) المصدرية بفتح الهزة وسكون النون تنصب
 المضارع (ان لم تسبق بعلم ولا ظن) وهي معه في تأويل المصدر فتقع فاعلا نحو يجنبني
 ان تفعل ومفعولا (فحوزير بالله ان يخفف عنكم) ومبتدأ نحو (وان تصوموا خير
 لكم) ومجوزة نحو من قبل ان يأتي وقد شمل جلالها على ما المصدرية كقوله
 ان تقرأن على اسماء ويحكى كما عملت ما المذكرة جلا علمها كالتحديث كما تكونوا
 يولى عليكم ومن العرب من يحزم بها كقوله تعالى والى ان يأتنا الصياد فخطب
 وتصل بالماضي وكذا بفعل الامر على الاصح وان لم تؤول بالمصدر لغوات معنى الامر
 (فان سبقت بعلم) أى بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظه (نحو علم ان سيكون)
 أفلا يرون ان لا يرجع (فهى مخففة من) ان (الثقيلة) تنصب الاسم وترفع الخبر
 لاخفيفة تنصب المضارع (واسمها ضمير الشأن محذوف) وجوبا (والفعل) بعدها
 (مرفوع) بالتجرد (وهو وفاعله) مرفوع المحل على أنه (خبرها) كما تقدم في باب
 النواصب وقد تكون مخففة وان لم تسبق بعلم نحو وآخروا هم ان الحمد لله (وان
 سبقت بظن فوجهان) أى جاز ان تكون ناصبة وان تكون مخففة (نحو وحسبوا ان
 لا تكون فتنة قرئ في السبعة بالنصب) اجراء للظن على أصله لانه باعتبار دلالة على
 عدم الوقوع يلائم ان الناصبة الدالة على الرجاء والطمع (والرفع) على تأويله بالعلم
 فيلائم ان المخففة الدالة على التحقيق والنصب أرجح لان التأويل خلاف الاصل ولهذا
 اجمعوا عليه في المأجيب الناس ان يتركوا (والثاني) مما ينصب بنفسه (لن) وهى
 حرف بسيط لا مركب لنفى المستقبل ولا يقتضى تأييد النفي ولا تأكيده ولا دعاء
 خلا فان زعم ذلك (نحو لن فرح عليه عاكفين) لن تنالوا البر (والثالث) المصدرية
 وهى المسبوقة باللام التعليمية (لفظا نحو لا تأسوا أو) باللام (تقدير ان نحو
 حيثك كي تكرمي) اذا قدرت ان الاصل لكى تكرمي ولكن حذف اللام استغناء
 عنها بنية (فان لم تقدر اللام) قبلها (فكى جارة) تعليمية (والفعل منصوب بان
 مضمر بعده وجوبا) لا تظهر الا في الشعر وعلاصة التعليمية ظهورا ان بعدها
 كحثلتك كي ان تكرمي او اللام نحو حيثك كي تكرمي ان لا يجوز حيثك جعلها
 مصدرية فان ظهرت اللام قبلها وان بعدها جاز كونها مصدرية وكونها جارة كقوله
 أردت لكى ان تطير بقربى وما أفهمه كلامه من ان كى حرف مشترك يكون
 ناصبا وجارا ومذهب الجمهور حيث قيد كى بالمصدرية فكان ينبغى ايضا تقييد ان
 بذلك لاجراج المفسرة والزائدة فانها لا ينصب بان المضارع (والرابع اذا) وهى حرف

والنواصب التي تنصبه
 قسمان قسم ينصب
 بنفسه وقسم ينصب
 بان مضمر بعده
 فالاول اربعة احدها
 ان لم تسبق بعلم
 ولا ظن نحو يريد الله
 ان يخفف عنكم وان
 تصوموا خير لكم فان
 سبقت بعلم نحو علم ان
 سيكون فهى مخففة
 من الثقيلة واسمها
 ضمير الشأن محذوف
 والفعل مرفوع وهو
 وفاعله خبرها كما تقدم
 في باب النواصب وان
 سبقت بظن فوجهان
 نحو وحسبوا ان
 لا تكون فتنة قرئ
 في السبعة بالنصب
 والرفع والثاني لن
 لن فرح عليه عاكفين
 والثالث كى المصدرية
 وهى المسبوقة باللام
 لفظا نحو لا تأسوا
 أو تقدير ان نحو حيثك
 كى تكرمي فان لم تقدر
 اللام فكى جارة
 والفعل منصوب بان
 مضمر بعده وجوبا
 والرابع اذا

بسيط لا مركب من اذوان والقياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترط لاعمالها
ثلاثة أمور أشار الى الاول بقوله (ان صدرت في أول الكلام) المحاب بها فان وقعت
حشوا فيه نحو أنا اذا كرمك جوابا لمن قال أنا آتيك أهملت والى الثاني بقوله (وكان
الفعل بعدها مستقبلا) فان كان بمعنى الحال كقولك لمن يحسدك اذا أظنك صادقا
أهملت لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال والى الثالث بقوله
(متصلا بها أو منفصلا عنها بقسم أو بلا النافية) فان فصل بينهما وبين المضارع بغير
ما ذكر أهملت لضعفها مع الفصل في العمل فيما بعدها واعتبر الفصل بالقسم لانه زائد
حيث لا يمتد كمد وبلا النافية لتتوسطها منزلة لعدم اذا النسفي كالجزم من المنفي فاذا
استوفت اذا الشروط الثلاثة عملت (نحو اذا كرمك) جوابا لمن قال أنا آتيك (أو
اذا والله كرمك) جوابا له أيضا وهذا مثال للفصل بالقسم (أو اذا لا أنيبك جوابا لمن
قال أنا آتيك) مثال للفصل بلا النافية وقوله جوابا الى آخره متعلق بالأمثلة الثلاثة
(وتسمى) اذا (حرف جواب) لوقوعها في كلام مجاب به كلام آخر سواء وقعت في
صدره أو حشوه أو آخره (وجزاء) لان مضمون ما هي فيه جزء لمضمون كلام آخر وقوله
نظم بعضهم الشروط الثلاثة وما يجوز الفصل به على قول ضعيف في ثلاثة أبيات
ذكرتها في شرح القطر (و) القسم (الثاني) وهو (ما ينصب المضارع باضمار أن بعده
قسمان) باعتبار جواز الاضمار وجوبه (ما تضرع بعده جوازا) ولو اظهرت في
الكلام تجاز (وما تضرع بعده وجوبا) فيمتنع اظهارها (فالاول خمسة) من
الحروف (وهي لام كي) التعليلية حيث لم يكن معها الا وأضيفت الى كي لانها تختلفها
في افادة التعليل عند حذفها كجئت لك لازورك ولام التعليل تصدق بلام العاقبة
نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التأكيده عند بعضهم (نحو
وأمرنا لنسلم لرب العالمين) فنسلم منصوب بان مضمرة جواز بعده اللام وانما اضرمت
بعدها أن ليكون حرف الجر داخلا على الاسم (و) الاربعة الباقية هي (الواو والفاء وثم
وأوالعاطفات على اسم خالص) أي (ليس في تأويل الفعل) أي لم يقصد به معنى
الفعل مثال الواو (نحو قوله) الاولى قولها

ان صدرت في أول
الكلام وكان الفعل
بعدها مستقبلا متصلا
بها أو منفصلا عنها
بقسم أو بلا النافية
نحو اذا كرمك أو
اذا والله كرمك أو
اذا لا أنيبك جوابا
لمن قال أنا آتيك
وتسمى حرف جواب
وجزاء والثاني ما ينصب
المضارع باضمار أن
بعده قسمان ما تضرع
بعده جوازا وما تضرع
بعده وجوبا فالاول
ان بعده وهي لام كي
خمسة وهي لام كي
نحو وأمرنا لنسلم لرب
العالمين والواو والفاء
و ثم وأوالعاطفات
على اسم خالص ليس
في تأويل الفعل نحو
قوله ولبيس عباة
وتقر عيني وقوله
لولا توقع معتر فأرضيه
وقوله اني وقتلي
سلي كما ثم عاقله
وقوله تعالى

(ولبيس عباة وتقر عيني) أحب الى من لبس الشغوف

فتقر منصوب بان مضمرة معطوف على لبس وانما اضرمت ان لثلاثا يلزم عطف الفعل
على الاسم (و) مثال الفاء قوله

لولا توقع معتر فأرضيه) ما كنت أوثر أترابا على ترب

فأرضيه بالنصب على تقدير أن لعطفه على توقع (و) مثال ثم قوله

اني وقتلي سلي كما ثم أعقله) كالشور يضرب لما عافت البقر

فأعقله بالنصب على تقدير أن لعطفه على قتلي (و) مثال أو (قوله تعالى) وما كان

لبشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا) في قراءة من نصب
 يرسل بان مضمرة لعطفه على وحيا وخرج بقوله خالص نحو الطائر في غضب زيد الباب
 فان يغضب معطوف على الاسم وهو الطائر لكنه لا ينصب لان الاسم المذكور في
 تأويل الفعل اي الذي يطير (و) القسم (الثاني وهو ما تضمنه ان بعده وجوباً باسته)
 من الحروف أحدها (كي التجارة) التعليلية (كما تقدم) قريباً انشاء الكلام على كي
 المصدرية (و) ثانيها (لام الجود) وهي المسبوبة بكون منفي ماض لفظاً ومعنى أو معنى
 فقط (نحو وما كان الله ليغفر لهم) لم يكن الله ليغفر لهم فيه نصب منصوب بأن مضمرة
 وجوباً بعد اللام وان والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام واللام متعلقة بمحذوف
 هو خبر كان وتقدر به وما كان الله مریداً عليهم ولم يكن الله مریداً غفرانهم وسميت
 بذلك لانها لا تخرج من تسمية العام بالخاص اذا الجدة لغة انكار ما تعرفه
 لا مطلق الانكار (و) ثالثها (حتى) التجارة وانما ينصب المضارع باضمار ان (ان كان
 الفعل) بعدها (مستقبلاً) بالنسبة الى ما قبلها وان كان بالنسبة الى زمن التكلم حالاً
 أو مستقبلاً أو ماضياً (نحو) لن نبرح عليه عاكفين (حتى يرجع اليناموسى) فرجوع
 موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى الامرين ونحو وزلزلوا حتى يقول الرسول في
 قراءة من نصب فان قول الرسول مستقبل بالنسبة الى زلزالهم وان كان ماضياً بالنسبة
 الى زمن التكلم ونحو سرت امس حتى ادخل البلد فالدخول مستقبل بالنظر الى ما
 قبله وأما بالنظر الى زمن التكلم فيحتمل ان يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً والغالب
 فيها ان تكون للغاية كالآيتين السابقتين وعلامتها صلاحية الى موضعها وقد تكون
 للتعليل نحو وأسلم حتى تدخل الجنة وعلامتها صلاحية كي موضعها ويحتملها المثال
 السابق وانما اضممت ان بعدها التكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور وحتى ولا
 يجوز اظهار ان بعدها الا في شعر ولا في نثر وقد أفهم كلامه ان الاستقبال شرط
 لا تنصاف الفعل بعدها ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم أيضاً فالنصب
 واجب حيث وان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان فان افتق الاستقبال
 بان أريد بما بعدها الحال تحقيقاً أو حكاية فهي حرف ابتداء لا جارة وما بعدها واجب
 الرفع لعدم الناصب والجازم ويجب مع ذلك ان يكون ما قبلها سبباً لما بعدها لانه لما
 بطل الاتصال اللفظي فيما بينهما وجب تحقق الاتصال المعنوي لتحقيق الغاية التي هي
 مدلولها نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه الا ن (و) رابعها (أو بمعنى الى) بان صلحت
 مكانها وذلك اذا كان ما قبلها ينقض شيئاً فشيئاً (أو بمعنى الى) بان صلحت مكانها
 فالأول نحو لا زمنك أو تعطيني حتى أي لا أفارقك الى ان تعطيني حتى و (كقوله
 لا تستسلمن الصعب أو أدرك المنى) فبانقادت الآمال الا لصابر
 والثاني نحو لا قتال الكافر أو يسلم أي الا ان يسلم (وقوله)

أو يرسل رسولا
 والثاني وهو ما تضمنه
 ان بعده وجوباً باسته
 كي التجارة كما تقدم
 ولام الجود نحو وما كان
 الله ليغفر لهم وحتى
 ان كان الفعل
 مستقبلاً نحو حتى
 يرجع اليناموسى أو
 بمعنى الى أو الاستقبال
 لا تستسلمن الصعب
 أو أدرك المنى فبانقادت
 الآمال الا لصابر وقوله

وكنث اذا غزت قنائة قوم (كسرت كعوبها أو تسمة قنائة)

أى الا ان تسمة قيم والفعل فى هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر
منسبك من الفعل المتقدم لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل أى ليكون لزوم معنى أو
اعطاء منه وليكون كسر معنى لكعوبها أو استقامة منها ومثلا يظهر لك ان أو المذكرة
ليست مرادفة للحرفين المذكورين كما توهمه عبارة المؤلف (و) خامسها (فاء السببية)
وهى التى قصد بها الجزاء بان يكون ما قبلها سببا لما بعدها (و) سادسها (واو المعية)
أى التى تفيد معنى مع بان يكون ما قبلها مصاحبا لما بعدها حالة كونها (مسبوقة بنفى محض)
بأنى خالص من معنى الاثبات (أو طلب بالفعل) أى بصيغة لا صالته فى
ذلك بخلاف النفى المحض لافرق فيه بين ان يكون بالفعل أو بالحرف أو الاسم مثال
الفاء بعد النفى (فحو لا يقضى عليهم فيموتوا) ونحو ما تأتىنا فتجد ثنا ان قصصت السببية
أى ما تأتىنا محدد تأتىنا المقصود نفي اجتماعها أو ما تأتىنا كيف تجد ثنا فيكون
المقصود نفي الثانى لا تنفاه الاول ومثال الواو بعده أيضا نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا
منكم (ونحو ويعلم الصابرين) ومثال الفاء بعد الطلب نحو (لا تطغوا فيه فيعمل عليكم
غضى) والواو بعده نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب أى لا يكن
منك أكل السمك مع شرب اللبن والطلب يشمل سبعة أشياء الامر بنحو زنى فاكرمك
والنهي كما تقدم والدعاء نحو اللهم تب على فأتوب والاستفهام نحو هل تأتىنى فاكرمك
والعرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خير أو التحضيض نحو لا اتقمت الله فيغفر لك
والتمنى نحو ليت لى ما لا فأج منه فهذه سبعة مع النفى المتقدم تصير ثمانية وهى المعبر
عنها بالاجوبة الثمانية وما بعد الفاء فى هذه الامثلة فى تأويل مصدر معطوف على
مصدر آخر متصيد مما قبل الفاء وأحق الفراء الترجى بالتمنى وتبعه ابن مالك قال ابنه
ويجب قبوله لثبوته سمعا كقراءة حفص عن عاصم نحو لى ابلغ الأسباب أسباب
السموات فأطاع بالنصب وأمثلة الواو هى أمثلة الفاء بتبدل الفاء بالواو قال أبو حيان
فى الارتشاف ولا احفظ النصب جاء بعد الواو فى الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا
الرجاء فلا ينبغى ان يقدم على ذلك الا بسماع وتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية
لاخراج العاطفتين على صريح الفعل والمستأنفتين وبسبق النفى أو الطلب لاجراج
نحو زيد يا تينا فيجد ثنا فيمتنع نصبه والنفى بالمحض لاجراج النفى المنتقض بالانحو
ما تأتىنا لا فتجد ثنا والنفى المتلوق بنفى نحو ما ترال تأتىنا فتجد ثنا والنفى التالى لاستفهام
نقريرى نحو ألم تأتىنى فاحسن اليك فيمتنع النصب فيها والطلب بالفعل لاجراج
الطلب بغيره فيمتنع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو صفة فأحسن اليك أو
بالمصدر نحو سقيا فيرويك أو بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس (والجوازم)
للمضارع (ثمانية عشر) جازما وترجع الى خمسة عشر كما سيظهر لك (وهى نوعان

كسرت كعوبها
أو تسمة قنائة
السببية وواو المعية
مسبوقة بنفى محض
أو طلب بالفعل نحو
لا يقضى عليهم فيموتوا
ونحو ويعلم الصابرين
ولا تطغوا فيه فيعمل
عليكم غضى لا تأكل
السمك وتشرب اللبن
والجوازم ثمانية عشر
وهى نوعان

جازم لفعل واحد وجازم لفعلين فالاول سبعة لاخلاف في حرفيتها (وهي لم فحول
يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) فلم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا ويلد مجزوم
يلم وكذا ما بعدهم (و) ثانيها (لما) آخرها في افادة ما ذكر (نحو لما يقض ما أمره) لكنهما
تتمازعا باتصال نفيهما بالحال ويتوقع ثبوت وجوز حذف مجزومها وعدم مصاحبتها
لاداة الشرط بخلاف لم فان النفي بها لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون متصلا بفحول
أكن بدعائيل رب شقيا وقد يكون منقطعا بفحول يمكن شيئا منه كوراى ثم كان وقد يكون
مستترا كالآية السابقة ولا يجوز حذف مجزومها الا في ضرورة ويجوز اتصالها باداة
شرط نحو ان لم ولولم ويجوز رفع الفعل بعدها في لغة بعض الاف لامها (و) ثالثها (ألم) هي لم
والهمزة لا تدخل لها في العمل وان دخلت لمعنى ولشدة امتزاجها بها صارت كالجزء
منها (نحو ألم نشرح لك) ألم تر أن الله وقرئ ألم نشرح بنصب نشرح واستدل
به بعضهم على ان لم تنصب في لغة قال ابن مالك وهو عند العلماء محمول على انه مؤكدة
بالتنوين الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذف ونويت (و) رابعها (ألسا) هي لسا قرئت
بهمزة الاستفهام كما تقدم في ألم) كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا * فقلت ألمأصح والشيب وأزع
وفوله أليكم يأتني بكر اليكم * ألمأصح رفوا منا اليقيناً

وَقَوْلُهُ أَلَيْكُمْ يَأْتِي بِكُمْ إِلَهُكُمْ * الْمَاءُ رَفُوعًا مِنَ الْيَقِينِ

أَلَا تَعْرِفُونَ مَا وَمَنَّا مِنْكُمْ * كَاتِبٌ طَاعِنٌ وَتَرْغِمُنَا

(و) خامسها (لام الامر) وهي التي يطلب بها الفعل (و) مثلها لام (الدعاء) وهي في الحقيقة لام الامر ولكن سميت بذلك تأديبا (تحويلا ينفع ذو سعة) مثال للام الامر (اي قبض علينا ربك) مثال للام الدعاء ولام الطلب محركة بالكسر وتشبيهها باللام التجارية لان الجزم بمنزلة الجرنم ان وليت عاطفا جاز تشبيها كمنها نحو فليضه كوا قليلا وليتكو كثيرا وتدخل على فعل الغائب والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعنوم استغناء عنه بصيغة أفعال ولا يجوز حذفها الا في ضرورة الشعر (و) سادسها (لا) المستعملة (في النهي) وهي التي يطلب بها ترك الفعل (و) مثلها لا المستعملة (في الدعاء) وهي لا النافية في الحقيقة (فعلوا تحزن) لاتخافوا مثال للا الناهية ونحو ربنا (لا تؤاخذنا) مثال للا الدعائية وعلمت لا الجزم لانها نقيضة لام الامر ونظيرتها بخلاف لا النافية اذ لا طلب فيها وتصح فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تعجب فعل المتكلم كقوله

اذا ما خرجنا من دمشق فلانعد * بها ابد امانا دم فيها الجـ راضم

(و) سابعها (الطلب) في قول ضعيف (إذا سقطت الفاعن المضارع) الواقع (بعده) أي الطلب (وقصد به الجراء) للطلب السابق عليه بأن قد مر مسبقاً عنه (نحو) قل (تعالوا أتل) فأتل فعل مضارع تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجراء فان

التلاوة مسببة عن اتيانهم فحزم بالطلب وعلامة جزمه حذف الواو والاصح ان الحزم
بادا بشرط مقدرة هي وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور والتقدير تعالى
فان تأتوني اقل عليكم (و) مثله نحو (قوله

قفانك من ذكرى حبيب ومنزل) بسقط الواو بين الدخول فقول
أي ان قفانك فالبكاء مسبب عن وقوفها والطلب كما تقدم شامل للامرين
والنهي فحولوا قدن من الاستسليم والدعاء نحو رب اغفر لي ادخل الجنة والاستفهام
نحو هل تكرمني اكرمك والتمني فحوليت لي مالا انفقته والعرض نحو الا تنزل عندنا
تضرب خير او التضيض فحولوا تأتينا فحولنا ولا يشترط في الطلب هذا ان يكون
بالفعل بل يحزم الفعل في جوابه وان كان بغير الفعل نحو أين بيتك ازرك وحسبنا
حديث نيم الناس وقوله مكانك تحمدني أو تستريحني وشرط في الحزم
بعد النهي صحة اقامة شرط منفي مقامه فحولوا تكفروا فدخل الجنة فلا يقال لا تكفر
تدخل النار وخالف الكسائي في هذا الشرط بفوز الحزم في المثال بتقدير ان بغير
نفي محذوف بقوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب
بعض فانه لا يصح تقدير لا فيه مع انه ورد مجزوما وهذا ونحوه محمول عند غيره على
ابدال الفعل من الفعل ولا جهة له في قراءته بعضهم ولا تمن تستكثر لجواز كونه وصل
بنية الوقف مع ما فيه من تحصيل تناسب الافعال المذكورة معه ولا يحسن جعله بدلا
من قبله لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الاول على الثاني فان سقطت الفاء بعد غير
الطلب وهو الخبر المثبت والمنفي أو بعده ولم يقصد بعدها الجراء تعين الرفع (و)
النوع (الثاني) وهو (ما يحزم فعلين) بدخوله عليهما ليدل على ان الاول منهما سبب
والثاني مسبب (أحد عشر) جازما وتسمى أدوات الشرط لافادتها ان ما يليها شرط
وسبب ما يليه (وهو ان) موضوع للدلالة على مجرد تعاليق الجواب على الشرط (نحو
ان نشأ يذهبكم) ان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله (وما) موضوع
للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط (نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله) ما ينسخ
من آية أو ننسها فأت (ومن) موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط (نحو من يعمل سوا
يحزبه) ومن يتق الله يجعل له مخرجا (ومهما) هو كما في ما وضع له (كقوله

أعركم مني أن حبك قاتلي) (وانك مهما تأمرى القلب يفعل)
وقولك مهما تعطيني أثبت عليه (واذا) هو كان (نحو اذا ما تقيم أقيم) وقوله
وانك اذا ما تأت ما أت أمر به تلف من اياه تأمر آتيا

(وأي) بالتشديد موضوع بحسب ما يضاف اليه فتكون لمن يعقل في نحو أقيم يقيم أقيم
معه ولما لا يعقل في نحو أي الدواب تركب أركب ولما كان في نحو أي مكان تجلس
اجلس وللزمان في نحو أي يوم تصم أصم معك وقدم مثل لا يسمي باللسان الجواب فيه

وقوله قفانك من
ذكرى حبيب ومنزل
والثاني ما يحزم فعلين
أحد عشر وهو ان
نحو ان نشأ يذهبكم
وما تفعلوا من
خير يعلمه الله ومن
نحو من يعمل سوا
يحزبه وقوله
وانك مهما تأمرى
القلب يفعل
واذا ما تفعل
أقيم وأي

فعلا لا فائدة ان ذلك غير لازم فيه كما يعلم أيضا مما سياتي (فجاءوا يا مائة وعوا فله الاسماء
الحسنى) فجملة له الاسماء الحسنى من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط (ومنى)
موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط (كقوله
متى أضع العمامة تعرفونى) وقوله

متى تأتته تعشوا الى ضوء ناره * تجدن خبر ناره عند ما خبره وقوله
(وأيان) هو كمتى (كقوله * أيان ما تعدل به الريح تنزل) وقوله

أيان تؤمنك تأمن غيرنا ومتى * لم تدركك إلا من منالم تنزل حذرا

(وأيان) موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (فجاءوا يا مائة وعوا فله الاسماء
الموت) وقوله * أيانما الريح تميلها تمل * (وأي) هو كأيان (كقوله

فأصبحت أفى تأتمها تستجربها * تجد حطبا جولا ونارا تأججا)
وقوله خليلي * أفى تأتيا تاتيا * أخا غير ما يرضيك لا يمحاول

(وحينما) هو كأيان (كقوله حينما تستقيم بقدر لك الله فجاءا) في غابر الزمان
(وهذه الادوات الاحدى عشرة) الجازمة للفعلين (كأها أسماء) حتى مهملا (الان

واذا ما فانهما حرفان) الاولى باتفاق والثاني على الاصح ولذا كان ما عداها اسماء افلا بد له
محل من الاعراب اما النصب أو الرفع لان أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط أو للابتداء

لا غير فسا كان منها اسم زمان أو مكان فهو في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط
وما كان غير ذلك فهو في محل رفع بالابتداء ان كان فعل الشرط غير متعده نحو من يقيم

أقيم معه والافان وقع عليه نحو من تضرب أضرب أو على ضميره أو متعلقه نحو من رأيت
أو أخاص فأكرمه فهو في محل نصب ويجوز في المثال الرفع أيضا على الابتداء وقد أفهم

كلامه أن الجزم بحيث وإذا مخصوص باقتراح ما بهما كلفظ به وأما غيرهما فهو قسمان
قسم لا يلحقه ما وهو من ومهما وما وأنى وقسم يجوز فيه الامران وهو الباقى (ويسمى

الفعل الاول) من الفعلين المجزومين باحدى هذه الادوات (شرطا) لتعليق
الحكم عليه ولا يكون ماضى المعنى لانه مفروض حصوله في المستقبل فيمتنع مضيه

فلا تقول ان قام زيد أمس وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان تبين انى
كنت قلته (ويسمى الثانى) منهما (جوابا) لترتبه على الاول ترتيب الجواب على

السؤال (وجزاء) لان مضمونه جزاء المضمون الاول وهو كالشرط لا يكون ماضى المعنى
لان حصوله معلق على حصول الشرط في المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت

على حصول ما يحصل في المستقبل وأما قوله تعالى ان كان قبضه قد من قبل فصدقت
فالمعنى فان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها ثم الفعلان ان كانا مضارعين فالجزم للفظهما

أو ماضيين فالجزم لمحلهاا ومختلفين ماضيا ومضارعا أو عكسه فكل منهما حكمه
ولا يكون الشرط الا جملة فعلية خبرية فعلاها متصرف غير مقرون بقدر أو تنقيس أو

فجاءوا يا مائة وعوا فله
الاسماء الحسنى ومتى
كقوله متى أضع
العمامة تعرفونى *
وأيان كقوله أيان
ما تعدل به الريح تنزل
وأيان فجاءوا يا مائة وعوا
يدرككم الموت وأنى
كقوله فأصبحت أفى
تأتمها تستجربها *
تجد حطبا جولا ونارا
تأججا * وحينما كقوله
حينما تستقيم بقدر
لأن الله فجاءا * وهذه
الادوات الاحدى
عشرة كأها أسماء الا
ان وإذا ما فانهما حرفان
ويسمى الفعل الاول
شرطا ويسمى الثانى
جوابا وجزاء

ناف غير لا ولم وأما الجواب فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها أو جملة اسمية (وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطاً) بأن كان أحد الأمور التي لا يصح أن تقع شرطاً كأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلي أو منفي بغير لا ولم (وجب اقترانه بالقاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه مثال الجملة الاسمية (تخوون يا مسسك تخير فهو على كل شيء قدير) والفعلية التي فعلها طلي نحو (ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) والتي فعلها مقرون بنافي نحو (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) ونحو فان توليتم فاسألتكم من أجر الفاء في هذه الأمثلة ونحوها واجبة الذكر ولا يجوز تركها إلا في ضرورة أو ندور وهي متعينة للربط فيما عدا الجملة الاسمية أما فيما فلا تتعين له بل يجوز الربط بها (أو إذا الفجائية) اسمها بها في الدلالة على التعقيب وفي عدم الاستدعاء بها (نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) ويعتبر في الجملة المترتبة باذا أن لا تكون انشائية نحو ان عصي زيد فويل له وان لا تقتن باداة نفى نحو ان قام زيد فساكر قائم ولا بان نحو ان قام زيد فان بشر قائم فهذه المواضع الثلاثة تتعين فيها القاء ولا يجوز فيها اذا واستغنى المؤلف عن ذكرها حالة على المثال فانه جامع لها وقد اقتضت عبارته ان الجواب اذا صلح ان يجعل شرطاً لا يجب اقترانه بالقاء بل يجوز زوجه صريح ان الحاجب فيما اذا كان الجواب مضارعاً لمبتدأ أو منقياً بالاقوال الرضى الجزاء ان كان مما يصلح ان يقع شرطاً فلا حاجة الى رابط بينهما وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه وموقعه (وذكر صاحب الاجرومية في الجواز كفيما تفعل فاعل كفيما تفعل فاعل كوفي ولم تقف لها على كوفي في مثال العرب شاهد في مثال العرب وقد يجب زعم باذا في ضرورة الشعر قوله واذا تصبب خصاصة فتجمل بواب النعت

استغن ما أعناك ربك بالغنى * (وإذا تصبب خصاصة فتجمل)

بالحجم أو بالحاء المهملة وقوله

وإذا تصبب خصاصة فأرج الغنى * وإلى الذي يعطي الرغائب فأرغب

وهو ايضا شاهد للمنافاة بين اذا وان ان شرطية وذلك ان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للإيهام والشك وكلمة اذا موضوعة للتحقيق فهي منافيان ولما انتهى الكلام على ما يعرب بالأصالة والاستقلال أخذت يتكلم على ما يعرب تبعاً لغيره وهو أربعة أشياء ويدأ منها بالنعته فقال

بواب النعت

وإذا لم يصلح الجواب
ان يجعل شرطاً وجب
اقترانه بالقاء نحو
وان مسسك تخير
فهو على كل شيء قدير
ان كنتم تحبون الله
فاتبعوني وما تفعلوا
من خير فان تكفروه
أو إذا الفجائية نحو
وان تصبهم سيئة بما
قدمت أيديهم اذا
هم يقنطون وذكر
صاحب الاجرومية
في الجواز كفيما تفعل
فاعل كفيما تفعل فاعل
كوفي ولم تقف لها على
كوفي في مثال العرب
شاهد في مثال العرب
وقد يجب زعم باذا في
ضرورة الشعر قوله
وإذا تصبب خصاصة
فتجمل بواب النعت

والنعت هو التابع
المشتق أو المؤول به
المباين للفظ متبوعه
والمراد بالمشتق اسم
الفاعل كضارب واسم
المفعول كضروب
والصفة المشبهة كحسن
واسم التفضيل
كأعلم والمراد بالمؤول
بالمشتق اسم الإشارة
نحو مررت بزيدا هذا
واسم الموصول نحو
مررت بزيدا الذي قام
وذو معنى صاحب
نحو مررت برجل
ذو مال وأسماء
النسب نحو مررت
برجل دمشق ومن
ذلك الجملة وشرط
المنعوت بها أن يكون
نكرة نحو واتقوا يوما
ترجعون فيه إلى الله
وكذلك المصدر ويلزم
أفرادة وتذكيره
تقول مررت برجل
عدل وبامرأة عدل
وبرجلين عدل
وبرجال عدل والنعت
يتبع المنعوت في
رفعه ونصبه وخفضه
وتعريفه وتذكيره ثم
أن رفع ضمير المنعوت
المستتر فيه تبعه أيضا
أفرادة وتثنيته ووجهه

ويقال له الوصف والصفة (النعت هو التابع) أي التالي لما قبله فلا يقدح عليه
وهو كالجنس شامل لغيره من التوابع وقوله (المشتق أو المؤول به) مخرج لغيره منها
ما عدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو زيد قائم قائم فإنه خارج بقوله
(المباين للفظ متبوعه والمراد بالمشتق) ما دل على حدث وصاحبه وهو (اسم الفاعل
كضارب واسم المفعول كضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كأعلم)
بخلاف اسم الزمان والمكان والالفة فلا ينعى بها العدم دلالتها على ذلك وإن كانت
مشتقة من المصدر دلالة على معنى منسوب إليه (والمراد بالمؤول بالمشتق) ما يفيد من
المعنى ما يفيد المشتق وهو (اسم الإشارة) غير المكافي (نحو مررت بزيدا هذا)
أي الحاضر (واسم الموصول) غير من وما (نحو مررت بزيدا الذي قام) أي المعلوم قيامه
(وذو معنى صاحب نحو مررت برجل ذي مال) أي صاحبه ومثلها ذو الطائفة
(وأسماء النسب نحو مررت برجل دمشقي) أي منسوب إلى دمشق ونظرت إلى رجل
تتأري منسوب إلى التمر (ومن ذلك) أي المؤول بالمشتق (الجملة) فإنها قد ينعى
بها نحو جاءني رجل قام أبوه لأن ذلك في معنى قائم أبوه وشرطها أن تكون خبرية مشتملة
على ضمير يربطها بالموصوف ليحصل بها تخصصه والالكانت احتمية عنه (وشرط
المنعوت بها أن يكون نكرة) أو ما في معناها لأنها في حكم النكرة لأنها لا تقدر بالافرد النكرة
فلا يجوز أن ينعى بها المعرفة (نحو واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله) جملة ترجعون
في محل نصب نعت ليوما وهونكرة وقوله ولقد أمر على اللثيم يسبني فجملة
يسبني في محل جر نعت للثيم وهو وان كان معرفة لفظا لكنه نكرة معنى فجاز أن ينعى
نظرا إلى معناه وان نظرا إلى لفظه فهي حال (وكذلك المصدر) ينعى به كثير أولئك
مع ذلك سماعي وهو عند الكوفيين مؤول بالمشتق وعند البصريين على تقدير
مضاف (و) على كل من القولين (يلتزم أفرادة وتذكيره تقول مررت برجل عدل
وبامرأة عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل) وإنما التزم ذلك على القول الأول لأن
المصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجره على أصله وأما على الثاني
فكانهم قصدهوا بذلك التنبيه على أن أصله برجل ذي عدل وامرأة ذات عدل
وبرجلين ذوي عدل وبرجال ذوي عدل فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على
ما كان عليه (والنعت) حقيقة كان أو سببيا (يتبع المنعوت) في اثنين من خمسة
أي (في رفعه ونصبه وخفضه) أي في واحد منها (و) في (تعريفه وتذكيره) أي
في واحد منها فلا نعت معرفة بنكرة ولا نكرة معرفة ولا ينعى النعت أعرف
من منعوتة بل مساويا له أو دونه (ثم إن رفع) النعت (ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه
أيضا) في اثنين من خمسة أي (في تذكيره وتثنيته) أي في واحد منها (وفي أفرادة
وتثنيته ووجهه) أي في واحد منها فيصير به مع ما مر مطابقة في أربعة من عشرة
في تذكيره وتثنيته وفي

برجل فائمة أمه وبامرأة قائم أبوها وتقول مررت برجلين قائم أبواهما ومررت برجال قائم أبواؤهم إلا ان سيديويه قال فيما اذا كان الاسم المرفوع ﴿١٢١﴾ بالنعته جمعاً كالمثال الاخير فالاحسن في النعته ان يجمع جمع

برجل قائمة أمه) كما تقول قامت أمه (وبامرأة قائم أبوها) كما تقول قام أبوها (وتقول) في التثنية مع التنكير (مررت برجلين قائم أبواهما) كما تقول قام أبواهما ومع التعريف مررت بالزيد قائم أبوها (و) تقول في الجمع مع التنكير (مررت برجال قائم أبواؤهم) كما تقول قام أبواؤهم ومع التعريف مررت بالمسلمين القائم أبواؤهم (الا ان سيديويه) استثنى من كونه كالفعل في الافراد مسألة واحدة فانه (قال فيما اذا كان الاسم المرفوع بالنعته جمعاً كالمثال الاخير فالاحسن في النعته ان يجمع جمع تكسير فيقال مررت برجال قيام أبواؤهم ومررت برجل قعود غلماناه فهو أفصح من قولك مررت برجال (قائم أبواؤهم و) برجل (قاعد غلماناه بالافراد) للنعته الذي هو قياس الفعل (والافراد كما تقدم أفصح من جمع) النعته جمع (التصحيح نحو مررت برجال قائمين أبواؤهم وبرجل قاعد غلماناه) بل هو ضعيف لا أفصح لانه يشبه يقومون أبواؤهم ويقعدون غلماناه وهذا ضعيف أيضاً لاختصاصه ببلغة طي (هذه أمثلة النعته الرفع للاسم الظاهر) الملابس لضمير المنعوت ويسمى نعتاً سببياً لجرانه على غير من هوله (ومثال) النعته (الرفع للضمير البارز قولك جاء في غلام امرأة ضاربته هي) كما تقول ضربته هي (وجاءتني أمه رجل ضاربها هو) كما تقول ضربها هو (وجاء في غلام رجلين ضاربهما) كما تقول ضربهما (وجاء في غلام رجال ضاربهم) كما تقول ضربهم ومن قال ضرب يوههم قال ضارب يوههم وجمع التكسير كضاربهم أفصح من جمع التصحيح كما تقدم حرفاً بحرف (و) النعته (فائدة) حقيقة كان أوسببياً (تخصيص المنعوت ان كان منكرة فهو مررت برجل صالح) فصالح خصص الرجل ورفع عنه احتمال الشبهة (وتوضيحه) في المعارف (ان كان معرفة فهو جاء زيد العالم) فيما اذا كان زيدان أو زيدو فالعالم أخرج زيدا عن الابهام وأظهر المراد به والفرق بين التخصيص والتوضيح ان التناول في التخصيص بحسب المعنى وفي التوضيح بحسب اللفظ والاصل في النعته ان يؤتى به لاحد هذين المعنيين (وقد يكون لمجرد المدح) أي مدح المنعوت أي الثناء عليه وذلك فيما اذا تعين المنعوت عند المخاطب بدون النعته (نحو بسم الله الرحمن الرحيم أو لمجرد الذم) له اذا تعين كذلك (نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو الترحم) عليه (نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو للتوكيد) أي لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت (نحو) ثلاث (عشرة كاملة) فان معنى النعته مفهوم من لفظ عشرة ضمناً وفائدة ذكره تأكيد ذلك المعنى (واذا كان المنعوت معلوماً بدون النعته) حقيقة أو ادعاء (حاز في النعته الاتباع) لما قبله في اعرابه وهو الاصل (و) جاز فيه (القطع) عنه اذ لم يكن للتأكيد أو جازياً على

تكسير فيقال مررت برجال قيام أبواؤهم ومررت برجل قعود غلماناه فهو أفصح من قولك مررت برجال (قائم أبواؤهم و) برجل (قاعد غلماناه بالافراد) للنعته الذي هو قياس الفعل (والافراد كما تقدم أفصح من جمع) النعته جمع (التصحيح نحو مررت برجال قائمين أبواؤهم وبرجل قاعد غلماناه) بل هو ضعيف لا أفصح لانه يشبه يقومون أبواؤهم ويقعدون غلماناه وهذا ضعيف أيضاً لاختصاصه ببلغة طي (هذه أمثلة النعته الرفع للاسم الظاهر ومثال الرفع للضمير البارز قولك جاء في غلام امرأة ضاربته هي امرأة ضاربته هي وجاءتني أمه رجل ضاربها هو وجاء في غلام رجلين ضاربهما وجاء في غلام رجال ضاربهم وفائدة تخصيص المنعوت ان كان منكرة فهو مررت برجل صالح وتوضيحه ان كان معرفة فهو جاء زيد العالم وقد يكون لمجرد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم أو لمجرد الذم نحو أعوذ

ومعنى القطع ان ترفع النعت على انه
ترفع النعت على انه
نحو خبر مبتدأ محذوف
او تنصبه بفعل
محذوف نحو الحمد لله
الحمد اجاز فيه
سبويه الجرع على
الاتباع والرفع
بتقدير هو والنصب
بتقدير امسح واذا
تكررت النعوت
لواحد فان كان
المنعوت معلوما بدونها
جاز اتباعها كلها
وقطعها كلها واتباع
البعض وقطع البعض
بشرط تقديم المتبوع
وان لم يعرف الا
بجموعها وجب
اتباعها كلها وان
تعين ببعضها اجاز فيها
عدا ذلك البعض
الوجه الثلاثة

باب العطف

والعطف نوعان
عطف بيان وعطف
نسق فعطف البيان
هو الاتباع المشبهة
للنعت في توضيح متبوعه
ان كان معرفة نحو
اقسم بالله ابو حفص
عمر وتخصيصه ان
كان نكرة نحو هذا
خاتم حديد بالرفع

مشاربه (ومعنى القطع ان ترفع النعت) الجارى على وفق ما قبله من نصب أو جر
(على أنه خبر مبتدأ محذوف أو تنصبه) ان كان على وفق ما قبله من رفع أو جر (بفعل
محذوف) فيقطع من الجر الى الرفع أو النصب (نحو الحمد لله الحمد) فقد (أجاز فيه
سبويه) ثلاثة أوجه (الجر على الاتباع) وهو الاصل (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدأ
والحمد خبره (والنصب) على المفعولية (بتقدير امسح) ويجوز ان يقطع من النصب الى
الرفع ومنه الى الرفع أيضا فيصير في نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه
والمنصوب وجهان ثم النعت المقطوع ان كان لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف
المبتدأ أو الفعل وان كان لغير ذلك جاز ذكره ولا فرق في جواز القطع بين اتحاد النعت
وتعدد (واذا تكررت النعوت) أي تعددت (لواحد فان كان المنعوت معلوما بدونها)
بان استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها كلها) وجاز الجمع بينهما (و) هو
(اتباع البعض وقطع البعض) لكن (بشرط تقديم) النعت (المتبوع) على النعت
المقطوع وانما اشترط ذلك لان الاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت
والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه (وان لم
يعرف) مسماه (الاجمعهو عها) أي بجميعها بان احتاج اليها في تخصيصه أو توضيحه
(وجب اتباعها كلها) له لتزايدها منه منزلة الشيء الواحد (وان تعين ببعضها) بان
استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيما عدا ذلك البعض) الذي تعين به (الوجه
الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفع أو النصب والجمع بين الاتباع والقطع بشرط تقديم
المتبوع وتعين الاتباع في البعض الذي تعين به

باب العطف

هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه (والعطف) اصطلاحا (نوعان عطف
بيان وعطف نسق) ولكل واحد منهما أحكام تخصه معرفتها بعدم معرفته (فعطف
البيان) أي فعطوف البيان (هو التابع) لما قبله (المشبهة للنعت في توضيح متبوعه
ان كان معرفة) لكن النعت يوضح متبوعه بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضحه
بحسب الذات (نحو) قوله

(أقسم بالله أبو حفص عمر) ما مسماه من نعت ولا دبر
فمعرفة عطف بيان لا يخفض ذكره لا يضاحه (و) في (تخصيصه ان كان نكرة) بناء
على تجويزه في النكرات (نحو هذا خاتم حديد) فحديد (بالرفع) عطف بيان لخاتم
ذكره لتخصيصه وانما قال بالرفع لانه يجوز فيه النصب والجر أيضا كما تقدم وخرج
بقوله المشبهة للنعت فان شبه الشيء غيره وما بعده بقية التوابع لكونها غير
موضحة ولا لخصه وفهم منه ان البيان والمبين لا يختلفان تعريفا وتكبرا وسمى
هذا عطف بيان لان المتكلم يرجع الى الاول فأوضحه به ولم يحتج الى حرف لانه عين

الاول (ويفارق النعت في كونه جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق او مؤول بمشتق) لانه يدل على معنى منسوب الى غيره والجامد دلالة له على ذلك بالوضع (ويوافق) عطف البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقي (في اربعة من عشرة في واحد من اوجهه الاعراب الثلاثة وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتذكير وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع) وهذه العشرة هي التي مرت في النعت (ويصح في عطف البيان) اي ويصح فيها حكم عليه بأنه عطف بيان باعتبار كونه موضعا او مخصصا لمتبوعه (ان يعرب بدل كل من كل) باعتبار كونه مقصودا بالنسبة على نيته تكرار الاعمال لا فائدة لتقرير معنى الكلام وتوكيده (في الغالب) أي في غالب استعمالاتهم وخرج ما اذا وجب ذكره أو امتنع احكامه محل الاول ففي هاتين المسئلتين يمتنع الحكم عليه بالبدلية فالاولى نحو قولك هند قام زيد اخوها فانحوها عطف بيان لزيد لا بدل منه لان البديل في نيته تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها من رابط لها بالمتبوع الثانية نحو يازيد الحارث فالحارث عطف بيان لا بدل اذ لا محل محال الاول لاستلزامه اجتماع ال وحرف النداء وهو يمتنع وقد يتعين في السابع ان يعرب بدلا لا عطف بيان وذلك اذا كان الاول أوضح من الثاني نحو قرأ قلون عيسى فعيسى بدل لا عطف بيان لان البيان لا يكون دون مبدئه في الايضاح بل مثله أو أوضح (وأما عطف النسق) أي المعطوف بالحرف عطف نسق يفتح السمين والنسق ما جاء على نظام واحد يقال هذا على نسق هذا أي على نظامه فيسمى التابع المذکور نسقا لان ما بعد حرف العطف على نظام ما قبله في اعرابه (فهو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة) وقوله السابع يتناول سائر التوابع وقوله الذي يتوسط الى آخره مخرج لما عداه والمراد بتوسط الحرف ان تكون تبعية الثاني للاول بواسطة الحرف فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها ولا الجملة المقرونة بتم المؤكدها جملة أخرى لان التبعية حاصلة فيهما بغیر الحرف واطلاق العاطف عليه محارز وقد صرح ابن الحاجب في أماليه بان مثل جاء زيد العالم والعافل ليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف بنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير (وهي الواو والغاء وثم وحق) في بعض المواضع (وأم وأو واما) في رأي ضعيف (وبل ولا ولكن) وهذه الحروف قسيان لانها اما أن تقتضي التشريك في الاعراب والمعنى أو في الاعراب فقط (فالسبعة الاولى) وهي الواو واما وما بينهما (تقتضي التشريك في الاعراب) لان ما بعدها يتبع ما قبلها في اوجه الاعراب من رفع أو غيره (والمعنى) لان ما قبلها ان كان مثبتا أو منفيما فابعداها شاركة في ذلك (والثلاثة الباقية تقتضي التشريك في الاعراب فقط) أي دون المعنى فاذا تقرر ان هذه الحروف تشريك ما بعدها

ويفارق النعت في كونه جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق او مؤول بمشتق ويوافق متبوعه في اربعة من عشرة في واحد من اوجهه الاعراب الثلاثة وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتذكير وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع ويصح في عطف البيان ان يعرب بدل كل من كل باعتبار كونه مقصودا بالنسبة على نيته تكرار الاعمال لا فائدة لتقرير معنى الكلام وتوكيده (في الغالب) أي في غالب استعمالاتهم وخرج ما اذا وجب ذكره أو امتنع احكامه محل الاول ففي هاتين المسئلتين يمتنع الحكم عليه بالبدلية فالاولى نحو قولك هند قام زيد اخوها فانحوها عطف بيان لزيد لا بدل منه لان البديل في نيته تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها من رابط لها بالمتبوع الثانية نحو يازيد الحارث فالحارث عطف بيان لا بدل اذ لا محل محال الاول لاستلزامه اجتماع ال وحرف النداء وهو يمتنع وقد يتعين في السابع ان يعرب بدلا لا عطف بيان وذلك اذا كان الاول أوضح من الثاني نحو قرأ قلون عيسى فعيسى بدل لا عطف بيان لان البيان لا يكون دون مبدئه في الايضاح بل مثله أو أوضح (وأما عطف النسق) أي المعطوف بالحرف عطف نسق يفتح السمين والنسق ما جاء على نظام واحد يقال هذا على نسق هذا أي على نظامه فيسمى التابع المذکور نسقا لان ما بعد حرف العطف على نظام ما قبله في اعرابه (فهو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة) وقوله السابع يتناول سائر التوابع وقوله الذي يتوسط الى آخره مخرج لما عداه والمراد بتوسط الحرف ان تكون تبعية الثاني للاول بواسطة الحرف فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها ولا الجملة المقرونة بتم المؤكدها جملة أخرى لان التبعية حاصلة فيهما بغیر الحرف واطلاق العاطف عليه محارز وقد صرح ابن الحاجب في أماليه بان مثل جاء زيد العالم والعافل ليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف بنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير (وهي الواو والغاء وثم وحق) في بعض المواضع (وأم وأو واما) في رأي ضعيف (وبل ولا ولكن) وهذه الحروف قسيان لانها اما أن تقتضي التشريك في الاعراب والمعنى أو في الاعراب فقط (فالسبعة الاولى) وهي الواو واما وما بينهما (تقتضي التشريك في الاعراب) لان ما بعدها يتبع ما قبلها في اوجه الاعراب من رفع أو غيره (والمعنى) لان ما قبلها ان كان مثبتا أو منفيما فابعداها شاركة في ذلك (والثلاثة الباقية تقتضي التشريك في الاعراب فقط) أي دون المعنى فاذا تقرر ان هذه الحروف تشريك ما بعدها

فما قبلها في الاعراب (فان عطفت) أنت (بها على مرفوع) لفظاً أو تقديرًا من اسم
أو فعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظاً أو تقديرًا (أو على منصوب) كذلك (نصبت)
ذلك المعطوف كذلك (أو على) اسم (مخفوض) كذلك (خففت) ذلك المخفوض
كذلك (أو على) مضارع (مجزوم) كذلك (جزمت) ذلك المعطوف كذلك فتبعية
عطف النسق تكون في جميع الاعراب لوروده في الاسماء والافعال بخلاف النعت
وما شابهه فانه لا يدخل فيه الجزم لخصوصيته بالاسماء وشروط عطف الفعل على
الفعل اتحاد زمانيهما في الاستقبال والمضي سواء اتحد نوعاهما في الفعلية أم اختلف
(نحو صدق الله ورسوله) مثال لعطف الاسم على الاسم في الرفع ونحو (ومن يطع الله
ورسوله) مثال في النصب ونحو (آمنوا بالله ورسوله) مثال في الخفض ومثال عطف
الفعل على الفعل في الرفع نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون وفي النصب نحو انهي
به بلدة معينة ونسقيه وفي الجزم نحو (وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم
أموالكم) وانما تعددت هذه الحروف لتعدد معانيها (و) ذلك أن (الواو) لطلق
الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي للمعطوف عليه من غير ملاحظة
فيما بقية المعية ولا غيره وان كانت في الخارج لا تنفك عن ذلك ولما اقال في المعنى
وقول بعضهم انها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بغيره الاطلاق وانما هي
للجمع لا بغيره قولك جاء زيد وعمرو ويحمل مجيئها معا وسبق زيد لعمر وبعدها
والعكس ومن ثم جاز (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده) قال ابن مالك وكونها
للإعنية راجع وللترتيب كثير وعكسه قليل والقول بانها للترتيب يرد قولك اختصم
زيد وعمرو وتضارب بكر وخالد والمال بين هذا وابني وقد ترد للتقسيم نحو السكامة اسم
وفعل وحرف وقوله كما الناس مجرور عليه وجارم وذكر ابن مالك ان
استعمالها فيه أجود من أو (والفاء) للجمع بين المتعاطفين في الحكم و (لترتيب)
المعنوي بان يكون المعطوف بها لاحقا للمعطوف عليه في حكمه (والتعقيب) أي
وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة (نحو أماته فأقبره) والتعقيب في كل
شيء بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بين الزواج والولادة الامدة الجمل مع لحظة
الوطء ومقدمته وان كانت مدته متطاولة وتقول دخلت مكة فالمدينة اذ لم يكن بينهما
الامسافة الطريق ولا يعترض على هذا الترتيب بقوله تعالى أهلكنها فاجاءها بألسنا
لان المعنى أردنا أهلها وقد تكون الفاء لترتيب المعنى بان يكون وقوع
المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذي كلفنا لا أن معنى الثاني وقع بعد
زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى نحو
توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه ويتقضى السببية كثيرا ان كان
المعطوف جملة مخوفة أو كرم موسى فقضى عليه ونحو زني ما عرفت رجما (وتم) كالفاء في

فان عطفت بها على
مرفوع رفعت أو على
منصوب نصبت أو
على مخفوض خففت
أو على مجزوم جزمت
نحو صدق الله ورسوله
ومن يطع الله ورسوله
آمنوا بالله ورسوله
وان تؤمنوا وتتقوا
يؤتكم أجوركم ولا
يسألكم أموالكم
والواو لطلق الجمع
نحو جاء زيد وعمرو قبله
أو معه أو بعده والفاء
لترتيب المعنى والتعقيب
نحو أماته فأقبره و تم

افادتها (ل) لجمع و (الترتيب و) لكنهما تخالفها في انهما اللهة أي (التراني) بان يكون
 المعطوف بهما تراخيا عن المعطوف عليه في حكمه بالزمان (فحو) فأقبره (ثم اذا شاء
 أنشره) وأما قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم فالتقيد بخلقنا إياكم ثم صورناكم
 بحذف مضاف وقد تتخلف عن التراخي تقول أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعته
 أمس أعجب لآن ثم في ذلك الترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين (والعطف بحتى
 قليل) في كلامهم وأنكره الكوفيون بالكسبية ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك
 ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أتيت على أن حتى فيه ابتداءية وان ما بعدها
 على ضمها عامل وهي كالواو للجمع بين المتعاطفين وفي افادتها للترتيب خلاف
 وجعل في التسهيل القول بعدم افادتها له هو الاصح واقصر عليه ابن هشام في المغنى
 (و) العطف بها (يشترط فيه) أمور ثلاثة (أن يكون المعطوف بها اسما ظاهرا) كما
 ان ذلك شرط مجرورها فلا يقال قام الناس حتى أنا وكونه ظاهرا لم يشترطه الا
 ابن هشام الخضر اوى قال في المغنى ولم أقف عليه لغيره (وان يكون بعضا من
 المعطوف عليه) حقيقة أو حكما ليعيد قوة أو ضعف فلا يقال جاء زيد حتى عمرو ولا
 الرجال حتى النساء (و) ان يكون (غاية له) أي للمعطوف عليه ومعنى الغاية آخر الشيء
 (فحو) قوله قهرناكم حتى السمكة فأنتمو تها بوننا حتى بنينا الا صاغرا
 وقولك (أ) كات السمكة حتى رأسها بالنصب لما بعدها تامة تقدير كونهما عاطفة
 ولا خلاف حينئذ في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها (ويجوز الجرح) له (على ان حتى)
 في المثال (جارة كما تقدم) ذلك (في المخفوضات) وفي دخول الغاية حينئذ فيما قبلها
 احتمالا لان (ويجوز الرفع) له (على ان حتى) فيه (ابتداءية) أي يكون ما بعدها
 مستأنفا لا يتعلق له بما قبله من حيث الاعراب (ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أي
 حتى رأسها مأكول) وانما جاز فيها ذلك لان ما بعدها جزء مما قبلها ولم يتعذر دخوله
 فيما قبله وقد منع بعض البصريين الرفع في هذا المثال ونحوه مما الخبر فيه غير مذكور
 لئلا يلزم تهيهو العامل للعمل وقطعه عنه ثم الغاية قد تكون غاية في زيادة حسية نحو
 فلان يرب الاعداد الكثيرة حتى الألوف أو معنوية نحو مات الناس حتى الانبياء أو
 في نقص كذلك نحو المؤمن يجرى بالحسنات حتى مثقال ذرة ونحو غلبك الناس حتى
 الصبيان (وام) موضوعة (الطلب التعيين) من المخاطب (ان كانت) واقعة (بعد
 همزة دخلة على احد المستويين) في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت احد هما عنده
 فاذا قيل أريد عندك أم عمرو فهو عالم بأن احدهما عند المخاطب والسؤال بأمر والهمزة
 انما هو عن تعيينه فيجاب بالتعيين لانه هو المطلوب المستفهم فيقال في الجواب عن
 السؤال المذكور زيد أو يقال عمرو ولا يقال لا ولا نعم ولا احدهما عندي وهو عالم ان
 ام نوعان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة بطلب بها وبام التعيين كما

للترتيب والتراخي
 فحو ثم اذا شاء أنشره
 والعطف بحتى قليل
 ويشترط فيه أن
 يكون المعطوف بها
 اسما ظاهرا وان يكون
 بعضا من المعطوف
 عليه وغاية له نحو
 كات السمكة حتى
 رأسها بالنصب ويجوز
 الجرح على ان حتى
 جارة كما تقدم في
 المخفوضات ويجوز
 الرفع على أن حتى
 ابتداءية ورأسها
 مبتدأ والخبر محذوف
 أي حتى رأسها
 مأكول وأم لطب
 التعيين ان كانت
 بعد همزة دخلة على
 احد المستويين

مثلنا او بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة
المعطوف عليها فعليتين او اسميتين او مختلفتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم
ونحو سواء عليكم أذعنتموهن أم أنتم صامتون وسميت أم فيها متصلة لان ما قبلها
وما بعدها لا يغني احدهما عن الآخر والفرق بينهما ان المسبوقة بهمزة التسوية
لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستقهاام والكلام معها يحتمل التصديق
والاستكنايب لانه خبر ولا يقع الا بين جلتين هما معها في تأويل المصدر بخلاف ام التي
ذكرها المؤلف في جميع ذلك. وأما المنقطعة فهي الخالية من ذلك ومعناها الاضراب
كبل ولم يتعرض لها المؤلف وتختص بالجملة نحو ام هل تستوى الظلمات اي بل هل
(واو) موضوعا لاحد الشئين أو الاشياء مبهما مفيدة (للتخير) بعد الطلب وقيل
ما يمنع فيه الجمع مع ما قبله (أو الاباحة بعد الطلب) أيضا وقيل ما يجوز فيه الجمع مع
ما قبله فالأول (نحو تزوج هنداً أو اختها) ويمنع الجمع بينهما ومن التخيير ابتداء
الكفارة والفسدية (و) الثاني نحو (جالس العلماء أو الزهاد) ويجوز الجمع بينهما وإذا
أدخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً أي لا تطع
واحد منهما لانها تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم النهي الداخل على التخيير
(و) مفيدة (للسك) من المتكلم بعد الخبر وشك مخاطب ناشئ عنه (أو الابهام)
على السامع بعد الخبر ايضا مع علم المتكلم بالتحال ويعبر عنه بالتشكيك أي ايقاع
السامع في الشك (أو التفصيل) في ذي النسبة (بعد الخبر) ايضا فالأول (نحو لبنا
يوماً أو بعض يوم) والثاني نحو (وانا واياكم على هدى) والثالث نحو (كونوا هوداً
أو نصارى) أي قالت اليهود كونوا هوداً وقالت النصارى كونوا نصارى وقد تأتي
للتقسيم نحو الحكمة اسم أو فعل أو حرف والاضراب نحو وأرسلناه الى مائة ألف
أو يزيدون أي بل يزيدون ولم يطلق الجمع كقوله لله لنفسى تقاهاً أو عليها فجورها
أي وعليها (واما بكسر الهمة) المسبوقة بثلاثها (مثل أو) مفيدة (بعد الطلب) التخيير
أو الاباحة (و) بعد (الخبر) الشك أو الابهام أو التفصيل (نحو تزوج اما هنداً أو اما
أختها) مثال للتخيير (وبقية الامثلة واضحة) نحو تعلم ما فقهوا واما فقهوا ونحو جاء اما
زيد واما عمرو ونحو اما شاكر واما كفور وقد يستغنى عن اما الثانية بالا كقوله

وأول التخيير أو الاباحة
بعد الطلب نحو تزوج
هنداً أو أختها
وجالس العلماء أو
الزهاد ولشك أو
الابهام أو التفصيل
بعد الخبر نحو لبنا
يوماً أو بعض يوم وانا
واياكم على هدى
كونوا هوداً أو نصارى
واما بكسر الهمة
مثل أو بعد الطلب
والخبر نحو تزوج اما
هنداً واما أختها وبقية
الامثلة واضحة وقيل
ان العطف انما هو
بالواو وان اما حرف
تفصيل كالاولى

فاما ان تكون اخی اصدق لله فأعرف منك غشاً من سمين

والافاطرحنى واتخذنى عدواً أتقيك وتقينى

وقد يستغنى عنها وعن الواو بأو نحو قام ازيد او عمرو وقد يستغنى عن الاولى كقوله

سقى الرواء من صيف واما خريف فلن يعدها

(وقيل) انها غير عاطفة كالاولى وان أفادت ما أفادته او (ان العطف انما هو بالواو)

لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف يكون أحدهما الغوا (وان اما حرف تفصيل كالاولى

فانها حرف تفصيل (لا عطف باتفاق واختصار هذا القول ابن مالك وأجيب بان الواو
تعطف اما الثانية على اما الاولى واما تعطف ما بعدها على ما بعدها اما المتقدمة قال
ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب (وبل) موضوعه (للاضراب غالبا)
وشروط العطف بها افراد معطوفها وان يسبق بإيجاب أو امر أو نفي أو نهي ومعناها
بعد الاوabin صرف اليكم عن المعطوف عليه الى المعطوف (نحو قام زيد بل عمرو) أي
بل قام عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت فكانه لم يجز عليه حكم لا بالقيام
ولا بعدمه والاخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد فانها أصرف عنه بل ومعناها
بعد الاخيرين تقرير حكم ما قبلها واثبات نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو أي
بل قام عمرو وزيد منفي عنه القيام وأجازا لبرد مع هذا صرف حكم ما قبلها الى ما بعدها
والمعطوف عليه كأنه مسكوت عنه فعلى قوله يجوز ما زيد قائم بل قاعدة بالانصب على
معنى ما هو قاعدة أو اسهال العرب على خلاف ما أجازوه (ولكن) موضوعه
(لا استدراك) وشروط العطف بها افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي أو نهي وعدم
اقتراضها بالواو وهي كبل بعد ما في أنها تقر حكم متلوها وثبتت نقيضه لثباتها (نحو
ما صرت برجل صالح لكن طالح) أي لكن صرت برجل طالح فان وقعت بعد إيجاب
أو امر أو نفي أو تلتها جلة فهي حرف ابتداء لا استدراك (ولا) موضوعه (لنفي
الحكم) الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه اذ لا يعطف
بها الا بعد إيجاب (نحو جاء زيد لا عمرو) فالجى ثابت لزيد منفي عن عمرو أو امر نحو
اضرب زيد لا عمرا أو نداء نحو يا ابن أخي لا ابن عمي ومحل العطف بهما ما اذا لم تنترن
بعاطف فان اقترنت به نحو جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها
وايست عاطفة

باب التوكيد

ويقال له التأكيد وهو مصدري بمعنى المؤكد بكسر الكاف وعرفه ابن مالك في شرح
الكافية بأنه تابع يقصده كونه المتبوع على ظاهره (والتوكيد ضربان) توكيد
(لفظي) منسوب الى اللفظ لحصوله من تكريره (و) توكيد (معنوي) منسوب الى
المعنى لحصوله من ملاحظته (فاللفظي اعادة اللفظ الاول بعينه) وانما يكون عند
ارادة المتكلم ان يدفع غفلة السامع او ظنه بالتركيب الغلط وهو جار في كل لفظ (سواء
كان اسما نحو جاء زيد أو فعلا) خاليا عن الفاعل (نحو) قولك (أتاك أتاك
اللاحقون) او مع فاعله المضمرة نحو (احبس احبس او حرفا نحو) قوله
(لا لا أوبح بحب بثنة انها) أخذت على موافقا وعهودا
ولا فرق في اللفظ المكررين ان يكون مفردا كما تقدم او مركبا اضافيا او مزجيا (او جملة)
اسمية او فعلية والاكثر اقترانها بالعاطف نحو كلا سميع لمون ثم كلا سميع لمون وقد

فانها حرف تفصيل
وبل للاضراب غالبا
نحو قام زيد بل عمرو
ولكن للاستدراك
نحو ما صرت برجل
صالح لكن طالح ولا
لنفي الحكم عما بعدها
نحو جاء زيد لا عمرو
باب التوكيد
والتوكيد ضربان
لفظي ومعنوي
فاللفظي اعادة اللفظ
الاول بعينه سواء
كان اسما نحو جاء زيد
زيد أو فعلا نحو
أتاك أتاك اللحقون
احبس احبس
او حرفا نحو
لا لا أوبح بحب بثنة
انها أخذت على
موافقا وعهودا
او جملة

يتعين تركه اذ اتوهم التعمد (نحو ضربت زيدا اضربت زيدا) قيل وجريانه في كل لفظ
 منافي لتعريف التسابع بانه كل ثان اعرب باعراب سابقة من جهة واحدة ثم
 التوكيد اللفظي ليس مقصورا على اعادة الاول بعينه بل يكون ايضا تقوية الاول
 بموافق له معنى نحو سبلا فاجالان معنى الفجاج والسبل واحد وان اختلفا لفظا قال
 الدماميني او بموافق في الزنة يخصه ليه مع التقوية تزيب اللفظ وان لم يكن له في حال
 الافراد معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان (و) التوكيد (المعنوي) وهو تابع
 يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول وله (الفاظ معلومة) تحفظ ولا يقاس عليها
 الفاظ اخر (وهي النفس والعين) ويؤكد كدبها لرفع توهم الاسناد الى غير المتبوع
 الا ترى ان قولك جاء زيد ظاهري في نسبة الجي الى زيد ومحمّل لان يكون الجاني خبره
 او متاعه او غير ذلك بارتكاب مجاز فاذا ثبت بالنفس او العين المعبر بها عنها وقلت
 جاء زيد نفسه او عينه ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وثبت الفعل لتحقيق المؤكد
 (وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا) وهذه يؤكد كدبها لرفع توهم ارادة الخصوص بما
 ظاهره العموم فانك اذا قلت جاء اهل مكة احتمل محي الكل وهو ظاهر واحتمل ارادة
 محي علمائهم واشرافهم بما ظاهره العموم فبقولك كلهم او جميعهم او عامتهم ارتفع
 ذلك الاحتمال المجازي وعلم ان المراد جميعهم ولم يتخلف منهم أحد وكذا اذا قلت جاء
 الزيدان كلاهما والهندان كلتاها أفاد ذكر كلا وكلتا رفع احتمال أن الجاني أحد
 الزيدين أو إحدى المرأتين والتوكيد بجميع وعامة غريب (و) هذه الالفاظ كلها
 يجب اتصالها بضمير مطابق للؤكد (بفتح الكاف افراد او تشنية وجمعاً تذكرياً
 وتشاناً ليرتبط به وايدل على من هو له) (نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه) وهند نفسها
 أو عينها والقوم كلهم أو جميعهم والقبيلة كلها والزيدان كلاهما والهندان كلتاها
 (ولأن تجمع بينهما) أي النفس والعين (بشرط ان تقدم النفس) على العين لان
 النفس هي الجملة والعين مستعمارة لما في قول جاء زيد نفسه عينه (ويجب افراد
 النفس والعين) الاولى افرادهما (مع المفرد) المذكور والمؤنث اذ يؤكد كدبها كما تقدم
 (وجعهما) جمع قلة (على أفعل) بضم العين (مع المثني) المذكور والمؤنث أو مافي
 معناه (و) مع (الجمع) كذلك (تقول) في تشنية المذكور (جاء الزيدان) أو زيد وعمرو
 (أنفسهما أو أعينهما) وفي تشنية المؤنث جاءت الهندان أو هند وسعدى أنفسهما أو
 أعينهما وكان القياس نفساً هما أو عيناً هما لكنهم عدلوا عن ذلك في اللغة الفصحى
 كراهة اجتماع تشنيتين فيما هو كالشيء الواحد (و) تقول في جمع المذكور (جاء
 الزيدون) أو زيد وعمرو وبكر (أنفسهم أو أعينهم) وفي جمع المؤنث جاءت الهندات
 أو هند وسعدى وسلي أنفسهن أو أعينهن (وجعهما على أفعل مع الجمع واجب)
 ومع المثني راجح لا واجب كما هو قضية كلامه بل يجوز معه افرادهما وتشنيتهما نحو جاء

نحو وضربت زيدا
 وضربت زيدا والمعنوي
 الضمير معلومته وهي
 الفاعل معلومته وهي
 النفس والعين وكل
 وجميع وعامة وكل
 وكلتا ويجب اتصالها
 بضمير مطابق للؤكد
 نحو جاء الخليفة نفسه
 أو عينه ولأن تجمع
 بينهما بشرط ان تقدم
 النفس ويجب افراد
 النفس والعين مع
 النفس والعين على
 المفرد وجميعهما على
 أفعل مع المثني والجمع
 تقول جاء الزيدان
 أنفسهما أو أعينهما
 الزيدون أنفسهم
 أو أعينهم وجميعهما
 على أفعل مع الجمع
 واجب

كله أو جميعه أو عامته
 وجاءت القبيلة كلها
 أو جميعها أو عامتها
 وجاء الرجال كلهم
 أو جميعهم أو عامتهم
 وجاءت النساء كلهن
 أو جميعهن أو عامتهن
 وكلا وكلتا يؤكدها
 المثنى نحو جاء
 الزيدان كلاهما
 وجاءت الهندان
 كلتاها وإذا أريد تقوية
 التأكيد فيجوز أن
 يؤتى بعد كاه باجمع
 وبعد كاهما بجمع
 كاهم باجمعين وبعد
 كاهم بجمع قال الله
 تعالى فشهد الملائكة
 كاهم باجمعين وتقول
 جاء الجيش كاه
 اجمع والقبيلة كاهما
 وجاء والنساء كلهن
 جمع وقد يؤكدها بجمع
 وجمعاء واجمعين
 وجمع بدون كل نحو
 لا غو بنهم اجمعين وقد
 يؤتى بعد اجمع بتوابعه
 وهي اجمع وابضع
 وابضع نحو جاء القوم
 كاهم اجمعون اجمعون
 ابضعون ابضعون وهي
 بمعنى واحد ولذلك
 لا يعطف بعضها على بعض لان الشئ الواحد لا يعطف على نفسه

الزيدان نفسهما أو عنهما أو عامهما أو هما والحاصل ان لفظ النفس والعين طبق
 المؤكد في الافراد والجمع وأما في التثنية فيجوز فيه الجمع والافراد والتثنية وكل وجه
 أفصح مما بعده (وكل وجميع وعامة يؤكدها) أي بكل منها (المفرد) المذكور والمؤنث
 ان تجرأ بعامله نحو اشترى العبد كله والامة جميعها لانها الرفع توهم ارادة الخصوص
 فلا بد من القيد المذكور لا يمكن توهم ارادة البعض بالكل فلا يقال جاء زيد كله لعدم
 الفائدة لان زيد لا يتجزأ بنفسه ولا بعامله (والجمع) المذكور والمؤنث لصحة قسام
 الحكم ببعض أجزائه (ولا يؤكدها المثنى) استغناء بكل وكلا (تقول جاء الجيش
 كله أو جميعه أو عامته وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها وجاء الرجال كلهم
 أو جميعهم أو عامتهم وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن و) أما (كلا
 وكلتا) فافعال (يؤكدها المثنى) خاصة لانها مثنى بمعنى فلا يستعملان في المفرد والجمع
 وانما يؤكدهما المثنى ان صرح بحلول المفرد محله ليمكن توهم ارادة البعض بالكل (نحو
 جاء الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاها) فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما إذ
 لا يحتمل ارادة أحدهما ولا بد مع ذلك ان يتقدم معنى المسند الى المؤكد فلا يقال مات زيد
 وعاش عمر وكلاهما (وإذا أريد تقوية التأكيد) عند احتياج القام اليه (فيجوز أن
 يؤتى بعد كاه) أي بعد لفظه كاه (بأجمع وبعد كاهما بجمع وبعد كاهم باجمعين وبعد
 كلهن بجمع قال الله تعالى فشهد الملائكة كاهم اجمعون وتقول جاء الجيش كاه
 اجمع والقبيلة كاهما بجمع والنساء كلهن جمع) ولما كان الغالب في هذه الالفاظ
 ان لا يؤكدها الا بعد كل جى بها غير مضافة الى ضمير المؤكد كما مثل والتوكيد بهما بعد
 كل تو كيد بالمراد في نحو اكتبتهن أو ابصعين وسيأتي وقيل ان كل ترفع احتمال
 التخصيص وأجمع برفع احتمال التفریق ورد بقوله تعالى لا غو بنهم اجمعين إذ
 الاغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت (وقد يؤكدها بجمع
 وجمعاء واجمعين وجمع) أي بكل منها استقلا لا اى (بدون كل) وهو وان كان كثيرا
 في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى التوكيد بهما مع كل (فهو لا غو بنهم اجمعين) ان
 جهنم أو عامهم اجمعين انا المنجورهم اجمعين ولو شاء لهداكم اجمعين قال الدماميني وما
 صرح به في المغنى من انه انما يؤكدها بجمع واخوانه بعد التوكيد بكل فهو (وقد
 يؤتى بعد اجمع بتوابعه وهي اكتب وابضع) بالصاد المهملة (وابضع نحو جاء الجيش
 كله اجمع اكتب ابضع ابضع وجاء) (القوم كاهم اجمعون اكتبون ابضعون ابضعون)
 والجميع تو كيد للمؤكد السابق كالصفات المتتالية وقيل كل منها تو كيد لما قبله
 (وهي) أي الالفاظ التوكيد (بمعنى واحد) أي متحدة المعنى (وانما لا يعطف بعضها
 على بعض) اذا اجتمعت بل تورد متتابعة من غير فصل (لان الشئ الواحد لا يعطف
 على نفسه) بخلاف الصفات يجوز ان تتعاطف لتعدد معانيها وقد أفهمت عبارة انه

لا يجوز تقديم توابع أجمع عليه وهو كذلك لأنه أدل على المقصود وهو الجمعية
وذكرها دونها ضعيف لعدم ظهوره لانتها على معنى الجمعية بل قيل لا معنى لها في جاني
الافراد وكما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جماع بكتعاء وبصعاء وبتعاء وبعد جمع
بكتع وبصع ويتبع وظاهر كلام بعضهم أنه يتعين الاتيان بها على هذا النمط ومجبتها
على خلافه نادر (والتوكيد) أي المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتحها (في
رفعه) ان كان مرفوعاً (ونصبه) ان كان منصوباً (ونقصه) ان كان مخفوضاً
(وتعريفه) ان كان معرفة ولم يقل وتنكيره لان ألفاظ التوكيد كلها معارف باضافتها
لضمير المؤكد لفظاً ومالم يضاف منها فهو معرفة بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية وإذا
كان كذلك فلا تحري الألف على العارف (و) لهذا (لا يجوز توكيد المنكرة) بها (عند
البصريين) مطلقاً وأجاز بعض الكوفيين ان كانت المنكرة محذوفة كيوم وليلة
وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار والتوكيد من ألفاظ الاحاطة كصمت
أسبوعاً كاه وعليه جاء قوله باليت عدة حول كاه رجب في خلاف صمت
زمن كاه لا تنفاه الشرط الاول وبخلاف نحو صمت شهر انفسه لا تنفاه الشرط الثاني
واختاره ابن مالك وصححه ابن هشام في توضيحه ولم يتعرض المؤلف للبحر اذ لا مدخل
له هنا لان الألفاظ المذكورة لا يؤكدها الا الاسماء

باب البديل

ويسمى بالتذكير (هو التابع) شامل لجميع التوابع وقوله (المقصود بالحكم)
دون متبوعه مخرج لبقية التوابع ما عدا المعطوف بيل بعد الاثبات فان النعت
والتوكيد وعطف البيان مكالات للمقصود وايست مقصودة والمعطوف بلا وبيل
بعد النفي وبيل كن ليس مقصودا بالحكم قبله بل المقصود به انما هو ما قبله وأما
المعطوف ببقية أحرف العطف فلا يصدق عليه انه المقصود بالحكم وان صدق عليه
أنه مقصود به اذ المقصود به انما هو المعطوف والمعطوف عليه وخرج بقوله (بلا واسطة)
المعطوف بيل بعد الاثبات فانه وان كان مقصودا بالحكم لكن بواسطة وظاهر
التعريف المذكور ان البديل منه ليس مقصودا بالحكم وانما ذكر توطئة ومقدمة
لتابعه والبديل جار في الاسماء والأفعال وحكمه التثنية في الاعراب ولهذا اقل
(واذا ابدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه) من رفع ونصب
ونقص وحزم لانه من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر وسيأتي
الكلام على بقية العشرة (والبديل) من حيث هو (على أربعة أقسام الاول بديل
الشيء من الشيء) أي بديل شيء من شيء مما تقدم ان فيما صدق عليه لا في المفهوم (ويقال له
بديل الكل من الكل) والبديل المطابق والاولى ان يقال بديل كل من كل وسماه ابن مالك
البديل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى كما سيأتي وانما يطلق الكل على ذي أجزاء

والتوكيد تابع
للمؤكد في رفعه ونصبه
ونقصه وتعريفه
ولا يجوز توكيد المنكرة
عند البصريين
باب البديل
هو التابع المقصود
بالحكم بلا واسطة
واذا ابدل اسم من اسم
أو فعل من فعل تبعه
في جميع اعرابه والبديل
على أربعة أقسام
الاول بديل الشيء من
الشيء ويقال له بديل
الكل من الكل

فهو ممتنع هنا (فخو جاء زيد أخوك) فأنحوك بدل من زيد بدل شيء من شيء ويصدق أن
 على ذات واحدة وان اختلفا مفهوما (قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط
 الذين) فصرط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل الشيء من الشيء (وقال الله تعالى
 الى صراط العزيز) فصرط العزيز بدل من العزيز الجبر (فلاسم الكريم بدل من العزيز الجبر
 بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل ولا يحتاج هذا البديل الى رابط يربطه بالمبدل منه
 لاتحادهما) (الثاني بدل البعض من الكل) بان يكون مدلول الثاني بعضا من مدلول
 الاول (سواء كان ذلك البعض قليلا أو كثيرا) أو مساويا خلافا لما نزع أنه لا يكون
 الا فيما دون النصف (فخو) كانت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه) وضربت زيدا
 رأسه (ولا بد من اتصاله بضمير يرجع) منه (للمبدل منه) ليحصل به الربط بينهما (أما
 مذكور) ذلك الضمير (كالمثالة) المذكورة (أو مقدر كقوله تعالى والله على الناس
 حج البيت من استطاع) اليه سبيلا فن استطاع بدل بعض من الناس والضمير العائد
 على المبدل منه مقدر (أي منهم) وجعل ابن مالك اتصاله به كثيرا لاشراطا (الثالث
 بدل الاشتمال) بان يكون بينهما وبين الاول ملازمة بغير الكمية والجزئية سواء
 اشتمل الاول على الثاني أو العكس وشرطه ان تبقى النفس عند ذكر الاول متشوفة
 اليه (فخو أعجبت زيد علمه) وسلب عمرو ثوبه وسمى بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه
 فانك اذا قلت أعجبت زيد فلو لم ان ذاته لم يكن مجبالات فكانت قلت أعجبت شيء من
 زيد وهذا المعنى بطريق الاجمال شامل للعلم وغيره وهذا الوجه في التسمية يشمل سائر
 أقسام بدل الاشتمال (ولا بد من اتصاله بضمير) يرجع الى المبدل منه (أما مذكور
 كالمثال) المذكور (أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار) فالنار بدل
 اشتمال من الاخدود والضمير العائد اليه مقدر (أي) النار (فيه) وقيل لا تقدر
 والاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير وجعل ابن مالك اتصاله بالضمير كثيرا لاشراطا
 كبديل البعض ولا بد فيه من امكان فهم معناه عند حذفه ومن حسن الكلام
 بتقدير حذفه ولا جعل ذلك جعل نحو أعجبت زيد أخوه بدل اضرب لادم صحة
 الاستغناء عنه بالاول وكذلك نحو اسرحت زيد افرسه لانه وان فهم معناه في الحذف
 فلا يحسن استعمال مثله وان جاء شيء منه حمل على الاضرب أو الغلط (الرابع البدل
 المبين) للمبدل منه بحيث لا يشعربه ذكر المبدل منه بوجه (وهو ثلاثة أقسام بدل
 الغلط) ان لم يقصد ذكر متبوعه بل سبق اليه اللسان (وبدل النسبيان) ان قصد ذكر
 متبوعه ثم تبين فساد قصده (وبدل الاضرب) بان قصد كل منهما قصدا صححيا (فخو
 رأيت زيدا الفرس) هذا مثال يصلح للثلاثة (لانك ان أردت ان) تذكرا المقصود
 بالنسبة بان (تقول) ابتداء (رأيت الفرس فغلطت) بان سبق لسانك الى غيره
 (فقلت) رأيت (زيدا) الفرس (فهذا بدل الغلط) بالاضافة أي بدل عما ذكر غلطا

فخو جاء زيد أخوك
 قال الله تعالى اهدنا
 الصراط المستقيم صراط
 الذين وقال الله تعالى
 الى صراط العزيز
 الجبر قال الله في قراءة الجبر
 الثاني بدل البعض
 من الكل سواء كان
 ذلك البعض قليلا
 أو كثيرا فخرأ كانت
 الرغيف ثلثه أو نصفه
 أو ثلثيه ولا بد من
 اتصاله بضمير يرجع
 للمبدل منه أما مذكور
 كالمثالة أو مقدر
 كقوله تعالى والله على
 الناس حج البيت
 من استطاع أي منهم
 الثالث بدل الاشتمال
 نحو وأعجبت زيد علمه
 ولا بد من اتصاله
 بضمير أما مذكور
 كالمثال أو مقدر كقوله
 تعالى قتل أصحاب
 الاخدود النار أي فيه
 الرابع البدل المبين
 وهو ثلاثة أقسام بدل
 الغلط وبدل النسبان
 وبدل الاضرب نحو
 رأيت زيدا الفرس
 لانك ان أردت ان
 تقول رأيت الفرس
 فغلطت فقلت زيدا

وهو المبدل منه لا المبدل ولهذا قالوا ببدل الغلط ولم يقولوا البديل الغلط ولا يقع هذا في فصيح الكلام (وان قلت رأيت زيدا) قاصدا الاخبار عن رؤيته (ثم لانطقت به) تبين لك فساد ذلك القصد بان (تذكرت انك انما رأيت فرسا) الاحسن الفرس (فأبدلته) أي لفظ الفرس (منه) أي من زيد (فهذا بدل النسيان) أي بدل شيء ذكر نسيانا وهذا لا يقع أيضا في فصيح الكلام ومتعلقة الجحنان وبدل الغلط متعلقة بالإنسان وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما وسموا القسمين بدل الغلط (وان أردت الاخبار أولا بانك رأيت زيدا ثم بدل اللان) تضرب عنه من غير أن يتبين لك فساد بان (تخبر بانك رأيت الفرس) ويكون الاول في حكم المتروك (فهذا بدل الاضراب) ويسمى أيضا بدل البداء بالبدال المهمة والبدلان التكميل بخبر بشئ ثم يبدوله ان يخبر بشئ آخر من غير ابطال الاول والاحسن في هذه الثلاثة ان يعطف فيها التابع بيل فيكون من عطف النسق لان بل تشعر بان ما قبلها ذكر عن قصد الا أنه اضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدر عن غلط أو نسيان ~~فإن~~ تنبيه ~~هذه~~ ذكر بعض النحاة قسما خامسا وهو بدل كل من بعض واحتج له بقوله

رحم الله أعظما دفنوها ~~في~~ بسجستان طلحة الطلحات

فمن يراه نصب طلحة على انه بدل من أعظما وأجيب بانه على تقدير مضاف أي أعظم طلحة وعلى ان المراد به الذات تسمية لكل بالجزء وعلى كل فهو من بدل الكل واما نحو رأيت درجة الاسد برجه فهو داخل في بدل الاشتمال لان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وكذلك قولك نظرت الى القمر فلانة فان الفلك ملابس القمر بتفسير الكلية ولما ان ذكر المؤلف أمثلة لاقسام الاربعة المتعلقة ببدال الاسم من الاسم اشار الى ابدال الفعل من الفعل بقوله (ومثال) ابدال (الفعل من الفعل قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق آثاما) ايضا عطف له العذاب (فيضا عطف بدل كل من يلق لان مضاعفة العذاب هي لقي الآثم والفعلان مجزومان الاول بالحذف والثاني بالسكون وقد أجزى الشاطبي الاقسام الاربعة في الفعل كما هو مقتضى عبارة المتن فبدل الكل كما مثل وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله رجلا وبدل الاشتمال نحو من يصل اليها يستعين بتابعين وبدل الغلط نحو ان تأتاتسأ لنا نعطك وكما يبدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة اذا كانت الثانية أوفى بتأدية المعنى المقصود من الاولى نحو أممكم بما تعلمون أممكم بانعام وبنين وقوله ~~فإن~~ أقول له ارحل لا تقم عن عندنا ~~فإن~~ واعلم انه اذا أبدال اسم من اسم وجب موافقته له في واحد من أوجه الاضراب كما تقدم وفي واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض ما لم يمنع مانع ولا يجب موافقته له في التعريف والتكثير والاطهار والاضمار فيجوز ابدال المعرفة من المعرفة كما تقدم ومن النكرة نحو صراط مستقيم

وان قلت رأيت زيدا
ثم انطقت به قد كرت
انك انما رأيت فرسا
فأبدلته منه فهذا
بدل النسيان وان
أردت الاخبار أولا
فأبدلته ان تخبر بانك
رأيت الفرس فهذا
بدل الاضراب ومثال
الفعل من الفعل
قوله تعالى ومن
يفعل ذلك يلقى آثاما
يضا عطف له العذاب

صراط الله والذكر من النكرة نحو مغازي أحد ألق (ويجوز ابدال النكرة من المعرفة نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فهذه أربعة أقسام والسبيل أربعة أيضا في أربعة بسة عشر ويجوز ابدال الظاهر من الظاهر كحرام والمضمر من المضمر الموافق له نحو رأيتك أياك ومن الظاهر كآيت زيد أياه وخالف في ذلك ابن مالك فضع النحويين الضمير بدل فان وقع في الكلام ما يؤهم الثاني فهو تأكيد أو الثالث فن وضع النحويين وابدال الظاهر من المضمر نحو ضربته زيد انعم لا يبدل ظاهرا من ضمير حاضر بدل كل الا اذا فاد الا حاطة نحو تكون لنا عيدا الاولنا وآخرنا فهذه أقسام أربعة أيضا مع الاقسام الاربعة للبدل تصير ستة عشر على ما عرفت وأمثلة جميع ذلك ظاهرة لمن تأمل

باب الاسماء العاملة على الفعل

(اعلم ان أصل العمل للافعال) وما عمل من الاسماء فليشبهه بالفعل (فيعمل عمل الفعل من الاسماء سبعة) المصدر واسم الفاعل وأمثلة المباعدة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل وانما يتعرض لاسم المصدر ولقدره اعماله بل منع البصريون اعماله نظر الى ان اصل وضعه لغبر المصدر وأولوا ما أوهم ذلك ولا للظرف والمجرور المعتمد في الاختلاف في اعماله (الاول) منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وبدأ به لانه أصل الفعل في الاشتقاق ولانه يعمل عمل فعله ماضيا وغيره فيرفع الفاعل وينصب المفعول لكن بشرطين وجودي وعدمي أشار الى الاول بقوله (بشرط ان يحل محله فعل مع ان) المصدرية ان أريد به الماضى أو الاستقبال (أو فعل) (مع ما) المصدرية ان أريد به الحال فالاول (نحو يعجبني ضربك زيدا) (و الثاني) (نحو يعجبني ضربك زيدا) الآن التقدير (أي ما تضربه) الآن فان لم يحل محله ذلك أو حل محله الفعل وحده امتنع اعماله فلا يصح نصب زيد بضربا في نحو ضربت ضربا زيدا ولا في نحو ضرب زيدا اخلا فالان مالكا في الثاني ووجه ما ذهب اليه ان المصدر لما صار بدلا من الفعل قام مقامه وأما الشرط العدمي فهو ان لا يكون المصدر مصغرا فلا يقال يعجبني ضربك زيدا ولا مضمر فلا يقال ضربني زيدا احسن وهو عمر اقيح ولا محدودا بانه فلا يقال يعجبني ضربتك أو ضربتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يقال يعجبني ضربك الشديد زيدا ولا مفصولا من معموله باجنبي فلا يقال ان يوم تبلى السرائر معمول لوجهه للفصل بينهما بالخبر ولا مؤخر عن معموله فلا يقال يعجبني زيد اضربك (وهو ثلاثة أقسام مضاف) (سبعة) (ومنون) أي مجرد من ال والاضافة (ومقرون بأل) وعلى كل حال هو يعمل عمل فعله اذا وجد شرط العمل (فاعماله مضافا) الى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه او الى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (انظر في كلامهم) (من اعمال القسمين) الباقيين وضافته الى الفاعل

ويجوز ابدال النكرة
من المعرفة نحو
يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه
باب الاسماء العاملة
على الفعل
اعلم ان أصل العمل
للالفعال فيعمل عمل
الفعل من الاسماء
سبعة الاول المصدر
بشرط ان يحل محله
فعل مع ان أو مع ما نحو
يعجبني ضربك زيدا
أي ان تضرب زيدا
نحو يعجبني ضربك
زيد أي ما تضربه وهو
ثلاثة أقسام مضاف
ومنون ومقرون بأل
فاعماله مضافا
من اعمال القسمين

أكثر من اضافته الى المفعول لان نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه (كالثاني) المتقدمين في المتن (وقوله تعالى ولولا دفع الله الناس) أي لولا ان يدفع الله الناس أو ان دفع الله الناس ومن اضافته الى المفعول قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير وقوله عليه الصلاة والسلام ومعجيب من استطاع اليه سبيلا وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيها بعبء الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا (وعمله) حالة كونه (منونا أقيس) من عمله مضافا أو مقرونا بال لانه حينئذ تقوى شبهه بالفعل لكونه فاعلا (نحو وأطعمهم في يوم ذي مسغبة يتيما) فاطعام مصدر متون فاعله محذوف و يتيما مفعوله والتقدير أأطعمهم يتيما (وعمله) حالة كونه (مقرونا بال شاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بال وكان ينبغي ان لا يدخل عليه أل لانه مؤول بأن والفعل وأل لا تدخل عليه لما كان على صورة الاسم ساغ ذلك (كقوله

ضعيف النكابة اعداءه) * يخال القرار يراخي الأجل

فالنكابة مصدر مقرون بال وقاعله محذوف وأعداءه مفعوله والتقدير ضعيف نسكايته اعداءه واعترض بان الاضافة كالتعريف بال فهل لا بعد مدحها المصدر عن الفعل وأجيب بانها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بال واعلم ان ما أضيف اليه المصدر ان كان فاعلا فهو محذور اللفظ عر فوع المحل وان كان مفعولا فهو محذور اللفظ منصوب المحل اذا علمت ذلك فقلت في تابع الفاعل الجرح لا على اللفظ والرفع جملا على المحل نحو عجبت من ضرب زيد الظريف بالجرح أو الظريف بالرفع وفي تابع المفعول الجرح أيضا على اللفظ والنصب على المحل نحو عجبت من اكل اللحم والخبز بالجرح وان شئت والخبز بالنصب ان قدر المصدر بان والفعل (الثاني) من الاسماء التي تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولو مثنى او جمع وهو ما اشتق من مصدر فعل ان قام به على معنى الحدوث وصيغته من مصدر الثلاثي على وزن فاعل (كضارب) وعامل وشاكرو من غيره على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كدخرج (وككرم) ومستخرج ويعمل عمل فعله لازما ومتعدا (فان كان) مقرونا (بال عمل مطلقا) أي سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال وسواء اعتداه لم يعتمد (نحو هذا الضارب زيد أمس او الآن او غدا) لانه حينئذ صلة للوصول فهو فاعل بحسب المعنى وان كان اسما بحسب الصورة ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وان كان مجردا من ال عمل) عمل فعله (بشرطين) احدهما (كونه للحال) أي بمعنى الحال تحقيقا وحكاية (او الاستقبال) أي بمعناه لا بمعنى الماضي (و) ثانيهما (اعتماده) ولوقته تديرا (على) واحده من امور خمسة (نفي او استفهام او خبر عنه) في الحال او في الاصل (او موصوف) او ذي حال (نحو ما ضارب زيد عمرا) الآن او غدا

كالثاني وقوله تعالى
ولولا دفع الله الناس
وعمله منونا أقيس نحو
أطعمهم في يوم ذي
مسغبة يتيما وعمله
مقرونا بال شاذ كقوله
ضعيف النكابة
اعداءه * الثاني
اسم الفاعل كضارب
ومكرم فان كان بال
عمل مطلقا فهو محذور
الضارب زيد أمس
او الآن او غدا وان
كان مجردا من ال عمل
بشرطين كونه للحال
او الاستقبال واعتماده
على نفي او استفهام
او خبر عنه أو موصوف
نحو وما ضارب زيد

مثال اعتماده على نفى (و) نحو (أضارب زيد عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الاستفهام (و) نحو (زيد ضارب عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الخبر عنه (و) نحو (صررت برجل ضارب عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الموصوف ومثال ما اعتمده على ذى حال نحو جاء زيد ضاربا عمرا الآن أو غدا ومثال ما اعتمده على مقدر نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه أى أمهين ونحو مختلف ألوانه أى صنف ونحو ياطالعا جبلا أى يارب جلا ومحل أعمال اسم الفاعل إذا لم يصغر ولم يوصف فان صغرا ووصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ وانما اشترط في المجرد من أل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لانه حينئذ يشبه المضارع في معناه كما يشبه في لفظه بجريانه عليه في الحركات والسكنات واعتماده على ما ذكرته تقوى مشابته له لان كلامها يقرب منه ثم الشرطان انه كوران معتبران لعمله في المنصوب كما في المعنى وإذا وجد اليتعين عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله الذى يليه تخفيفا نحو هذا ضارب زيد الآن أو غدا بخفض زيد بالاضافة وان شئت نصبته وقد قرئ بالوجهين نحو ان الله بالغ أمره فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه به نحو أنت كاس زيد اثوبا الآن أو غدا وقد أفهم كلام المؤلف رحمه الله ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى او لم يعتمد لم يعمل بل يجب اضافته لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه وهو الماضى فهو مشبه به له معنى لا لفظا فان كان له مفعول آخر غير ما أضيف اسم الفاعل اليه وجب نصبه بفعل مقدر نحو زيد معطى خاله درهما أمس فدرهما منصوب بأعطى المقدر كانه لما قيل زيد معطى خاله قيل ما أعطاه فقيل درهما أى أعطاه درهما (الثالث) من الاسماء التى تعمل عمل الفعل (أمثلة المبالغة) ولومثناة او مجموعة (وهى ما) حوّل للمبالغة والتكثير في الفعل من اسم فاعل بتغيير صيغته الى صيغة أخرى بان (كان على وزن فاعل) بتشديد العين (او فاعول) بفتح العين (او مفعال) بكسر الميم (او فاعيل او فعل) بفتح الفاء وكسر العين (وهى كاسم الفاعل) في العمل وشروط عمله حتى عدم التصغير والوصف (فما كان منها) صلة لال بان كان مقرونا بها (عمل مطلقا) أى ماضيا أو حالا أو مستقبلا اعتمدا أو لا (نحو جاء الضراب) أو الضروب أو الضراب (زيدا) أمس أو الآن أو غدا (وان كان) الانسب وما كان (مجردا منها) أى من أل (عمل بالشرطين) السابقين في اسم الفاعل عدم المضى والاعتماد ولونقديرا على واحد مما مر (نحو ما ضراب زيد عمرا) وحكى سيديويه أما العسل فأنا شراب وانه لمخار بوائسكها وقال بعضهم ان الله غفور ذنب العاصين وان الله سميع دعاء من دعاه وقال الشاعر

حذر أمورا لا تضير وآمن ❦ ما ليس ينجيهِ من الاقدار

ويجوز في هذه الأمثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من ان وجود الشرطين لا يوجب ان عملها فتجوز اضافتها الى مفعولها وانما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما

وأضارب بن زيد عمرا وزيد
ضارب عمرا وصررت
برجل ضارب عمرا
والثالث أمثلة
المبالغة وهى ما كان
على وزن فاعل أو فاعول
أو مفعال أو فاعيل أو
فعل وهى كاسم الفاعل
فما كان صلة لال عمل
مطلقا نحو جاء
الضراب زيدا وان
كان مجردا منها عمل
بالشرطين نحو ما ضراب
زيد عمرا

فهي من المباشرة في المعنى فقامت مقامها وعدا قسما ثالثا على تقدير ان تكون صيغة
 المبالغة خارجة عن اسم الفاعل (الرابع) من الاسماء العاملة على الفعل (اسم
 المفعول) ولو معنى أو مجعوع وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه وصيغته من
 اشكال في الجرد على وزن مفعول (نحو مضروب) وما كثر وشرب وعن غيره على
 صيغة المضارع المجهول بابدال حرف المضارعة ميماء مشمومة وفتح ما قبل آخره نحو
 مدحرج (ومكرم) ومستخرج (وبعمل عمل الفعل المبني للمفعول) فيرفع المفعول لقيامه
 مقام الفاعل فان كان من متعذلاثنين أو ثلاثة لرفع واحد أو نصب ما سواه (وشرط عمله
 كاسم الفاعل) أي كشرط فان كان صلا لا ل عمل مطلقا (نحو جاء المضروب عبده)
 أمس أو الآن أو غدا فعبده مرفوع باسم المفعول كما ترفع بالالفعل المبني للمفعول اذا
 قلت زيد ضرب عبدا وان كان مجردا من ال عمل بشرط عدم المضي والاعتماد على
 واحد مما سبق ولو تقدير (و) ذلك نحو (زيد مضروب عبده) الآن أو غدا (فعبده)
 مرفوع باسم المفعول لانه (نائب الفاعل في المثالين) ونحو هذا معطى أبوه درهما الآن
 أو غدا كما تقول يعطى أبوه درهما ويجوز ان تحوّل اسناده عن مرفوعه الى ضمير
 موصوفه ثم تضيفه الى مرفوعه معنى أو تنصبه لانه صار فضلة تقول زيد مضروب عبده
 بخفض العبدا وتنصبه لانك اسندت اسم المفعول الى ضمير زيد وهو حينئذ جار مجرى
 الصفة المشبهة (الخامس) من الاسماء العاملة على الفعل (الصفة المشبهة باسم
 الفاعل المتعدي الى واحد) من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل
 ولها علامات عمله وان كان الاصل ان لا تعمل المنصب لبايتهما الفعل بدلا لانهما على
 الثبوت وليكروهما مأخوذة من فعل قاصر وافتقرت على واحد لانه أقل درجات
 المتعدي ويشترط لصحة عملها اذا تجردت الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال
 أو الاستقبال لانها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه لان ما لا يدل على حدث لا يتعلق
 له بالزمان والمراد بها ما اشتق من مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت
 (كحسن وظريف) فان كلاهما صفة مشتقة ان قام به الفعل على معنى الثبوت
 اذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له واستمراره في سائر أوقات وجوده لانه متجدد
 وحدث فاذا أريد الحدوث حوّل الى بناء اسم الفاعل وقيل حسن وعلى هذا
 التماس فرح وفارح وجرع وجرع (ولهما ثلاث حالات) لا يخلو عن احدها
 الاولى (الرفع) لهما (على الفاعلية نحو مرت برجل حسن وجهه وظريف لفظه)
 أو على البدلية من الضمير فيها بعد تحويل اسنادها اليه (و) الثانية (النصب) اما
 على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة (بال أو بالاضافة) نحو مرت برجل حسن
 الوجه أو حسن وجهه (و) عليه أو (على التمييز ان كان نكرة) نحو مرت برجل حسن
 وجهه (الثالثة) (الجر على الاضافة) بالضاف (نحو مرت برجل حسن الوجه) الا اذا

الرابع اسم المفعول
 نحو مضروب ومكرم
 ويعمل عمل الفعل
 المبني للمفعول بشرط
 عمله كاسم الفاعل نحو
 جاء المضروب عبده
 زيد مضروب عبده
 فعبده نائب الفاعل
 في المثالين الخامس
 الصفة المشبهة باسم
 الفاعل المتعدي الى
 واحد كحسن وظريف
 ولهما ثلاث
 حالات الرفع على
 الفاعلية نحو مرت
 برجل حسن وجهه
 وظريف لفظه
 والنصب على التشبيه
 بالمفعول به ان كان
 معرفة نحو مرت
 برجل حسن الوجه أو
 حسن وجهه وعلى
 التمييز ان كان نكرة
 نحو مرت برجل
 حسن وجهه أو الجرح
 على الاضافة نحو
 مرت برجل حسن
 الوجه

كانت الصفة بال وهو عار عنها فلا تجزئ فلا يقال زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجهه أبه ولا زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجهه أب بالجر في شيء لا متناع إضافة ما فيه إل إلى شيء من ذلك والتفصيل بين المعرفة والنكرة مذهب بصري وذهب السكوني إلى أن النصب على التمييز في الجميع لأنه يجوز تعريفه وأعلم أن مسائل الصفة مع قطع النظر عن أمور لا تزيد في العمل ولا تنقص عنه كإفرادها وتثنيها وجهها وتذكيرها وتأنثها واستثناؤها وثلاثون مسألة لأن الصفة إما نكرة أو معرفة وعلى كل إماراة أو ناصبة أو جارة فهذه ستة حاصله من ضرب اثنين في ثلاثة ومعمولها في كل واحد منها ما بال أو مضاف لما هي فيه أو للضمير أو لمضاف للضمير أو مجرد من ال والاضافة أو مضاف للجرد منها فهذه أيضا ستة وإذا ضربت ستة في ستة كان المجموع ستا وثلاثين يمتنع منها الأربع التي أشرنا إليها بالاستثناء والبقية جائزة وإن تفاوتت في الحسن والقبح وقد انتهى بعض المتأخرين الصور الخاصة من الصفة ومعمولها إلى أربعة عشر ألف صورة وما تثنى وست وخمسين صورة فليطلب ذلك من المطولات (ولا يتقدم معمول) هذه (الصفة) الذي هو فاعل في المعنى (علمها) لأنها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم فلا يقال زيد وجهه حسن وهذا فارق اسم الفاعل (و) من وجوه الافتراق أيضا أن معمولها لا يكون اجنبيا بل (لا بد من اتصاله بضمير الموصوف اما لفظا كما في زيد حسن وجهه أو معنى نحو مررت برجل حسن الوجه) أي منه فلا يقال زيد حسن عمر كما يقال زيد ضارب عمر لأن الصفة لازمة وقد جرت على الاسم فلا تقتضي حمله إلا لضميره أو سميته كما في اسم الفاعل القاصر كررت زيد القائم أو القائم أبوه وما تمازت به أيضا أنها للحال الدائم أي الماضي المستمر إلى زمن الحال دون المنقطع ودون المستقبل (السادس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) وهو الوصف المبني على أفعال لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه فدخل في ذلك خير وشر أكونها في الأصل على أن خير وأشر تخففا بالحدف لكثرة الاستعمال ولا يبنى إلا من فعل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب سواء كان ذلك الفعل لازما (نحو كرم وأفضل) أو متعديا كاعلم وأضرب (ولا ينصب) المفعول له ولا معه ولا المفعول المطلق ولا (المفعول به اتفاقا) لأنه التحق بأفعال الغريزة فلا يقال زيد أشرب الناس لبننا وإنما يصل إليه بالحر فأن كان من متعدلاتين نصب الآخر بفعل مقدر نحو زيد اكسى الناس الفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب وأما قوله تعالى إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله فن منصوب بفعل محذوف دل عليه أعلم أي يعلم المضلين ودعوى المؤلف وجه الله الاتفاق على منع عمله في المفعول به تبع فيه ابن هشام في شرحه على القطر وفيه نظر بيناه في شرحنا عليه ويرفع الفاعل إذا كان ضمير أمسترا نحو زيد أفضل منك

ولا يتقدم معمول
الصفة عليها ولا بد
من اتصاله بضمير
الموصوف اما لفظا كما
في زيد حسن وجهه
أو معنى نحو مررت
برجل حسن الوجه
السادس اسم
التفضيل نحو كرم
وأفضل ولا ينصب
المفعول به اتفاقا

(ولا يرفع) غالباً الفاعل (الظاهر) ولا ضمير المنفصل إلا فلا يقال جاء في رجل أحسن منه أبوه أو هو أذ ليس له فعل بمعنى في الزيادة لم يعمل عمله (الافى مسألة الكحل) فيجوز ذلك فيها إجماعاً (وضابطها أن يكون في الكلام نفى) أو شبهة (وبعد اسم جنس موصوف باسم التفضيل وبهذه اسم) أجنبي عن الموصوف مرفوع (مفضل) ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قولهم (مارأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) ألا ترى أن رب الاسم جنس تال لنفي وموصوف باسم التفضيل وبهذه اسم مرفوع وهو الكحل وهو أجنبي عن الموصوف لعدم اتصاله بضميره ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين إذا الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وإنما لم يرفع الظاهر إلا عند اجتماع هذه الأمور لأنه حينئذ لا يصح أن يقع موقعه فعل بمعنى كأن يقال مارأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل كحسبته في عين زيد وهذا التركيبان مؤداهما واحد بحسب الأمر العرفي لا الوضع اللغوي ولأننا لم نعرّب المرفوع فاعلاً بل اعربناه مبتدأ ورفعنا الفعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل بين الفعل ومن بأجنبي وهو الكحل وقد يرفع الظاهر مطلقاً في لغة حكاهما سيدي به نحو مررت برجل أفضل منه أبوه (ويعمل) اسم التفضيل (في التمييز نحو أنا أكثر منك مالا) وأعرّضنا لأن التمييز نصب بما يحلوه عن معنى الفعل كطل زيتاً (وفي الجار والمجرور والظرف) لأنها يكفيم ما رتبة من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم) وفي الحال نحو زيد أحسن الناس مبتدأ لذلك ولا يستعمل الجمع من أو اللام أو الاضافة لأن الغرض منه الزيادة على غيره وهو حاصل بأحد ما فلا يجوز استعماله باثنين منها ولم يتعرض المؤلف لحكمه بالنسبة لمطابقة له لموصوفه وعدمها (السابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثر بأعمال وقد تقدم أنه مبني أشبهه بالحرف (وهو ثلاثة أنواع) الأول (ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب) ولهذا أقدمه (كصه بمعنى اسكت) فإذا قلت صه فكأنك قلت اسكت (ومعنى انكفف) لا بمعنى اكفف فإذا قلت صه فكأنك قلت انكفف (وآمين بمعنى استجب) فإذا قلت آمين فكأنك قلت استجب (و) منه (عليك زيدا) وهو في الأصل جار ومجرور ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى الزم) فإذا قلت عليك زيداً فكأنك قلت الزم زيداً قال تعالى عليك أنفوسكم (ودونك) هو في الأصل ظرف مضاف لضمير المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى خذ) فإذا قلت دونك بكرافكأنك قلت خذ منه ورويد وهو منقول من مصدر أرود مصغراً تصغير الترخيم ومعناه أمهل فإذا قلت رويداً زيداً فكأنك قلت أمهل زيدا (و) الثاني (ما هو بمعنى الماضي) وهو أكثر من الذي يليه (كهيأت) مثلث التاء وفيها ست وثلاثون لغة أو أربعون على ما قيل وكلها (بمعنى بعد) ومن فتح التاء

ولا يرفع الظاهر إلا
في مسألة الكحل
وضابطها أن يكون في
الكلام نفى وبهذه
اسم جنس موصوف
باسم التفضيل وبهذه
اسم مفضل على نفسه
باعتبارين نحو مارأيت
رجلاً أحسن في عينه
الكحل منه في عين
زيد ويعمل في التمييز
نحو أنا أكثر منك مالا
وفي الجار والمجرور
والظرف نحو زيدا
أفضل منك اليوم
السابع اسم الفعل
وهو ثلاثة أنواع ما هو
بمعنى الأمر وهو الغالب
كصه بمعنى اسكت
ومعنى انكفف
وآمين بمعنى استجب
وعليك زيدا بمعنى
الزمه ودونك بمعنى
خذنه وما هو بمعنى
الماضي كهيأت بمعنى
بعد

وقف بالهاء ومن كسرهما وقف بالتاء ومن ضمهما فقل وقف بالهاء ووقف بالتاء
(وشتان) بفتح أوله وتشديد ثانيه (بمعنى افترق و) الثالث (ما هو بمعنى المضارع)
وذلك (نحو أو) بفتح الهزرة وتشديد الواو بالحركات (بمعنى أتوجع) ويقال فيها أوأه
(وَأَف) بضم الهزرة وتشديد الغاء وفيها أربعون لغة وكلها (بمعنى اتضجر) وكون
الاسم بمعنى المضارع هو رأي ابن مالك ومن تبعه وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك لأن
أسماء الأفعال مبنية لمشبهاً تفاعل الأمر والماضى ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت
فأوؤه وأف عنده بمعنى توجعت وتضجرت مراد اسمها الانشاء وقد علمت فيما سبق أنها
تمنى أشبهها بالحرف في كونها عاملة غير معمولة لا لما يقوله ابن الحاجب وقد اختلف
الأنهاء في مدلول اسم الفعل على القول باسميته فقل مدلوله لفظ الفعل فصح مثلاً اسم
لا سكوت وهو الأصح وهو ظاهر كلام المؤلف فيما بعد وقل مدلوله المصير فصح اسم
لقول لا سكوتا واختاره ابن الحاجب وقل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان
الا ان دلالة الفعل على الزمان بالضيغة ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع فصح اسم بمعنى
الفعل وعليه جرى المؤلف رحمه الله وقد أفهم كلامه ان اسم الفعل قسيان ما وضع من
أول الامر كذلك كهيئات وشتان وما نقل من غيره كعليك ودونك (ويحل اسم الفعل
عمل الفعل الذي هو معناه) فيرفع الفاعل ظاهراً ومستتراً ويتعدى الى المفعول بنفسه
وبحرف الجر ومن ثم عدى بحمل بنفسه لما كان بمعنى اثبت في نحو حمل الثريد وبالباء
لما كان بمعنى يحل في نحو اذا ذكر الصالحون فيملا بغيره على لما كان بمعنى أقبل في نحو
حمله على كذا (ولا يضاف) كما ان معناه وهو الفعل كذلك ولهذا قالوا في نحو بوله زيد
وروي زيد بالجرانها مصدران والفتحة فيهما فتحة اعراب ولكن معناه مخالف معناه فان
الفعل يعمل محذوفاً ويتقدم معموله المنصوب عليه واسم الفعل لا يعمل محذوفاً (ولا
يتقدم معموله عليه) بل يجب تأخير عنه لضعفه في العمل فلا تقول زيد ادونك كما
تقول زيد ادنك خلافاً للكسائي في اجازة ذلك الحاقاً للرفع بأصله (ومانون منه فنكرة)
كواها ووجها (ومانون منه) (فعرفة) كنزال ودرال وما استعمل بالوجهين فهو
في حال تنوينه فنكرة وفي حال عدم تنوينه معرفة كصه ومه وأف فصح مثلاً اذا أردت
به اسكت سكوتا متأنوته وحكت عليه بأنه نكرة أو السكوت المعين تركت تنوينه
وحكت عليه بأنه معرفة

باب التنازع في العمل

ويسمى أيضاً باب الأعمال (وحقيقته ان يتقدم عاملان) فعلى ان متصرفان أو مشبههما
أو فعل وشبهه (أو أكثر) منهما اتفاقاً في العمل أو اختلافاً فيه (ويتأخر) عنهما أو عنهما
(معمولاً) فأكثروا ويكون كل واحد من العاملين المتقدمين أو (العوامل المتقدمة
يطلب ذلك المتأخر) بحسب المعنى أن يكون معمولاً له على البديل مع وقوعه في ذلك

وشتان بمعنى افترق
وما هو بمعنى المضارع
نحو أو بمعنى أتوجع
وأف بمعنى اتضجر
ويعمل اسم الفعل
عمل الفعل الذي هو
معناه ولا يضاف ولا
يتقدم معموله عليه
ومانون منه فنكرة
ومانون يتون فعرفة
باب التنازع في
العمل
وحقيقته ان يتقدم
عاملان أو أكثر ويتأخر
معمولاً فأكثروا ويكون
كل واحد من العاملين
المتقدمين يطلب ذلك
المتأخر

الموضع والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو فيهما معا أو مع
 الخالف فيهما مثال الفعلين في طلب الفاعلية فتقوم وقعد زيد وفي طلب المفعولية
 (نحو قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطرا) فآتوني بطلب قطرا مفعولا ثانيا وأفرغ
 بطلبه مفعولا به وعمل الثاني فيه والاول في ضميره وحذف لكونه فضلة والاصل
 آتونه ولو عمل الاول ل قيل أفرغه (و) في طلب أحدهما الفاعلية والآخر المفعولية
 فنحو ضرب واكرم من (قولك ضربني واكرمك) وفي طلبهما معا فنحو ضرب واكرم
 زيد عرا ومثال تنازع الاسمين قوله عهديت مغنيما مغنيما من أجرته * والمختلفين
 نحو قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقد يتنازع ثلاثة معمولا واحدا (و) ذلك نحو (اللهم
 صل وسلم وبارك على محمد) وقد يكون مع ذلك التنازع في عدة عدا كما في الحديث
 تسبحون وتسكبون وتجدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة في اثنين ظرف
 ونائب مصدر وشرط التنازع ان يكون بين العاملين ارتباط اما بعاطف أو عمل
 أولهما في ثانيهما فنحو وانه كان يقول سفيها على الله شططا وانهم ظنوا بما ظنتم ان لن
 يبعث الله أحدا أو يكون ثانيهما جوابا للاول كالآية التي ذكرها المؤلف أو نحو ذلك
 من أوجه الارتباط قاله في المغني وقد علم مسافرا انه لا تنازع بين حرفين ولا حرف
 وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره ولا في معمول متقدم أو متوسط ولا فيما إذا
 كان احدا العاملين مؤكدا للآخر لان الطالب للمعول انما هو الاول وقد يعلم منه
 ايضا امتناع التنازع فيما إذا كان المعول ضميرا متصلا لانه متصل بالثاني وهو مع كونه
 متصلا به لا يجوز ان يكون معه ولا للاول كما لا يخفى سواء كان ضميرا متصلا أو مخاطبا
 أو غائبا (ولا خالف) بين البصريين والكوفيين (في جواز أعمال أي العاملين
 أو العوامل شئت) في الاسم المتنازع فيه لكن لا يحفظ من كلامهم أعمال الثاني من
 الثلاثة قاله المرادى وقال أبو حيان لم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرئ
 (وانما الخالف في الاولى) منهما (فاختار البصريون أعمال الثاني) المجاور (لقربه) من
 المعول وكثرة استعماله في كلامهم نثرا ونظما (واختار الكوفيون أعمال الاول
 لسبقه) واحتراز عن الاضمار قبل الله كروا إذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة
 الى الاول والثالث ويتردد النظر في المتوسط هل يلحق بالاول لسبقه على الثالث
 أو بالثاني لقربه من المعول بالنسبة الى الاول أو يستوى فيه الامران (فان) تنازع
 اثنان و(أعمال الاول) في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعمال الثاني) (المهم
 في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه) مطابقة له مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا لان
 مرجعه وان تأخر لفظا متقدما رتبة لانه معول للاول وجوز بعضهم حذف غير المرفوع
 وهو ضعيف (فتم قول قام وقعد أخواك) بأعمال الثاني في الضمير المرفوع المحل الرابع
 الى أخواك لتقدمه رتبة (وضربني وأكرمته زيد وضربني وأكرمتهما أخواك) بأعمال

نحو قوله تعالى آتوني
 أفرغ عليه قطرا وقولك
 ضربني واكرم
 زيدا ونحو اللهم صل
 وسلم وبارك على محمد
 ولا خالف في جواز
 أعمال أي العاملين
 أو العوامل شئت وانما
 الخالف في الاولى
 فاختار البصريون
 أعمال الثاني لقربه
 واختار الكوفيون
 أعمال الاول لسبقه
 فان أعمال الاول
 أعمال الثاني في ضمير
 ذلك الاسم المتنازع
 فيه فتم قول قام وقعد
 أخواك وضربني
 وأكرمته زيد
 وضربني وأكرمتهما
 أخواك

أضاف الضمير المنصوب المحل العائد لمبايعة (ومررت ومررت بهما أخوالك اللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على الثاني والثالث في الضمير المجرور المحل العائد لمبايعة (وان أعملت الثاني) في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو الراجح (فان احتاج الأول) المهملة (الى مرفوع أضمرة) وجوبا أي حدث به ضمير مطابقة للمتنازع فيه فان كان مفردا استتر في الفعل وان كان مثني أو ضمير عابرز ولا تحذفه لا متناع حذف العدة وان لم يزم منه الاضمار قبل الذ كر لمحيثه في غير هذا الباب كما تقدم في باب الضمير وفي هذا الباب كقوله

خفوني ولم أحف الاخلاء اني و (تقول) ضربني واكرمني زيدو (قاما وقعدا أخوالك) وأوجب الكسائي حذفه هر بامن الاضمار قبل لذكرك لفظا ورتبة ومنع القراء اعمال الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل لما يلزم على اعماله من حذف الفاعل أو الاضمار قبل الذ كر وأوجب اعمال الاول فان اقتضى الثاني الفاعل أيضا اضمرة أو المفعول حذفته أو اضمرة ولا يلزم حينئذ محذور ويروى عنه أيضا تشريك الرفعين أو اضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب نحو ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمني زيدا هو (وان احتاج الأول) الى منصوب أو محذور حذفته (وجوبا ان استغنى عنه) كالآية (المتقدمة أول الباب كما أشرنا اليه ثم) (وكقولك ضربت وضربني أخوالك ومررت ومررت بأخوالك) ولا يجوز اضماره لان الاضمار قبل الذ كر انما جاز في الفاعل لكونه عمدة فان لم يستغن عنه بان أوقع حذفه في لبس كرهت ورغب في الزيدان عنهما أو كان عمدة في الاصل بان كان العامل من باب كان أو ظن نحو كنت وكان زيد صديقاياه وطني وظننت زيدا قائماياه وجب اضماره مؤخر عن المتنازع فيه مخوف اللبس في الأول ولأنه يكون المنصوب عمدة في الاصل في الثاني لكن يلزم منه الفصل بين العامل ومعهوله بأجنبي وتأخير جزء من المعطوف عليه

باب التعجب

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها التعجب منه عن نظائره أو قل نظيره (وله) صيغ كثيرة تدل عليه نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم سبحان الله ان المؤمن لا ينجس والله دره فارسا والمبوب له في النحو (صبيغتان) وضعنا الانشاء التعجب لا طرادهما في كل معنى يصح التعجب منه وهما لازمان لصيغة الماضي (احداهما ما أفعل زيدا) وهذه الصيغة غير محصورة في تركيب خاص (نحو ما أحسن زيدا وما أفضله وما أعلمه) وما أكرمه فاذا أردت اعراب هذه الصيغة باعتبار الاصل قبل النقل لا باعتبار المعنى المراد منه الآن وهو انشاء التعجب (فما مبتدأ) وهي نكرة موصوفة بمحذوف ولهذا قال (بمعنى شيء عظيم وأفعل فعل ماض) بدليل اتصال نون الوقاية به (وفاعله ضمير مستتر) فيه (وجوبا يعود الى ما) ولهذا

ومررت ومررت بهما
أخوالك اللهم صل وسلم
عليه وبارك عليه على
مجد وان أعملت الثاني
فان احتاج الأول الى
مرفوع أضمرة تقول
قاما وقعدا أخوالك
وان احتاج الى
منصوب أو محذور
حذفته كالآية وكقولك
ضربت وضربني
أخوالك ومررت ومررت
بأخوالك
باب التعجب
وله صبيغتان احدهما
ما أفعل زيدا نحو ما
أحسن زيدا وما أفضله
وما أعلمه فاما مبتدأ
بمعنى شيء عظيم وأفعل
فعل ماض وفاعله
ضمير مستتر وجوبا
يعود الى ما

والاسم المنصوب
التعجب منه مفعول به
والجمله خبر ما والصيغة
الثانية أفعل بزید نحو
احسن بزید واكرم
به فافعل فعل لفظه
لفظ الامر ومعناه
التعجب وليس فيه
ضمير وزيد فاعله
وأصل قولك احسن
بزید احسن زيدا
صارذا احسن فحسو
أورق الشجر ثم غيرت
صيغته الى صيغة الامر
فقيج اسنادها الى
الظاهر فزیدت الباء
في الفاعل

باب العدد

اعلم أن الفاظ العدد
على ثلاثة أقسام
الاول ما يجري على
القياس فيذكر مع
المذكر ويؤنث مع
المؤنث وهو الواحد
والاثنتان وما كان
على صيغة فاعل تقول
في المذكر واحد
واثنتان وثالث
الى عاشر وفي المؤنث
واحدة واثنتان أو
ثنتان وثانية وثالثة
الى عاشرة وكذا اذا
ركبت مع العشرة أو
غيرها الا انك تأتي بأحد واحد

اجمعوا على اسميتها (والاسم المنصوب) بفاعل (التعجب منه) وهو زيدا (مفعول به)
لتعدي أفعل اليه بهمة النقل (والجمله) الفعلية وهي أفعل زيدا في محل رفع على أنها
(خبر ما) والتقدير شيء عظيم حسن زيد وهذا ما ذهب سيديويه وقيل ما موصولة في محل
رفع بأنها مبتدأ أو ما بعدها صلة والخبر محذوف وجوباً أي الذي جعله حسناً شيء عظيم
ورد باستقلاله كلاً ما من غير افتقاره الى محذوف وقيل ما استفهامية مبتدأ أو الجمله
بعدها خبر قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى كأنه جهل بسبب حسن منه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما أدراك ما يوم الدين (والصيغة
الثانية) هي (أفعل بزید) بكسر العين وهي كالاولى غير محصورة (نحو احسن بزید
واكرم به) واذا أردت اعراباً بحسب أصل التركيب (فافعل فعل) باتفاق ثم قال
المصريون (لفظه لفظ الامر) وليس بأمر إذ لا معنى للامر هنا (ومعناه التعجب)
كأنك قلت ما أحسن زيدا (وليس فيه ضمير) لأن الاسم المذكر كور بعده (و) هو
(بزید فاعله) والباء زائدة لازمة (وأصل قولك احسن بزید احسن زيدا) بصيغة
الماضى والمهززة فيه للصيرورة للنقل (أي صارذا احسن نحو أورق الشجر) أي صار
ذاورق (ثم غيرت صيغته) من الماضى (الى صيغة الامر) مع بقاء المعنى الخبري والتزم
ذلك لأن في الأمر تعظيماً والتعظيم يناسب معنى التعجب (فقيج اسنادها الى) الاسم
(الظاهر فزیدت الباء في الفاعل) لاصلاح اللفظ ولهذا التزم الا اذا كان الفاعل
ان أو ان وصلتها وضعف هذا القول بأن استعمال الامر بمعنى الماضى غير معهود وبأن
استعمال أفعل بمعنى صارذا كذا قليل وكذا زيادة الباء في الفاعل وقال جميع لفظه
ومعناه الامر وفيه ضمير يرجع الى المخاطب والتزم افرادة وقد كسر الجربان خبري
المثل وبزید مفعوله والباء للتعدي ان جعلت المهززة للصيرورة أو زائدة ان جعلت
للتعدي ولا يتصرف في صيغة التعجب بتقديم فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا
ما احسن ولا بزید احسن لتضمنها معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف ولا يتصرف
فيها أيضاً بابقاء فصل بين العاقل والمعمول كالفصل بالحال أو المنادي نعم يغتفر
الفصل بالظرف وعدله لما سمع من العرب ما احسن بالرجل أن يصدق

باب حكم الفاظ العدد

تذكر اننا انشأنا (اعلم ان) الفاظ العدد على ثلاثة أقسام الاول ما يجري على القياس
دائماً (فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنتان وما كان على صيغة
فاعل) من الفاظ العدد (تقول في المذكر واحد واثنان و) جزء (ثان وثالث) وهكذا
(الى عاشر) تقول (في المؤنث واحدة واثنتان أو ثنتان و) مقابلة (ثانية وثالثة)
وهكذا (الى عاشرة وكذا) الحكم (اذا ركبت) هذه الالفاظ (مع العشرة أو) مع
(غيرها) بعد تجاوز العشرين فانها تجري على القياس (الا انك تأتي بأحد واحد)

وحدى وحادية فتقول في المذكر احدى عشر واثناعشر وحادى عشر وثانى عشر وثالث عشر الى تاسع عشر وفي المؤنث احدى عشرة وثنتا عشرة ١٤٣ وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة الى تاسعة عشرة

وتقول احدى وعشرون
واثنان وعشرون
والحادى والعشرون
والثانى والعشرون
الى التاسع والتسعين
واحدى وعشرون
واثنان وعشرون
والحادية والعشرون
والثانية والعشرون
الى التاسعة والتسعين
والثانى ما يجرى على
عكس القياس فيؤنث
مع المذكر ويذكر مع
المؤنث وهو التثنية
والثلاثة وما بينهما
سواء أفردت نحو ثلاثة
رجال وثلاث نسوة
وقوله تعالى سبع ليال
وثمانية أيام أو ركبت
مع العشرة نحو ثلاثة
عشر وأربعة عشر الى
تسعة عشر رجلا وثلاث
عشرة وأربع عشرة
الى تسع عشرة امرأة
أو ركبت مع العشرين
وما بعده نحو ثلاثة
وعشرون الى تسعة
وتسعين وثلاث
وعشرون الى تسع
وتسعين والثالث مثاله
حالتان وهو العشرة

بأبدال الواو همزة فيهما في مكان واحد وواحدة (وحدى وحادية) للتخفيف (فتقول
في المذكر) عندي (احدى عشر) رجلا بئذ كبر الجزأين وبنائهما على الفتح (واثناعشر)
رجلا بئذ كبرهما أيضا وعراب الاول (وحدى عشر) رجلا (وثانى عشر) عبدا
(وثالث عشر) غلاما وهكذا (الى تاسع عشر) بئذ كبر الجزأين وبنائهما (و) تقول (في
المؤنث) عندي (احدى عشرة) أمة بتأنيث الجزأين وبنائهما (وثنتا عشرة) جارية
بتأنيثهما وعراب الاول (وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة) وهكذا (الى
تاسعة عشرة) بتأنيث الجزأين وبنائهما ولك في السبعين من عشرة الاسكان والفتح
(وتقول) اذا جاوزت عشرين في المذكر عندي (أحد وعشرون) رجلا (واثنان
وعشرون) غلاما (و) عندي الجزء (الحادى والعشرون) (الجزء الثانى والعشرون)
وهكذا (الى) الجزء (التاسع والتسعين) بئذ كبر الاول (و) في المؤنث عندي
(احدى وعشرون) أمة (واثنان وعشرون) جارية (و) المقالة (الحادية والعشرون
والثانية والعشرون) وهكذا (الى) المقالة (التاسعة والتسعين) بتأنيث الاول
(و) القسم (الثانى ما يجرى على عكس القياس) أى على خلافه (فيؤنث مع المذكر
ويذكر مع المؤنث وهو) من ألفاظ العدد (الثلاثة والتسعة وما بينهما) مطلقا أى
(سواء أفردت) عن العشرة (فهو) عندي (ثلاثة رجال) بالتاء (وثلاث نسوة)
بتركها (وقوله تعالى) سفر ما عليهم (سبع ليال وثمانية أيام أو ركبت مع العشرة
نحو) عندي (ثلاثة عشر) غلاما (وأربعة عشر) عبدا وهكذا (الى تسعة عشر رجلا)
في المذكر (وثلاث عشرة) أمة (وأربع عشرة) جارية الى (تسع عشرة امرأة)
في المؤنث (أو ركبت مع العشرين وما بعده) بالانطاف (نحو) عندي (ثلاثة
وعشرون) رجلا (الى تسعة وتسعين) غلاما في المذكر (وثلاث وعشرون) أمة
(الى تسع وتسعين) جارية في المؤنث قال ابن مالك وانما حذف التاء من عدد المؤنث
وانتبت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة وأخواتها السماع جماعات كزمرة
وأمة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستحب الاصل مع المذكر
لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للفرق انتهى وعمل ما ذكره المؤلف اذا كان المعدود
مذكورا فان حذف التاء مع المذكر كافى الحذف والتابع ليست من
شؤال وحكى الفراء أفطرنا خمسا (و) القسم (الثالث ماله حالتان وهو) لفظ (العشرة
ان ركبت) مع الاتحاد (جرت على القياس) فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث
(نحو) عندي (أحد عشر رجلا واثناعشر) غلاما (وثلاثة عشر) عبدا وهكذا (الى
تسعة عشر) بئذ كبر العشرة في المذكر (و) نحو عندي (احدى عشرة) أمة (واثنان
عشرة وثلاث عشرة) جارية وهكذا (الى تسع عشرة) بتأنيث العشرة في المؤنث (وان

ان ركبت جرت على القياس نحو أحد عشر رجلا واثناعشر وثلاثة عشر الى تسعة عشر وحادى عشرة واثنان
عشرة وثلاث عشرة الى تسع عشرة واربعة عشرة

افردت جرت بخلاف القياس) فتؤنث مع المذكور وتذكر مع المؤنث (نحو) عندي
 (عشرة رجال) بالتاء (وعشرة نسوة) بتر كها وأما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر
 أمثالها على حذف مضاف أي عشر حسنات أمثالها أو اكتسب فيه المضاف من
 المضاف إليه التأنيث وهو تنبيه على صرحوا بأن ألفاظ العدد المفتقرة إلى تمييز لا يثنى منها
 ولا يجمع إلا مائة وألف وإن العشرين وأخواتها إذا استعملت مع النيف قبلها واجب
 عطفها بالواو وقضية ذلك أنه لا يقال حادي عشرين ولا ثاني عشرين وهكذا من غير
 عطف وكذا لا يقال ثالث عشرين ولا رابع عشرين كذا لا بصيغة التثنية ولا بصيغة
 الجمع وبذلك صرح العلامة شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي تلميذ العلامة
 ابن مالك فقال في تعليقه له أنه جرى في بعض المحافل بدمشق المحروسة كلام في كتاب
 أرخ برابع عشرى رمضان فقرأه القارئ عشرى بفتح الراء فرد عليه إنما هو عشرى
 بكسر الراء والذي ظهر لي في ذلك أن كليهما خطأ لأن المراد من هذا التاريخ أنه كتب
 في يوم مضى قبله ثلاثة وعشرون يوما ورابع عشرى لا يؤدي ذلك لا على التثنية
 ولا على الجمع لأن رابع ونحوه مضاف إلى عشرى فاضافته إما بمعنى اللام أو من أوفى
 لأجائز أن تكون بمعنى اللام لأن التقدير كتبت رابعاً عشرى كذا ورابع العشرين
 ما قبله ثلاثة منها وبعد ستة عشر يوماً ونظير هذا رابع الشهر ما قبله ثلاثة وبعد
 ستة وعشرون يوماً ولا يخفى ما في هذا من فساد ولا جائز أن تكون بمعنى من أوفى لعدم
 صدق ضابط كل منهما على ذلك كما لا يخفى فتعين أن ذلك ليس من كلام العرب وأنه
 نحن واشتهار وقوع مثل ذلك في كلام الفضلاء والعلماء لا يستلزم صواب مثل هذا
 التركيب لأن المراجع في الصواب والخطأ في كل علم إلى أربابه فإصوبوه فهو
 الصواب وما خبطوه فهو الخطأ ولم ينص أحد على ذلك من علماء العربية واللغة في باب
 التاريخ بل نصوا على خلافه ولا سماع ولا قياس يقتضيان ذلك والله أعلم

باب الوقف

هو قطع النطق عند آخر اللفظة (يوقف على) الاسم (المنون المرفوع والمجرور)
 بالسكون أي (بحذف الحركة والتنوين) من غير ابدال (نحو جاء زيد ومررت بزيد)
 بأسكان آخرهما (و) يوقف (على المنون المنصوب بأبدال التنوين) منه (الفاعل)
 رأيت زيدا) إذ ليس في ابداله ألفا تقل بخلاف المرفوع والمجرور وما ذكره من التفصيل
 في الوقف على الاسم المنون هو اللغة المشهورة من ثلاث لغات والثانية الوقف عليه
 مطلقاً بالحذف والأسكان فهو هذا زيد ورأيت زيد ومررت بزيد ومنه قوله

الاحبذا غنم وحسن حديثها فقد تركت قلبي بهاها غنادنف

والثالثة الوقف عليه مطلقاً بأبدال التنوين من جنس حركة ما قبله نحو هذا زيد
 ورأيت زيد أو مررت بزيدي (وكذلك) أي كما يسدل تنوين المنصوب ألفا في الوقف

افردت جرت بخلاف
 القياس نحو عشرة
 رجال وعشرة
 نسوة
 باب الوقف
 يوقف على المنون
 المرفوع والمجرور بحذف
 الحركة والتنوين نحو
 جاء زيد ومررت بزيد
 وعلى المنون المنصوب
 بأبدال التنوين ألفا
 نحو رأيت زيدا ونحو ذلك

(تبدل نون اذا) الجوابية (ألفا في الوقف) تشبيها لا إذا باسم منصوب وبه قرأ السبعة
 في ولن تقلموا إذا ابدا واختصارا بن عصفور تبعنا لبعضهم ان الوقف عليها بالنون
 (وكذلك نون التوكيد الخفيفة) إذا قلبت فتحة تبدل ألفا في الوقف ما لم يحصل أبس
 (فحواليسفعا) من نحو لنسفعن بخلاف ما إذا قلبت ضمة أو كسرة فانها إذا وقف عليها
 تحذف ويرد ما كان حذفا لأجل الحاقها كقولك في نحو اخرجن يا هؤلاء واخرجن
 يا هذه اخرجوا واخرجي (و) كما وقف على المنون المنصوب في إذا ونحو لنسفعن بالالف
 (يكتبن كذلك) إذا الأصل في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة
 لفظها بتقدير الابداء بها والوقف عليها ولهذا كتب يا زيدا بالالف لأن الوقف
 عليه كذلك ونحو رجة بالهاء لأن الوقف عليه كذلك ومن النحاة من يكتب إذا
 بالنون لأنهم من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الأول للفرق بينهما وبين إذا التي
 للظرفية (ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذف يائه) إذا لم يكن محذوف
 العين أو الفاء (فحجاء قاض ومررت بقاض) باسم كان آخرهما فان كان المنقوص
 محذوف العين كما رسم فاعل من أرى أو محذوف الفاء كيف علم بالوقف عليه إلا
 بالرد إلى الياء لئلا يكثر الحذف (ويجوز إثباتها) أي الياء كقراءة ابن كثير ولو كل قوم
 هادي وما لهم من دونه من والى وما عند الله باقي (و) يوقف على المنقوص المنون (في
 النصب بإبدال التنوين) منه (ألفا) ولا تحذف يائه (فحجوز رأيت قاضيا) ومثله ماسقة
 تنوينه لمنع الصرف كرايت حواري وقضية عبارة التسهيل حواري الوجهين وإن
 الإثبات أحوط (وإن كان) المنقوص (غير منقون) فالأفصح في الرفع والجر الوقف
 عليه بإثبات الياء فحجوز القاضى ومررت بالقاضى) لعدم الموجب لحذفها إذ الوقف
 يقتضى السكون وذلك حاصل مع إثباتها (ويجوز حذفها) على قلة فيقال حجاء
 القاضى ومررت بالقاضى وعليه قراءة غير ابن كثير وهو الكبير المتعال أي منذ يوم
 التلاق (وإن كان منصوبا فبالإثبات) أي فيوقف عليه بإثبات الياء سأكنت
 (لا غير) فحجوز رأيت القاضى وكلامه يقتضى ان المعرّف منه بالإضافة فحجوز قاضى مكة
 لا يعرف منه بالوكلام غير يشعر بان الحذف فيه يرجع من الإثبات واستعمال لا غير
 في كلام المصنف كثير ومنه مستند وان قال في المعنى انه لحن وفي شرح الشنود ولان
 العرب لم تتكلم به (وإذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تغير) عما
 كانت عليه (فحجوز رأيت) مما فيه تاء لاحقة للفعل لئلا يلتبس بهاء الضمير لو وقف
 بالهاء ومثلهما التاء اللاحقة للحرف نحو ثمت وربت (وإن كانت متحركة فان كانت
 في جميع المؤنث السالم (فحجوز المسلمات) والهندات أو فيما ألحق به كعرفات وأذرع
 (فالأفصح الوقف بالتاء) من غير إبدال لدلالة التاء على التأنيث والجمعة معافا كرها
 إبطال صورتها (وبعضهم يقف) على ذلك (بالهاء) أي بإبدال التاء هاء كقول

تبدل نون اذا ألفا في
 الوقف وكذلك نون
 التوكيد الخفيفة نحو
 لنسفعن ويكتب
 كذلك ويوقف على
 المنقوص المنون في
 الرفع والجر بحذف
 يائه نحو حجاء قاض
 ومررت بقاض ويجوز
 إثباتها ويوقف في
 حالة النصب بإبدال
 التنوين ألفا نحو رأيت
 قاضيا وإن كان غير
 منقون فالأفصح في
 الرفع والجر الوقف
 عليه بإثبات الياء نحو
 حجاء القاضى ومررت
 بالقاضى ويجوز حذفها
 وإن كان منصوبا
 فبالإثبات لا غير
 وإذا وقف على ما فيه
 تاء التأنيث فان كانت
 ساكنة لم تغير نحو
 قامت وإن كانت
 متحركة فان كانت في
 جميع نحو المسلمات
 فالأفصح الوقف
 بالتاء وبعضهم يقف
 بالهاء

بعضهم دفن البناء من المكره ومثل هذه التاء تاء هيئات ولا ت في انه يوقف عليها
بالتاء وبعضهم بالتاء (وان كانت في مفرد فالافصح الوقف بالتاء) أي بابدال التاء
هاء (نحورجة وشجرة) من كل اسم آخره تاء تأنيث قبلها متحرك ولو تاء ذكرا كصلاة
وزكاة فرقا بين التاء اللام حقة للاسم واللام حقة للفعل فان كان ما قبل التاء ساكنا
صحيا كانت وبنت ووقف عليها من غير ابدال كاللام حقة للفعل والحرف (وبعضهم
يقف) على نحورجة وشجرة (بالتاء) من غير قلب ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر
وحزرة ان شجرت وقول ابن النجم

والله أنجلك بك في مسيات من بعد ما وبعد ما وبعد ما

كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعي أمت

(وقد قرأه بعض السبعة في قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين)

وقال المؤلف وليكن هذا آخر ما تيسر جمعته على هذه المقدمة جعله الله خالصا
لوجهه الكريم وموجب الفوز له به بجنات النعيم عنه وكرمه وحسبنا الله ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انهاء مؤلفه تيسرنا يوم الاحد عاشر شهر رجب
الفرد سنة ست وخمسين وتسعمائة والحمد لله رب العالمين

بقرينة قول معجزة الراعي غفر المسامحة السيد حماد الفيضي الجبوري

بحمد رب البرية تم طبع الشرح البديع المسمى بالقواكة الجنية الذي كشف به
علامة زمانه وناجته آية الامام الهام الشيخ عبد الله بن احمد الفاكي طاب ثراه وعنه
بره ونداه لثام المن الرشيقي القوام الكافل من النجوة بغرر الاحكام الملقب بعمدة
البحرومية في اصول علم العربية للشيخ الامام الفاضل اللوزعي الكامل شمس
الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالخطاب المكي المسلكي عليه من عذاب
الرجة والرضوان في مستقر الاحسان والامتنان بخاء بحمد الله جامع الحسن طبعه
لطافة شكاه تتهج الفضلاء بهجته وتهم الابواب لاجله بالمطبعة العامة الشرفية
بالمجروسة مصر المعزية على ذمة كل من ذى الجنب الامجد الحاج أبي
طالب الميني والعمدة الشهير الكشميري الحاج فدا محمد وكان تمام

طبعه وبدو صلاح ثمره وينعه في أواخر شهر رمضان من

عام ثمان وتسعين بعد المائتين والالف من هجرة

من خلقه الله على اكمل وصف صلى الله

وسلم عليه وعلى آله وكل ناسج على

منواله ماسح غيث وعم

وطلع هلال وتم

آمين

وان كانت في مفرد
فالافصح الوقف بالتاء
نحورجة وشجرة
وبعضهم يقف بالتاء
وقد قرأه بعض
السبعة في قوله تعالى
ان رحمت الله قريب
من المحسنين وصلى
الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم

فهرست شرح الفواكه الجنية على مئمة الجرومية

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	خطبة الكتاب	٨٢	فصل في الكلام على النوع
٤	الكلام هو اللفظ الخ		الثالث من التواسخ
٩	باب الاعراب والبناء	٨٧	باب المنصوبات من الاسماء
١٤	باب معرفة علامات الاعراب	٨٧	باب المفعول به
٢٣	فصل جيع ما تقدم من المعربات	٨٩	مطلب المنادى
	قسمان	٩٠	فصل اذا كان المنادى مضافا الى
٢٩	فصل فيما اعرابه تقديرى		ماء المتكلم الخ
٣٠	فصل في موانع الصرف	٩١	باب المفعول المطلق
٣٧	باب التكررة والمعرفة	٩٢	باب المفعول فيه
٣٨	فصل في بيان المضمرة وأقسامه	٩٤	باب المفعول من أجله
٤٣	فصل في بيان العلم	٩٥	باب المفعول معه
٤٥	فصل في بيان أسماء الاشارة	٩٧	فصل وأما المشبه بالمفعول به الخ
٤٧	فصل في بيان الاسم الموصول	٩٧	باب الحال
	وصلته	٩٩	باب التمييز
٥٢	فصل وأما المعروف بالاداة الخ	١٠١	باب المستثنى
٥٣	باب المرفوعات من الاسماء	١٠٥	باب المخفوضات من الاسماء
٥٤	باب الفاعل	١٠٧	فصل وأما المخفوض بالاضافة الخ
٥٨	باب المفعول الذي لم يسم فاعله	١١٠	باب اعراب الافعال المضارعة
٦١	باب المبتدأ والخبر		وفيه النواصب والجوازم
٦٧	باب العوامل الداخلة على المبتدأ	١١٨	باب النعت
	والخبر	١٣٢	باب العطف
٦٧	فصل في النوع الاول من التواسخ	١٢٧	باب التوكيد
٧١	فصل فيما ألحق بليس في العمل	١٣٠	باب البدل
٧٣	فصل وأما أفعال المقاربة	١٣١	باب الاسماء العاملة عمل الفعل
٧٤	فصل في النوع الثاني من	١٣٩	باب التنازع في العمل
	التواسخ	١٤١	باب التعجب
٧٩	فصل في الكلام على لا العاملة	١٤٢	باب العدد
	عمل ان	١٤٤	باب الوقف